



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>





﴿ فهرست غنية المتلى شرح منية المصلى ﴾

٥ شرائط الصلوة	١١٥ الشرط الخامس
٥ فرائض الوضوء	١٢٢ الشرط السادس
٧ سنن الوضوء	١٢٧ فرائض الصلوة
١٢ آداب الوضوء	١٢٨ تكبيرة الافتتاح
١٤ ومن الآداب ان يستاك	١٣٠ الثاني القيام
١٧ مناهى الوضوء	١٣٦ الثالث القراءة
١٩ فروع وفي فوائد ابي حفص الكبير	١٣٨ الرابع الركوع
٢٠ الطهارة الكبرى	١٤٠ الخامس السجدة
٢٢ فروع قالت جنى	١٤٣ السادس القعدة الاخيرة
٢٣ فرائض الغسل	١٤٤ السابع الخروج بصنعه
٢٦ سنن الغسل	١٤٥ الثامن تعديل الاركان
٢٨ فروع ان اجنبت المرأة	١٤٥ واجبات الصلوة
٣١ فصل في التيمم	١٤٧ صفة الصلوة
٤٢ فروع لوتيمم لجازة	١٦٤ كراهية الصلوة
٤٥ فصل في المياه	١٧٧ سنن الصلوة
٤٨ فصل في الحياض	١٨٠ فصل في النوافل
٥٤ فصل في المسح على الخفين	١٨١ صلوة الضمى
٦٣ فصل في نوافض الوضوء	١٨٥ صلوة التروايح
٧٤ فصل في التجاسة	١٨٩ فروع فاتته ترويجة
٧٩ فصل في البرز	١٩٠ صلوة الوتر
٨٤ فصل في الاسار	١٩١ تنبيه لايقنت في صلوة
٨٩ الشرط الثاني	غير الوتر
١٠٤ فروع شتى من تعلق التجاسة	١٩٢ تمت من النوافل
١٠٥ فارة ماتت في دهن	١٩٢ صلوة الكسوف
١٠٧ الشرط الثالث	١٩٣ صلوة الاستسقاء
١١١ الشرط الرابع	١٩٣ من النوافل ركعتا شكر
	الوضوء



Halabī  
Ṣaḡhīr

٢٣٦ شروط المحاذاة	١٩٣ ومن النوافل ركعتا الاستخارة
٢٣٧ فصل فيما يتابع المقتدى	١٩٣ ومن النوافل ركعتا السفر
٢٣٨ فصل في قضاء الفوائت	١٩٤ ومن النوافل ركعتا القدوم
٢٤٠ فصل في المسافر	والتسبيح
٢٤٣ ثم اعلم ان الصلوة مادام	١٩٤ ومن النوافل صلوة الحاجة
وقتها باقيا	١٩٥ مفسدات الصلوة
٢٤٤ فصل في صلوة الجمعة	١٩٥ ومن النوافل قيام الليل
٢٤٨ مسائل متفرقة	٢٠٤ فروع ولو نفخ في الصلوة
٢٤٩ فصل في صلوة العيد	٢٠٥ تذيل في الحدث في الصلوة
٢٥٠ فروع الخروج الى المصلى	٢٠٧ فصل في سجود السهو
وهو الجبابة	٢١٤ واعلم ان المسبوق واللاحق
٢٥٢ فصل في الجنائز	والمدرک
٢٥٣ السنة ان يكفن الرجل	٢١٧ فوائد في التطوع
٢٥٤ وصفة التكفين	٢١٨ فصل في زلة القارى
٢٥٥ مبحث الاولى بالامامة	٢٢٥ تنبيه ومن ذكر كلمة كان كلمة
٢٥٥ صلوة الجنائز اربع تكبيرات	٢٢٧ فوائد لو قدم بعض حروف
٢٦٠ نوع في الشهيد	الكلمة
٢٦١ مسائل متفرقة من الجنائز	٢٢٧ تمت فيما يكره فعله
٢٦٤ فصل في احكام المسجد	٢٣٠ سجدة التلاوة
٢٦٧ فصل في مسائل شتى	٢٣٤ مباحث الامامة

## حاي صغير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل العبادة مفتاح السعادة \* ومطمح السيادة وملح الحسنی  
والزيادة \* وجعل الصلوة عمود قيامها \* وذروة سنامها وعمدة احكامها  
والصلوة والسلام على افضل خلقه \* سيدنا محمد الذي جعلت في الصلوة  
قرة عينه \* وعلى آله واصحابه الذين فازوا من معدن الدين بلجينه وعينه  
(وبعد) فيقول المفتقر الى رحمة ربه الغنى \* ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي  
قد كنت شرحت كتاب منية المصلي شرحا وسميته بغنية التملی لكن رأيت  
فيه بعض الاطالة التي ربما اوجبت للبديئين والقاصرين الملالة فاحببت  
ان اختصر من فرائد دلائله \* وازيد في فوائد مسائله \* تسهلا للطالبين \*  
وتويلا للراغبين والله سبحانه هو المستعان على كل مراد \* منه المبدأ واليه  
المعاد وهو حسي ونعم الوكيل \* قال المصنف (بسم الله الرحمن الرحيم)  
تيمنا وتبركا واقتداء بالقرآن وكذا قوله (الحمد لله رب العالمين) واتبع  
ذكر الله تعالى بذكر رسوله فقال (والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله)  
اي اهله (اجمعين اعلموا) خطاب عام لمن يطلب الاستفادة (وفقكم الله)  
اي جعلكم موفقين لطاعته (وايانا ان انواع العلوم كثيرة واهم الانواع  
بالتحصيل) متعلق باهم (مسائل الصلوة) لانها واجبة على الغنى والفقير  
بخلاف الزكاة والحج ومتكررة كل يوم وليلة بخلاف الصوم (فلما رأيت

افتتح كتابه بقوله  
بسم الله الرحمن الرحيم  
لان ذلك سنة الله في  
كتابه المبين وسنة انبيائه  
وسائر عباد الصالحين  
والاقتداء بهم اصل  
الدين وكذلك اردف  
بقوله الحمد لله رب  
العالمين اقتداء بكتاب  
الله تعالى واتباعا لعباده  
المؤمنين وايضا جمع  
بينهما في الابتداء بهما  
صونا لكتابه عن  
عدم البركة للخبر  
المستفاد من قوله  
عليه السلام كل امر  
ذي بال لم يبدأ فيه  
بالحمد لله فهو اقطع

رغبة المقتبسین ) جمع مقتبس اسم فاعل من اقتبس ای اخذ القبس وهو  
 شعلة نار تؤخذ من معظمها شبه العلم بالنور العظيم وطالبیه بالمقتسبین  
 من ذلك النور ( فی تحصيلها ) متعلق برغبة والضمير للسائل ( النقطة )  
 جواب لما ای انتقبت ( ما كثر وقوعه للصلين وما لا بد لهم منه من مصنفات  
 المتقدمين ) متعلق بالثبوت ( ومن مخنارات المتأخرين نحو الهداية والمحيط  
 وشرح الاسبغيات ) على مختصر الطحاوی ( والغنية ) بالغین  
 المضمومة فی اکثر النسخ وفي بعضها بالقاف المكسورة ( والملتقط والذخيرة  
 وقناوی قاضیخان وجامعیه ) الكبير والصغير ( وسمیته ) ای سمیت الكتاب  
 الذي التفتته ( منية المصلی ) ای ما یتناه ( وغنية المبتدی ) ای ما يستغنى به  
 عن غيره ( واسئل الله ) ای وانا اسئل الله قالوا للحال ( ان يجعل ما  
 اعتمدته ) وقصدته ( خالص الوجهه ) ای لذاته ( ومكفرا ) ای سببا  
 ( لـ ) تكفير ( ذنوبی ) ای سترها بعدم المؤاخذة بها ( بفضلہ ) ای بتفضله  
 لا باستحقاق ( وان يغفر لي ولوالدي ولاستاذي ) بتشديد الياء المفتوحة  
 جمع استاذ ( وهو الموفق للسداد ) بفتح السين ای للصواب وعدم الخطأ  
 ( ومنه الهداية ) ای خلق الاهتداء ( والرشاد ) ای الاستقامة على طريق  
 الحق ( اعلم ) خطاب عام لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة ( بان الصلوة  
 فريضة ) ای مفروضة مقطوعة بالحكم بها ( ثابتة ) صفة الفريضة  
 ( بالكتاب ) ای القرآن ( والسنة ) ای الطريقة المنقولة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم سوى القرآن ( واجماع الامة ) ای بقول اجتهاد المجتهدين  
 اما الكتاب فقوله تعالى ( اقيموا الصلوة ) فانه امر وهو يقتضى الوجوب  
 والمراد باقامتها اداها في اوقاتها ( و ) قوله تعالى وقوموا لله قانتين \*  
 ای صلوا لله قائمين وقيل قوموا في الصلوة خاشعين او مطيعين القيام ( و )  
 قوله تعالى ( حافظوا ) ای داوموا ( على الصلوات والصلوة الوسطى )  
 وهى صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد التعميم لزيادة شرفها  
 اول الاهتمام بها اذ هي مظنة التكاسل عنها الكونها في وقت كثرة الاشتغال  
 ( و ) قوله تعالى ( فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد  
 في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون ) ای سبحوا لله في هذه الاوقات  
 والمراد صلوا على ماروى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قيل له هل تجد  
 ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وتلا هذه الآية تمسون تمسون صلوة المغرب

7-1-5 1945

٤ وفي رواية اجزم  
 وهو كناية عن عدم  
 البركة رواه ابو داود  
 والنسائي وابن ماجه  
 وفي رواية لا يبدأ  
 فيه بسم الله الرحمن  
 الرحيم رواها ابن  
 حبان وكلاهما مبدؤه  
 فان الابتداء يعتبر  
 في العرف ممتدا من  
 حين الاخذ في  
 التصنيف الى الشروع  
 في المقصود فقارنه  
 التسمية والتحميد ونحو  
 هما والحمد الثناء بالجميل  
 تعظيما للثني عليه والشكر  
 مقابلة للنعمة بالطاعة  
 والله علم لذات الحق  
 سبحانه والرب المالك  
 والعالون اسم لذوى  
 العقل من الخلق وهم  
 الملائكة والانس  
 والجن وكونه تعالى  
 ربهم يستلزم كونه  
 رب جميع الخلق لان  
 سائر الاشياء تبع  
 للعقل ومخلوقة لاجلهم  
 فربهم ربها اذ ما  
 للبعد لمولاه  
 « شرح كبير »

والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وحين تظهرون  
 صلوة الظهر وقوله عشيا متصل بقوله \* حين تمسبون وله الحمد في السموات  
 والارض \* اعتراض بينهما ومعناه ان على المميزين كلهم من اهل السموات  
 والارض ان يحمده كذا في الكشف ( و ) قوله تعالى ( ان الصلوة كانت  
 على المؤمنين كتابا موقوتا ) اى فرضا موقتا محدودا باوقات لا يجوز  
 اخراجها عنها ( واما السنة فمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين  
 انه قال بنى الاسلام ) اى الايمان فانهما شئ واحد عند اهل السنة  
 ( على خمس ) اى خمس خصال ( شهادة ان لا اله الا الله ) بجر شهادة بدلا  
 من خمس و برفعها خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليها ( وان محمدا  
 رسول الله ) عطف على ان لا اله الا الله فهذه الشهادة واحدة من الخمس  
 ( واقام الصلوة ) اى اقامتها ثانية ( وايتاء الزكاة ) ثالثة ( وصوم شهر  
 رمضان رابعة ) وحج البيت ) خامسة ( من استطاع اليه سبيلا )  
 محله الرفع على انه فاعل المصدر المضاف الى مفعوله والاستطاعة عند الجمهور  
 القدرة على الزاد والراحلة فاضلين عن الحوايج الاصلية واللوازم الشرعية  
 ( وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لكل شئ علم ) اى علامة دالة على تحققه  
 ( وعلم الايمان الصلوة ) فهمى علامة لوجوده في القلب باعتبار الظاهر  
 وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* الصلوة عماد الدين فمن اقامها فقد قام  
 الدين ومن تركها فقد هدم الدين \* كان الخيمة تقوم باقامة عودها وتسقط  
 بسقوطه ( وقوله ) صلى الله تعالى عليه وسلم ( خمس صلوات ) مبتدأ ( افترضهن  
 الله تعالى على العباد ) خبره ( من احسن وضوءهن ) باسباغه والاثان بسننه ٢  
 وآدابه ( وصلاهن لوقتهن واتم ركوعهن وسجودهن ) ٧ بالطمانينة فيه  
 ( وخشوعهن ) اى وخضوعهن باحضار القلب وجمع الهمة وصرف  
 الشواغل الدنيوية عن الفكر ( كان له على الله عهد ) اى وعد مؤكدا ( ان يغفر له )  
 اى بان يغفر له ذنوبه ( وقوله ) صلى الله عليه وسلم ( الفرق بين العبد وبين الكفر  
 اى بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ) ترك الصلوة ( اى ان يترك الصلوة وهذا  
 كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد اى بينك وبين بلوغ مرادك ان تجتهد  
 فاذا اجتهدت بلغت واما لفظ الفرق فليس من الحديث وهو غير صحيح من حيث  
 المعنى لان ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين الكفر بل وصل كما تقدم والمراد  
 بهذا الحديث وامثاله الترك اعتقادا وهو انكار وجوبها ٩ ( واما اجاع

٢ بسنته ( لمعه )  
 ٧ واما لفظ سجودهن  
 من بعد ركوعهن فغير  
 ثابت وكأنه عليه  
 السلام اكفى بذكر  
 الركوع عن ذكره  
 لكونه قرينة كما في  
 قوله تعالى  
 « تقيم الحرج »  
 « شرح كبير »

الامة) فان الامة قد اجتمعت من لدن رسو الله صلى الله تعالى عليه وسلم على فرضيتها من غير تكبر ومنكر ولا منازعة وكان ذلك اجاعا واجاع المسلمين حجة لقوله عليه السلام \* لا تجتمع امتي على الضلالة \* ثم اعلم اى بعدما علمت ثبوت فرضية الصلاة ( بان للصلاة شرائط قبلها ) جمع شريطة بمعنى الشرط والمراد به هنا ما لا تصح الصلوة الابتديمه عليها لقوله قبلها صفة موضحة ومبينة لمعنى الشرط ( وفرائض ) جمع فريضة بمعنى ٢ الفرض والمراد به هنا ما لاصح للصلوة بدونه سوى الشرائط والاركان ( واركانا ) جمع ركن والمراد هنا ما يكون جزءا من الصلوة ( وواجبات ) جمع واجب والمراد به هنا ما لا تصح الصلوة بتركه بل ان تركه سهوا يجب سجود السهو وان تركه عمدا تصح الصلوة مع النقصان فوجب اعادةها وان لم يعدها يكون فاسقا وآثما ( وسننا ) جمع سنة والمراد بها هنا ما يثاب بفعله فى الصلوة ان تركه يكون الصلوة مكروهة كراهة تنزيه ولا يجب سجود السهو بتركه سهوا ( وادابا ) جمع ادب وهو دون رتبة السنة فلا كراهة فى تركه ( وكراهية ) تخفيف الياء والمراد بها ما يتضمن ترك سنة وهو كراهة التنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم ( ومناهى ) جمع منهى وهو محل النهى والمراد بها ما يفسد الصلوة ( فيها ) اى فى الصلوة ( اما الشرائط ) التى قبلها المجمع عليها ( فستة الطهارة من الحدث ) اى ما يوجب الغسل او الوضوء ويسمى النجاسة الحكمية ( والطهارة من النجاسة الحقيقية وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية اما الطهارة من الحدث فلاغتسال ) من الجنابة ويسمى الطهارة الكبرى وموجبه الحدث الاكبر ( والوضوء ) ويسمى الطهارة الصغرى وموجبه الحدث الاصغر ( عند وجود الماء والقدرة ) اى مع القدرة ( عليه ) اى على استعماله للاغتسال او الوضوء ( وعند عدمهما اى عدم وجود المال والقدرة او عدم احدهما فالطهارة الواجبة ) هى التيمم ولكل منهما ( اى لكل واحد من الاغتسال والوضوء ) فرائض وسنن واداب ومناهى ) وايس للاغسل ولا للوضوء واجب فلذا لم يذكره ( اما فرائض الوضوء ) قدمه لكثرة تكرر وهو ثلاثة انواع فرض وهو وضوء المحدث عند ارادة الصلوة ولو جنازة او سجدة التلاوة او مس المصحف وواجب وهو الوضوء للطواف وندوب وهو الوضوء للنوم اذا اراده والوضوء على الوضوء والمحافظة على الوضوء بان يتوضأ كلما احدث والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد انشاد

٩ روى ان الشافى سئل عن آية فى كتاب الله تعالى تدل على ان الاجاع حجة فقرأ القرآن ثلاثا مرة حتى وجد قوله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونفسه جهنم وساءت مصيرا ) فهذه الآية تدل على حرمة مخالفة الاجاع ( قاضى زاده ) ( جلال الدين ) ٢ وانما بدل الفرض بالفريضة ليشير به الى ان المراد بالفرض ههنا ليس الشئ الفرض اعنى به الفرض المطلق بل المراد به فرض الشئ المقيد بالاضافة كفرض الوضوء والغسل والمراد ههنا فرض الصلاة اعم من الشرط والركن ومن القطعى والظنى على طريق عموم المجاز على تأويله بما لا يخفى للصلاة بدونه ٧

الشعر وبعد الفقه في غير الصلاة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضيان  
والخلاصة ( فاربعة ) كأنهم بما ( قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم ) اي  
اذا اردتم القيام ( الى الصلوة ) وانتم محدثون ( فاغسلوا وجوهكم ) الغسل  
الاسالة وحدها عندهما ان يتقاطر الماء ولو قطرة وعند ابى يوسف يجزئ  
ان يسيل على العضو ولو لم يقطر كذا في شرح الهداية لابن الهمام وحد الوجه  
ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمتي الاذنين ( وايدىكم الى المرافق )  
جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس وهو مفصل الذراع في العضد  
( وامسحوا برؤوسكم ) المسح في اللغة امرار الشيء على الشيء وهو المراد في التيمم  
واريد به في الوضوء اصابة اليد المبتلة مامر بمسحه ( وارجلكم الى الكعبين )  
قرئ بالنصب وبالجر فقل بالنصب بالعطف على وجوهكم والجر على الجوار  
والصحيح ما ذكرناه في الشرح ٧ وجوز الشيعة المسح على الارجل بلاخف  
ويرده مافى الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما توضؤا  
واعقابهم تلوح لم يمسها الماء فقال عليه السلام \* ويل للعقاب من النار \*  
( والمرقان والكعبان ) وهما العظمان الناتئان في جانبي القدمين ( يدخلان في فرض  
الفعل ) خلافا لفر ( وكذا ما بين العذار ) بكسر العين وهو مسال على الخد  
من الحمية مأخوذ من عذار الفرس ( والاذن يجب غسله ) لما ذكرنا من دخوله  
في حد الوجه خلافا لابي يوسف رح واما الحمية فعن ابى حنيفة رح يفرض  
مسح ربهما قياسا على مسح الرأس وهى رواية الحسن وعنه يفرض مسح  
ما يلاقى بشرة الوجه واختاره قاضيان وصححه واظهر الرويات عنه فرض  
غسل ما يلاقى البشرة واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدراية  
وهو الاصح وفي فتاوى الظهيرية وبه يفتى ووجه انه لما سقط غسل  
ما تحته انتقل فرض الغسل اليه كالشارب والحاجب حيث انتقل فرضية  
غسل ما تحتهما اليهما واما ما استرسل منها فلا يجب غسله ولا مسح له  
ليس من الوجه وعن ابى يوسف بفرض استيعابها بالمسح وعنه سقوطه  
اصلا وهو ايضا رواية عن ابى حنيفة ولو امر الماء على شعر الذقن  
او الرأس او الشارب او الحاجب ثم خلقه لا يجب غسل ما تحته وفي البقالى لوقص  
الشارب لا يجب تخليله وان طال يجب تخليله ووجه ان قطعه مسنون  
فلا يعتبر قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف الحمية فان اعفاها هو المسنون  
( وانفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس عندنا )

٧ قرئ في السبعة  
بالنصب والجر والمشهور  
ان النصب بالعطف  
على وجوهكم والجر  
على الجوار والصحيح  
ان الارجل معطوفة  
على الرأس في القرأتين  
ونصبها على المحل  
وجرها على اللفظ  
وذلك لامتناع العطف  
على المنصوب للفصل  
بين العاطف والمعطوف  
بجملة اجنبية والاصل  
ان لا يفصل بينهما  
بفرد فضلا عن الجملة  
ولم يسمع في الفصح  
نحو ضربت زيدا  
ومررت بعمر ووبكر  
بعطف بكر على زيد واما  
الجر على الجوار فانما  
يكون على قلة في النعت  
كقول بعضهم هذا  
جحر ضرب خرب بحر  
خرب وفي التأكيد  
كقول الشاعر \* يا صاح  
بلغ ذوى الزوجات  
كلهم \* ان ليس وصل  
اذا انجلت عرى الذنب \*  
يجز كلهم على ما حكاه  
الفراء واما في عطف  
النسق فلا يكون لان  
العاطف يمنع المجاورة  
( شرح كبير )

وقال مالك واحد رجهما الله مسح الكل فرض وقال الشافعي الفرض مسح  
ادنى جزء منه ولو ببعض شجرة وقد حققنا الدليل في الشرح ٧ ومن جلته قوله  
( لا يروى المغيرة بن شعبه رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اتى  
سبابة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه ) السبابة بضم السين  
الكناسة ثم فرضية مسح مقدار الربع هي الرواية الظاهرة وفي بعض الروايات  
قدر ثلاث اصابع وصححه بعض اصحابنا وفيه نظر لما ذكرنا في الشرح وان  
مسح باصبع او اصبعين وامرهما لم يجز حتى بعيدهما الى الماء ويستوفي  
مقدار ربع رأس او ثلاث اصابع خلافا لغيره وكذا في مسح الخف ولو كان  
له ذؤابتان مربوطتان حول رأسه كما تفعل النساء فمسح عليهما لم يجز  
سواء ارسل او لم يرسل هو الصحيح وقيل يجوز اذا لم يرسل كذا في الحدادي  
ولو بقي لمعة في بعض اعطاء الوضوء قبلها من بلة عضو آخر لا يجوز  
وان بلها من بلة عضوها جاز وفي الجنبابة يجوز بلها من بلة عضو آخر لان  
البدن في الغسل كعضو واحد بخلاف الوضوء وهذا اذا كانت البلة التي  
اخذها تسيل والا فلا يجوز ( واماسنه ) اي سنن الوضوء ( فغسل اليدين  
قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ ثلاثا ) لما في الصحيحين انه عليه السلام  
قال « اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا  
فانه لا يدري اين بانت يده » والرسغ بالضم مفصل ما بين الذراع والكف  
ثم غسلها ابتداء سنة تنوب عن الفرض وموضعه اول الوضوء لانهما  
آلة التطهير وكيفية الغسل ان يأخذ الاناء بشماله ويصب الماء على يمينه  
ثلاثا ٧ ثم يأخذه بيمينه ويصب على شماله كذلك وكذا ان كان الاناء كبيرا  
ومعه اناصغير واليدخل اصابع يده اليسرى مضومة في الاناء ويصب  
على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى  
في الاناء ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن على يديه نجاسة ( وتسمية الله  
تعالى في ابتداء الوضوء ) لقوله عليه السلام \* لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله  
تعالى عليه \* والمراد في الكمال لقوله عليه السلام \* اذا تطهر  
احدكم فذكر اسم الله تعالى عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر  
اسم الله تعالى على طهور لم يطهر الاما امر عليه الماد \* ولفظة التسمية ان يقول  
بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله  
الرحمن الرحيم بعد النعوذ وفي المجتبى يجمع بينهما وفي المحيط لو قال

٧ وذلك لانه لا كان  
معنى الباء الا لصاق  
ومعنى المسح امرارشي  
على شيء آخر ولا شك  
ان المراد بالشيء الاول  
ههنا هو اليد لانه آلة  
التطهير واليد تقارب  
ربع الرأس في المقدار  
فاذا امرت ادنى امرارا  
بحيث يسمى مسحا حصل  
الربع فكان مسح الربع  
ادنى ا يطلق عليه اسم  
المسح المراد من الآية  
وظهر بهذا عدم صحة  
الرواية التي صححها بعض  
اصحابنا من التقدير  
بثلاث اصابع نظرا الى  
ان الواجب الصاق  
اليد والاصابع اصلها  
والثلاث اكثرها  
وللاكثر حكم الكل كما  
ذكر في الاصول  
( شرح كبير )

لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله بصير مقيما للسنة ( والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة ) للاستنجاء ( ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء ) احتياطا للخلاف الواقع فيها حيث قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمى بعده فحسب وكذا الخلاف في وقت غسل اليدين والاصح انه يغسلهما مرتين قبله وبعده كما في التسمية ولونسي التسمية فذكرها في خلال الوضوء فسمى لا تحصل السنة بخلاف الاكل ( والمضمضة والاستنشاق ) لانه عليه السلام فعلهما على المواظبة ( بمائتين جديدتين ) لما روى الستة من حديث عبد الله ابن زيد رضى الله عنه في حكاية وضوءه عليه السلام وفيه مضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرغرات وروى الطبراني بسنده انه عليه السلام توضأ فمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا يأخذ لكل واحد ماء جديدا ( وايصال الماء الى مائحت الشارب والحاجبين ) سنة ايضا تكميلا للفرض لان غسلها فرض فكان كتحليل الحية والاصابع وعده في التجنيس من الاداب ومسح ما استرسل ( اي نزل ) من الحية ) تكميلا للفرض ايضا ( وتخليها ) اي الحية لما روى انه عليه السلام كان يخلل لحية وهذا قول ابى يوسف وعند ابى حنيفة ومحمد تخليها مستحب وفي رواية جازر ورجح في المبسوط قول ابى يوسف وهذا اذا كانت كثيفة لا ترى البشرة تحتها فان كانت خفيفة بان ترى بشرتها لم يزل غسل ما تحتها كذا في الظهيرية ( واستيعاب جميع الرأس ) في المسح لمواظبة النبي عليه السلام مع الترك في بعض الاوقات بماء واحد لما روى اصحاب السنن عن علي رضى الله عنه في حكاية وضوءه عليه السلام انه مسح مرة واحدة والادلة على عدم تثليث المسح كثيرة ذكرناها ٧ في الشرح ( وكيفية الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلقى الاصابع ) اي يضمها ( ويضع على مقدم رأسه من كل يد ثلاث اصابع الخنصر والبنصر والوسطى ) ويمسك ابهاميه وسبابتيه مرفوعات ( ويحافى ) اي يساعد ( بطن كفيه ) عن رأسه ( ويمدحها ) اي يديه ( الى الفقاء ثم يضع ) كفيه ( على جانبي الرأس ويمسحها ) اي جانبي الرأس بكفيه ( ويمسح ظاهرا ذنيه بيطن ابهاميه وباطن اذنيه بيطن مسجتيه ) وهما المراد بالسابتين فيم تقدم يقال الاصبع التي تلى الابهام مسجة بكسر الباء لانها يشار بها الى التوحيد عند التشهد وتقال لهما السبابة لانهم

٧ واحاديث عثمان الصراح تدل على ذلك فانهم ذكروا الوضوء ثلاثا ثلاثا وقالوا ومسح برأسه ولم يذكروا عددا وروى ابو داود عن ابن عباس انه رآه عليه السلام يتوضأ ثلاثا ثلاثا ومسح برأسه واذنيه مسحة واحدة وروى الطبراني في الاوسط عن راشد ابى محمد الحنفي قال رأيت انسانا بالزواية فقلت اخبرني عن وضوء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه بلغني انك كنت توضئه فساق الحديث الى ان قال ثم مسح برأسه مرة غير انه امرهما على اذنيه فمسح عليهما ( شرح كبير )



كانوا يشيرون بها الى السب في المحاصمة ونحوها ( ومسح الاذنين ) ايضا سنة ( كذا ذكره ) اى المسح بهذه الكيفية ( في المحيط ) وغيره وليست هذه الكيفية امرا لازما والمقصود الاستيعاب باى وجه كان وقداستوفينا الكلام عليه في الشرح ٧ وما ذكره من مسح الاذنين مع الرأس بمائه اذا لم يمس العمامة بان كانت موضوعة واما ان مسحها فلا بد ان يأخذلها ماء جديدا ( ومسح الرقبة بظهور الاصابع الثلاث ) المقدم ذكره اوقوله ( بماء جديد ) لاحاجة اليه لان البلة التى على ظهور الاصابع باقية فلا حاجة الى التجديد ( وقال بعضهم هو ) اى مسح الرقبة ( آداب ) ليس بسنة وقال في فتاوى قاضى حيان ليس بادب ولا سنة وقال بعضهم وهو سنة وعند اختلاف الاقوال يكون فعله اولى من تركه واقتصر فى الكافي على انه مستحب وهو الاصح لانه روى فعله عنه عليه السلام فى بعض الاحاديث دون غالبها ( وتخليل الاصابع ) سنة ايضا فى اليدين والرجلين لقوله عليه السلام للقيط ابن صبرة اذا توضأت فاسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع وانما يكون التخليل سنة وبعد وصول الماء وكيفيته فى الرجلين ان يخلل بخصر يده اليسرى مبتدأ من خصر رجله اليمنى من اسفل ويحتم بخصر رجله اليسرى ( وتكرار الغسل الى الثلاث ) سنة ايضا لما روى انه عليه السلام توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وانه عليه السلام توضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء ما يضاعف الله له الاجر مرتين وانه عليه السلام توضأ ثلاثا ثلاثا فى غالب احواله فكان سنة لا فرض ويكره الزيادة على الثلاث للضرورة طمانينة القلب عند حصول الشك ثم المرة الاولى فرض والثانية سنة والثالثة دونها فى الفضيلة وقيل الثالثة اكمل السنة كذا ذكره فى الاختيار والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتاهما سنة لان التثنية الذى هو سنة انما يحصل بهما ( والنية ) سنة ايضا هو الصحيح ٦ وقيل مستحبة ومحلها القلب ويستحب ان يضيف التلفظ باللسان اليه فيقول نويت رفع الحدث او نويت الوضوء ووقتها عند غسل الوجه ( والترتيب ) المذكور فى لفظ آية الوضوء سنة وليس بفرض لان العطف فيها بالواو وهى لمطلق الجمع من غير تعرض للترتيب ( والدلك ) ايضا سنة لانه اكمل الفرض فى محله ( والموااة ) وهى ان يغسل كل عضو على الاثر الذى قبله ولا يفصل بينهما بحيث يحف السابق عند اعتدال الهواء سنة ايضا

٧ قال الزيلعي هذا لا يفيد اذ لابد من الوضع والمدفان كان مستعملا بالوضع الاول فكذا بالثاني فلا يفيد تأخيرها انتهى وايضا قد اتفقوا ان الماء مادام فى العضو لم يكن مستعملا فالاولى ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويعدهما الى القفا على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا لان الاستيعاب بناء واحد لا يكون الا بهذا الطريق قال فى فتاوى قاضى حيان وصورة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه ويعدهما الى قفاه وأشار بعضهم الى طريق آخر احترازا عن الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة ومشقة فيجوز الاول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة انتهى ( شرح كبير ) ٦ وقال الشافعى هى فرض لقوله عليه

لمواظبة النبي عليه السلام عليهما ( واما آدابه اى آداب الوضوء ) فهو ان يتأهب للصلاة ( بالوضوء ) ( قبل دخول الوقت ) اذ لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهمل لان فيه قطع طمع الشيطان من تثبيطه عنها ( وان يجلس للاستنجاء ) وهو ازالة النجس وهو ما يخرج من البطن من النجاسة ( متوجها الى عين القبلة او الى يسارها ) فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها فاستقبالها واستدبارها حالة الاستنجاء ترك ادب ومكروه وكراهة تنزيه كافي مدار الرجل اليها واما حالة البول او التغوط فمكروه وكراهة تحريم ثم اذا جلس للاستنجاء فلا ادب ان يجلس ( متفرجا ) اى متوسعا بين رجله ويرخي مقعده ما يمكنه مبالغة في التنظيف ( الا ان يكون صائما ) فلا يفرج ولا يرخي كيلا تنفذ البللة الى الداخل فيفسد صومه حتى قالوا ينبغي ان لا ينفس حالة الاستنجاء لذلك وفيه نظر فانه لا يصل بالنفس شيء الى الداخل مع ما فيه من الحرج على انهم قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع الحقنة وقليما يكون ذكروه في الخلاصة ( وان يغسل مخرج النجاسة ) بعد الاجار او دونها مبالغة في التنظيف والغسل بالماء وان كان اذ بالكن قد ادبت به سنة الاستنجاء وانما يكون ادبا ( اذ لم يجاوز النجاسة ) مخرجها اما اذا جاوزت مخرجها ولم يكن ( المجاوز ) قد الدرهم فغسله سنة وان كان قد الدرهم فغسله واجب ( والدليل ما قرناه في الشرح ٣ ) ( وان زادت ) النجاسة المجاوزة للمخرج ( على قدر الدرهم فغسله ) اى النجس او المخرج ( فرض ) اجابا ( و ) الادب في الغسل المذكور ( ان يغسله ) اى يخرج النجاسة ( حتى ينقيه ) وينظفه لان المقصود هو الانتقاء ( وليس فيه ) اى في الغسل ( عدد مسنون ) من ثلاث او سبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثلاث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من عين في الاحليل الثلاث وفي المقعد الخمس والصحيح انه مفوض الى رأيه فيغسله حتى يقع في قلبه انه طهر الا ان يكون موسوفا فيقدر في حقه بالثلاث كافي كل نجاسة غير مرئية وقيل بسبع وفي الزوازل حتى يعود من اللينة الى الخشونة ويغسل بطن اصبع او اصبعين او ثلاث لابرؤ وسها تحرزوا عن الاستمتاع والمرأة كالرجل في ذلك ( وكذا في الاستنجاء بالاجار ) ليس فيه عدد مسنون عندنا ( بل يمسحه حتى ينقيه ) وعند الشافعي بدلا في اقامة السنة من ثلاث مسحات وفي فتاوى قاضيه ان في كيفية الاستنجاء بالاجار يدبر بالجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر الثالث ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث

( لان )

السلام \* انما الاعمال بالنيات \* ولنا انه عليه السلام لم يعلم الا عرابي حين علمه مع جعله ولو كان فرضا لعله كذا في العيني على التحفة ( جال الدين ) ٣ وذلك لان القليل من النجاسة عفو دفعا للحرج لان ما عت بلبته هانت قضيته والتحرز عن القليل فيه حرج وقدر بالدرهم لان عمل الاستنجاء مقدربه وقد اجمع على ان الاستنجاء بالماء ليس بفرض والجبر لا يستأصل النجاسة ولذا لو جلس في ماء قليل نجسه واعتبر ذلك فيما وراء موضع الاستنجاء لان الذي في موضع الحرج ساقط العبارة فكان طاهرا حكما لكن غسله ادب لما تقدم من ثنائه تعالى على الانتصار بسببه فبقى ما وراءه فان كان اقل من قدر الدرهم فهو عفو خلافا لغيره والشافعي فيسن غسله للخروج من الخلاف مع نذب ٧

لان في الصيف خصيته متدليتان فلو اقبل بالاول تلتطخان ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل كما يفعل الرجل في الشتاء في الازمان كلها قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود يعنى الاتقاء ٣ وينبغي ان يستنجى بعدما خطا خطوات وهو الذي يسمى استبراء وببالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف كذا في فتاوى قاضيهان وفيها وان استنجى في الشتاء بما سمن كان بمنزلة من استنجى في الصيف اى في المباشرة الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجى بالماء البارد (و) من الآداب ان يسمح موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل قبل ان يقوم (ليزول اثر الماء المستعمل بالكلية) وان لم يكن معه خرقة يحففه (اى موضع الاستنجاء بيده) مرة بعد اخرى قليلا للماء المستعمل بحسب الامكان (و) من الآداب (ان يستر عورته حين فرغ) اى من الاستنجاء والتجفيف لان الكشف كان لضرورة وقد زالت وكشف العورة في الخلوة لغير ضرورة خلاف الادب لقوله عليه السلام \* الله احق ان يستحي منه (و) من الآداب (ان يتولى) اى يباشر (امر الوضوء بنفسه ولا يأمر غيره) بان يهيئه له وضوءه او يصب عليه لما روى انه عليه السلام قال \* انا الاستعين في وضوئى باحد \* وعن الوبرى لا بأس بصب الخدام وهو لاينا في ترك الادب اذا كان طيب نفس ومحبة بدون امر وتكليف كما روى انه عليه السلام كان يصب عليه الوضوء وبه يأله (و) من الآداب (ان يجلس) المتوضىء (مستقبل القبلة عند غسل سائر الاعضاء) اى باقى الاعضاء سوى موضع الاستنجاء لانه عبادة او مقدمة لها فيختار له خير المجالس وهو ما استقبل به القبلة (و) من الآداب (ان يكون جلوسه على مكان مرتفع) وان يغسل عروته الا بريق ثلاثا وان يضعه على يساره وان كان شيئا يعترف منه فعن يمينه وان يضع يده حالة الغسل على عروته لا على رأسه (و) من الآداب (ان لا يتكلم) في اثناء الوضوء (بكلام الدنيا) بل بالدعوات المأثورة (وان يشهد عند غسل كل عضو) قال في فتاوى قاضيهان يسمى عند غسل كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله (وان يدعو عند غسل كل عضو بما جاء في الآثار) عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية \* الحمد لله الذى جعل الماء طهورا \* وعند المضمضة اللهم اسقنى من حوض نيك كأسا لا نظما بعده ابدا والله اعنى على ذكرك

٨ الشرع الى التحرز  
عن النجاسة مطلقا  
وعدم الوجوب يدفع  
الحرج ولا حرج في  
السنية وروى عن  
انس كان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم  
يدخل الخلاه فاحل انا  
وغلام نحوى ادواة  
من ماء وعذرة فيستنجى  
بالماء متفق عليه فيفيد  
المواظبة وهى تفيد  
السنية وان كان قدر  
الدرهم فقد قل الحرج  
وقرب الى ما يفرض  
غسله بحيث لو زيد عليه  
ادنى جزء يفرض غسله  
فقرّب حكمه الى حكمه  
فيكون غسله واجبا  
وهذا عندهما واما  
عند محمد فيجب الغسل  
وان كان اقل من قدر  
الدرهم لانه يزيد على  
قدره بالنظر الى المخرج  
قال في الاختيار وهو  
الاحوط (شرح كبير  
٣ ولو استنجى بحجر  
واحد وحصل الاتقاء  
يكون مقبلا للسنة  
عندنا ولو استنجى بثلاثة  
احجار ولم يحصل  
الاتقاء لا يكون مقبلا  
للسنة ( نسخة )

وشكرك وتلاوة كتابك \* وعند الاستنشاق اللهم لا تخرمني راحة نعيمك  
وجنائك اواللهم ارحني راحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترحني راحة النار  
\* وعند غسل الوجه \* اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه  
وتسود وجوه اواللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اولياك  
ولا تسود وجهي بذونوبي يوم تسود وجوه اعدائك وعند غسل يده اليمنى  
اللهم اعطني كتابي بيمينى وحاسبني حسابا يسيرا \* وعند غسل يده اليسرى  
اللهم لاتعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري ٩ ولا تحاسبني حسابا  
شديدا \* وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار واظلني  
تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك اواللهم غشني برحمتك واتزل علي من  
بركاتك \* وعند مسح الاذنين \* اللهم اجعلني من الذين يسمعون القول  
فيقبعون احسنه \* وعند مسح الرقبة \* اللهم ائتق رقبتى من النار الرقبة  
هنا عبارة عن جميع البدن كما في قوله تعالى قهر بر رقبة اى مملوك واحفظني  
من السلاسل والاغلال \* وعند غسل الرجلين \* اللهم ثبت قدمي على الصراط  
يوم تزل فيه الاقدام \* وقبل هذا عند غسل الرجل اليمنى واما في اليسرى فيقول \*  
اللهم اجعل لي سعيام شكورا وذنبا مغفورا وعلاما مقبولا وتجارة لن تبور (و)  
من الآداب (ان يعضض) اى يتمضمض والمضمضة تحرك الماء في الفم والمراد  
هنا ان يدخل الماء في فيه للمضمضة (ويستشق) اى يصعد الماء في انفه (يده اليمنى  
لاللهما من جملة الظهور) (ويتمخط ويستثر يده اليسرى) لانه من ازاله الاذى قالت  
عائشة رضي الله عنها كانت يدر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليمنى لظهور  
وطعامه وكانت يده اليسرى خللا له وما كان من اذى (ويبغى ان يأخذ لكل  
واحد منهما ماء جديدا) على حدة (و) من الآداب (ان يستاك) اى يدلك  
اسنانه (بالسواك) بالكسر وهو العود الذي يستاك به كالمسواك وقدهه  
القدوري والاكثر من السن وهو الاصح لما ذكرنا في الشرح ٧ ثم المستحب  
ان يكون من شجرة مرة لزيادة ازالة تغير الفم ويستاك بكل عود الا الرمان  
والقصب وافضله الاراك ثم الزيتون وان يكون طوله شبرا في علقا الخنصر ومن  
فوا يده انه مطهرة للفم مرضاة للرب مطردة للشيطان مفرحة للملائكة ويكفر  
الخطيئة ويزيد في الحسنات ويذهب الباغم والحقر ويشد الاسنان ويقوى  
المعدة ويطيب نكهة الفم ويحلوا البصر ويتأكد استجابته في خمسة مواضع  
عند اصفرار الاسنان وتغير الراححة والقيام من النوم والقيام الى الصلاة

(وعند)

٨ وجعل الاسلام نوار  
(نسخة)

٩ الورا بمعنى خلف  
وقد يكون بمعنى قدام  
كافي قوله تعالى وكان  
وراءهم ملك اى اما  
مهم وهى من الاضداد  
ولذا قال ولا من وراء  
ظهري لثلاثهم القدام  
(قاضي زاده جلال  
الدين ٧) وقال  
صاحب الهداية انه  
مستحب وابطل الشيخ  
كمال الدين ابن الهمام  
على كونه مستحبا لاسنة  
بانه لم يرد حديث يصرح  
بمواظبته عليه السلام  
عليه عند الوضوء بل  
الوارد في الصحيحين  
لولا ان اشق على امتي  
لامرهم بالسواك مع كل  
صلوة او عند كل صلوة  
وفي رواية للنسائي عند  
كل وضوء ورواه ابن  
حزيمة في صحيحه  
وصحها الحاكم  
وذكرها البخارى  
تعليقا قال ولا سنة ٤

وعند الوضوء قاله في الكفاية واما وقته يعني في الوضوء فذكر في كفاية  
 البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تخفة الفقهاء وزاد  
 الفقهاء انه سنة حالة المضمضة تكميلا للانقاء وفي مبسوط شيخ الاسلام  
 ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك انتهى وهذا ( ان كان له مسواك  
 ولا ) وان لم يكن له مسواك ( فبالاصبع ) اي يستاك بالاصبع قال في المحيط  
 قال على رضى الله تعالى عنه التشويص بالمسحاة والابهام سواك ولا يقوم الاصبع  
 مقام السواك عند وجوده ( وبستاك عرضا لا طولا ) اي مع عرض الاسنان  
 الذى هو طول الفم لا العكس خشية الحاق الضرر بالثة ويدؤ بالجانب  
 الايمن من العليا ثم بالايسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم بالايسر منها ويدلك  
 ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها ويبل المسواك ان كان يابسا وبفسله  
 عند الاستيالك وعند الفراغ منه ( و ) من الآداب ( ان يبلغ في المضمضة  
 والاستنشاق ) وقال في الكفاية المبالغة فيهما سنة لكن الظاهر انها مستحبة  
 والمصنف قد اطلق الآداب على كثير من المستحبات ( الا ان يكون صائما ) فلا يبلغ  
 فيهما خشية الحاق الفساد بالصوم ( والمبالغة في المضمضة قال بعضهم ) وهو شيخ  
 الاسلام خواهر زاده ( هي الفرغرة ) وهي ترديد الماء في الحلق ( وقال صدر  
 الشهيد هي تكثير الماء حتى يملأ الفم ) وقال في الخلاصة حد المضمضة استيعاب  
 جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى رأس حلقه ( و ) المبالغة ( في الاستنشاق  
 جذب الماء ) بالفس ( حتى يصعد الى منخره ) بفتح الميم والخاء وبكسرهما  
 وبضمهما كجلس والمراد به هنا الخيشوم وقال في الخلاصة وحد الاستنشاق  
 ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن ( و ) من الآداب  
 ( ان يدخل اصبعيه ) الخنصرين ( في صماح اذنيه ) اي ثقبهما عند المسح  
 قال في فتاوى قاضى خان لم ينقل عن اصحابنا ادخال الاصبع في صماح الاذنين  
 وهن ابى يوسف انه كان يفعل ذلك انتهى وهو المأخوذ لما روى انه عليه السلام  
 ادخل اصبعه في حجر اذنيه في الوضوء والخنصر ابلغ في الدخول لصغرها  
 ( و ) من الآداب ( ان يخلل اصابعه ) اي اصابع رجليه ( بخنصر يده  
 اليسرى ) على مقدمته ( و ) من الآداب ( ان يحرك خاتمه ان كان واسعا )  
 مبالغة في الاسباغ ( وان كان ضيقا ) لا يدخل الماء تحته بلا كلفة ( ففي ظاهر  
 الرواية عن اصحابنا ) الثلاثة ( لا بد من تحريكه او نزعه ) ليحصل الاستيعاب  
 وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين بيقين ( هكذا ذكره في المحيط ) واحترز

٤ دون المواظبة  
 فالحق انه من مستحبات  
 الوضوء اقول لم  
 لا تكون الاشارة  
 الى ان المانع من  
 الايجاب هو ان فيه  
 مشقة اشارة الى انه  
 سنة على ان رواية  
 مسلم عن عائشة كذا  
 نعت لرسول الله صل  
 الله تعالى عليه وسلم  
 سواكه وظهوره  
 فيبعثه الله ماشاء ان  
 يبعثه فيتسوك و  
 يتوضأ ويصلى دليل  
 على انه كان ذلك عادة  
 عليه السلام الا ان  
 يقال كان ذلك عادة  
 عند القيام من النوم  
 عند كل وضوء  
 وعلى كل تقدير فقد  
 المصنف له من الآداب  
 لا يخلو من تسامح  
 الا ان الظاهر انه  
 اراد بالآداب ما يعم  
 المستحب ( مخرج )

بظاهر الرواية عماروى الحسن رح عن ابى حنيفة وابوسليمان عن ابى يوسف  
ومحمد انه يجوز ان لم يحركه ( و ) من الآداب ( ان لا يسرف في الماء ) كان  
ينبغي ان بعده من المناهي لان ترك الادب لا بأس به والاسراف مكروه بل حرام  
( وان كان ) اى ولو كان المتوضىء ( على شط ) اى على جانب ( نهرجار )  
لقوله تعالى ولا تبذر تبذيرا \* و ( لما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه سئل اوفى الوضوء سرف ) عن عبدالله بن عمر رضى الله تعالى عنهما قال  
مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف  
ياسعد قال اوفى الوضوء سرف ( فقال نعم ولو كنت على ضفة نهرجار )  
ضفة النهر بالضاد المحجمة مفتوحة او مكسورة وبالفاء جانبه ( و ) من الآداب  
( ان لا يقترب في الماء ) بان يقرب الى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهر  
بل ينبغي ان يكون التقاطر ظاهرا ليكون خسلا يقيين في كل مرة من الثلاث  
ومن الآداب ( ان يملاء اناءه ) بعد الوضوء ( ثانيا ) ليكون اسهل عليه  
اذا اراد الوضوء بعد ذلك ويقطع طمع الشيطان عن تنبسطه عنه ( و )  
من الآداب ( ان يقول عند تمامه ) اى تمام الوضوء ( اوفى خلاله ) اى فى اثائه  
( اللهم اجعلنى من التوايين ) اى كثير التوبة ( واجعلنى من المتطهرين )  
عن قاذورات المعاصي واوساخها ( واجعلنى من عبادك الصالحين ) الذين  
انعمت عليهم بكراماتك ( واجعلنى من الذين لا خوف عليهم ) اذا خاف  
الناس ( ولا هم يحزنون ) اذا حزن الناس ( وان يقول بعد فراغه ) من الوضوء  
( سبحانك اللهم وبحمدك ) اى نسبحك حامدين لك على التوفيق لتسبيحك  
( اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك استغفرك ) اى اطلب منك المغفرة  
( واتوب اليك واشهد ان محمدا عبدك ورسولك ) ناظرا الى السماء ( وارجع  
الى طاعتك عن معصيتك و ) من الآداب ( ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء  
سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلاثا ) لما روى ان من قرأها فى اثر الوضوء  
غفر الله له ذنوب خمسین سنة ( و ) من الآداب ( ان يشرب فضل وضوئه )  
يفتح الواو اى بعضه ( قائما ) اوقاعدا مستقبل القبلة كذا فى الخلاصة  
لما روى عن على رضى الله عنه ان النبي عليه السلام كان يفعله ( ويقول ) عقيب  
شربه ( اللهم اشفى بشفائك ودوائى بدوائك واعصمنى ) احفظنى ( من  
الوهل ) يفتح الواو والهاء مصدر وهل بكسر الهاء اذا ضعف ( والامراض )  
عطف خاص على عام ( والاوجاع ) كذلك لان كل مرض ضعف وكل

قوله ناظرا الى السماء  
والمراد من النظر الى  
السماء وصفه تعالى  
بالا على لا لتعين  
المكان كما قال ابو حنيفة  
تذكره بالا على لامن  
السفل ( جال الدين )

وجع مرض ولا عكس فيهما ( ويكره الشرب قائماً الا هذا ) اى شرب  
 فضل الوضوء ( وشرب ماء زمزم ) لان النبي علمه السلام شرب ماء زمزم  
 قائماً واما كراهته قائماً فيماعداهذين فلقوله عليه السلام لا يشربن احدكم  
 قائماً من نسي فليستقي \* واجمع العلماء على ان هذه الكراهة تنزيه لا تحريم  
 لانها لا مرطبي لا لامر ديني وفي الفتاوى العتابية ولا بأس بالشرب قائماً ولا يشرب  
 ماشياً ورخص للمسافر انتهى وقد صرح عنه عليه السلام الشرب قائماً في غير  
 ماتقدم وكذا الاكل عن ام ثابت انها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فشرب من في قربة معلقة قائماً فقامت الى فيها فقطعته رواء الترمذى وقال حديث  
 حسن صحيح وانما قطعت من القربة ليكون عندها التبرك وعن علي رضى الله عنه  
 اتى باب الرحمة فشرب قائماً وقال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فعل كمارأيتونى فعلت رواء البخارى وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال كنا  
 نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشى ونشرب ونحن قيام  
 رواء الترمذى وقال حديث حسن صحيح ( و ) من الآداب ( ان يصله )  
 اى الوضوء ( بسجدة ) بضم السين اى نافلة اى يصلى عقيبها نافلة ولوركتين  
 لقوله عليه السلام \* ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلى  
 ركعتين مقبلاً عليهما بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة ( الا ان يكون )  
 الوضوء ( في وقت مكروه ) فانه لا يصلى لان ترك المكروه اولى من فعل  
 المندوب ( و ) من الآداب ( ان يتوضأ على الوضوء ) لقوله عليه السلام  
 \* الوضوء على الوضوء نور على نور وقوله عليه السلام من جدد الوضوء جدد  
 الله نوره يوم القيمة \* ولمواظبة النبي عليه السلام على الوضوء لكل صلاة  
 ومعلوم من حاله انه لم يكن يحدث في كل وقت ( و ) من الآداب ايضا ( استحباب  
 النية ) الى آخر الوضوء وتعاهد ماق العين وفي الخلاصة يجب ايصال الماء  
 اليه وتجاوز حدود الوجه واليدين والرجلين ليتيقن غسلها ويطلب الغرة  
 وحفظ ثيابه من التقاطر ( واما ) بيان ( المناهى ) مما يحرم او يكره وقوله  
 ( فهو ) راجع الى بيان اذ لا بد من تقديره ليصح قوله ( ان لا يستقبل القبلة  
 وما عطف عليه ٧ وقوله ( وقت الاستنجاء ) وقع سهوا والصواب وقت  
 قضاء الحاجة لانه قد تقدم ان ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء ادب وانما  
 المنهى استقبالها وقت البول او التخلي فانه مكروه كراهة تحريم سواء كان  
 في الصحراء او في البناء لا طلاق النهى في قوله عليه السلام \* اذا اتيم

قوله ووجهه لمل المراد  
 بالوجه ههنا جمع  
 البدن لان الوجه  
 يعبر به عن الكل يعنى  
 متوجها عليهما بالقلب  
 والقلب ( جال الدين )  
 ٧ اذ عدم استقبال  
 القبلة وقت الاستنجاء  
 ليس هو المنهى وانما  
 هو بيان المنهى الذى  
 هو استقبال القبلة  
 وقت الاستنجاء وكذا  
 ما بعده فليتأمل  
 ( شرح كبير )

الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تمتدبروها\* (ويكره) ايضا ( ان يمسك  
ولده الصغير لقضاء الحاجة ونحوها) وقالوا يكره ان يمدرجيله في النوم  
وغیره الى القبلة والمصحف او كتب الفقه الا ان يكون على مكان مرتفع  
عن المحاذاة ( وكذا ) يكره ( ان يستقبل بالبول او الغائط الشمس او القمر )  
لكونهما آيتين عظيمتين من آيات الله تعالى وان يستقبل الريح بالبول لثلاث  
يرجع عليه الرشاش ( ولا يكشف عورته عند احد ) فان كشفها حرام  
( والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه ) الاستنجاء به ( من غير كشف ) عند احد  
( فان لم يمكنه ) ذلك ( يكفي ) الاستنجاء ( بالاجار ) ان يجب عليه ان يكتفي  
بالاجار ولا يرتكب المحرم والتقيد بقوله ( اذا لم تكن النجاسة اكثر  
من قدر الدرهم ) لا ينبغي ان يعمل بمفهومه وهو انها اذا كانت اكثر  
من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اصلا  
لانه حرام يعذربه في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكنه ازالتهما من غير كشف  
قال البرازي ومن لم يجد ستره تركه يعني الاستنجاء ولو على شط نهر  
لان النهى راجح على الامر حتى استوعب النهى الا زمان كلهما وام  
يقتض الامر التكرار وقال قاضيان قالوا من كشف العورة للاستنجاء  
يصير فاسقا ( وان لا يستنجى بيده اليمنى ) لقوله عليه السلام\* اذا شرب  
احدكم فلا ينفس في الاناء واذا اتى الى الخلاء فلا يمس ذكره بيمنه ولا يمسح  
بيمنه ( ولا ) يستنجى ( بطعام ولا بروت ولا بعظم ) لقوله عليه السلام  
لا تستنجوا بالروت ولا بالعظام فانهما زاد اخوانكم من الجن\* واذا نهى  
عن الاستنجاء بزاد الجن فزاد الانس اولى بالنهى ٦ ( ولا بعلف  
الدواب ) قياسا على زاد الجن ( ولا بحق الغير ) كثوبه ومائه وحجره لان  
التعرض له بغير اذنه حرام ( ولا بفحم ) لانه ملوث وزاد في خزانة الفقه  
الخزف والاجر لانه ربما جرح كالزجاج فانه يكره الاستنجاء به لذلك وفي  
جامع الجوامع ولا يستنجى بالقصب لانه يورث البأسور وفي الظهيرية ولا  
باوراق الاشجار لو استنجى بهذه الاشياء يكره ولكن يحزبه لان المعبر  
الانقاء وقد حصل ويستنجى بالجرو المدرو التراب والرمل والرماد والخشب  
والخرقة والقطن والابد وفي الصيرفية يكره بالخشب وفي نظم الزند وسنى  
لا يستنجى بالخرقة والقطن ونحوهما لانه روى انه يورث الفقر ( وان لا يتختم )  
اي لا يلبق الخامة وهي ما يدفعه من انفه او صدره الى حلقه وكذلك البزاق

٦ روى ان الجن سألوا  
هدية من النبي عليه  
الصلاة والسلام  
فاعطاهم العظم  
والروت فالعظم لهم  
والروت لدوابهم فاذا  
لا يستنجى بهما كذا  
في المعنى على البخارى  
( جلال الدين )

(ولا)



( ولا يمتخط ) اى لا يلقى الخطا ( فى الماء ) لان الخامة والخطا يستقدر  
 فيؤدى الى منع الانتفاع بالماء الذى القى فيه ( وان لا يتعدى ) اى لا يتجاوز  
 الحد المسنون ( فى الزيادة ) عليه ( والنقصان ) منه ( المرات ) الثلاث  
 بان يجعلها اربعا او اثنين لغير ضرورة ( وفى المواضع ) بان يغسل اليدين الى  
 الابط والرجل الى الركبة او يقصر عن المرفق او الكعب فالاول مكروه  
 اذا لم يكن مقدار حصول الطهارة اونية اطالة الغرة والثانى غير جائز  
 ( وان لا يسمح اعضاه ) اى اعضاء وضوئه ( بالخرفة التى يسمح بها موضع  
 الاستنجاء ) تشريفا لمواضع الوضوء ( وان لا يضرب وجهه بالماء عند  
 الغسل ) بل يرسل الماء من اعلى جبهته ارسالا وان لا ينفخ فى الماء عند  
 غسل وجهه ( ولا يغمض فاه ولا عينيه تغميضا شديدا ) بان تنكتم حجرة  
 الشفتين ومحاجز العينين اى اطراف الاجفان ومنابت الهدب ( حتى لو بقيت  
 على شفتيه او على جفنيه لمعة ) اى بقعة او قلت ( لا يجوز وضوءه ) اوجب  
 استيعاب الوجه وهى منه ويكره ايضا الامتخاط باليمين وتثليث المسح بماء  
 جديد ﴿ فروع ﴾ وفى فوائد ابى حفص الكبير لوشلت يده اليسرى  
 فلا يقدر ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجى بالماء الا  
 ان يقدر على الماء الجارى وان شلت كلتا اليدين يسمح ذراعيه على الارض  
 ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة وكذا المريض اذا كان له ابن واخ  
 وليس له امرأة او جارية ويجز عن الوضوء بوضوء الابن او الاخ الا انه  
 لا يمس فرجه الا من يحل له وطئها ويسقط عنه الاستنجاء \* وكذا المريض  
 اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت توضعها ويسقط عنها الاستنجاء  
 مقطوع الرجل ان بقى منها شئ \* وان اقل من ثلاث اصابع غسله وان قطعت  
 الرجلان واليد ان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تسقط عنه الصلوة  
 وفى مجموع النوازل ان لم يمكنه الوضوء والتيم لا يصلى عندهما وعند ابى  
 يوسف يصلى بالايما كما فى المحبوس \* والمتوضئ اذا استنجى ان كان على  
 وجه السنة بان ارخى انتقض وضوءه \* والاستنجاء بالاجار ونحوها انما  
 ينوب عن الماء اذا كان الخارج معتادا اما اذا خرج دم او قيح فلا \* واذا  
 اراد دخول الخلاء يستحب ان يدخل بثوب غير ثوبه الذى فيه يصلى  
 ان يمسر والا فيجتهد فى حفظه من الجاسة والماء المستعمل ويدخل مستور  
 الرأس ويقول عند دخوله بسم الله اللهم انى اعوذ بك من الخبث والخبائث

ولا يصحب معه ما فيه اسم الله تعالى أو شيء من القرآن إلا أن يكون مستورا  
ويدو في الدخول برجله اليسرى وفي الخروج باليمن ولا يكشف عورته وهو  
قائم وبوسع بين رجله ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذ كر اسم الله ولا يرد  
السلام ولا يثمت طامسا فان عطس هو بحمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه  
ولا ينظر الى عورته الا الحاجة ولا الى ما يخرج منه ولا يكثر الالتفات ولا يزيق  
ولا يخط ولا ينتخخ الحاجة ولا يبعث ببدنه ولا يرفع طرفه الى السماء  
ولا يطيل القعود بالضرورة فاذا فرغ وخرج من الخلا يقول \* غفرانك  
الحمد لله الذي اذهب عني ما يؤذيني وامسك علي ما ينفعني \* ويكره  
البول والغوط في الماء سواء كان راكدا او جاريا او على شط نهر  
او حوض او عين او بئر او تحت شجرة او في زرع او ظل او في جنب مسجد  
او مصلى عيد او بين المقابر او بين الدواب او الطريق كذا في الحدادي  
وكل ذلك عند عدم الضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات والمرأة  
في الاستنجاء كالرجل وقد تقدم ذلك (هذه) الطهارة التي ذكرت

(هي الطهارة الصغرى) المخصوصة ببعض الاعضاء (واما الطهارة  
الكبرى) الشاملة لجميع الاعضاء (فهى الاغتسال وسببه) ٧ اى سبب  
وجوبه عند ارادة ما لا يحل فعله الا به عدة اشياء منها خروج المنى  
من الذكر او الفرج الداخلى حال كون المنى حاصلا (بشهوة) فانه يجب  
الفسل حينئذ (بالاجاع) واما انفصاله عن موضعه) من الذكر او الفرج  
(بشهوة فمختلف فيه) اعلم ان الفسل انما يجب بالمنى اجماعا من ائمتنا  
بقيدين احدهما ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب  
او حبل شيء ثقيل او سقط من علو لا يجب الفسل عندنا خلافا  
للشافعى والثانى ان يخرج عن العضو الى خارج البدن او ماله حكمه  
كالفرج الخارج والقلفة على قول فادام فى الفرج الداخلى او فى قصبة  
الذكر لا يجب الفسل عندنا خلافا لما لك واما اشتراط وجود  
الشهوة عند انفصال من الذكر ايضا فمختلف فيه قال ابو يوسف  
وجودها عنده شرط وقالا يس بشرط (حتى ان المحتمل اذا اُخذ ذكره)

اى امسكه حتى سكنت شهوته (وخرج المنى بعد سكون الشهوة  
يجب عليه الفسل عندهما خلافا لابي يوسف) وكذا لو استمنى بالكف  
او مس او نظر فانزل فلما انفصل عن مكانه امسك ذكره حتى سكنت الشهوة

٧ والمراد بالسبب  
هنا الشرط والافالسبب  
لوجوبه هو ارادة فعل  
ما لا يحل الا به على ما قيل  
فشرط وجوب الفسل  
عند ارادة فعل ما لا يحل  
الا به احدا شيئا  
(شرح كبير)

وكذا لو اغتسل قبل ان يبول او ينام ثم سال منه بقية المني يجب اعادة الغسل عندهما خلافا له والفتوى على قوله في حق الضيف وعلى قولهما في غيره كذ في الحد ادى ولو خرج المني بعدما بال او نام لا يجب الاعادة اجماعا (وكذا) يوجب الاغتسال (الايلاج) اى ادخال ذكر من يجمع مثله (في احد السبيلين) القبل والدبر (من الرجل) اى الذكر المشتهى (والمرأة) اى المشتهاة (اذا توارت) اى غابت (الحشفة) اى الكمره او مقدارها ان كانت مقطوعة في احدهما سواء (انزل) الموج والمولج فيه (اولم ينزل) واحد منهما (وجب الغسل على الفاعل والمفعول به) المكلفين ٧ لقوله عليه السلام اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل \* واما وجوبه على المفعول به في الدبر فبالقياس على المفعول به في القبل احتياطا (امالواولج في البهيمه والميته والصغيرة التى لا يجمع مثلها) وهى بذت ست مطلقا او بنت سبع او ثمان اذا لم تكن عبلة (فلا يجب عليه الغسل مالم ينزل) لقصور الشهوة وعند مالك والشافعى واحد وجب الغسل انزل اولم ينزل (وذكر الاسبيجاني) ان بالايلاج (في الصغيرة) التى لا يجمع مثلها (يجب الغسل) والصحيح عدم الوجوب (وكذا) يوجب الاغتسال (الحيض والنفاس) بالاجماع (ومن استيقظ) من منامه (فوجد على فراشه او ثوبه او فخذه بللا وهو يتذكر الاحتلام) فان المسئلة على ستة اوجه لانه امان يتذكر الاحتلام اولا وعلى كل من التقديرين امان يتيقن كونه منيا او كونه مذيا او شك فان تذكر الاحتلام (او يتيقن انه منى او انه مذى او شك) في كونه منيا او مذيا (فعليه الغسل) في الحالات الثلاث اجماعا لان الاحتلام سبب خروج المني فيحمل عليه والمنى قد يرق بالهواء او بحرارة البدن فيصير كالمدى (اما اذا لم يتذكر الاحتلام ويتيقن انه منى او شك فكذلك) يجب الغسل اجماعا ايضا (وان يتيقن انه مذى فلا غسل عليه في هذه الحالة) عند ابى يوسف (اذا لم يتذكر الاحتلام) وبه اخذ خلف بن ابوب و ابوالليث وهواقيس وعندهما يجب وهو احوط لما تقدم من الاحتمال والنوم سبب الاحتلام وكمن رؤيا لا يتذكرها الرائي فلا يعد انه احتمل ونسيه والمصنف لم يذكر قولهما مع انه عليه الفتوى (وان استيقظ فوجد في احليله بللا ولم يتذكر حملا ينظر ان كان ذكره منتشر اقبل النوم فلا غسل عليه) لان الانتشار سبب لخروج المذى فيحمل على انه مذى

٧ لما في الصحيح من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الاربع ثم جهدا فقد وجب الغسل انزل او لم ينزل وفي مسلم من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها اذا جلس بين شعبها الاربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل والترمذى من حديثها اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل وهو المراد بما قبله من جهدا ومن مس الختان الختان وهذا على عادتهم من اختتان النساء وهو مندوب واما قوله عليه السلام انما الماء من الماء فنسوخ بالاجماع واطلاق الوجوب في الحديث يشمل الرجل والمرأة واما وجوبه على المفعول في الدبر فبالقياس احتياطا وانما لم يقسه ابو حنيفة على الوطئ في القبل في ايجاب الحد للاحتياط لدرة الحد وهنا الاحتياط في ايجاب الغسل فاخذ بالاحتياط في الموضعين (شرح كبير)

(وان كان ذكره) قبل النوم (سا كنا فعليه الغسل) للاحتياط (هذا)  
الذي ذكره من عدم وجوب الغسل اذا كان الذكر منتشرا (انما هو  
اذا نام قائما او قاعدا) لعدم الاستغراق في النوم عادة (اما اذا نام مضطجعا  
او تيقن انه) اى البلل (منى فعليه الغسل) لان الاضطجاع سبب الاستغراق  
في النوم الذي هو سبب الاحتلام فيحمل عليه (وهذا) التفصيل (مذكور  
في المحيط والذخيرة وقال شمس الأئمة الحلواني هذه مسئلة يكثر وقوعها  
والناس عينا فافلون) ولنا فيه اشكال ذكرناه في الشرح ٤ حاصله  
ان الظاهر عدم وجوب الغسل (وان احتلم ولم تخرج منه شيء) اى تذكر  
الاحتلام ولم يجد بللا (فلا غسل عليه) اجاما (وكذا المرأة) اى ان احتلمت  
ولم تخرج منها شيء فلا غسل عليها حديث الصحيحين ان ام سلمة قالت  
يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتلمت  
قال نعم اذا رأت الماء (وقال محمد يجب عليها الغسل احتياطا) لاحتمال  
انه خرج ثم عاد (وبه يفتى بعض المشايخ) وقيل ان كانت مستلقية يجب  
والا فلا والاول اصح للحديث المذكور وبه افتى الفقيه ابو جعفر قال انه مالم  
يخرج منها من الفرج الداخلى لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ  
شمس الأئمة الحلواني والحاكم الشهيد (ولو جامع او احتلم واغتسل قبل  
ان يبول او ينام ثم خرج منه بقية المنى وجب عليه الغسل ثانيا عند ابي حنيفة  
ومحمد رح خلافا لابي يوسف) وقد قدمناه ولو اغتسلت المرأة ثم خرجت منها  
بقية منى الزوج لا غسل عليها بالاجماع (ولو افاق السكران فوجد منيا  
فعليه الغسل) كما في النائم (وان وجد منيا فلا غسل عليه) بالاتفاق  
(وكذا العمى عليه) لان السكر والاعماء ايضا مظنة الاحتلام بخلاف النوم  
(وان استيقظ الرجل والمرأة فوجدا منيا على الفراش وكل واحد منهما  
ينكر الاحتلام) اى لا يذكره (وجب عليهما الغسل احتياطا) لاحتمال  
وجوده من كل منهما (وقال بعضهم ان كان المنى طويلا فعلى الرجل)  
لان منه يدفق فيقع طويلا (وان كان مدورا فعلى المرأة) لان منها يسيل  
فيقع في بقعة في واحدة (وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا) فمن الرجل  
وان كان اصفر رقيقا (فمن المرأة) والاحتياط اولى في فروعها قالت  
معى جنى يأتينى في النوم مرارا واجد لذة الوقاع اتفقوا على انه لا غسل  
عليها وهذا الم تنزل فان ازلت وجب الغسل \* جو معت فيمادون الفرج

٤ وهى تؤيد قولهما  
في وجوب الغسل اذا  
تيقن انه منى ولم  
يتذكر الاحتلام لان  
النوم حال ذهول  
وغفلة شديدة تقع فيه  
اشياء فلا يشعر بها  
فتيقن كون البلل منيا  
لا يكاد يمكن الا  
باعتبار صورته ورقته  
وتلك الصورة كثيرا  
ان يكون المنى بسبب  
بعض الاغذية  
ونحوها مما يوجب  
غلبة الرطوبة ورقة  
الاخلاق والفضلات  
وبسبب فعل الحرارة  
والهواء فوجوب  
الغسل هو الوجه وقد  
اوجبوه بالاجماع على  
المفعول به في الدبر مع  
انه ليس غالبيا كونه  
سيئا لانزاله لاجل  
الاحتياط لكن بقي شيء  
وهو ان المنى اذا خرج  
عن شهوة سواء كان في  
نوم او في يقظة فانه لا بد  
من دفعه وتجاوزه عن  
رأس الذكر ايضا  
فكون البلل ليس الا  
في رأس الذكر ٤

ووصل المني الى رحها لاغسل عليها لفقد الابلج والازال فان حبلى  
منه وجب الغسل لانه دليل الازال فتعيد ماصلت بعد ذلك الجماع قبل الغسل  
كذا قالوا وفيه نظر لان الخروج من الفرج الداخل شرط لوجوب الغسل  
ولم يوجد \* احتلم او عالج كفه فلما انفصل المني عن الصلب شد ذكره  
وصلى من غير غسل صحت لتعلق وجوب الغسل بالخروج ايضاً \* صبي  
ابن عشر جامع امرأته البالغة وجب عليها الغسل لوجود مواراة الحشفة  
بعد توجه الخطاب ولاغسل على الغلام لانعدام الخطاب الا انه يؤمر به  
تخلقا كما يؤمر بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة مشتهة  
فالجواب على العكس \* وذ كر صبي لا يشتهى بمنزلة الاصبغ وفي وجوب  
الغسل بادخال الاصبغ في القبل والهرب خلاف وكذا ذ كر غير الآدمي وذ كر  
الميت وما يصنع من خشب او غيره \* بال فخرج منه مني ان كان ذكره منتشراً  
فعليه الغسل لوجود الشهوة والا فلا فلقد رآى في نومه انه يجامع فانتبه  
ولم ير بللاً ثم خرج منه مذى لا يجب الغسل وان خرج منه مني يجب \* احتلم  
الصبي او الصبية الاحتلام الذي به البلوغ واتزلا على وجه الدفق والشهوة  
لا يجب الغسل لان الخطاب انما يتوجه عقيب الازال فهو سابق على الخطاب  
وكذا اذا حاضت الحيض الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال  
قاضيخان والاحوط وجوب الغسل في الكل ( واما فرائض الغسل فالمضمضة  
والاستنشاق وغسل سائر البدن ) ٧ اي باقيه وانما فرضت المضمضة والاستنشاق  
في الغسل دون الوضوء لان الواجب في الغسل غسل جميع البدن وداخل  
الفم والانف منه وفي الوضوء غسل الوجه وليسامنه لانه من المواجهة  
وايس فيهما مواجهة ( وايصال الماء الى منابت الشعر فرض وان كثف )  
اي ولو كان الشعر كثيفاً ( بالاجاع وكذا ) يفرض ايصال الماء الى اثناء  
اللمية ( واثاء الشعر ) من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متلبداً ولم يصل الماء  
الى اثنائه لا يجوز الغسل لما في قوله تعالى \* وان كنتم جنبا فاطهروا \* من المبالغة  
( والمرأة في الاغتسال كالرجل ) وفي وجوب تعميم جميع الشعر والبشر ( ولكن  
الشعر المسترسل ) اي النازل ( من ذوائبها ) جمع ذؤابة وهي الخصلة من الشعر  
( غسله . وضوع ) اي ساقط عنها ( في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعرها )  
لحديث ام سلمة رضي الله عنها انها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشد خضر  
رأسى فانقضه في غسل الجنابة فقال عليه السلام \* لا تأميك فيك ان تحشي على

٤ دليل ظاهر على انه  
ليس بمني سيما والنوم  
محل الانتشار بسب  
هضم الغذاء وانبعث  
الريح فايحجب الغسل  
في الصورة المذكورة  
مشكل بخلاف وجود  
البلل على الفخذ ونحوه  
لان الغالب انه مني  
خرج بدق وان لم  
يشعر به على ما قررناه  
( شرح كبير )

٧ اي باقيه فان محل  
المضمضة والاستنشاق  
من جهة البدن وليس  
السائر بمعنى الجميع كما  
توهمه كثير من الناس  
وعند مالك والشافعي  
المضمضة والاستنشاق  
سنة فيه كما في الوضوء  
لنا قوله تعالى ( وان  
كنتم جنبا فاطهروا )  
فانه امر بتطهير جميع  
البدن الا ان ماتعذر  
ايصال الماء اليه حقيقة  
او حكماً للخرج خارج  
بخلاف الوضوء لان  
الأمور به فيه غسل  
الوجه والمواجهة ٦

رأسك ثلاث حشيات تفيضن عليك الماء فتطهرين وفي رواية افاقتضيه  
في الحيضة والجناية قال لا الى آخره ولا يجب بل ذواتها وفي صلوة البقالي  
الصحيح انه يجب غسل الذوائب وانجاوزت القدمين وفي بسوط ابي بكر  
في وجوب ايصال الماء الى شعب عقاصها اختلاف المشايخ وفي الهداية  
وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح وكذا صححه غيره وهو الوجه للمحصر  
المذكور في الحديث وللحرج وهذا اذا كانت مضمفورة فان كانت منقوضة  
يفترض عليها ايصال الماء الى اثنائها اتفاقا لعدم الحرج ( بخلاف الرجل )  
فانه يجب عليه ايصال الماء الى اثناء الشعر وان كان مضمفورا لانه لاضرورة  
في حقه لامكان الخلق ( كذا ذكره ) اي الفرق بين الرجل والمرأة  
( في غنية الفقهاء وذ كر في المحيط ان الرجل اذا صفر شعره كاي فعله العلويون )  
اي المنتسبون الى علي بن ابي طالب رضى الله عنه وبعضهم يخصهم  
بمن كان من غير فاطمة رضى الله تعالى عنها ( والاتراك ) جمع ترك بضم التاء  
اسم جنس كالعرب وزنا ( هل يجب ايصال الماء الى اثناء الصفر ام لا ) اي  
الى خلال شعره ( عن ابي حنيفة في روايتان ) نظرا الى العادة والى عدم  
الضرورة ( وذ كر صدر الشهيدانه ) اي الشأن ( يجب ايصال المال الى  
اثناء الشعر ) في حقه لعدم الضرورة وللاحتياط قال في الخلاصة وفي شعر الرجل  
يجب ايصال الماء الى المسترسل ولم يذ كر غير ذلك وهو الصحيح ( امرأة اغتسلت  
هل تتكلف في ايصال الماء الى ثقب القراط ام لا ) والقراط بضم القاف واسكان  
الراء ما يعلق في شحمة الاذن ( قال ) اي محمد في الاصل وهذه عادة صاحب  
المحيط يذ كر ومراده ذلك ( تتكلف فيه ) اي ايصال الماء الى ثقب القراط  
( كاتتكلف في محرك الخاتم ان كان ضيقا ) والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول  
ان غلب على ظنها ان الماء لا يدخله لا يتكلف وان غلب على ظنها انه قد  
وصل فلا سواء كان القراط فيه ام لا وان انضم الثقب بعد نزع القراط وصار  
بحال ان امر الماء عليه يدخله وان غفل لا فلا بد من امراره ولا تتكلف  
بغير الامرار من ادخال عود ونحوه فان الحرج مدفوع وانما وضع المسئلة  
في المرأة باعتبار الغالب والا فلا فرق بينهما وبين الرجل وكذا في قوله ( امرأة  
اغتسلت وقد كان ) الشأن ( بقي في اظفارها عجين قد جف لم يجز  
غسلها ) وكذا الوضوء لا فرق بين المرأة والرجل لان في العجين صلابة تمنع  
تقوذا الماء وقال بعضهم يجوز والاول اظهر ( ولو بقي الدرن ) بالتحريك اي الوسخ

٦ فيهما منعدمة  
وعدهما من الفطرة  
في الحديث لا ينفي  
الوجوب لان الفطرة  
مستعمل بمعنى الدين  
وعدهما مع ما هو سنة  
اتفاقا لا يعين سنتهما  
لان القرآن في النظم  
لا يوجب القرآن في  
الحكم على ان من جهة  
ذلك الاستنفاء بالماء  
وقد يكون واجبا اتفاقا  
وفي بعض الروايات  
الختان وهو واجب  
عند الشافعي فلا  
معارضة في الحديث  
لدليتنا فسلم  
( شرح كبير )

( في الاظفار جاز الغسل ) والوضوء لتولده من البدن ( يستوى فيه ) اى  
 في الحكم المذكور ( المدنى ) اى ساكن المدينة ( والقروى ) اى ساكن القرية  
 لما قلنا ( وقال بعضهم يجوز ) الغسل ( للقروى ) لان درنه من التراب والطين  
 فينفذه الماء ( ولا يجوز للمدى ) لانه من الودك فلا ينفذه الماء والاول هو الصحيح  
 قاله الدبوسى وقال الصفارى يجب الايصال الى ماتحته ان طال الظفر وهو  
 حسن ( والافلف ) الذى لم يمتحن ( اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد  
 قال بعضهم يجوز غسله ) لانه خلقى وقال بعضهم لا يجوز وهو الاصح  
 لانه حكم الظاهر حتى ان البول اذا نزل اليه انتقض الوضوء والمنى اذا خرج  
 اليه وجب الغسل بالاجاع وكذا صححه الزيلعى فى شرح الكنز واختاره  
 فى النوازل ( وان خرج بوله حتى صار فى القلفة فعليه الوضوء بالاجاع  
 وان لم يظهر ) اى ولولم يظهر الى خارج القلفة ( رجل اغتسل وبقي بين اسنانه  
 طعام ) من خبز او غيره ( قال بعضهم ان كان زائدا على قدر الحصص  
 لا يجوز ) غسله وان كان قدر الحصص او اقل يجوز اعتبارا بفساد الصوم  
 والصلوة باطلاع ما فوق الحصص لا باطلاع مقدارها على قول والصحيح ان  
 مقدارها غير معفو هناك وانما المعفو مادونه فانه قليل وفى الفتاوى ان كان  
 بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحته فى الغسل جاز لان الماء شئ لطيف  
 يصل تحته غالبا قال فى الخلاصة وبه يفتى ( وقال بعضهم ان كان صلبا )  
 بضم الصاد اى قويا ( بمضوغا ) مضغاً ( متأكدا ) اى شديدا بحيث  
 تداخلت اجزائه وصار كالعجين الصلب ( لا يجوز ) غسله قل او كثر كذا  
 ذكره فى الذخيرة وهو الاصح لامتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخرج  
 ( وذكر فى المحيط اذا كان على ظاهر بدنه جلد سمك او خبز ممضوغ  
 وقد جف واغتسل او توضأ ولم يصل الماء الى ماتحته لم يحز وكذا الدرن  
 اليابس فى الانف ) لان هذه الاشياء تمنع نفوذ الماء لصلابتها ( وقال فى الذخيرة  
 فى مسئلة الحناء ) بان بقي من جرمه على بدنها ( والطين والدرن ) اذا بقيا  
 على البدن ( يحزى وضوءهم للضرورة ) ولان هذه الاشياء لاصلاية لها  
 فينفذها الماء ( وعليه الفتوى ) اى على ما فى الذخيرة اذا اعتبر فى جميع ذلك  
 نفوذ الماء ووصوله الى البدن ( واذا كان برجله شقاق فيجعل فيه الشحم  
 او المرهم ) ان كان لا يضره اىصال الماء لا يجوز ) غسله ووضوءه ( وان كان يضره  
 يجوز ) اذا امر الماء على ظاهر ذلك ( وايصال الماء الى داخل السرة غرض

في الغسل لكونه من ظاهر البدن ( وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل ) فرض  
 ( وان لم يكن ) اى ولو لم يكن ( عليه ) اى على موضع الاستنجاء ( نجاسة )  
 حقيقية لان فيه نجاسة حكمية وهى الجنابة ( وكذا تخليل الاصابع فى الغسل  
 والوضوء فرض ان كانت الاصابع منضمة ) بحيث لا يدخلها الماء  
 بلا تخليل ( غير مفتوحة ٩ وان كانت ) الاصابع ( مفتوحة فهو ) اى التخليل  
 ( سنة وكذا انقاء البشرة ) اى ظاهر الجلد بالماء عليها ( وبلى الشعر )  
 فرض ايضا لقوله عليه السلام \* افبلوا الشعر وانقوا البشرة \* ولقوله  
 عليه السلام \* ان تحت كل شعرة جنابة ( ولو بقى شئ من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج  
 من الجنابة وان قل ) اى ولو كان ذلك الشئ قليلا بقدر رأس ابرة لافتراض  
 استيعاب جميع البدن ( وشرب الماء يقوم مقام المضمضة ) اذا كان لاعلى  
 وجه السنة ( اذا بلغ الماء الفم كله والافلا ) وفى واقعات الناطقى انه لا يجزئ  
 ولو كان لاعلى وجه السنة مالم يحجمه قال فى الخلاصة وهذا الحوط ( ولو تركها )  
 اى المضمضة وكذا الاستنشاق ( ناسيا فصلى ثم تذكر ) ذلك ( يتضمض )  
 ويستنشق ( ويبعد ما صلى ) ان كان فرضا لعدم صحته وان كان نفلا  
 فلا لعدم صحة شروعه وكذا الحكم فى كل جزء من البدن اذا نسي غسله  
 ( وسنة الغسل ان يقدم الوضوء عليه ) كوضوء الصلوة من غير استثناء  
 مسح الرأس هو الصحيح فى ظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يمسح رأسه  
 ( الاغسل الرجلين ) فانه يؤخره اذا كان قائما فى مستقم الماء او على تراب  
 بحيث يحتاج الى غسلهما بعد ذلك اما لو قام على حجر او لوح بحيث لا يحتاج  
 الى غسلهما ثانيا فلا يؤخر غسلهما ( وان يزيل النجاسة ) الحقيقية كالمنى  
 ونحوه ( عن بدنه ان كانت ) اى ان وجدت على بدنه نجاسة ( ثم يصب الماء  
 على رأسه وسائر بدنه ثلاثا ) وكيفيته ان يصب الماء على منكبيه الا من ثلاثا  
 ثم باليسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده ثلاثا وقبل يبدأ باليمن ثم باليسر  
 ثم باليسر وقبل يبدأ بالرأس ثم باليمن ثم باليسر وهو الاصح ولو انفس  
 فى ماء جار ان مكث قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة والافلا ( ثم  
 يتيمى عن ذلك المكان ) الذى اغتسل فيه ( فيغسل رجله ) ان كان قيامه  
 فى مستقم الماء ( الا ان يكون على حجر او خشب او غير ذلك وان لا يسرف  
 فى الماء وان لا يشتر ) لما تقدم فى الوضوء ( وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل )  
 ان كانت عورته مكشوفة وان كانت مستورة فلا بأس به ( وان يدلك كل

٩ لقوله عليه السلام  
 خللوا اصابعكم قبل  
 ان يتخللها نار جهنم  
 ( نسخته )



(أعضائه) مبالغة (في المرة الأولى كيلا يبقى لمعة) ليم الماء البدن في مرتين  
الاخيرتين فالدلك في الغسل سنة وليس بواجب الا في رواية عن ابي يوسف  
(وان يغسل في موضع لا يراه احد) لاحتمل ان يكشف العورة حالة الاغتسال  
او اللبس وذكر في الغنمة من عليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وان رأوه  
ويختار ما هو اسير والمرأة بين الرجال تؤخره وبين النساء لا والمراد بقوله  
وان رأوه رؤية ماسوى العورة فان كشف العورة لا يجوز عند احد في الصحيح  
وفي الخلوة قيل يأثم وقيل بمعنى الزمان القليل دون الكثير وقيل لا بأس به  
وقيل يجوز ان يجرد للغسل ويجرد زوجته للجماع اذا كان البيت صغيرا  
مقدار خمسة اذرع او عشرة (وان لا يتكلم بكلام قط) من كلام الناس  
او غيره لانه في مصب الماء المستعمل (ويستحب ان يمسح بدنه بمنديل بعد  
الغسل) وان يغسل رجله بعد اللبس لاقبائه مسارعة الى السر (وان يغسله  
بسجدة) لما تقدم في الوضوء (واما النية فليست بشرط في الوضوء  
والاغتسال) بل سنة فيهما (حتى ان الجنب اذا انغمس في الماء الجاري او في  
الحوض الكبير) للتبرد قيد بالكبير لان الصغير يتأتى فيه الخلاف الذي في  
البئر وسيأتى ان شاء الله تعالى (اوقام في المطر الشديد ومضمض واستنشق) في  
جميع ذلك (يخرج من الجنبابة) عندنا ٧ خلاف للائمة الثلاثة لان المقصود  
حصول الفعل المأمور به وقد حصل فلا فرق بين كونه عن قصد او لا عن  
قصد الا انه اذا لم ينو لا يحصل له ثواب وقد حققنا الكلام فيه في الشرح  
(والاغتسال على احد عشر وجها خمسة منها فريضة) لثبوتها بالكتاب و  
بالاجماع القطعيين (الاغتسال من الحيض و) الاغتسال (من النفاس و)  
الاغتسال (من التقاء الختانين اذا كان مع غيبوبة الحشفة و) الاغتسال من  
(خروج المنى على وجه الدفق والشهوة و) الاغتسال من (الاحتلام اذا خرج  
منه) اى من الاحتلام او من المحتلم (المنى او المذى) وقد تقدم الكلام على ذلك  
كله (واربعة منها سنة غسل يوم الجمعة) والاصح انه مندوب عندنا وعند  
مالك هو واجب وهو للصلاة عند ابي يوسف ولليوم عند الحسن حتى  
لولم يصل به ينال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم عند الحسن لا عند  
ابي يوسف ومن لاجمة عليه يندب له الغسل عند الحسن لا عند ابي  
يوسف (و) غسل (العيرين) والاصح انه مستحب ايضا لانه يوم  
اجتماع كالجمعة (و) غسل (يوم عرفة) مستحب ايضا للاجماع (وكذا)

٧ خلافا للائمة الثلاثة  
استدلوا بقوله عليه  
السلام (انما الاعمال  
بالنيات) الحديث  
متفق عليه وهو  
حديث مشهور  
وتقديره انما صحة الا  
عمال فيفيد ان ما  
لانية من الاعمال  
لا صحة له وبما بنا  
رحمهم الله تعالى اجابوا  
بان تقديره حكم  
الاعمال والحكم  
متنوع الى ذنوبى  
وهو الصفة واخروى  
وهو الثواب وقالوا  
الثواب مراد بالاجماع  
فلاتبقى الصفة مرادة  
بناء على ان الحكم من  
قبيل المشترك  
ولا عموم للمشارك  
او مقتضى ولا عموم  
له ايضا فاورد عليهم  
منع كون الحكم  
مشتركا او مقتضى بل  
هو من التواطىء المسمى  
بالمطلق فيشمل ما تحته  
ذنوبيا او اخرويا  
فاحتجوا الى التكلف  
في التفصي عنه وايضا  
او رد ان هذا هو

الغسل (عند الحرام) مستحب ومن الاغتسال المندوب الغسل لدخول مكة ووقوف من دلفة ودخول المدينة ومن غسل الميت والحجامة وليلة القدر اذ ارآها وللمجنون اذا افاق وللصبي اذا بلغ بالسن والكافر اذا سلم ولم يكن جنباً ويكفي غسل واحد للجمعة والعيد اذا اجتمعا كما يكفي لفرض جماع وحيض (وواحد منها) اي من احد عشر (واجب) على الكفاية (وهو غسل الميت حتى لا يجوز الصلوة قبل الغسل او التيمم عند عدم الماء) هكذا اذا ذكره والظاهر من الادلة انه فرض كفاية ذكرها ابن الهمام والسروجي في شرح الهداية وغيرهما (وواحد منها مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم) وقد تقدم (هكذا ذكره مطلقاً شمس الائمة السرخسي في شرحه) للبسوط (وذكر في المحيط ان الكافر اذا جنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل) لانه الجنب باقية بعد اسلامه (بخلاف ما لو اسلمت بعد انقطاع الحيض حيث لا يجب عليها الغسل) لان الاتصاف بالحيض ليس باقياً وقال قاضيان الاحوط وجوب الغسل في الفصول كلها \* فروع \* اذا اجنبت المرأة ثم ادر كمها الحيض فان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرت حتى تظهر وكذا الحائض اذا احتلمت او جومعت فهي بالخيار والجنب اذا اخر الاغتسال الى وقت الصلوة لا يأثم ولا بأس للجنب ان ينام ويعاود اهله قبل ان يغتسل او يتوضأ ولكن يستحب الوضوء ان اراد المعاودة ولا بأس بان يغتسل الرجل والمرأة من ماء واحد ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم يغسل يديه وقام وقال قاضيان يستحب ان يغسل يديه وقام اذا اراد ان يأكل او يشرب وان تركه فلا بأس به وقيل ان شرب على وجه السنة يكره والا لا يكره (ولا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن) لقوله عليه الصلاة والسلام \* لا تنقروا الحائض والنفساء ولا الجنب شيئاً من القرآن \* (يعني) لا يجوز ان يقرأ (آية تامة وان قرأ مادون الآية) بقصد القرآن (او قرأ الفاتحة لا بقصد القرآن بل) (على قصد الدعاء او) قرأ (الآيات التي تشبه الدعاء مثل ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار \* ونحوها على تمة الدعاء وكذا لو سمع خبراً ساراً فقال الحمد لله او خبر سوء فقال \* انا لله وانا اليه راجعون \* او قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

ه الدليل على اشتراط النية في كل العبادات وقد وافقهم على اشتراطها فيها والها لا صحة لها بدون النية فقد قدرت الصحة فيها فقالوا ان المقدر هو الثواب الا ان ما كان المقصود منه وهو الثواب فقط كالعبادات المحضة اذ اذات الثواب فيه فلا صحة لفقد ما هو المقصود بخلاف الوضوء فان له جهتين جهة كونه عبادة ومن هذه الحيثية لا يفتقر الى النية لان كون شرطاً للصلوة كطهارة الثوب ونحوها ومن هذه الحيثية لا يفتقر الى النية لان كونه شرطاً لا يشترط فيه كونه عبادة اذ الصلوة موقوفة على وجوده لاعلى كونه عبادة فالحق ان النزاع في طريق الاستدلال بالحديث لفظي فانه يدل على عدم صحة العبادات ٤

على وجه الشاء لاعلى قصد القرآن (يجوز) اما مادون الآية فلانه لا يعد بقراءته قارئاً هذا اختيار الطحاوى وذكر الزاهدى ان عليه الاكثر واما على قول الكرخى فلا يجوز قراءة مادون الآية ايضا هو الذى اختاره صاحب الهداية وجاعة (قيل لا يكره) قراءة مادون الآية على وجه الدعاء والثناء وقيل يكره وهو الصحيح قاله فى الخلاصة (واما قراءة دعاء القنوت فلا يكره فى ظاهر مذهب اصحابنا) لانه ليس بقرآن (وعن محمد) رواية شاذة (انه يكره) لما روى عن ابي بن كعب رضى الله تعالى عنه كُتِبَ فى مصحفه والصحيح هو الاول (ولا يكره التمجى) للجنب والحائض والفساء (بالقرآن) لانه لا يعد به قارئاً (وكذا) لا يكره لهم (التعليم للصبيان) وغيرهم (حرفا حرفا) اى كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول الطحاوى اذا علم نصف آية وقطع ثم نصفاً نصفاً هكذا يجوز والمصنف اختار قوله فى الاول وهنا مشى على قول الكرخى (وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن) لان فيه مسهم للقرآن (وذكر فى الجامع الصغير المنسوب الى قاضى خان لا بأس للجنب ان يكتب القرآن على الصحيفة او اللوح على الارض او الوسادة) ونحوها (عند ابي يوسف) خلافاً لمحمد لانه ليس فيه مس القرآن ولذا قيل المكروه مس المكتوب لامواضع البياض ذكره الامام ائمر تاشى وينبغى ان يفصل فان كان لايمس الصحيفة بان وضع عليها ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقول ابي يوسف لانه لم يمس المكتوب ولا الكتاب والافقوى محمد لانه قد مس الكتاب (ولا يجوز لهم) اى للجنب والحائض والفساء (مس المصحف الابغلافه) وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح او درهم ونحو ذلك لقوله تعالى \* لايمسه الا المطهرون \* وقوله عليه السلام \* لايمس القرآن الا طاهر (ولا يجوز لهم ايضا اخذ درهم فيه سورة من القرآن) هذا بناء على عادة من كان يكتب على الدراهم سورة الاخلاص وليس بقيد بل لو كانت آية واحدة فان الحكم كذلك الابصرته (وكذلك لا يجوز) المس المذكور (للمحدث) ايضا لانه غير طاهر (هذا) يعنى جواز الاخذ بالغلاف (اذا كان الغلاف غير مشرز) اى غير محبوك مشدود بعضه الى بعض (وان كان مشرزا لا يجوز) الاخذ به ولا مسه هو الصحيح قاله فى الهداية وفى المحيط والغلاف هو الجلد الذى عليه فى اصح القولين

بدون النية بالاتفاق  
ولا يدل على عدم صحة  
غيرها بدونها بالاتفاق  
وذلك انه لا يجوز  
ان يراد من الاعمال  
جميعا شرعية او غير  
شرعية لوجوداكثر  
الاعمال غير الشرعية  
بدون النية ولان يراد  
الاعمال الشرعية  
جميعا عبادات او  
معاملات لعدم توقف  
صحة المعاملات على  
النية بالاتفاق فتعين  
ان يراد العبادات  
او متعلق الثواب  
والعقاب وحينئذ فانما  
التزام الحقيقى فى ان  
الطهارة الحكمية  
هل هى من عبادة  
ليس غير او هى من  
جملّة الافعال العبادية  
الطبيعية التى تحقق  
حسباً فان وجد فيها  
القرابة كانت عبادة  
يثاب عليها والافلام  
تحققها كما فى سائر  
الحركات والسكنات  
والافعال والتروك  
التي لها تحقق فى  
الوجود حسبان نوى  
بها قرابة اثيب ٦

وتصحیح الهداية هو الاحوط والاولى (والخريطة) اى الكيس (احق من الغلاف فى انه لا يكره) اخذ المصحف بها لوجود حائلين (فان اخذ المصحف بكمه فلا بأس به) اى بالاخذ (عند محمد) رحمه الله فى رواية وهو اختيار صاحب المحيط (وكرهه بعض مشايخنا) وهو اختيار صاحب الهداية (لان الثوب تبع له) اى اللباس (وذكر فى الجامع الصغير لا بأس بدفع المصحف او اللوح الى الصبيان) لانهم لا يخاطبون بالطهارة وان امروا بها تخلقا قال فى الهداية لان فى المنع منهم تضييع حفظ القرآن وفى امرهم بالنظر حرج بهم وعن بعض المشايخ انه يكره والصحيح الاول وقول المصنف (والاحوط ان يأخذ بكمه ويدفعه) لانعلق له بما قبله لان كلام جامع الصغير فى المدفوع اليه وهو الصبي انه لا يكره دفع البالغ المصحف او اللوح اليه لافى مس الدافع وعدمه فان المس بالكم قد تقدم حكمه وهو يومه جواز مس الدافع بلا طهارة لاجل الدفع الى الصبي ولم يقل به احد (ويكره) ايضا للمحدث ونحوه (مس تفسير القرآن وكتب الفقه) وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن آيات وفى الخلاصة والاصح انه لا يكره عند ابى حنيفة (وان اخذه) اى التفسير ونحوه (بكمه لا بأس به) لان فيه ضرورة (لتكرار الحاجة الى اخذه) اكثر من تكرار اخذ المصحف اذ القرآن يقرأ حفظا فى الغائب (ولا يكره قراءة القرآن للمحدث ظاهرا) اى على ظهر لسانه حفظا بالايجاع (اما الجنب اذا غسل يده وفمه) فروى عن ابى حنيفة انه لا بأس ان يمس القرآن او يقرأه والصحيح انه (لا يجوز له المس والقراءة لبقاء الجنابة) لانها لا تجزى ثبوتا ولا زواالا كالحديث اجاعا (ويكره قراءة التوراة والانجيل للجنب) وكذا الزبور لان الكل كلام الله تعالى ومبادل منه بعض غير معين وغير المبدل غالب فالاحتياط فى التحرز عن المس (واذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل يده وفمه ثم يأكل ويشرب) ويكره من غير غسل لان سؤره مستعمل وكذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل مكروه لازالة النجاسة الحكيمية به وجل الماء كحل على المشروب وقد قيل انه يورث الفقر وهذا بخلاف الخائض لان سؤرها لا يصير مستعملا مالم تخاطب بالاغتسال (ويكره كتابه القرآن واسماء الله تعالى على المصلى) اى السجادة وكذا على المحارب والجدر ان وما يفرش لانه تعريض للامتهان (ويكره دخول

٦ عليها او معصية استحق العقاب عليها والا فلا ثواب ولا استحقاق عقاب فقالوا هى عبادة ليس غير لانها انما وجبت بحكم فرع الله تعالى غير معقولة المعنى لان المحل الفسول طاهر حقيقة ليس عليه شئ يقتضى القتل والعادة غسله فكان ايجاب غسله استعبادا محضاً وقتنا بل نفس غسل البدن او بعضه فى ذاته من الافعال التى تقتضيها الطبيعة عادة فانه نظافة وتحسين كلبس الثوب ونحوه وايضا به فى بعض الاحوال لا يخرججه عن عهدة الحقيقة كما يجاب اخذ الزينة هو ستر العورة فى بعض الاحوال فكما ان ليس الثوب وستر العورة اذا نوى به القرية يكون عبادة وان لم ينويه فالصلوة به صحيحة لوجود حقيقة والشروط تواب انما يراد وجودها تبعا لا وجودها ٢

(الخرج) اى الخلاء (لمن فى اصبعه خاتم فيه شئ من القرآن) او من اسماء الله تعالى (لما فيه من ترك التعظيم) وقيل لا يكره ان جعل فصه الى باطن كفه ولو كان ما فيه شئ من القرآن او من اسماء الله تعالى فى جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفاً فى شئ والخرج زاولى (وكذا) اى كما لا يجوز للجنب والحائض والنفاس قراءة القرآن ولا مسه (لا يجوز لهم دخول المسجد) لغير الضرورة (سواء دخلوا للجلوس فيه او للعبور) اى للمرور لقوله عليه السلام \* انى لاحل المسجد لحائض ولا جنب \* (وقال الشافعى يجوز لهم الدخول للعبور) وقد حققنا الدليل فى الشرح ٧ (واذا احتلم فى المسجد يتيم للخروج اذالم يخف) من اص او غيره لعدم الضرورة (وان خاف يجلس مع التيم) للضرورة (ولكن لا يصلى ولا يقرئ) لعدمها ﴿فروع﴾ تكره قراءة القرآن والذكروا الدماء فى المخرج والمغتسل والحمام وعند محمد لا تكره فى الحمام لان الماء المستعمل طاهر عنده وفى الخلاصة لا يقرئ فى المخرج والمغتسل والحمام الا حرفاً حرفاً وفى الحمام انما تكره اذا قرأ جهرافان قرأ فى نفسه لا بأس به وهو المختار وكذا التحميد والتسبيح والتهليل وكذا لا يقرئ اذا كانت عورته مكشوفة وامرأة هناك تغتسل او فى الحمام احد مكشوف العورة وفى فتاوى قاضيان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهراً لا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ فى نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به وكذا لا بأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته بذلك وسيأتى تمام ذلك عند الكلام على القراءة ان شاء الله تعالى

### ﴿فصل فى التيم﴾

وهو فى اللغة القصد وفى الشرع القصد الى الصعيد والتطهر به على وجه مخصوص (وللتيم ركن وشرط لا بد من معرفتهما) لتؤنف تحققه عليهما (اما ركنه فضربان ضربة للوجه وضربة للذراعين يعنى اليدين الى المرفقين) لقوله عليه السلام \* التيم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين \* (وصورته) اى صفة التيم على وجه السنون (ان يضرب يديه على الارض) او على ما هو من جنس الارض ضربة منفرجاً اصابعه ويقبل بهما ويدبر بهما (ثم يرفعهما ثم يفضهما) بان يضرب جانب يديه مما يلي الابهام احدهما بالآخر (مرة او مرتين) وقيل الاول عن محمد والثانى عن ابى يوسف ليتناثر التراب (ويسح بهما

٢ قصداً فكذا الوضوء والغسل لا يقال ستر العورة امر يقتضيه العقل بخلاف الوضوء لان العقل والمادة يستقيم كسف العورة ولا يستقيم ترك غسل موضع نظيف لانا نقول لو كان منفرداً فى بيت مظلم لىلة مظلمة او فى مكان حال آتياً من هجوم احد فالعقل والمادة لا يستقيم الكشف مع ان الستر فى الصلوة لازم بالاتفاق فى هذه الحالة مع ان النية ليست شرطاً ذلك ايضا بالاجماع (شرح كبير) ٧ والحجة عليه ما روينا ولا حجة له فى قوله تعالى (ولا جنب الا عابري سبيل) على معنى لا تقربوا مواضع الصلوة وانتم سكارى ولا حال كونكم جنباً الا عابري سبيل لان تقدير المواضع مجاز لا دليل عليه وهو خلاف الاصل ومفهوم المخالفة فى الا

وجهه ثم يضرب ضربة اخرى فينفضها ثم يمسح اليمنى باليسرى  
واليسرى باليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين بان يمسح باطن اربع اصابع  
يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح باطن  
كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ايماءه اليسرى  
على ظاهر ايماءه اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك هذا هو الاحوط  
ولو مسح بكل الكف والاصابع ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز  
كفى مسح الخف والرأس واقل ما يحزى ثلاث اصابع ثم الضربة من جملة  
التيتم حتى لو ضرب يديه فحدث قبل ان يمسح بهما بعد الضرب وقبل  
لا والاول احوط ( واستيعاب العضوين بال مسح واجب ) اى فرض  
( عند الكرخى فى ظاهر الرواية ) اى الرواية الظاهر ( عن اصحابنا )  
فى الكتب المشهورة كالجماعين والمبسوط ( حتى لو ترك شيئا قليلا  
لم يمسح يده من و اضاع التيم لا يجزئه التيم ) كما فى الوضوء ( وروى الحسن )  
ابن زياده ( عن اصحابنا ) المذكور فى عامة الكتب ان رواية الحسن  
عن ابي حنيفة فقط ( ان الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك شيئا اقل  
من الربع ) من الوجه ومن اليدين ( يجزئه التيم ) وفى نظم الزندوسى  
قدر الدرهم عفو وان زاد لم يحز ( على هذه الرواية فتزح الخيام  
والسوار وتحليل الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب ويذبحى )  
اى يجب ( ان يحطاط ) بان يؤخذ بالرواية الاولى ويستوعب فانها هى الصحيحة  
وقال فى الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس  
عند غافلون وفى الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاسجين فوق العينين لا يجوز  
( و ) روى ( عن محمد بن ابي حنيفة ) ان يمسح بيمينه ( و ) من هو  
( مقطوع اليدين من المرفقين اذا تيم يمسح موضع القطع ) لانه من جملة  
المرفق ( واما شرطه ) اى شرط التيم ( فانية فلا يجوز بدونها عندنا  
خلا فالزفر اعتبارا لمعناه الغوى وهو القصد والقصد هو انية فلو اصاب  
التراب وجهه ويديه او قصد تعاميم احد لم يكن تيماما لم ينو التطهر مطلقا  
او لقربة مقصودة تصح منه حالا ولا صحة له ابدا ولا يشترط  
نية كونه المحدث او الجنابة ونحوها فى الصحيح ( وكذا طلب الماء ) شرط  
( اذ غلب على ظنه ) اى ظن المحتاج الى الطهارة ( ان هناك ) اى  
فى المكان الذى هو فيه ( ماء او كان ) ذلك الشخص ( فى العمرانات )

عابرى سبيل لا يصلح دليلا لانه يختلف فيه فعندنا ليس بحجة كيف وسبب التزول ينافى ارادة المجاز وهو ما روى ان عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه صنع طعاما وشرابا ودعا فقرا من اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين كانت الخمر مباحة فاكلوا وشربوا فلما هموا بوجاه وقت صلوة المغرب قدموا احدهم ليصلى بهم فقرأ اعبد ما تصبدون واتم عابدون ما اعبد فنزلت الآية فسلم ان السبب فى الصلوة لا موضعها حتى نهى عنه والمغنى ولا تقربوا الصلوة حال كونكم نجسا غير مفلسين فى حال من الاحوال حتى تفتسلوا الا حال كونكم عابرى سبيل اى مسافرين فاستثنى من النهى عن الصلوة بلاغتسالة حال السفر ٣

لان وجود الماء فيها غالب وان لم يغلب على ظنه ( او اخبر به ) اى بوجود الماء في ذلك المكان ( وجب الطلب ) للماء ( بالاجماع ) فيطلب يمينا ويسارا قدر غلوة من كل جانب وهى قدر ثلاثمائة خطوة الى اربع مائة وقيل مقدار رمية سهم ويشترط في الخبر ان يكون مكلفا عدلا والافلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من الديانات ( وانما الخلاف ) في وجوب الطلب وعدمه ( فيما اذا لم يغلب على ظنه ولم يخبر به ) ممن خبره ملزم ( او كان في الفلوات ) لافي العمرانات هكذا وقع الذبح باو والواجب ان يكون بالواو ( وعندنا لا يجب الطلب خلافا لشافعي ) فان عنده يجب الطلب ولا يجوز التيمم قبله لقوله تعالى \* فلم تجدوا ماء \* ولا يقال ما وجد الا بعدما طلب ونحن نقول قد استعمل ما وجد في حق الله تعالى سبحانه وهو منزوع عن ان يقال في حقه طلب ( ولو اخبر انسان ) عدل ( بعدم الماء ) عند غلبة الظن ونحوها ( جاز التيمم بخلاف ) لان خبر الواحد العدل حجة في الديانات ( وكذا من شرطه عجزه عن استعمال الماء ) فالخاصل ان شروط التيمم خمسة ائنيق والمسح والصعيد وكونه طاهرا والعجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما ( حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض ) بسبب ذلك ( جاز له التيمم ) ويعرف ذلك اما بغلبة الظن عن امارة او تجربة او بقول طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدلته شرط ( و ذكر الاستيجابي في شرحه ) فقال ( جنب على جميع جسده جراحة او على اكثره ) اى اكثر جسده ( او به جذرى ) بضم الجيم وقتحها مع فتح الدال ( فانه يتيمم ولا يجب عليه غسل المواضع الذى لا جراحة به ) لانه لا يجمع بين الغسل والتيمم عندنا ( وكذلك ان كان على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها جراحة يتيمم ) ولا يجب غسل الصحيح والتيمم لاجل الجريح عندنا خلافا لشافعي ( وان كان الجراحة على اقل بدنه او اعضاء وضوئه ) واكثره ( اى اكثر البدن او اعضاء الوضوء ) صحيح فانه يغسل الصحيح ويمسح على المجروح ان لم يضره المسح عليه ( وان كان يضره المسح على الجراحة مكشوفة بشىء ويمسح فوقه ثم الكثرة في اعضاء الوضوء قيل تعتبر بالعدد حتى لو كانت الجراحة في رأسه وبديه ووجهه ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء كان الاكثر من الاضاء الجريحة صحيحا او جريحا وفي عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة

٣ ثم بين حكم حال السفر بقوله وان كنتم مرضى او على سفر الاية فوجب التيمم وابع الصلوة به بلا اغتسال اذا لم يجد واما وبالجملة فلا استدلال بالآية بحتم فكانت مشتركة الدلالة والحديث نص في المنع على سبيل العموم فوجب العمل بمعمومه ( شرح كبير )

في الاعضاء حتى لا يباح التيمم ما لم يكن الاكثر من كل عضو جريحا ولو كان  
الصحيح والجريح متساويين فلا حوط وجوب غسل الصحيح والمسح  
على الجريح ( والجنب الصحيح في المصرا اذا خاف ) بغلبة ظنه عن التجربة  
الصحيحة ( ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيم عند ابي حنيفة ) خلافا  
لهما ٧ والفتوى على قول الامام اذا لم يكن له اجرة الحمام على ماحققناه  
في الشرح ( وان كان ) الجنب المذكور ( خارج المصري تيمم بالاتفاق ) لعدم  
تيسر الماء الخارجا ( وان خرج ) من المصرو ونحوه ( مسافرا او محتطبا  
اي غير مرید للسفر ( او خرج من قرية ) متوجها ( الى قرية اخرى  
يجوز له التيمم ان كان بينه وبين الماء نحو الميل ) اي مقداره تقريبا ( او  
اكثر ) من ميل هذا هو المختار وعن الكرخي ان كان يسمع صوت اهل الماء  
لا تيمم لانه قريب والايتم وقال الحسن ان كان الماء امامه فاعتبر ميلان والا  
فيل والاصح عدم الفرق وعن ابي يوسف رح لو كان بحيث لو ذهب الى الماء  
وتوضأ تذهب القافلة وتقيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم ( والميل  
اربعة آلاف خطوات ) وفسره ابن شجاع بثلاثة آلاف ذراع وخسمائة  
ذراع الى اربعة آلاف والذراع اربع وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع  
سبت شعيرات معتدلات معترضات ( وهو ) اي الميل ( ثلث الفرسخ )  
على جميع الاقوال ( سواء خرج ) من المصرو او القرية ( جنباً او اجنب بعد  
الخروج ) لان السبب هو ارادة ما لا يحل الا بالطهارة ولا فرق في ذلك بين  
تقدم الحدث او تأخره ( وان كان معه ) اي مع المسافر ( ماء في رحله )  
اي في ائانه وامتنعه ( فنتسبه وتيمم وصلى ثم تذكر ذلك الماء في الوقت لم يعد )  
اي لا يلزمه اعادة تلك الصلوة ( عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف )  
فان عنده يلزمه اعادتها والخلاف فيما اذا كان وضعه بنفسه او وضعه  
غيره بامر فلو وضع غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز تيممه اتفاقاً وعن محمد انه  
على الخلاف ايضا ولو كان الماء في اثناء على ظهره او معلقاً على عنقه او مضموماً  
بين يديه او مقدم اكاف مركوبه او مؤخره وهو سائق لم يجز تيممه اجساماً  
بخلاف ما لو كان في مقدمة وهو سائق او في مؤخره وهو راكب او في  
احدهما وهو قائد فانه على الخلاف ولو ظن ان الماء في لم يجز تيممه بالاجماع  
كذا في الخلاصة ( وان تذكر بعد ) خروج ( الوقت لم يعد في قولهم جميعاً ) هذا  
مخالف لما ذكر في الهداية وغيره ان تذكره في الوقت وبعبه سواء ( واذا تيمم )

٧ فانهما يقولان ان  
تحقق هذه الحالة في  
المصرا نادراً فلا تعتبر  
لان تيسر الماء الحار  
في المصرا غالب وله ان  
العجز قد ثبت في حقه  
حقيقة فيعتبر كما اذا عدم  
الماء في المصرا حقيقة  
حيث يجوز التيمم ولم  
يعتبر كون وجود الماء  
فيه هو الغالب لان  
الغالب لا يعرض  
الحقيقة وكذا الجواب  
عن تيسر الماء الحار  
في المصرا غالباً لان  
الكلام في تحقق  
تسره عليه بعدم  
قدرته عليه وعلى ثمنه  
وفي الفتاوى قال  
مشايخنا لا يباح للتيمم  
ان يتيمم في عرف ديارنا  
لان اجر الحمام يعطى  
بعد الخروج فيمكنه  
ان يدخل ويتعلل بعد  
الخروج بالعسرة اقول  
فيه تعريض اتلاف  
مال الغير وهو انما يباح  
بشرط الضمان عند  
ضرورة لا تندفع الابه  
ولم توجد ( شرح كبير )



وفيه تمرير المرض  
للظن بالبيان الذي  
هو اشد من ظن  
السان سيما في الزمان  
الذي غلب فيه الشك  
وعدم الرغبة في الخير  
وسوء الظن بالصادق  
لكثرة الكاذبين في  
موضع قد من الله  
الجواد الكريم سبحانه  
على عباده بانه ما يريد  
ليجعل عليهم من حرج  
فله در الامام الا  
عظم مآدق نظره وما  
اسد فكره ولا مرما  
جعل العلماء الفتوى  
على قوله في العبادات  
مطلقا وهو الواقع  
بالاستقراء ما لم يكن  
عنه رواية كقول  
المخالف كما في طهارة  
الماء المستعمل والتميم  
فقط عند عدم غير  
نبذ التمر (شرح كبير)  
٨ فعلى قول ابي ح  
صلوته صحيحة في  
الوجوه كلها قال في  
الهديا لانه لا يلزمه  
الطلب من ملك الغير  
وقالا لا يجزئه لان  
الماء مبذول عادة  
والوجه هو التفصيل كما  
قال ابو نصر الصفار انه  
انما يجب السؤال في غير  
موضع عزة الماء فانه  
ح يتحقق ما قال من انه  
مبذول عادة والا  
فكونه ٣

المسافر ( وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم ) ولا يظن ان هناك ماء ( اجزأه )  
ما فعل وكذا لو كان على شط نهر او جنب بئر ولم يعلم به وعن ابي يوسف في هذين  
روايتان ( وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسئل عنه ) اى يطلب  
من رفيقه الماء ( اذا كان غالب ظنه انه يعطيه ) اذا سأله ( وان تيمم قبل ان  
يسئل عنه فصلى ثم سأله فاعطى يلزمه الاعداد في الوقت وان خرج  
الوقت لم يعد ) وحاصل هذا انه اذا تيمم من غير ان يسئل وصلى ثم سأل  
بعد الصلوة فاعطى فعليه الاعداد سواء كان له ظن قبل ذلك او لم يكن وان لم  
يعطه فلا اعادة سواء كان له ظن ام لا وان سأل قبل التيمم فرفع ثم بعد الصلوة  
اعطى فكذلك لا اعادة وان تيمم وصلى من غير سؤال قبل الصلوة ولا بعدها  
فعند ابي حنيفة يجوز في الوجوه كلها لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقالا  
لا يجزئه لان الماء مبذول عادة وينبغي ان يفتى بقوله في مكان يعز فيه الماء  
وبقولهما في غيره وتام تحقيقه في الشرح ٨ ( وان كان لا يعطيه ) رفيقه الماء  
( الاباثن فان لم يكن له تمن يتيمم بالاجماع ) لعدم القدرة ( وان كان معه مال  
زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد ونحوه ) لنفسه ومن تلزمه نفقته ديانة ولو  
كلبا فحينئذ ينظر ( ان باعه ) الماء ( بمثل القيمة ) في ذلك الموضع او اقرب موضع  
اليه ( او ) باعه ( بغير يسر لا يجوز له التيمم ) لانه قادر ( وان باعه بغير فاحش  
يتيمم ) للخرج لان تلف المال كتلف النفس ( والفن الفاحش ما لا يدخل تحت  
تقويم القومين ) وقدره في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة  
والماء ملحق بها ( وقال بعضهم ) وعزاه قاضيان الى ابي حنيفة الفن  
الفاحش ( تضعيف اثني ) بان يبيع ما يساوى درهما بدرهمين وقيل هو ان  
يبيع ما يساوى درهما بدرهم ونصف في الوضوء وبدرهمين في الجنسابة  
والاول اوفق لدفع الحرج ( وعن ابي نصر الصفار ان المسافر اذا كان  
في موضع عز الماء فيه فالأفضل له ان يسئل من رفيقه الماء ) لازالة الشبهة  
( وان لم يسئل وتيمم وصلى اجزأه ) لان الغالب المنع ( وان كان في موضع  
لا يعز الماء فيه لا يجزئه ) ذلك ( قبل الطلب كما في العمرانات ) لان الماء مبذول  
عادة وهذا هو المختار ( رجل معه زمزم في قمعة قدر صر رأس الاناء  
وهو يحمله للعطية ) اى لاجل الاهداء ( او للاستشفاء ) اى لطلب الشفاء به  
لقوله عليه السلام \* ماء زمزم شفاء لما شرب له ( لا يجوز له التيمم ) للقدرة على  
استعمال الماء ( ولو وهبه لآخر وسلمه اليه لا يجوز له التيمم عندنا ) خلافا للشافعي

٣. مبذولاً وعادة في كل موضع ظاهر المنع على ما يشهد به كل من عانى الاسفار فينبغي ان يجب الطلب ولا تصح الصلوة بدونه فيما اذا ظن الاعطاء لظهور دليلهما دون ما اذا ظن عدمه لكونه في موضع عزة الماء اما اذا شك في موضع عزة الماء وظن المنع في غيره فالاحتياط في قولهما والتوسعة في قوله لان في السؤال ذل لا وقول من قال لاذل في سؤال ما يحتاج اليه ممنوع واستدلاله بانه عليه السلام قد سأل بعض حوايجه من غيره مستدرك لانه عليه السلام كان اولي بالمؤمنين من انفسهم فلا يقاس غيره عليه لانه اذا سأل افترض على المسؤول البذل ولا كذلك غيره لكن عدم وجوب الطلب من الرفيق نسبة صاحب الهداية وصاحب الايضاح الى ابني ح كما تقدم واما شمس الائمة في المبسوط فاما نسبة الى الحسن بن زياد فقال وان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يسأله الاعلى قول الحسن بن زياد فانه يقول ٣

(لثبوت القدرة) على استعماله (بواسطة الرجوع) عندنا لا عنده (كذا ذكره في المحيط) والحيلة فيه ان يخلط به ماء وردا ونحوه حتى يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او يهبه على وجه ينقطع به حق الرجوع (وان لم يكن معه دلو) او نحوه من آلات الاستقاء (اورشاء) بكسر الراء مع المد اى حبل (هل يجب عليه ان يسئل عن رفيقه) ذلك ام لا (قالوا لا يجب) (مع هذا) (لو سأل فقال له انتظر حتى استقي) او نحو ذلك (فعند ابى حنيفة ينتظر) استحبابا (آخر الوقت فان خاف فوت الوقت يتيم ويصلى) (ولولم ينتظر وصلى صح عنده) (وعند ابى يوسف ومحمد ينتظر) وجوبا (وان خاف) فوت الوقت (وكذا) الخلاف في (العارى) اذا اراد الصلوة (ومع رفيقه ثوب) فقال له انتظر حتى اصلى وادفعه اليك او نحو ذلك (واجعوا على انه في الماء ينتظر) اى لو قال انتظر حتى اتوضؤ او نحوه ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينتظر اجماعا لثبوت القدرة باباحة الماء دون اباحة غيره (وان فات) اى ولو فات (الوقت) ومن لم يجد ماء الاسور الحمار او البغل الذى امه اتان يتوضأ به ويتيم (لانه مشكوك طهوريته فلا يزول به الحدث المتيقن فيضم اليه التيمم ايزول بيقين) (والهما قدم جاز) ولكن الافضل ان يبدأ بالوضوء خلافا لغيره فان عنده لابد من تقديم الوضوء ولو تيمم وصلى ثم توضأ بالمشكوك واما تلك الصلوة صححت وكذا لو عكس للخروج عن العهدة بيقين باحدهما (ومن لم يجد الاسور الفرس ٧ فعن ابى حنيفة) في حكمه (روايتان) بل اربع روايات (في رواية عنه هو مشكوك) فيضم اليه التيمم كسور الحمار (وفي رواية) وهى رواية الحسن عنه (مكروه) كما ان لجه عنده مكروه وفي رواية البخى عنه قال احب الى ان يتوضأ بغيره وفي رواية كتاب الصلوة وهى الصحيحة عنه وهو قولهما انه طاهر من غير كراهة لان حرمة لجه لكرامته فلا تؤثر في سؤره خبثا (ومن لم يجد الا نبذ التمر) وهو ماء القى فيه تمر فظهرت حلاوته ولونه فيه ولم تزل رفته ولا اشتد (فعند ابى حنيفة يتوضأ به ولا يتيمم) ومثله الغسل به لحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال له ليلة الجن ما في ادوائك قال نبذ التمر قال عليه السلام تمر طيبة وماؤه طهور فتوضأ منه (وعند ابى يوسف يتيمم) ولا يتوضأ به وهى الرواية المرجوع اليها من ابى حنيفة وعليها الفتوى لانه ماء مقيد فلا يجوز به الوضوء (وعند محمد يجمع بينهما) احتياطا (ومن لم يجد الا عصير العنب لا يتوضأ به

(بالاجماع)

بالاجماع ( وما عدا نبيذ التمر من الانبذة والاشربة لاختلاف في عدم جواز الوضوء به \* جنب وجد الماء في المسجد ) ولم يحده في غيره ( وايس معه احد ) يأتيه به ( يتيم ) لاجل الدخول ( ودخل فان لم يصل الماء ) بان لم يجد آلة الاستقاء او بمنع آخر ( يتيم للصلاة ثانيا ) ان اراد الصلاة ( لان نية التيم للصلاة شرط لصحة التيم للصلاة ) ولم ينولها ولو كان قد نواه لها في هذه الصورة لم يصح ايضا لعدم تحقق العجز عن الماء وقت التيم بالنظر الى الصلاة ( وكذا لو تيم ) المحدث ونحوه ( لمس المحض او ) يتم الجنب ونحوه ( لقراءة القرآن عند عدم الماء ) حقيقة او حكما ( تجوز الصلاة به ) والحاصل ان الصلاة لا تجوز الا بتيم نوى لها او لقربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا تصح بدون الطهارة فخرج التيم لمس المحض او دخول المسجد او الخروج منه او زيارة القبر او الاذان او الاقامة لانها قربة غير مقصودة بل وسائل وخرج بقولنا يعقل فيها معنى العبادة تيم الجنب ونحوه لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج بقيد لا تصح بدون الطهارة تيم المحدث لقراءة القرآن وتيم الكافر للاسلام لاحتكما بدون الطهارة خلافا لابي يوسف في التيم للاسلام فان عنده تجوز به الصلاة ( بخلاف سجدة التلاوة وصلاة الجنائز وصلاة النافلة ) اذا تيم لاجلها ( فان يصلى بذلك التيم المكتوبات ايضا ) ٧ لوجود الشرائط المذكورة وكذا لو نوى مطلق الطهارة ولصلاة الجنائز اجزاء ان يصلى به المكتوبة ( وقد قدمناه ولو تيم لتعليم الغير لا يجوز به الصلاة وروى عن ابي حنيفة انها تجوز والصحيح الاول وفي النواذر لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيم تجوز به الصلاة لانه بمنزلة نية الطهارة ( رجل في رحله ماء وهو لا يعلم به فتيم وصلى ان كان وضع الماء بنفسه او وضعه غيره بامر فسيه فهو على الخلاف الذي ذكرناه وان ) كان قد وضع الماء ( غير بغير امره لا يعيد بالاتفاق واما ) مسألة ( العارى اذا نسي ثوبا في المتاع فن المشايخ من قال هو على الخلاف ) المذكور انه تصح صلاته عندهما لا عند ابي يوسف ( ومنهم من قال تجوز ) بالاتفاق وهو الصحيح لان نسيان العريان الثوب وعدم طلبه اياه في متاعه في غاية الندرة بخلاف الماء ( وعن محمدانه ) قال ( يجوز ولم تيم وهو على شط نهر وهو لا يعلم بالماء فهو على الخلاف الذي ذكرناه ) فعندهما تجوز وعند ابي يوسف

٣ السؤال ذل وفيه بعض المخرج وربما يوفق بان الحسن رواه عن ابي ح في غير ظاهر الرواية واخذ هوبه فاعتمد في البسوط ظاهر الرواية واعتبر صاحب الهداية والا يضح روية الحسن لكونها النسب بمذهب ابي ح في عدم اعتبار القدرة بالغير وفي اعتبار العجز للحال والله سبحانه اعلم ( شرح كبير ) ٧ لانها قربة مقصودة الخ اما في صلاة النافلة فظاهر واما في سجدة التلاوة وصلاة الجنائز فلان المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون تبعا لآخر وهما كذلك وما ذكر في الاصول ان سجدة التلاوة ليست بقربة مقصودة المراد به انها ليست مقصودة ذاتها عند التلاوة بل لاشتغالها على التواضع المحقق لموافقة ٢

في رواية لا يجوز وفي رواية تجوز لعدم تقدم علمه به بخلاف الماء الذي في رحله (ولو كفر) عن اليمين (بالصوم وفي ملكه رقبة) تصلح للتكفير (أوثياب) لكسوة عشرة مساكين (أوطعامه) لأطامهم (فديه) أي نسي المذكور من الرقبة والثياب والطعام (فالحجج أنه لا يجوز) لأن الصوم إنما يجزئ عند عدم كون أحده هذه الأشياء في ملكه وقد وجد (ويستحب أن يؤخر الصلوة إلى آخر الوقت) إذا كان يرجو وجود الماء فيه ليؤدبها بكل الطهارتين ولولم يؤخر وتيمم وصلى جاز (ثم ينبغي أن لا يفرط في التأخير حتى لاتقع الصلوة في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي) وكذا يجوز عندنا لفرضين أو أكثر خلافا له (ولو كان معه ماء) يكفي للوضوء والغسل (ولكن يخاف على نفسه أودابته) ولو كلبا (العطش) أن استعماله (يجوز له التيمم) لأن المشغول بحاجة كالعدم بالنظر إلى الطهارة (المحبوس في السجن) أو غيره إذا منع عن الطهارة بالماء (يصلي بالتيمم ويعيد بعدما خرج عند أبي حنيفة ومحمد ربح وقال أبو يوسف لا يعيد) هذا إذا كان في المصر أما لو كان محبوسا في موضع في الصحراء فإنه لا يعيد بالاتفاق كذا في المبسوط وفي الخلاصة المحبوس في السجن إذا كان في موضع نظيف ولم يجد الماء أن كان خارج المصر قال أبو حنيفة يصلي بالتيمم وإن كان في المصر لا يصلي ثم يرجع وقال يصلي ثم يعيد وهو قولهما في فهم منه وفاق أبي يوسف على الإعادة (والأسير في دار الحرب إذا منع من الوضوء والصلوة يتيمم ويصلي بالإيماء ثم يعيد) إذا قدر ولو منع المحبوس من التيمم أيضا فعند أبي حنيفة يؤخر الصلوة ولا يصلي بالطهارة ولا يصلي ثم يعيد (واجمعوا على أن الماشي لا يصلي بالإيماء وهو يمشي وكذا السابح لا يصلي وهو يسبح) وكذا المقاتل لا يصلي وهو يقاتل لأن العمل الكثير منافي للصلوة وعن أبي يوسف الجواز حال المشي بالإيماء عند الخوف وهو قول مالك والشافعي وأحمد بخلاف المنهزم وهو) أي حال كونه (يصلي راكبا بإيماء وافقا) أي وافقا بدأته غير سائر بها وليس المراد أنه واقف فوق دابته (أو تسير دابته أو تعبدو) وقيد بالمنهزم إشارة إلى ما ذكر في المحيط والتحفة أنه يصلي وهو سائرا إذا كان مطلوبا وإن كان طالبا لا يجوز لعدم الضرورة (ولو صلى بالإيماء لخوف عدو أو سبع أو مرض) أي لمرض (أو طين) بأن لم يجد مكانا يابس يصلي عليه (لا يعيد بالإجماع) لأن هذه العوارض سماءية

٢ أهل الإيمان ومخالفة أهل الطغيان وهو غير مختص بهيمة السجود يحصل بالركوع أيضا فينوب مثابه فإن قيل يصح التيمم بنية الطهارة وهي ليست بعبادة مقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لأباحتها فكانت نيتهاية أباحة الصلوة (شرح كبير) ٢ على ما تقدم والأصل فيه قوله تعالى تقيموا صعيدا طيبا فقال من قرط التراب أو الرمل أو التراب خاصة المراد بالصعيد التراب أو الرمل وبالطيب المنبت تقلا عن ابن عباس وقلنا الصعيد وجه الأرض ترابا كان أو غيره قال الزجاج لا أعلم اختلافا بين أهل اللغة فيه وأما الطيب فلفظ مشترك يستعمل بمعنى الثبت وبمعنى الحلال وبمعنى الطاهر وقد أريد به ههنا الطاهر أجماعا فلا يرد غيره لأن المشترك ٢

والمقيد اذا صلى قاعدا ( لعدم قدرته على القيام ) ( بعيد ) اذا فلق ( عند ابي حنيفة  
ومحمد وعند ابي يوسف لا بعيد ) كالمحبوس ( ويجوز التيمم عند ابي حنيفة  
ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر ) بجميع انواعه  
حتى العقيق والزبرجد ونحوهما ( والزرنيخ والكحل ) اى الائم ( والمردسج )  
وهو حجر معروف معرب مردسك ( والنورة ) اى الكلس ( والمفرة ) بفتح الميم  
وسكون الغين وقمها ( وما اشبهها ) من انواع الاتربة كالطين المختوم  
والارمنى ونحو ذلك وعند ابي يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة  
وعند الشافعى واحد لا يجوز بغير التراب وعند مالك يجوز حتى بالعشب  
وبالتلج ( ولا يجوز ) عندنا ( بماليس من جنس الارض كالذهب والفضة  
والحديد والرصاص والصفر والنحاس ) ونحوها مما ينطبع ويلين بالنار  
( وكالخططة وسائر الجوبات والاطعمة ) من الفواكه وغيرها وانواع  
النباتات مما يترمد بالاراذل يمكن عليها غبار ( وان كان على هذه الاشياء  
غبار يجوز التيمم بغيرها ) عند ابي حنيفة فى احدى الروايتين عن محمد  
وفى رواية وهى المشهورة عنه لا يجوز بالغبار واما عند ابي يوسف فيجوز  
حال الضرورة لاحال الاختيار ( ثم عندهما ) اى عند ابي حنيفة ومحمد  
( الشرط فى صحة التيمم مجرد الملس ) اى الوضع ( على الارض او على جنس  
الارض ) ولا يشترطان علوق شئ منها باليد وهذا على احدى الروايتين  
عن محمد ( حتى انه لو وضع يده على صخرة ) ملساء ( لا غبار عليها او على  
ارض ندية ) لا ينفصل منها غبار ( ولم يعلق يده شئ جاز عند ابي حنيفة  
وفى احدى الروايتين عن محمد ) خلافا لابي يوسف ٧ ( واما الفرق بين  
الصخرة وبين الذهب والفضة وهما ) اى والحال ان كلا المذكورين  
من الصخرة ومن الذهب مع الفضة ( خلقا فى الارض وهو ان الذهب  
والفضة يذوبان فى النار ) فلم يكونا كالتراب ( بخلاف الصخرة )  
فانها لا تذوب ( فكانت كالتراب ) ولان الذهب والفضة ونحوهما  
لا يتناولهما الصعيد الذى هو وجه الارض فانهما لا يطلق عليهما  
اسم الارض بخلاف الصخرة حتى لو خاف لا يجلس على الارض فجلس  
على صخرة يحنث ولو جلس على فضة ونحوها لا يحنث ( واما التيمم بالاجر  
فعند ابي حنيفة يجوز مطلقا ) سواء دق اولم يدق لانه من اجزاء الارض  
وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدقوقا ( والا فلا وهذا على الرواية

٢ لا عموم له ولان  
التيمم شرع لدفع المخرج  
كما يفيد سياق الآية  
وهو فيما قلنا فان قيل  
ذكر من فى آية المائدة  
وهى للتبعض ينافى  
ما قلتم من جواز التيمم  
بالضرب على الحجر  
الاملس قلنا لان لم ان  
من للتبعض بل هى  
لابتداء الغاية ( فرح  
كبير )

المشهورة عنه في عدم جواز التيمم بالجمر الذي لا غبار عليه فان الآخر  
 بالطبخ صار كالجمر فاعطى حكمه فان كان مدقوقا او كان عليه غبار يجوز  
 والا فلا ( ولوتيم بغبار ثوبه او غيره ) اي بغبار غير ثوبه ( من الغبار  
 الطاهرة ) كالخشب والبساط والبد ونحوها ( او هبت الريح فانتار الغبار  
 فاصاب وجهه وزراعيه فمسحه ) اي العضو الذي اصابه الغبار من الوجه  
 او الذراعين ( بذية التيمم جاز ) تيممه ( عند ابى حنيفة ومحمد ) سواء وجد ترابا آخر  
 او لم يجد وعند ابى يوسف لا يجوز ان وجد ترابا آخر لان الغبار ليس ترابا  
 من كل وجه فجاز عند الضرورة لا عند عدمها ولهما انه رقيق فجاز به  
 مطلقا كافي الخشن ( ولوتيم بالملح ان كان مائيا اي ان كان ماء فمحمد  
 ( لا يجوز ) لانه ليس من اجزاء الارض ( وان كان جبليا ) اي  
 ان كان من اجزاء الارض فاستحال ملحا ( يجوز ) لانه من جنس  
 الارض ( وقال شمس الأئمة ) السرخسي ( الصحيح عندى انه لا يجوز )  
 لانه صار كالماء ولهذا يذوب في الماء وينحل بالبرد ويشد بالحر فيخرج  
 عن كونه من اجزاء الارض ( كذا ذكره في المحيط ) وصحح صاحب الهداية  
 وصاحب الخلاصة وقاضيان الجواز نظرا الى اصله ( والسبخة )  
 بفتح السين مع كسر الباء وسكونها وهى ارض ذات زو ملح ( بمنزلة الملح  
 فان غلب عليها النز لا يجوز التيمم بها كالمالح المائى وان غلب عليها التراب  
 جاز كالمالح الجبلى خلافا لابى يوسف رح ( وذكر الاستيعابى في شرحه  
 يجوز التيمم بالسبخة ) بناء على الغالب وهو غلبة التراب ( مسافر اصابه  
 مطر فابتل ثوبه وسرحه وامجد ترابا ) جافا ( ولا يجزا ) يتيمم به ( ولا ماء )  
 يتوضأ به ( فانه يبلط ثوبه ) او بدنه او غير ذلك ( بالطين ويجففه  
 ويفركه ) بعد الجفاف ( ويتيمم به ) وقد كان بعض السلف المختاطين  
 يستحب معه التراب الطاهر في صرة اذا خرج الى السفر ( ولا يجوز  
 التيمم بالطين ) لان الغالب عليها الماء وفيه تسويد الوجه ( قال شمس الأئمة  
 الحلواني ولا يتيمم بالطين ) اي لا ينبغي ان يفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر  
 لحصول المقصود وفيه خلاف ابى يوسف واذا خاف ذوات الوقت يتيمم به  
 خلافا له ( وكذا يجوز التيمم بالحص والحصى والكيزان والجباب  
 والفضارة ) وهما طين الحر والمراد ما يعمل منه من السكارج ونحوها  
 اذا لم تطل بالآلئك ( والحيطان من المدر ) او اللبن ( سواء كان عليه ) اي

على كل من المذكورات ( غبارا اولم يكن ) عند ابى حنيفة واحدى  
الروايتين عن محمد كما في الحجر والآجر ( ولا يجوز التيمم بالغضارة المطلى  
بالآنك ) بعد الهمة وضم النون وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير  
جنس الارض ثم يطن الغضارة وظهرها على السواء فايهما كان مطلبيا  
بالآنك لا يجوز التيمم به وماليس مطلبيا به ( الا اذا كان عليه ) اى على  
الغضارة المطلى ( غبار ) فانه يجوز كما في الخنطة ونحوها على الخلاف  
المتقدم ( ولو تيمم بالحزف ) اى الفخار ( ان كان ممحذا من التراب الخالص  
ولم يجعل فيه شئ من الادوية ) كالفحم والشعر ونحوهما مما يجعل في الطين  
الذى تتخذ منه البرادق ( جاز التيمم به ) وان لم يكن عليه غبار وان كان  
فيه شئ منها فهو كالمطلى بالآنك ( وان تيمم بالرماد لا يجوز وان اختلط  
الرماد بالتراب ان كان التراب غالبا يجوز ) وان كان الرماد غالبا لا يجوز  
لان الحكم للغالب ( وان اصاب التراب بجملة كسفة او رقيقة فجفت  
بالشمس ) او غيرها وقيد بها باصتار الغالب وذهب اثرهما من الاون والرائحة  
( جازت الصلوة عليها ) للحكم بطهارتها ( ولا يجوز التيمم منها ) في ظاهر  
الرواية ( لعدم طهرتها ) وتحقيقه في شرح ٧ وروى عن بعض اصحابنا  
انه يجوز ايضا ) وهى رواية شاذة رواها ابن كاس ( واذا تيمم الرجل  
من موضع قيم آخر من ذلك الموضع بعينه ايضا جاز ) لان المستعمل  
ما في يده بعد المسح دون غيره ( والتيمم في الجنابة والحدث سواء ) اى  
صفة التيمم لمن عليه الغسل ولمن عليه الوضوء واحدة وهى الضربتان  
لمسح العضوين وهذا باجماع الائمة ( ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت  
لا يعيد ) لانه اذاها بالقدرة الكاشفة عند انعقاد سببها ( والرجل الصحيح  
في المصر يقيم لصلوة الجنابة اذا خاف الفوت بسبب الوضوء عندنا  
خلافا للشافعى ( الا الاولى ) لانه ينتظر فلا يخاف الفوت ولا حاجة الى  
استنائه بعد تقيد بخوف الفوت لان الوتر وغيره في ذلك سواء على  
ما حققناه في الشرح ( وكذا اذا حدث المتوضى ) اى من شرع بالوضوء  
( في صلوة العيد يقيم وبني قوله ابى حنيفة ) وقال لا يجوز له التيمم لانه  
امن من الفوت اذ لا حق كانه خلف الامام وان فرغ الامام  
وله ان الخوف باق لانه يوم ازدحام فيغلب اعتراء عارض يفسد صلوته  
قيد بالتوضى لانه لو شرع بالتيمم فاحدث يجوز له البناء بالتيمم

٧ قيل لان اشتراط  
طهارة الصعيد ثبت  
بنص الكتاب فلا  
تتأدى بما ثبت بخبر  
الواحد قيل عليه  
طهارة المكان في  
الصلوة ثبتت بدلالة  
الكتاب وهى تعمل  
عمل العبارة واجب  
بان طهارة المكان  
ثبتت بدلالة نص  
خص منه القليل الذى  
لا يمكن الاحتراز عنه  
بالاجماع وهو مادون  
الدرهم عندنا فيجاز  
بعد ذلك تخصيصه  
بخبر الواحد بخلاف  
نص طهارة الصعيد  
فانه قطعى واستشكله  
صاحب الكافي بان  
لفظ الطيب مشترك  
قد اوله ابو يوسف  
والشافعى بالنسبة  
واولئاه بالطاهر  
والمأول من الحجّة  
المجوزة كالعام  
الخصوص واجاب  
عنه صاحب الكفاية  
بان الشافعى وابا  
يوسف وافقا على  
اشتراط الطهارة ولم  
يخالف فيها احد  
فيكون قطعا اقول  
موافقتهم على اشتراط  
الطهارة لا يلزم  
ان يكون بهذا النص  
بعد ما قالاهم

اتفاقا والخلاف انما هو فيما اذا شك في الادراك وعدمه حتى لو كان يغلب على ظنه عدم عروض المفسد لا يتيم اجاماً ( وكذا اذا خاف خروج الوقت ) اى صلوة العيد يتيم وبني بلا خلاف لانها تبطل بخروج الوقت ولا تقضى بعده بخلاف غيرها ( ولو خاف خروج الوقت ) بسبب الوضوء ( فى سائر الصلوة ) اى ماعدا صلوة العيد والجناسة ( لا يتيم عندنا بل يتوضأ ويقضى ماقاته ) ان اخرج الوقت قال زفر يتيم ولا يفوت الصلوة وقال الزاهدى وقد قال مشايخنا انه يعتبر الوقت وذكر عن الحلوانى ان المسافر اذا لم يجد مكانا طاهرا بان كان على الارض نجاسة وابتلت بالمطر واختلطت فان قدر على ان يسرع حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعل والا يصلى بالايام ولا يعيد فقد اعتبر الحلوانى خروج الوقت لجواز الايماء فاعتباره فى جواز التيم اولى وحينئذ فلا احتياط ان يصلى بالتيم فى الوقت ثم يعيد ليخرج عن العهدتين يقيين ( وكذا لو خاف فوت الجمعة ) لا يتيم بل ( يتوضأ ٨ ويصلى الظهر ) ان لم يدرك الامام لان فوتها الى خلف وهو الظهر بخلاف العيد ( ولو يتم لمس المحصف اول دخول المسجد عند وجود الماء والقدرة ) على استعماله ( فلذلك التيم ليس بشئ ) معتبر فى الشرع بل هو عدم لان التيم انما يجوز ويعتبر عن العجز عن استعماله الماء حقيقة او حكما كخوف الفوت لالى خلف ومس المحصف ودخول المسجد ليس عبادة يخاف فوتها \* فروع \* لو يتم جناسة وصلى ثم حضرت اخرى قبل ان يقدر على الوضوء وهو يخاف فوتها لا يلزمه اعادة التيم خلافا لمحمد ٤ ( المسافر يطأ جاريته ) يعنى يجوز له ان يطأ جاريته وكذا زوجته ( وان علم ) اى ولو علم ( بعدم الماء ويجوز له التيم ) لانه طهور المسلم عند عدم الماء فكما يجوز له ان يباشر سبب الحدث من النوم وغيره فكذا سبب الجنابة اذ هما سواء فى منع جواز الصلوة وارتفاعهما بالتيم عند عدم الماء ( وينقض التيم كل شئ يقضى الوضوء ) ٣ وسيأتى بيان ما ينقض الوضوء ان شاء الله تعالى ( وينقضه ) اى التيم ( ايضا رؤية الماء ) الكافى لطهارته ( ان قدر على استعماله ) عند رؤيته وانما قيدنا بالكافى لطهارته لان من عليه الغسل اذا تيم ثم وجد ماء لا يكفى لغسله والمحدث اذا تيم ثم وجد ماء غير كاف لوضوئه لا ينقض تيمه ولو كان معه ذلك قبل التيم جاز له التيم بدون استعماله اذ المراد بقوله تعالى \* فلم تجدوا ماء \*

( اى )

٦ المراد المنبت سيما عند ابي يوسف فانه من القائلين بان المشترك لا عموم له بل يجوز كونهما شرطا لها بدليل آخر من الحديث والقياس على اشتراطها فى الماء ومثل هذه الموافقة موجودة فى اشتراط طهارة المكان ايضا ( شرح كبير )

٨ ويصلى الظهر اذا فاتته لان فرض الوقت هو الظهر عندنا وقد امرنا باسقاطها بالجمعة ولا دليل على سقوطها بها مع التيم حال القدرة على الاصل بالوضوء وقد قالوا الاصل ان ما يفوت لالى خلف يجوز ان يتيم لخوف فوته كالجناسة والعيد وما يفوت لا الى خلف لا يجوز التيم لخوف فوته بل يتوضأ فان فات يأت بخلفه وقد يقال هذا غير مسلم ان كان فى الخلف خلل كالقضاء لابد من الدليل على ان القضاء اولى من الاداء بالتيم له باتوا عليه بدليل فلا احتياط

( كلفنا تفهرا ) ( شرح كبير )



اي ماء كافيا لظهارتكُم لانه هو المعبر ولا فائدة في استعمال ماء لا نحصل به الطهارة بل هو اضاعه ماء اذ الطهارة لا تجزى ( وان رآه في خلال الصلاة فسدت ) لا تنقاض طهارته قبل تمام صلوته ( وان رأى ) المصلي بالتييم ( سؤر الحمار او نبذ التمر ) وقدر على استعماله ( فسدت صلوته عند أبي حنيفة ) هذه الرواية في سؤر الحمار غير موجودة ولعل مراده ان تلك الصلوة لا تجزى ما لم يتوضأ ويصليها به ليحصل الجمع بين التيمم والتوضؤ به في تلك صلوة فان الجمع بين الوضوء والمشكوك وبين التيمم يلزم ان يكون في الصلوة واحدة ولو كانا متفرقين بان يصليها باحدهما وخذه ثم بالأخر في المسئلة المذكورة يمضي على صلوته ثم يتوضأ بالمشكوك ويعيدها واما نبذ التمر فالذكر قول أبي حنيفة لان عنده يلزم التوضؤ به دون التيمم وعند محمد هو في الحكم كسؤر الحمار فيمضي ثم يتوضأ ويعيدها وعند أبي يوسف رحمه الله يمضي ولا يعيد لان نبذ التمر لا يجوز التوضؤ به وبه يفتى ( ولو رأى ) المصلي ( بالتييم سرايا فظن انه ماء فشى نحوه فاذا هو سراب فسدت صلوته ) سواء جاوز موضع سجوده او لا لانه قصد القطع بمشيه ويحل له القطع ان غلب على ظنه انه ماء ( وان شك انه ماء او سراب فاستوى الظن ) اي طرفا التردد ( فانه ) لا يقطع بل ( يمضي على صلوته ) اذ لا يحل قطعها بالشك فاذا فرغ منها ( فان كان ) الذي رآه ( ماء ) يتوضأ به ويستقبل الصلوة اي يعيدها والا فلا وكذا يجب الاعادة لو ظن ان المرئي سراب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالشك وانه لا يعتبر بالظن المتقن خطاؤه ( المسافر اذا مر بماء موضوع في الجب ) اي الدن ( لا ينتقض تيممه ) لان الظاهر انه لم يوضع للوضوء ( الا اذا كان الماء كثيرا يستدل بكثرة على انه وضع للوضوء والشرب ) جميعا والاولى ان يعتبر في ذلك العرف دون الكثرة حتى لو تعورف وضع القليل مطلق الاخذ شرابا وغيره ينتقض وان تعورف تخصيص الكثير بالشرب لا وان اشتبه العرف يستدل بالكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب فعلى هذا ينتقض مطلقا والاول اصح ( ولو ان التيمم اذ امر بالماء وهو لا يعلم به او كان نائما ) حال المرور ( لا ينتقض تيممه ) وفي رواية عن أبي حنيفة انه ينتقض والاول اصح ( وكذا ) لا ينتقض تيممه ( لو علم ) بالماء ( و ) لكن ( لم يقدّر على الزول ) ولا على الوضوء من غير نزول ( اما الخوف عدو

٤ له ان الضرورة الاولى تمت وهذه ضرورة اخرى فيجبد لهما التيمم ولهما ان التيمم الاول انما صح لكونه عاجزا عن استعمال الماء حكما وهذا المعنى باق بالنظر الى الجنابة الاخرى ( شرح كبير )  
٣ لانه خلف الوضوء فانتقض الاصل ينتقض الخلف بالطريق الاولى ( شرح كبير )

او لخوف سبع او نحو ذلك مما لا يمكنه معه الوضوء الا بلزوم ضرر كما لو كان  
ان تزل لا يقدر ان يركب ولا يستطيع المشى لمرض او ضعف او عدم معين  
جنب اغتسل وبقيت على بدنه لمعة ( اى بقعة لم يصبها الماء ) وليس  
معه ماء ( يغسل به ) ( يتيم للمعة ) لان الجنابة باقية لعدم التجزى ( وان  
وجد ماء ) بعد ما يتم و ( بعد ما احدث يغسل للمعة ) ويتيم للحدث اذا كان  
يكفى للمعة ولا يكفي للوضوء ( لانه كالمعدوم بالنظر الى الحدث ) ( وان كان  
الماء يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة تنوضأ به ) للحدث ولا ينتقض تيم الجنابة  
لان الماء في حق اللعة كالمعدوم ( وان كان يكفي لاحدهما ) اما للوضوء  
واما للمعة ( على ) سبيل ( الانفراد ) ولا يكفي لهما معا فانه يغسل للمعة  
لانها اغلظ الحريثين ويتيم ( ا ) اجلا ( للحدث و ) يجب ( عليه ان يبدأ بغسل  
المعة ) ليصير عادما للماء في حق الحدث ولا يجوز تيمه للحدث قبله وهذا  
عند محمد رحمه الله لان صرف ذلك الماء الى اللعة دون الحدث ليس بواجب  
عنده بل على الاولوية وعند ابى يوسف رحمه الله يجوز ان يتيم قبل صرف  
ذلك الماء الى اللعة لان صرفه اليها واجب عنده فيكون بمنزلة المعدوم  
في حق الحدث ولو كان تيم للحدث ايضا في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء  
الذى يكفي لاحدهما فقط ينتقض تيم الحدث عند محمد فيعيده بعد غسل  
المعة ولا ينتقض عند ابى يوسف ( ولو كان معه ) اى مع الذى بقيت عليه  
لمعة او مع الذى وجبت عليه الطهارة الحكيمة مطلقا ( ثوب نجس ) وهو  
مضطر الى تطهيره والماء يكفي لاحد الطهارتين فقط فانه ( يغسل الثوب )  
بذلك الماء ( ويتيم ) لما عليه من الحدث لان نجاسة الثوب لا تزول بدون الماء  
بخلاف الحدث فانه يزول بالتيم ( متيم ام قوما متوضئين يجوز ) فعله ( عند  
ابى حنيفة وابى يوسف خلافا لمحمد ) ٧ فان عنده طهارة التيم ضعيفة  
فلا يجوز بناء القوى عليها وعندهما هو عند عدم القدرة على استعمال الماء  
كالوضوء عندنا فلا يكون طهارته ضعيفة ( وكذا ) على الخلاف ( القاعد  
اذا ام قوما قائمين ) عندهما يجوز وعند محمد لا يجوز لان صلوة القائمين  
اقوى ولهما ان آخر صلوة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا والعجاجة  
خلقه قائمون ( واما الماسح على الخف او على الجبيرة فانه يؤم الغاسلين بالاتفاق )  
للاجماع على ذلك ( وذكر في الحصر ) بفتح الحاء وسكون الصاد والراء المهملة وهو  
شرح على المنظومة ( و ) ( فى شرح الاسيحابى ) وفى غيرهما ( لاتصح امامة

٧ والاصل في مثل هذا  
ان بناء القوى على  
الضعيف لا يجوز  
فمحمد يقول ان التيم  
طهارة ضرورية يصار  
اليها عند العجز والطهارة  
بالماء اصلية فكانت  
اقوى فيلزم بناء اقوى  
على الضعيف ولهما

صاحب الجرح السائل) وكذا سائر أصحاب الأعداء (للاصحاء وكذا) لا تصح  
(إمامة الأمامي) وهو الذي لا يحسن قراءة ما تجوز به الصلوة (للقارئ)  
الذي يحسن ذلك (وكذا العاري للابس ولو أمانا) أي صاحب المذرو الأمامي  
(من هو بمثل حالهما جاز) لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسائل  
استطرادا ومحلهما باحث الاقتداء وسند كرها ان شاء الله تعالى

### فصل في بيان احكام المياه

(وتجوز الطهارة) أي الوضوء والغسل وازالة الخبث (بماء مطلق) وهو  
ما يسمى في العرف ماء من غير حاجة الى ذكر قيد (طاهر) احتراز عن الجبس  
(كأسماء) أي المطر (و) ماء (الأودية) أي الأنهار (و) ماء (العيون) أي  
الينابيع (و) ماء الآبار بمدا الحمزة وقبح الباء بعدها ألف أو بقصر الحمزة  
واسكان الباء بعد حمزة ممدودة بألف جمع بئر (و) ماء (البحار وتزول بها)  
أي بالماء المذكورة (النجاسة) مطلقا (حتمية كانت) وهو ما حكم به الشرع  
بوجوب الوضوء أو الغسل أو خلفهما عند اعادة الصلوة لاجله (أو حقيقية)  
وهي الأشياء النجسة (ولان تجوز) الطهارة الحكمية (بالماء المقيد)  
وهي ما يحتاج في تعريف ذاته الى قيد زائد على لفظ الماء (كأشجار)  
كالرباس ونحوه (وماء الثمار) مثل التفاح وشبهه (وماء البطيخ) والخيار  
والقثاء ونحو ذلك واختلف في الماء الذي يقطر من الكرم قبل يجوز الوضوء به  
وقيل لا وهو الاحوط (وماء الباقلاء) بالقصر مع تشديد اللام أو بالمدمع تخفيفها  
وهو الماء الذي طبخ فيه (وماء المرق) أي ما يطبخ فيه اللحم ونحوه (وماء الزردج)  
وهو ما يخرج من العصف المقوق في طرح ولا يصغ به وهذا اذا كان ثخيناً  
أما اذا كان رقيقاً على أصل سيلانه فيجوز الطهارة به لانه بمنزلة ماء المذ  
ونحوه (وماء الزعفران) والمراد ايضا ما خثر به وخرج عن الرقة أو ما يستخرج  
منه رطبا كما استخرج من الورد (وكذا لا يجوز الطهارة بماء الورد) وسائر  
الاذهار (و) كذا (الخل والعصير) أي ماء الغضب (ونحو ذلك) كالاشربة  
(وتجوز ازالة النجاسة الحقيقية) من الثوب والبدن (بالماء المقيد وبكل ما يع  
طاهر يمكن ازالته) وهو ما ينصرف حتى يزول جميع اجزائه به وبالخفاف  
واحتراز عن نحو العسل والسمن فقوله (كالبين) فيه نظر فانه لا يزال  
النجاسة لان فيه دسومة لا يخرج بالعصر (والخل) فانه اقلع من الماء  
للنجاسة (والعصير) وبما ذكرنا من الماء المقيد بشرط ان ينصرف بالعصر كما

ه ان التيم طهارة  
مطلقة لا ضرورية  
حتى لا يتقدر بوقت  
الصلوة ولو كانت  
ضرورية لتقدر به  
كطهارة المستحاضة  
ثم مجد جعل طهارة  
التيم ضرورية هنا  
ومطلقة في الحكم  
بطهارة من انقطع  
دمها دون العشرة  
حتى لو تيمت وكان  
ذلك في الحيضة الثالثة  
بعد الطلاق الرجعي  
تنقطع رجعتها بدون  
ان تصلي كما لو اغتسلت  
وهما عكسا وذلك لان  
مجددا احتياط في  
الموضعين فلم يجوز  
اما منه للتوضيعة  
احتياطاً للخروج عن  
عهد الصلوة بيقين  
وقرعة الرجعة احتياطاً  
وترجيهاً لجانب الحرمة  
وهما اختارا انه طهارة  
مطلقة في حق الصلوة  
لان الشارع اعطى له  
حكم الطهارة المطلقة  
في حقها قال الله تعالى  
ولكن يريد ليطهركم  
ولكنه في الحقيقة  
تلويث وليس بطهارة  
فعملاً بحقيقته فيما  
سواها حتى لا يمكن ٦

الاشجار والاذهار بخلاف ما فيه دسومة من المرق او خثورة (وان غسل)  
 النجاسة (بالعسل) او الدبس ونحوه من الروب (او بالسمن او بالدهن) كالزيت  
 والشبرج ونحوهما (لا يزيلها) ذلك الفسل (لانها) اى الاشياء المذكورة  
 (لا تنعصر بالعصر) فلا تزول اجزاؤها فلا تزول اجزاء النجاسة تبعالها وعند  
 محمد وزفرو الاثمة الثلاثة لا تجوز ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء المطلق  
 كالحكمية (وتجوز الطهارة بماء خالطه شئ طاهر) سواء كان مخالفا للماء  
 في جميع اوصافه او في بعضها (فغير احدا و صافه) اى لونه او طعمه او ريحه  
 (كآء المد) اى السيل الذى تغير لونه بالتراب (والماء الذى يختلط به الاشدان  
 او الصابون او الزعفران بشرط ان يكون اغلبة للماء من حيث الاجزاء)  
 بان يكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء المخالط هذا (اذالم يزل عنه اسم الماء  
 بحيث لو رآه الراى يقول هو ماء) (و) بشرط (ان يكون رقيقا بعد) الاختلاط فانه  
 مدام رقيقا يسيل سريعا كسيالانه عند عدم المخالطة (فحكمه حكم الماء  
 المطلق) يجوز الوضوء به والافلا وهذا فيما يكون المخالط من الجامدات  
 فان اعتبر فيه الرقة ولا عبرة باللون والطعم والريح فان القليل من الزعفران  
 يغير هذه الاوصاف الثلاثة مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء والغسل به (وذكر  
 في اجناس الناطقى التوضي بماء السيل اذا لم يكن رقة الماء غالبة لا يجوز وذكر  
 في الملتقط اذا التى الزاج فى الماء حتى اسود الماء ولكن لم تذهب رفته جاز  
 الوضوء به) مع تغير لونه وطعمه وريحه (وكذا العفص اذا طرح فى الماء)  
 فاسود يجوز الوضوء به مادامت رفته باقية (و) كذا (الحمص والبقلاء  
 ونحوهما) اذا تقع فى الماء ولم تزل رفته يجوز الوضوء به (وان) اى  
 لو (تغير لونه وطعمه وريحه) لان المعتبر فى مثله بقاء الرقة (وذكر فى الجامع  
 الصغير) لقاضيهان (ولو طبع الحمص والبقلاء ان كان الماء بحال لو برد  
 لا يستحسن ولا تزول عنده رقة الماء جاز الوضوء به والافلا بناء على ما تقدم  
 وذكر فى المحيط لو توضأ بماء اعلى باشنان او باس) اى بمرسين (او بشئ مما  
 يتعالج) اى يتداوى الناس (به جاز الوضوء به مالم يغلب ذلك) الشئ (عليه)  
 اى على الماء بان اخرجه عن رفته (و) كذا (لويل الخبز) فى الماء ان بقيت  
 رفته (كما كانت) جاز الوضوء به وان صار الماء (نحينا) بالخبز (لا يجوز  
 الوضوء به (وفى شرح) مختصر (القدورى) لا يبي نصر الا قطع) اذا اختلط  
 الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه (ولم يتجدد له اسم آخر بان سمي شرابا او نبيذا

طهارة فى حق  
 انقطاع الرجعة مالم  
 يتأيد بمؤيد وهو  
 الصلوة به كالبيع  
 الفاسد لا يزول به الملك  
 مالم ينضم اليه القبض  
 (شرح كبير)

اوشور باجة او نحو ذلك (فهو طاهر وطهور) اى طهر (سواء تغير لونه  
 او لم يتغير ولم يذكر) عن اصحابنا (خلافاً في ذلك) (وعلى هذا) الاطلاق الذى  
 ذكره فى شرح القدورى (اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه) بل تغير  
 الاوصاف الثلاثة (بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به  
 الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير) الماء بسبب (ذلك مقيداً) هذا  
 الاستثناء مروى عن الميدانى لكن الاصح ما ذكر فى النهاية انه يجوز  
 الوضوء بماء تغير لونه وطعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم  
 مراراً ان الاعتبار فيه بقاء الرقة (وكذا اذا يقن بطهوريته) اى يكون الماء  
 مطهراً (او غلب على ظنه انه مطهر جازت به الطهارة) لان غالب الظن  
 بمنزلة اليقين فى العمليات (حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يقن بوقوع النجاسة  
 فيه) فانه (يتوضأ به) اى بذلك الماء القليل (ويغتسل ولا يتيمم) لان الاصل  
 الطهارة وكان متيقناً فلا يزول بالشك (وكذا اذا دخل الحمام وفى حوض الحمام  
 ماء قليل ولم يقن بوقوع النجاسة) فانه (يتوضأ به ويفسل ولا ينظر  
 الى الماء الجازى) ولا يترك ذلك الماء لاجل توهم وقوع النجاسة ٧ لان  
 الاصل الطهارة (وكذا اذا اتى فى الماء الجارى) الذى يذهب بنبذة  
 (شئ نجس كالجيفة والبول) والعدرة (لا يتنجس) الماء (مالم يتغير  
 لونه او طعمه او ريحه) ٤ لانها لا تستقر مع جريان الماء (و) روى عن محمد بن  
 قال اذا صب جب (اى دن) من الخمر فى الفرات وزجل اسفل منه (اى  
 من مكان الصب) (يتوضأ به جاز) وضوءه (اذا لم يتغير احداً و صافه ٩ وكذا  
 اذا جلس الناس صفواً على شط نهر) اى جانب نهر (يتوضؤون جاز)  
 وضوءهم (و) هذا (هو الصحيح) خلافاً لمن زعم انه لا يجوز (وذكر الناطقى  
 ساقية صغيرة فيها كلب ميت) اوشاة (قد سد عرضها فجرى الماء عليه  
 لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير) لونه او طعمه او ريحه (وهو) اى  
 هذا الحكم (مروى عن ابي يوسف) لما مر ان الاصل الطهارة ولا تزول  
 بالشك (وذكر فى النوازل) انه (ان كان الماء الذى يلاقى الجيفة دون الماء الذى  
 لا يلاقى الجيفة) يعنى اذا كانت الغلبة للماء الذى لا يلاقى الجيفة بان جرى  
 الماء عليها وغيرها بحيث لا ترى من تحته (جاز) الوضوء من اسفل منه  
 (والا) بان كانت الجيفة تستبين تحت الماء (فلا) يجوز الوضوء وهذا اختيار  
 الهندوانى (وعلى هذا ماء المطر اذا جرى فى ميزاب السطح وكان على السطح

٧ لان الاصل هو يقن  
 الطهارة فى الماء فانه  
 خلق طهوراً فلا يزول  
 ذلك اليقين الا يقين  
 مثله ولا يبنى الفحص  
 والسؤال مالم يغلب  
 على الظن عروض  
 النجاسة له بقرينة  
 ظاهرة لما فى الموطأ  
 عن عمر بن الخطاب  
 وعن عمرو بن العاص  
 انهما مرابرجل يستقى  
 الحوض فقال عمرو بن  
 العاص يا صاحب  
 الحوض اترد حوضك  
 السباع فقال عمر بن  
 الخطاب يا صاحب  
 الحوض لا تخبرنا  
 (شرح كبير)  
 ٤ لان ما يتخلل من  
 اجزائها يذهب مع  
 الماء ولا يلبث وعدم  
 ظهور الاثر يحقق  
 ذلك (شرح كبير)  
 ٩ لان عدم ظهور  
 الوصف دليل على  
 عدم اتصال النجاسة  
 بالحل الذى يتوضأ منه  
 وان احتمل ان يتصل  
 به اجزاء غير مدركة به  
 فهو توهم لا يزول به  
 اليقين (امرح كبير)

عذرات او غيرها من النجاسة ولو كان اكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن  
عند الميزاب (فالماء طاهر) اذا لم يظهر فيه اثر النجاسة اعتبارا للغالب (اما  
اذا كانت العذرة عند الميزاب او كان الماء كله او نصفه او اكثره يلاقى العذرة  
فهو) اى الماء الذى يجرى من الميزاب (نجس) ولو لم يتغير (والا) اى  
وان لم يكن كذلك فهو طاهر ٧ اعتبارا للغالب (وان سال المطر  
من السقف او الثقب ان كان المطر دائما) اى مستمرا لم ينقطع بعد (فهو  
طاهر) سواء عمت النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تحقق مخالطته للنجاسة  
لا احتمال انه من النازل قبل ان يصيب السطح (وان انقطع المطر) بعد  
ذلك (سال من الثقب ان كانت على) جميع (السطح او على اكثره نجاسة  
فهو) اى ذلك السائل من الثقب (نجس) للعلم بانه تزل بعد اصابته السطح  
وجريانه عليه مع ان غالبه نجس والحكم للغالب والنصف له حكم الاكثر  
للاحتياط كما تقدم (واذا كان الماء الجارى يجرى) جريا (ضعيفا يذهب  
ان يتوضأ) المتوضئ (على الوقار) اى بالتأني (حتى يمر عنه الماء المستعمل قال  
بعضهم يجعل) المتوضئ (يمينه الى اعلى الماء يعنى مورد الماء) اى الجهة التى  
يأتى منها ليكون اخذه من فوق مكان سقوط الماء المستعمل (واذا سد الماء الجارى  
من فوق وبقى جريه) اسفل المكان الذى سد منه كما كان جاريا  
يجوز الوضوء به كسائر المياه الجارية (اما الحد فى جريان الماء) اى فى  
كونه جاريا فى الحكم (فقال بعضهم ان ذهب به تبن او ورق فهو جار) وقيل  
ما بعد الناس جاريا (وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع ينحسر) اى  
ينكشف ما تحته وينقطع الجريان فليس بجار حكما (وان كان بخلافه

٧ قال الشيخ كالدين  
ابن الهمام معتزضا على  
صور الحكم بالنجاسة  
وان لم يتغير بانه يحتاج  
الى مخصص لحديث الماء  
طهور بعد جله على  
الجارى اذ مقتضاه انه  
يجوز الوضوء من اسفله  
وان اخذت الجيفة اكثر  
الماء ولم يتغير والجواب  
ان الصحيح من الرواية  
الماء طهور لا ينحسر شئ  
من غير استثناء على  
ما سألنى ان شاء الله  
تعالى وحينئذ قد خص  
بالاجماع ما اذا تغير  
بالنجاسة فيجوز تخصيصه  
بعد ذلك بالقياس على  
نجس المساء الراكد  
بجامع انه عين الماء الذى  
قد خالط النجاسة  
واتصل بها بخلاف ما  
كان الاكثر غير المخاط  
فانه لا يتقن مع الجريان  
باستعمال المخالط بخلاف  
الراكد القليل لان  
الغالب السريان فيه ولا  
سريان فى الجارى لان  
الجريية تمنع السريان  
وقس عليه الراكد  
الكثير فليتامل (شرح  
كبير)

والماء الراسد الاصل عندنا ان الماء الراسد اذا لم يكن عشر في عشر  
 يتنجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها خلافا لما لك مطلقا  
 وللشافعي واحد في القلتين فما فوقه والدلائل قررتها في الشرح  
 ( الحوض اذا كان عشرا في عشر ) اى طوله عشرة اذرع وعرضه  
 كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع جوانبه اربعين ان كان مربعا واما  
 ان كان مدورا فالاصح ان جوانبه ستة وثلاثون ذراعا ( و ) اما عمقه  
 فالتخارما ( لا يتنجس ) اى لا يكشف ارضه ( بالغرف ) وقيل ان لا نصيب  
 بدا المغترف الارض وقيل قدر اربع اصابع مفتوحة والمراد بالذراع ذراع  
 الكرباس وهو سبع قبضات فقط وقيل مع اصبع قائمة في القبضة الاخيرة  
 وقيل تعتبر في كل قبضة وقيل يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم وفيه نظر  
 ببناء في الشرح ٩ واذا كان الحوض بالصفة المذكورة ( فهو كبير لا يتنجس  
 بوقوع النجاسة اذا لم يرها اثر اذا كانت النجاسة مرئية ) هكذا وقع في نسخ  
 المتن والصواب اذا كانت النجاسة غير مرئية فكانت لفظة غير سقطت من  
 الكتاب وشاعت بها النسخ ( وبعضهم ) وهو بعض مشايخ العراقي ( قالوا )  
 في غير المرئية ( يتنجس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير ) كافي المرئية  
 اذ لا فرق بينهما الا في اللون وللنجاسة ليست اللون والحوض الصغير خمس  
 في خمس فادونها ( وبعض مشايخ بخارى توسعوا فيه وجعلوه كالماء الجارى  
 لعموم البلوى ) وفرقوا بان المرئية بقاهاء متيقن بخلاف غير المرئية لاحتمال  
 انتقالها فلا يتنجس من الماء شئ بالشك ( ويتبنى على هذا ) اى تأثير  
 الواقع في الحوض في موضع الوقوع او عدمه ( اذا غسل ) المتوضئ  
 ( وجهه في حوض كبير ) وهو العشر في العشر فصاعدا ( فسقط من غسلته  
 في الماء فرفع ) ثانيا ( من موضع الوقوع قبل التحريك ) هل يجوز  
 ام لا ( قالوا على قول ابى يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز استعماله ) لان عنده  
 التحريك شرط ليصير الماء المستعمل شايعا في الماء فيصير مغلوبا ( ومشايخ بخارى  
 قالوا يجوز لعموم البلوى ) لكثرة وقوع مثله لاكثر الناس ( وعلى هذا )  
 الحكم ( القياس ) اى يقاس ( ما اذا كان الرجال صفوفات متوضئون من حوض  
 كبير جاز ) على قول مشايخ بخارى وعليه العمل ( وفي اجناس الناطقي  
 ان من اغتسل من حوض كبير فلا آخر ان يتوضأ من ذلك المكان )  
 بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الماء الجارى في استهلاك الماء المستعمل

٩ وفي المحيط الاصم  
 ان يعتبر في كل زمان  
 ومكان ذراعهم وتبعه  
 صاحب الكافي وغيره  
 فهذا عجيب وبعيد جدا  
 فان المقصود من هذا  
 التقدير حصول غلبة  
 الظن بعدم خلوص  
 النجاسة والحاق ماهو  
 هذا القدر بالماء الجارى  
 ونحوه وهذا امر لا  
 يختلف باختلاف  
 الازمنة والامكنة بان  
 يقال ان النجاسة لا تخلص  
 من جانب الى جانب في  
 ماء قدر عشرة اذرع كل  
 ذراع سبع قبضات في  
 الزمان او المكان الفلاني  
 لكون ذراعهم كذلك  
 وتخلص في الزمان او  
 المكان الفلاني لكون  
 ذراعهم ثمان قبضات او  
 اكثر فليتأمل ثم  
 الذراع لما كان في الا  
 صل مما يساعد وهو  
 يذ كرويتوث انشوء في  
 قولهم عشرا في عشر  
 بخذف التاء اشارة  
 للتخفيف ( شرح كبير )

فيه بمجرد الاختلاط (وايس لرجل ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة والاصل فيه) اى في الجواز مع القرب من مكان النجاسة وعدم الجواز ما تقدم من انها اذا كانت مرئية لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها بقدر حوض صغير (اذا لم تكن النجاسة مرئية يجوز مطلقا) على اختيار علماء بخارى (و) روى (عن الفقيه ابى جعفر) الهندواى (لوتوضأ) المنوضى\* (في اجة القصب) اى في المقصبة وكانت في الماء (فان كان الماء لا يخلص بعضه الى بعض) لاشتباك اصول القصب (لم يجز) وضوءه لاستعمال الماء المستعمل (وان خلص) بعض الماء الى بعض (جاز) الوضوء به لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير (واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء) وانما يمنع اتساج القرايح بعضها ببعض (و) كذا الحكم (لوتوضأ في ما فيه زرع) ان خلص بعضه الى بعض جاز ولا فلا (و) كذا الحكم ايضا (ولو توضأ في غدير وعلى) جميع (وجه الماء جفزا وارة) بجم مفتوحة فحين معجمة سا كنة ثم زاي مضمومة بعدها واو والف وآخرة راء مفتوحة والهاء التي تكتب بعدها اماره قتحها وهى كلمة فارسية معناها خرة الضفدع ويقال له الطحلب وهو شئ اخضر يكون على وجه الماء (فقد قيل ان كان) الطحلب (بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز) الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب في الارض فيكون مانعا لخلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء (وكذا) الحكم ايضا (اذا توضأ من حوض قد انجمد ماؤه والجمد) على وجه الماء (رقيق ينكسر بالتحريك) يجوز الوضوء به (واما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك) اى بتحريك الماء (لا يجوز) الوضوء لانه يمنع اتصال الماء بمنزلة الصخرة ونحوه (وان كان) الجمد قليلا يتحرك بتحريك الماء يجوز والحوض اذا انجمد ماؤه فثقب في موضع منه (وكان الماء متصلا به والثقب كحفيرة في اسفلها ماء) فوقعت فيه (اى الثقب) نجاسة او ولف فيه الكلب او توضأ به (اى بالماء الذي في اسفل الثقب) انسان قال نصير بن يحيى وابوبكر الاسكاف يتنجس الماء) لكونه متصلا بالجمد فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء المستعمل في ماء قليل فيفسده (وقال عبد الله بن المبارك وابو حفص) الكبير (البخارى لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد عشرة في عشر وان كان) اى ولو كان الماء (متصلا بالجمد)

(لكونه)



لكونه عشرا في عشر والفتوى على قول نصير وابي بكر الاسكاف  
لما قلنا ( اما اذا كان الماء ) تحت الجمد ( منفصلا ) عنه ( فيحوز ) الوضوء  
ولا يفسد الماء لكونه عشرا في عشر ولم يفصل بقعة منه عن سائر  
بخلاف الصورة الاولى فيحوز ( بخلاف ) بين المشايخ المذكورين  
وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا وفي السقف كوة فان كان الماء  
متصلا بالسقف والكوة دون عشر في عشر يفسد الماء بوقوع المفسد  
وان كان منفصلا لا يفسد ولذا قال ( وهو ) اى الحوض المنجمد  
( كالحوض المسقف ) في الخلاف والحكم والتفصيل ( وان ثقب الجمد فعلا  
الماء ) فلا يخلو اما ان يعلو على وجه الجمد او يعلو ( في الثقب ) كالماء في القدح  
فان على في الثقب كالماء في القدح ( فوقع فيه الكلب ) او اصابته نجاسة اخرى  
( يتنجس عند عامة العلماء ) ولم يعتبر الماء الذي تحت الجمد فكان ما في الثقب كغيره  
من الماء القليل واذا تنجس ( فلم تزل نجاسته ) اى فلا تزول ٤ ( ما لم يخرج ما في  
الثقب ) اى ما كان فيه وقت التنجس ( من الماء ) على ما أتى في حوض  
الجمام ونحوه ( ولو توضأ ) انسان ( من ثقب الجمد ) المذكور ولم تقع  
غسلته في الماء جاز وضوءه ( على كل حال ) كبيرا كان الثقب او صغيرا  
( وان وقعت فيه وهو دون عشر في عشر لا يحوز ) الوضوء ولو وقع  
في الثقب المذكور ( شاة او غيرها فماتت ان كان الماء تحت الجمد عشرا  
في عشر لا يتنجس ) لكثرة ولا يتنجس ما في الثقب ايضا لان الموت يحصل  
غالبا بعد التسفل حتى لو علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه  
او كان الواقع متنجسا فان ما في الثقب يتنجس وكذا ان كان الماء  
تحت الجمد اقل من عشر في عشر يتنجس جميع الماء واما ان علا  
الماء وانبسط على وجه الجمد وكان عشرا في عشر ولا ينحسر بالغرف  
لا يتنجس ولا يتنجس ( ولو ان ماء الحوض عشرا في عشر فتسفل ) اى  
نزل ( فصار سباعا في سبع ) مثلا ( فوقعته النجاسة فيه يتنجس ) لان المعتبر وقت  
الوقوع ( فان امتلا ) بعد ذلك ( صار نجسا ايضا ) كما كان لما قلنا  
( وقيل لا يصير نجسا ) والاو اصح ( حوض كبير جاف فيه نجاسات  
فامتلا قيل هو نجس ) تنجس الماء شيئا فشيئا ( وقيل ليس بنجس ) لكونه  
كبيرا ( وبه ) اى بعدم التنجس ( اخذ مشايخ بخارى ذكره في  
الذخيرة ) والمختار ان الماء ان دخل من مكان نجس او اتصل بالنجاسة

٤ وكثير من المصنفين  
يستعملون المضارع  
بعد لم بمعنى الاستقبال  
وهو خطأ صريح  
( شرح كبير )

شيئا فشيئا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع قبل اتصاله  
 بالنجاسة حتى صار عشرا في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس ذكره  
 قاضيان وغيره ( فان دخل الماء من جانب ) حوض صغير قد يتنجس  
 ماؤه ( وخرج من جانب آخر قال ابو بكر ) الاعشى ( لا يطهر ما لم يخرج مثل  
 ما كان فيه ثلاث مرات ) فيكون ذلك غسله ( كلقصة ) اذا تجست  
 فانها تغسل ثلاث مرات ( وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه )  
 مرة واحدة ( وقال ابو جعفر ) الهندواني ( يطهر ) بمجرد الدخول من  
 جانب والخروج من جانب ( وان لم يخرج مثل ما ) كان ( في الحوض وهو )  
 اى قول ابي جعفر ( اختيار صدر الشهيد ) لانه يصير جاريا والجارى  
 لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة ( حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب  
 ويخرج من جانب لو توضأ فيه انسان ) ووقعت غسلته فيه ( ان كان  
 الحوض اربعا في اربع فمادونه يحوز الوضوء ) لان الظاهر ان الماء  
 المستعمل لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجارى ( وان  
 كان الحوض اكثر من ذلك ) اى من اربع في اربع ( لا يحوز ) لان الماء  
 المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجارى فيتكرر استعماله فلا يحوز ( الا ان توضأ  
 في موضع الدخول او ) في موضع ( الخروج ) لانه جار ( وكذا عين الماء  
 ان كان ) وسعها ( خسا في خمس وكان الماء يخرج منها ) اى من ينبوعها  
 ( ان كان الماء يتحرك ) حركة ظاهرة ( من جانب ) اى من جانب ينبوع  
 فذكر العين باعتبارها ( وهو ) اى الماء ( يستعين بالحركة على الخروج ) من  
 منفذ العين ( يحوز ) الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر  
 لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة  
 لا يحوز الوضوء فيها ( وقال القاضى الامام فخر الدين ) في هذه الصورة  
 والتي قبلها ( الاصح ان هذا التقدير غير لازم ) وانما الاعتماد على المعنى  
 فينظر ( ان خرج الماء المستعمل ) اى ان علم خروجه ( عن ساعته  
 لكثرة ) اى لكثرة الماء وقوته ( يحوز ) الوضوء في الحوض والعين ( والا )  
 اى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل ( فلا ) يحوز ( الوضوء ) بالثلج اذا  
 كان ذائبا ) بحيث يتقاطر على العضو ( يحوز ) لانه ماء مطلق ( ولا يتيمم )  
 اذا قدر على استعماله كذلك ( والا ) اى وان لم يكن ذائبا ولم يتقاطر  
 على العضو عند ذلك ( يتيمم ) ولا يجزئه امراره على العضو من غير

تقاطر لانه ليس بماء وحكم البرد والجمد حكم الثلج ( حوض صغير كرى )  
 اى حفر ( رجل منه نهر واجرى الماء من الحوض فيه فتوضأ ) ذلك  
 الرجل او غيره من ذلك النهر ( جاز ) وضوءه لانه توضأ من ماء جار  
 ( وان اجتمع ذلك الماء ) الذى اجراه ( فى موضع وكرى رجل منه )  
 اى من ذلك الموضع ( نهرا فاجرى الماء فيه فتوضأ منه ) ثم وثم ( جاز  
 وضوء الكل اذا كان ) بين المكانين ( مسافة وان قلت ) اى ولو كانت  
 المسافة قليلة ( ذكره فى المحيط ) ومقدار تلك المسافة ان لا يسقط الماء المستعمل  
 ان سقط فى الماء الا فى موضع الجريان ( وفى نوادر ابى المعلى عن ابى يوسف  
 ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى ) فى عدم تنجسه بالنجاسة مالم يظهر اثرها  
 ( حتى اذا ادخل يده فيه وفى يده قذر لم يتنجس واختلف المتأخرون  
 فى بيان هذا القول قال بعضهم مراده ) اى مراد ابى يوسف بهذا القول  
 ( حالة مخصوصة وهو ) اى تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اى الحال  
 ( ما اذا كان الماء يجرى من الانبوب الى حوض الحمام والناس يغتفون  
 منه غرضا متداركا ) بكسر الراء اى متلاحقا يلحق بعضه بعضا وهذا هو  
 اختيار قاضيان فى الفتاوى حتى لو كان الماء ساكنا او كانوا يغتفون  
 ولا يجرى من الانبوب ماء يتنجس ماء الحوض وعليه الاعتماد ( ومنهم )  
 اى من المتأخرين ( من قال هو ) اى ماء الحمام ( عنده ) اى عند ابى  
 يوسف ( بمنزلة الماء الجارى على كل حال ) سواء تدارك الاغتراف مع دخول  
 الماء من الانبوب اولا ( لاجل الضرورة ) الا يرى ان الحوض الكبير الحق  
 بالماء الجارى على كل حال لاجل الضرورة ٩ وفيه نظر ذكر فى الشرح  
 ( ولو ادخل الجنب او المحدث يده ) فى حوض الحمام ( اطلب القصعة )  
 اى بلانية رفع الحدث ( وليس على يده نجاسة حقيقية يتنجس ماء الحوض  
 عند ابى حنيفة ) على رواية كون الماء المستعمل نجسا لان ماء الحوض  
 صار مستعملا بزوال الحدث عن يده ( وعندهما الماء طاهر ومطهر )  
 لانه لم يصر مستعملا عندهما والمذكور فى الفتاوى اذا ادخل الجنب  
 او المحدث يده فى الاناء للاغتراف او لرفع الكوز لا يصير به الماء مستعملا  
 للضرورة ولم يذكر وا خلافا وهو الاصح ( ولو ادخل الكفار او الصبيان  
 ايديهم الى الماء لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقية ) هذا  
 فى الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم حدث واما الكفار ففي ايديهم حدث

والقائل ان يمنع  
 الضرورة فى حوض  
 الحمام اذا لم يكن الغرض  
 متداركا لعدم الحرج  
 فى التحرز وامكان غسله  
 من غير مشقة بخلاف  
 الحوض الكبير  
 ( شرح كبير )

يزول بالادخال فلا فرق بين الكافر والمسلم وقد حققناه في الشرح ٤ (ولو ادخل الصبي يده في الاناء) ان علم انها طاهرة بان كان معه من يراقبه جاز التوضوء بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان حصل الشك (لا يتوضأ به استحسانا) اى لاجل التنزه والاحتياط (ولو توضأ به جاز) لانه لا يتنجس بالشك (حوض الحمام اذا تنجس يطهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة) وقد تقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير وان احتسارانه يطهر بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب وبفيض من الحوض لانه صار جاريا (ولو ادخل) التوضي (رأسه في الاناء بنية المسح او ادخل خفيه) فيه بنية (يجوز) المسح (بالاتفاق) والمشهور عن محمد انه لا يجوز (و) لكن (بصير الماء مستعملا عند ابى يوسف) خلافا لمحمد وتحقيقه في الشرح ٨

### فصل في المسح على الخفين

(المسح عليهما جائز بالسنة) اى بالاثار الواردة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاً وفعلاً بالقرآن (من كل حدث موجب للوضوء) احتراز عن الحدث الموجب للغسل كما سيأتى ان شاء الله تعالى ٩ (اذا لبسهما) على طهارة كاملة اى اذا احدث وقد لبسهما على طهارة كاملة فالشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس حتى لو غسل رجله وليس الخفين ثم اكل طهارته ثم احدث جازله المسح عليهما لوجود الكمال عند الحدث (فان كان) الماسح (مقيماً) يمسح يوماً وليلة وان كان مسافراً يمسح ثلاثة ايام ولياليها) لقول على رضى الله تعالى عنه جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة ايام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم (وابتداؤها) اى اول المدة المذكورة للمقيم والمسافر (عقيب الحدث) لانه قبل ذلك متطهر بطهارة الغسل (ولا يعتبر) لابتداء المدة (وقت الطهارة ولا وقت اللبس) حتى لو تطهر لصلوة الصبح ولم يلبس خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحدث الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر فيجوز له المسح ان كان مقيماً الى وقت العصر من اليوم الثانى وان كان مسافراً فالى وقت العصر من اليوم الرابع (ولو غسل رجله ولبس خفيه) قبل اكل الوضوء (ثم اكل الطهارة قبل ان يحدث جازله المسح عليهما عندنا) لما تقدم ان الشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث (خلافاً للشافعى) فان الشرط عنده كونها كاملة

هذا في الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم حدث فيزول ولم ينو الوضوء واما في الكفار فغير مسلم على قياس المسئلة التى قبلها عند ابى حنيفة لانهم يزول عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر او توضأ ثم اسلم لم يلزمه عادة ذلك ونيته وعدمها سواء فلا فرق بينه وبين المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون هذه المسئلة معطوفة على قوله وعندهما الماء طاهر اى وعندهما لو ادخل الخ وحيداً فالحكم مسلم في الكفار أيضاً واما عند ابى حنيفة فلا فرق بين الكافر والمسلم فيه (شرح كبير)

وقت اللبس وانما يظهر خلافه المبني على هذا فيما اذا توضأ مرتباً فلما غسل احدى رجليه وادخلها في الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وادخلها في الخف فانه يجوز له المسح عنده ويجوز عندنا (لان عندنا يكفيه ان يكون الخف ملبوساً على طهارة كاملة عند اول الحدث بخلاف ما اذا كان ملبوساً على طهارة ناقصة عند الحدث) حيث لا يجوز المسح عندنا خلافاً لفر (والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر) كذا طهارة التيمم (حتى ان المستحاضة) وهي المرأة التي ترى الدم من قبلها دون ثلاثة ايام وفوق عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس اي هي حامل (ومن في معناها) كصاحب سلس البول او انفلت الريح او استطلاق البطن او الرعاف الدائم او الجرح الذي لا يبرأ (اذا توضأت ولبست) الخف (قبل ان يظهر منها شيء) من دم الاستحاضة (تمسح كالاصحاء لانها على طهارة) ولو لبست بطهارة العذر (اي بعد ما ظهر منها شيء) (تمسح في الوقت فقط) ان احدثت بعد اللبس حدثاً غير عذرها (عندنا وعند زفر تمسح تمام المدة) وتحقيق الدليل من الطرفين في الشرح ٤ (ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل) ٧ كالتوضأ ولبس خفيه ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل ساثر بدنه ويمسح على خفيه وكذا لو ان المسافر توضأ ولبست خفيه ثم اجنب وعنده ماء يكفي للوضوء فانه يتيمم ويصلي فان احدث بعد ذلك وعنده ذلك الماء توضأ وغسل رجليه ولا يجوز المسح لان الجنابة حلت القدم (والرجل والمرأة فيه) اي في مسح الخف (سواء) لان الادلة لم تخص والنساء تابعات للرجال في الاحكام ما لم يقع تخصيص (والمسح) انما هو (على ظاهرهما) اي اعلاهما (دون باطنهما) اي اسفلهما لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال لو كان الدين بالرى لكان مسح باطن الخف اولى من ظاهره ولكني رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية عنه لكان اسفل الخف اولى من اعلاه (ويستحب ان يكون المسح خطوطاً بالاصابع) لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه مسح على خفيه حتى رأى آثار اصابعه على خفيه خطوطاً ووضع الكف ومدها او وضع الاصابع مع الكف ومدها فكلاهما حسن والاحسن ان يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها (ويستحب ان يبدأ من الاصابع ويمد الى الساق اعتباراً بالغسل) فان المستحب فيه ذلك ويستحب ان يكون مرة واحدة (وفرض ذلك)

٨ لانه انما يصير مستعملاً بالاسالة والمسح حاصل بالاصابة لانه انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل العضو والمصباح لا يزال العضو ووجهوا قول محمد ان المسح غير جائز ويصير الماء مستعملاً بان الماء بمجرد نية القرية عند الملافة قبل حصول المسح صار مستعملاً لم يجز به تمام المسح وهو غير ظاهر والفتوى على قول ابى يوسف (شرح كبير) ٩ وقوله اذا لبسهما شرط حذف جوابه لتقدم ما يدل عليه اي اذا لبسهما على طهارة كاملة فالمسح جائز بالسنة الخ فيكون اذا لمحض الشرط ولا يجوز ان يكون للطرف الا ان جعل جائزاً بمعنى المستقبل اي يجوز فتح يتعلق بجائز وقوله على طهارة كما مله يتعلق بمحذوف حال من حديث لا يلبسهما لان اللبس

المسح (مقدار ثلاث اصابع) طولاً وعرضاً (من اصابع اليد) كما قال  
ابوبكر الرازي هو المختار لا كما قاله الكرخي ان المعتبر عنده اصابع الرجل  
(ولو وضع يديه من قبل الساق ومدّهما الى رؤس الاصابع جاز) لحصول  
الفرض (و) كذا (لو مسح عليهما عرضاً جاز) ايضاً (و) كذا (لو مسح  
بثلاث اصابع موضوعة) وضعا (غير ممدودة يجوز) ايضاً لما قلنا (ولكنه  
يكون مخالفاً للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح) المسنون (ان يضع يديه)  
اي اصابع يديه (على مقدم خفيه ويحافى كفيه ويمدّهما الى الساق او يضع  
كفيه مع الاصابع ويمدّهما جلة) وهو حسن والاول هو السنة (ولو  
مسح برؤس الاصابع وجافى اصول الاصابع والكف لا يجوز) المسح (الا  
ان يكون الماء متقاطراً) لان البلة تصير مستعملة بمجرد الاصابة وفي المتقاطر  
البلة الثانية غير الاولى وفي اقامة السنة جواز استعمال بلة الفرض بالنص فلا  
يقاس عليه الفرض وكذا لو مسح باصبعين لا يجوز الا ان يكون الا بهام والسبابة  
مع ما بينهما (والمستحب مسح باطن الكف) لانه الموارث (ولو مسح  
بظاهر كفيه يجوز) لحصول المقصود لكن خالف السنة (ولو مسح على  
باطن خفيه او من قبل العقين او من جوانبهما) اي جوانب الرجلين  
(لا يجوز) مسحه لانه لم يمسح على محل المسح وهو اعلى الخف لانه المعين  
بالنصوص (وذكر في المحيط لو توضأ ومسح بلة) بالكسر اى بلل (بقيت  
على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه) لان البلة الباقية بعد الغسل غير مستعملة  
اذا المستعمل فيه ماسال على العضو وانفصل عنه (ولو مسح رأسه ثم مسح  
خفيه بلة بقيت بعد المسح لا يجوز) لان هذا البلة مستعملة اذا المستعمل فيه  
ما اصاب الممسوح (ولو توضأ ولم يمسح خفيه) لكن (حاض في الماء لا بنية  
المسح) ولم يغسل احدى رجليه او اكثرها (او مشى في الحشيش المبتل بالماء  
الجارى عليه) او بالمطر يجزيه ذلك الخوض او المشى عن المسح ولو كان  
الحشيش مبتلاً بالطل فليل لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصح انه  
ينوب لانه مطر خفيف (وكذا اذا اصابه) اي اصاب خفيه (المطر ينوب  
عن المسح) وان لم ينوخ فلا شأنه في ذلك كله فان النية عنده شرط  
في الوضوء والمسح (وفي بعض الروايات) النادرة (لا يجزيه) الا بالنية  
عندنا ايضاً (لانه) اي المسح (خلف) عن الغسل فاحتاج الى النية (كالتيمم)  
وهذا غير صحيح من مذهب علمائنا (ومن ابتدأ المسح) اي مدته وهو مقيم

هـ على طهارة كاملة  
ليس بشرط وانما  
الشرط ان يكون  
الحديث حاصلًا على  
طهارة كاملة وتقدير  
الكلام جائز بالسنة من  
كل حدث موجب  
للوضوء على طهارة  
كاملة اي كأننا ذلك  
الحديث على طهارة  
كاملة اذا لبسهما  
(شرح كبير)  
٧ صورته رجل احتمل  
وتيم عند عدم الماء  
فحدث بعد ذلك ثم  
وجد ماء قدر ما يتوضأ  
به فانه يتوضأ به ولا  
يمسح على خفيه لانه  
وجب عليه الغسل (نسخه)  
٨ لان طهارتها لما  
لم يتنقض بالحدث الذي  
ابتليت به شرعا كانت  
اقوى من طهارة  
الاصحاب في حكم الشرع  
وجوابه ان الانتقاض  
حاصل الا انه لم يظهر  
حكمه في الوقت لاجل  
الضرورة فاذا خرج  
الوقت ظهر حكمه  
مستند الا ان الاستناد ٣

فصار قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلاثة ايام ولياليها ) عندنا خلافا للشافعي لان المعتبر آخر الوقت وهو فيه مسافر ( ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام ) ينظر ( ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر لزمه نزعهما وغسل رجله ) لانه صار كغيره من المقيمين فلا يمسح فوق مدة المقيم ( وان كان ) قد مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة ( لانها مدة المقيم ) ( ومن لبس الجرموق فوق الخلف قبل ان يمسح على الخلف مسح عليه ) الجرموق ما يلبس فوق الخلف وقاية له وقد يكون من الجلد ومن الكبراس ومن غيرهما فان كان من الكبراس لا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا ان علم ان البلبة نفذت الى الخلف بمقدار الفرض او ان كان مجلدا مجلدا يسترا لاصابع والكعبين فيجوز المسح عليه سواء لبسه وحده او فوق الخلف كالذي من الاديح او الصرم وكذا الخلف فوق الخلف وهو بدل عن الرجل لاعتبار الخلف فلو لبسه او لبس الخلف فوق جورب رقيق من كبراس او نحوه جاز المسح عليه كما افاده المولى خسرو في درره وصاحب التسهيل ولا اعتبار بما نقله ابن فرشته في شرح المجموع عن فتاوى الشاذي من عدم الجواز لان الشاذي رجل مجهول لا يجوز تقليده فيما يخالف الاصول فان اتصال اللبوس من الخلف وغيره بالرجل ليس بشرط اذ لو كان شرطا لما جاز المسح على الجرموق وتمام البحث في الشرح ٤ ( فان احدث ) بعد لبس الخلفين قبل لبس الجرموقين ( ومسح على الخلفين ) اوله يمسح ( ثم لبس الجرموقين لا يمسح على الجرموقين ) لان شرط جواز المسح عليهما ان يلبسا قبل الحدث كما في الخلفين ( ولو تزع احد الجرموقين ) بعد المسح عليهما او خرج احدهما بلا قصد ( فله ان ينزع الآخر ويمسح على خفيه ) وان شاء اعاد المسح على الآخر وعلى الخلف الذي تزع جرموقه ويجوز ان يقتصر على مسح المزروع من غير اعادة المسح على غير المزروع ( ولا يجوز المسح على الجرموق المخرق وان كان ) اي ولو كان ( خفاء غير مخرقين ) قياسا على الخلفين ( وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرق كبيرين ) اي يظهر ( منه ) اي من الخرق مقدار ثلاث اصابع طولا وعرضا ( من اصابع الرجل ) وفي رواية الحسن من اصابع اليد الاولى ظاهر الرواية وهو الاصح والمعتبر اصغر الاصابع اذ لم يكن الخرق عند الاصابع وان كان عندها يعتبر ظهور الثلاث التي عند الخرق ( فان كان ) الخرق في الخلف ( اقل من ذلك جاز ) المسح عليه خلافا لفرق الشافعي لان القليل عفو وادفع

٣ لا يظهر في الاحكام المتقضية بل في الاحكام القاعة وجواز المسح منها فظهر الاستناد في حقه وان اللبس حصل بعد الحدث في حقه وكذا التيمم ولبست الخفين ثم وجد ماء يكتفي بالوضوء لا يجوز لها المسح لان تيممها يطل بوجود الماء مستند الى اول الاستعمال فتبين انها لبستهما بلا طهارة ( شرح كبير )  
٤ وقال مالك والشافعي لا يجوز المسح على الجرموق لان الخلف بدل عن الرجل والبدل لا يكون له بدل ولان الابدال لا تنصف بالرأى قلنا هو بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحت خف لان الوظيفة كانت بالرجل ولم تكن بالخف ووظيفة لصير من اعضاء الوضوء فيكون الجرموق ٥

٤ بدلا عنه مانعا سرية الحدت اليه بل يمنع السراية الى الرجل وصار كخف ذي طاقين ولم ينصف البذل بالرأى واما مانصبناء اما بطريق الدلالة وهو لزوم الحرج في التزعم المتكرر في اوقات الصلوة واما بالحديث وهو مافي مسند الامام احمد عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مسح على الجر موقين والحجار ولا ي داود كان يخرج فيقضى حاجته فأتبه بالماء فيمسح على عمامته وجر موقيه لا يقال كيف استدللتم بهذا وانتم لا تجوزون المسح على العمامة والحجار لانا نقول دلالته على جواز المسح على الجر موق تأيدت بدلالة احاديث المسح على الخفين الواسلة الى حد الشهرة فثبت بها واما دلالته على آخرين فقد عارضت الدليل

الحرج ومادون ثلاث اصابع قليل لان الاصابع هي الاصل والثلاث اكثر (وان كان) الخرق (في خف واحد قدر اصبعين في موضع) منه (وفي موضعين وفي) الخف (الآخر قدر اصبع) او اصبعين كذلك (جاز المسح) لان المانع كون قدر الاصابع الثلاث في خف واحد فلا يجمع لو كان في خفين بخلاف ما لو كان قدر نصف درهم نجاسة مغلظة في احدى الرجلين وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة وكذا لو انكشف ثمن كل من عضوين كل منهما عورة يجمع ايضا ويمنع والفرق المذكور في الشرح (وان كان) الخرق قدر اصبع مع الخرق قدر اصبعين (في خف واحد يجمع) في الحكم بالمانعية (فلا يجوز) المسح لوجود المانع وهو قدر ثلاث اصابع في خف واحد (وبشرط) في المنع (ظهور الاصابع بكما لها) في الصحيح خلافا لما مال اليه السر خسي من ان ظهور الانامل وحدها مانع (ولو ظهر الابهام وهي مقدار ثلاث اصابع من غيرها) اي من غير ابهام (جاز المسح) لان الخرق اذا كان عند الاصابع فاعتبر ظهور نفس الاصابع وان كان في موضع آخر يعتبر اصغرها (ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلاث اصابع وانفتاحه) اي مقدار ما ينفخ منه (اقل من ذلك) القدر (لا يمنع جواز المسح) لان غير المنفخ ليس له حكم الخرق لعدم ظهور شيء منه (وكذا) الحكم (لو انفتح خرزه) اي خرز الخف (الانه) اي الشأن (لا يرى شيء من قدمه) يجوز المسح لما قلنا (ولو كان) الشيء المذكور والمراد به المقدار المانع (بيد وحالة المشي) اي حالة رفع القدم (ولا يبدو حالة الوضوع يمنع) جواز المسح لان المعتبر حالة المشي (كذا ذكره في المحيط) ولو كان الامر بالعكس لا يمنع وكذا الخرق اذا كان فوق العكب لا يمنع وان كثر لان ستر الخف لما فوق العكب ليس بشرط ولذا جاز المسح على المكعب وفي فتاوى فاضيل خان وما يقال له بالفارسية چاروق ان كان يستر القدم لا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الاقدار اصبع او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم \* جيعا وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية پش بند وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وفيها لولبس مكعبا لا يرى من كعبه او قدميه الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له (واذا اراد) المساح على الخف (ان يتخلع خفيه فتزعم القدم) من موضعه (من الخف غير ان القدم في الساق بعد انتقض مسحه)



اجاماً (وان نزع بعض القدم) من موضعه من الخف (عن مكانه) فقد (روى عن  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخف انتقض المسح)  
 لان العقب ربع القدم وللربع حكم الكل (وفي بعض الروايات) عن ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى (اذا صار) النزع (بحال تعذر المشي المعتاد معه انتقض  
 المسح والا فلا فان المعبر امكان متابعة المشي وفي رواية عنه ان خرج  
 اكثر القدم الى ساق الخف انتقض المسح والا فلا قال في الهداية وغيرها  
 هو الصحيح لان للاكثر حكم الكل وقيل ينتقض بخروج نصف القدم  
 (وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلاث  
 اصابع) من ظهر القدم سوى اصابعها (لا ينتقض) المسح (وهو) اى  
 هذا القول (رواية عن محمد وبه اخذ بعض المشايخ) قال في الكافي  
 وعليه اكثر المشايخ لان مقدار فرض المسح باق في محل المسح وفي كتاب  
 الصلوة لابي عبدالله الزعفراني رحمه الله تعالى رجل مسح على خفيه ثم دخل  
 في الماء اى خاص في الماء (ان ابتل جميع احدى القدمين) ابتلا هو غسل  
 (ينتقض مسحه والا فلا) وكذا لو ابتل اكثر احديهما فيجب عليه ان يكمل  
 غسل رجله لثلاث يكون جامعا بين الغسل والمسح (رجل اخرج عقبه  
 من عقب الخف الا ان مقدم قدميه في قدم الخف) اى في موضع المسح (له ان  
 يمسح ما لم يخرج صدر قدميه عن الخف) اى عن موضع القدم منه الى  
 الساق اى الى اول حد الساق من الخف وهذا موافق لقول محمد (و)  
 ذكر (في بعض المواضع) من الفتاوى (ان كان صدر القدم في موضعه و)  
 لكن (العقب يخرج) من عقب الخف (و يدخل لا ينتقض مسحه) لعدم  
 النزع (و) كذا (لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى  
 يخرج) الى ساق الخف (واذا وضع) القدم (ما دالعقب الى موضعه لا ينتقض)  
 المسح وكذا لو كان اعرج يمشى على صدور قدميه وقد ارتفع العقب  
 عن موضعه المسح (وعن محمد) انه قال (خف فيه فتق مفتوح وبطانة  
 الخف من خرقه او من غيرها غير متفق مخروزا) اى حال كون ذلك  
 الشيء الذى هو البطانة مخروزا (في الخف) وفي بعض النسخ مخروز بغير  
 الف بالرفع او بالخفض (جاز المسح) لعدم ظهور مقدار ثلاث اصابع كذا  
 ذكره في الذخيرة (ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة) بدل الرأس  
 (و) لاعلى (البرقع) بدل غسل الوجه وهو ما تجعله المرأة على وجهها

ه القطعى من غير  
 وصول الى حد الشهرة  
 ولا تأييد به فلم يثبتا  
 تعليل ائمتنا ههنا بان  
 الجر موق بدل عن  
 الرجل الخ يعلم منه  
 جواز المسح على خف  
 لبس فوق محيط من  
 كريات اوجوخ او  
 نحوهما لا يجوز عليه  
 المسح لان الجر موق  
 اذا كان بدلا عن الرجل  
 وجعل الخف مع جواز  
 المسح عليه في حكم العدم  
 فلان يكون الخف بدلا  
 عن الرجل ويجعل بال  
 يجوز المسح عليه في  
 حكم العدم اولى كافي  
 اللقافة ويؤيده ان  
 الامام النزالي قال في  
 الوجيز والرافى في  
 شرحه له مع التزامهما  
 ذكر خلاف الامام ابي  
 ح رح اوردا هذه  
 المسئلة في صورة الا  
 تفاق وكان مشايخنا انما  
 لم يصروا به فيما اشتهر  
 من كتبهما كنفاء بما  
 قالوا في مسئلة الجر موق  
 من كونه خلفا عن الرجل  
 كذا افاده المولى خسرو  
 في الدرر شرح الغرر  
 (شرح كبير)

مخروقا ما يحاذي عيניה منه ( و ) لاعلى ( القفازين ) ٧ بدل غسل اليدين  
وهو ما يلبس في اليد لاجل البرد او الطير او غير ذلك ( ويجوز المسح على  
الجبار ) جمع جبيرة وهو ما يشد على العظم المنكسر من العيدان ( وان شدها )  
اي ولوشدها ( على غير الوضوء ) ٤ باجاء الائمة المجتهدين للخرج في الغسل  
فان سقطت بعد المسح ( من غير برء لم تبطل المسح ) لبقاء سبب شرعيته  
( وان سقطت عن برء بطل ) لزواله ( فيجب غسل ما كان تحتها ) وان كان  
السقوط عن برء في الصلوة لزم الاستيناف ولا يجوز البناء ( والمسح على  
الجبيرة ) على وجوه ان كان لا يضره غسل ماتحته يلزمه الغسل بالايجاع وان كان  
يضره غسل ماتحته بالماء البارد ولا يضره الغسل بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء  
الحار وان كان يضره الغسل ولا يضره المسح بمسح ماتحت الجبيرة ولا بمسح  
فوق الجبيرة هذا اللفظ قاضيان والمسح على الجبار ( انما يجوز اذا لم يقدر على  
الغسل ولا على المسح على القرحة ) بنفسها ( بان كان يضرها الماء ) من الغسل  
ومن المسح ( اما اذا كان ) لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على  
نفس ( القرحة فلا يجوز ) له المسح على الجبيرة ونحوها لعدم الضرورة والخرج  
( قال برهان الدين ) صاحب المحيط ( ينبغي ان يحفظ هذه فان الناس  
عنها غافلون ) اى يظنون انه اذا ضرها الغسل يجوز المسح على القرحة  
مع عدم ضرر المسح على نفس القرحة وليس كذلك ( وان ترك المسح  
على الجبيرة و ) الحال ان ( المسح ) عليها ( لا يضره ) جاز عند ابى حنيفة رح  
خلافا لهما ) فان عندهما لا يجوز لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر عليا  
رضى الله تعالى عنه بذلك والامر للوجوب وله ان الفرضية لا تثبت بنجر  
الواحد وقد سقط الغسل بالايجاع ( اما الاستيعاب ) في مسح الجبيرة ( فشرط  
عند البعض ) وهو راية الحسن عن ابى حنيفة رح ( وبعضهم ) كشخ  
الاسلام خواهر زاده ( قالوا اذا مسح على اكثرها جاز ) واليه مال  
صاحب الهدايتو رحمه في الكافي ( ولو كان المسح على النصف او اقل لا يجوز  
ويكتفى ) في مسح الجبيرة ( بالمسح مرة واحدة ) كمسح الرأس وهو الصحيح  
لان المسح لم يشرع تكراره وقيل يكرره ثلاثا وهو غير صحيح ( ولو كانت  
الجرحة في موضع الغسل وايس تحت جميع الجبيرة ) ونحوها ( جراحة )  
ويعبر عليه جعل الجبيرة مقدار الجرحة فحسب ( جاز له المسح ) على كل  
( الجبيرة )

٧ وانما يجوز المسح على  
هذه الاشياء لان  
الكتاب دل على  
فرضية الغسل والمسح  
ولم يرد في هذه الاشياء  
كما ورد في مسح الخف  
من الشهرة لجوزيه  
نسخ الكتاب في نقل  
حكم الغسل او المسح  
اليهما كما في الخف  
وليست كالخف في  
الخرج فتلق بطريق  
الدلالة ( شرح كبير )  
٣ لما روى الدارقطني  
عن ابن عمر رضي الله  
عنه ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم  
كان مسح على الجبار  
وضعه بابى عمارة  
محمد بن اجدان مهدي  
قال ولا يصح هذا قال  
المنذرى وصرح عن  
ابن عمر المسح على  
العصابة موقوف عليه  
وساق بسند ان ابن  
عمر توشا وكفه  
معصوبة فمسح عليها  
وعلى العصابة وغسل  
سوى ذلك قال الحافظ  
ابوبكر اجدان الحسين  
هو عن ابن عمر صحيح  
والموقوف في ٣

الجبيرة (تبعاً لموضع الجراحة) لان الجبيرة والعصابة لابد ان تكون ازيد من الجراحة فحققت الضرورة الى جواز المسح على الزائد اذا كان يضره حلها لغسل ما حول الجراحة وان كان لا يضره ذلك مسح على الجراحة وغسل ما حولها ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة وعصابة الفصادة والقروح والجراحات ثم المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل فيجوز ان يجمع مع الغسل ولا يتوقف بوقت فلو كان باحدى رجله قرحة فمسح عليها وغسل الصحيحة جاز لانه ليس جمعاً بين الغسل والمسح فلو لبس الخلف على الصحيحة وحدها ثم احدث لا يجوز ان يمسح على الخلف لانه يكون جمعاً بين الغسل والمسح فان لبس الخلف عليهما جاز له المسح على الخفين (ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعب او دونها) اى دون الكعب (فان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع) والرجل الصحيحة (ولبس خفيه) ثم احدث ينظر ان كان مابقي من ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلاث اصابع او اكثر يمسح على الخفين (والا) اى وان لم يكن مابقي من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلاث اصابع (يفسلهما) اى كلتا الرجلين (لانه) اى الشان (وجب غسل) الموضع (المقطوع) ولا يجوز المسح على الخلف الملبوس عليه لتقصانه عن مقدار الفرض واذا وجب غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة لثلاث يجمع بين الغسل والمسح (وان كان مقطوع الاصابع من احدى الرجلين او كلتيهما وبعض خفه حال عن القدم) فمسح على الخلف (فان وقع المسح على المفصول) اى مابقي (من القدم) اى ان وقع المسح على المقدار الذى فيه القدم من الخلف حال كون ذلك المسح عليه (مقدار ثلاث اصابع جاز) المسح لوجود مسح المقدار المفروض (والا) اى وان لم يقع المسح مقدار ثلاث اصابع على الموضع الذى فيه القدم من الخلف (فلا يجوز المسح) (وكذا) الحكم على هذا التفصيل (اذا كان الخلف واسعاً وبعضها حال عن القدم) والخاص ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لا من الخلف فان وقع بتمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز (رجل توضع ومسح على الجبيرة ولبس خفيه ثم احدث قبل ما بدأت فتوضأ يمسح على الجبيرة والخفين) لان طهارته كاملة ما لم تبرأ حتى جازله امامة الاصحاء (فان احدث بعد ما برأت لا يمسح لانه لبس) الخفين (على طهارة ناقصة ذكره في شرح الاسبيجاني) وقد حققناه في الشرح (واذا ٦

٣ هذا كالرفوع لان الابدال لا تنصب بالرأى وروى ابن ماجه عن زيد بن علي عن ابيه عن جده الحسين بن علي بن ابي طالب قال انكسرت احدى زندي فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فامرني ان امسح على الجبائر وفي اسناده عمر بن خالد الواسطي وهو متروك ولكن الحكم يجمع عليه لمكان الحرج او لزوم الضرر في غسل بلا فرق بين شدها بوضوء وبدونه فلا يضر ضعف الحديث بالنسبة الىنا بعد ما جمع عليه الائمة المجتهدون بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج (شرح كبير) ٦ ذلك لانه عند البره تبين انه محدثا عند اللبس والتبين يؤثر فيما انقضى كما يؤثر في الباقي وتحقيقه ان الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوته ٤

كان الشقاق في رجله ( او في يده ) فجعل فيه الدواء ) كالمرهم ونحوه  
 ( او الشحم يرماء فوق الدواء ) وجوابان لم يكن بضره ( ولا يكفيه المسح  
 لعدم الضرورة ) وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء  
 بنفسه ( يستعين بغيره حتى يوضئه ) استحبابا عند ابى حنيفة ووجوباً عند  
 هما ( فان لم يستعن وتيم وصلى جازت صلواته عند ابى حنيفة ) خلافا  
 لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول  
 عن التجاسة ووجد من بوجهه او يحوله يجب عليه الاستعانة عندهما  
 لا عنده لان عنده المكلف انما يكلف بقدرته نفسه لا بقدرته غيره ( فان  
 لم يجد من يوضئه ) بان لم يكن عنده او كان فاستعان به فابى ( جازت  
 صلواته بخلاف ) لتحقيق العجز من كل وجه ( واما المسح على الجوارب )  
 جمع جورب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفا  
 ولا جروفا ( فلا يجوز عند ابى حنيفة الا ان يكونا مجلدين ) اى استوعب  
 الجلد ما يستر القدم مع الكعب ( او متعلين ) اى جعل الجلد على ما يلي الارض  
 منهما خاصة كالنعل للرجل ( وقال يجوز ) المسح عليهما ( اذا كانا ثخينين  
 لا يشقان ) قال في المغرب شف الثوب اذ ارق حتى رى ما وراءه من باب  
 ضرب ومنه اذا كانا ثخينين لا يشقان ونفى الشفوف تأكيد للثخانة  
 وفي بعض الكتب لا يشقان الماء ويشقان الماء فالاول بمعنى لا يشف  
 الجوربان الماء الى نفسيهما كالاديم والصرم والثاني بمعنى لا يجاوز ان الماء  
 الى القدم كذا في فتاوى قاضخان ( وعليه ) اى قول ابى يوسف  
 ومحمد ( الفتوى قال في الذخيرة وقيل رجع ابو حنيفة الى قولهما في آخر  
 عمره ) على ما روى انه لمرض مسح على الجوربين من غير نعل وقال  
 لعوده فعلت ما كنت منعت الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه ( وحدث  
 الجوربين ) ( الثخينين ان يستمسك ) اى يثبت ولا ينسدل ( على الساق من غير  
 ان يشد بشئ ) عند عدم ضيقه وهذا حد آخر للثخين غير ما تقدم وقال  
 الزاهدى فان كان ثخيناً يمشى معه فرسخاً فصاعداً كجوارب اهل مرو  
 فعلى الخلاف انتهى ومثله في الخلاصة وهو احسن الحدود ولذا قال المصنف  
 ( ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لا مكان قطع المسافة  
 بها ) فاعتبر قطع المسافة لانه هو المقصود من امتعة الرجل ثم قال الزاهد  
 ذكر شمس الائمة الحلواني ان الجوارب خمسة انواع من المرعى الغزل

٤ في الحال ثبوتاً في  
 الزمن السابق حكماً  
 والفرق بينهما وبين  
 الثابت بطريق  
 الاستناد ان الثابت  
 بالتبين يمكن الاطلاع  
 عليه دون الثابت  
 والتبين ظهر اثره  
 في الحال وفيما مضى  
 والاستناد يظهر اثره  
 في الحال دون ما مضى  
 مثاله الماسح على الخف  
 لو سبقه الحدث وهو  
 في الصلوة فذهب  
 للوضوء ففت مدة  
 مسحه في اثناء ذلك  
 جازله ان يتم وضوءه  
 ويبقى لان حدثه  
 بسبب تمام المدة ثبت  
 بطريق الاستناد الى  
 الحدث السابق على  
 المسح فلم يظهر تأثيره  
 في مقدار ما مضى  
 من الصلاة وفي الحال  
 لم يصادف اداء جزء  
 من الصلوة حتى يفسد  
 ها فينبى وكذا التيمم  
 سبقه الحدث فانصرف  
 لتيمم فوجد الماء  
 وقدر على الوضوء  
 فانه يتوضأ ويبقى  
 لثبوت عمل الحدث  
 السابق بطريق  
 الاستناد بخلاف ما  
 مع ٢

واشعر والجلد الرقيق والكرباس و ذكر التفاصيل في الاربعة من التحين  
والرقيق والمنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما الخامس فلا يجوز  
المسح عليه كيف ما كان انتهى وقد علم منه ان اسم الجورب ليس مخصوصا  
بما ينسج على اليد من الغزل بل يطلق على ما يحاط من الكر باس وغيره  
ايضا و علم ان المراد بالغزل ما غزل من الصوف لعطف الشعر عليه ومن  
العلوم ايضا ان الكر باس اسم لما هو من غزل القطن ويلحق به ما هو  
مثله في الثانة كالكتان والابرسيم وحيث قد علم من الجوخ داخل تحت  
ما هو من الغزل لا تحت الكر باس و ما لحق به ومقتضاه ان يجري فيه التفصيل  
من انه اذا كان مجلدا او منعلا او مبطنا يجوز المسح عليه اتفاقا والا فان كان  
نحيفا يمكن ان يمشى به فرسحا او اكثر فعلى الخلاف وان لم يكن كذلك فلا يجوز  
بالاتفاق على انه لو سلم عدم دخوله تحت ما هو من الغزل لجاز الحاقه به  
بطريق الدلالة فانه امت من المعمول على اليد من الغزل على ما لا يخفى  
واذا كان كذلك فلا يشترط لجوازا المسح عليه ان يستر الجلد جميع القدم  
والكعبين بل يكفي ما يطلق عليه اسم المنعل \* فروع \* اذا تمت مدة المسح  
وهو متوضىء لزم نزع الخفين وغسل الرجلين دون اعادة بقية الوضوء  
وكذا اذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى قاضيه خان لومت المدة وهو في الصلوة  
ولم يخدماء يمضى على صلوته اذا فائدة في قطعها وهو عاجز عن  
غسل الرجلين فانه يتيم ولا حظ للرجلين من التيم ومن المشايخ من قال تقصد صلوته  
والاول اصح انتهى والذي يظهر لي ان الصحيح هو القول بالفساد ولا نسلم  
ان التيم لاحظار جلين فيه بل هو طهارة لجميع الاعضاء وان كان محله  
عضوين كما ان الوضوء طهارة لجميعها وان كان محله اربعة اعضاء وكذا  
لو خاف ان نزعهما ذهاب رجله من البرد فانه يتيم ولا يمسح على الخفين  
على ما حققه الشيخ كال الدين ابن الهمام وقد ذكرناه في الشرح ٧

### ﴿فصل في نواقض الوضوء﴾

النواقض جمع ناقضة والمراد بها العلة الناقضة (المعاني) اى العلل  
(الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين) اى خروج كل شئ خرج  
من القبل والدبر فيشمل البول والغائط والدود والحصاة والريح غير ان الريح  
من غير الدبر لا تنقض فلذا قال ( وان خرج من قبل الرجل او المرأة ريح  
متنة الصحيح انه) اى الوضوء ( لا ينقض ذكره في المحيط ) ولا خلاف في ان  
الخارجة من الذكر غير ناقضة وكذا غير المتنة اذا خرجت من الفرج

٢ على الجيرة وسبقه  
الحدث فذهب  
للو ضوء فسقطت  
جبرته عن برئه حيث  
لا يجوز له البناء  
لثبوت عمل الحدث  
السابق بطريق  
التبين فآثر فيما مضى  
من الصلوة كذا ذكر  
هذا الفرق الشيخ  
حافظ الدين في المستصفى  
عن استاذة جيد الدين  
الضرير الا ان جعل  
الاتقاض بسقوط  
الجيرة عن برئه من قبيل  
التبين اشكال ليس  
هذا موضع ذكره  
وينبغي ان يقيد تأثيره  
هنا في المنقضى بالمنقضى  
من وجه كما في صورة  
الفرق دون المنقضى  
من كل وجه كما اذا  
سقطت الجيرة عن  
برئه بعد تمام الصلوة  
فان التبين لا يؤثر  
فيها فلا تبطل كما يشير  
اليه تخصيصهم ذكر  
الاستيناف بسقوطها  
عن برئه في اثناء الصلوة  
( شرح كبير )  
٩ قال الشيخ كال الدين  
ابن الهمام الذى يظهر  
 صحة القول بالفساد  
لان الشرع قدر منع ٣

واما المنتنة فقليل تنقض والصحيح انها لا تنقض بل الصحيح ان الخلاف  
انما هو في الخارجة من فرج المفضاة ولا خلاف في غيرها (وان خرج) (الريح  
(من المفضاة) وهي التي انقطع الجباب بين قبلها ودبرها فانصل المسلكان  
(فغن محمد يجب عليها الوضوء) للاحتياط (وذكر في جامع قاضيجان  
وكذا في غيره انه) (يستحب لها ان يتوضأ) للاحتياط مع ان طهارتها  
ثابتة بيقين فلا تزول بالشك لكن قيل كون الريح من الدبر هو الغالب  
يرجح انها من الدبر وقيل ان كان مسموما او متنا نقض والا فلا وفي الخلاصة  
لو خرج من الدبر ريح يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو احتلاج لا وضوء عليه  
(وكذا الدودة والحصى اذا خرجا من) احد (هذين الموضعين) فعليه  
الوضوء لاستنباع الرطوبة وهي حدث في السيلين وان قلت بخلاف الريح  
(وان خرج الدودة من الفم او من الاذن او من الجراحة لا ينتقض) لان  
الدودة طاهرة وما عليها من البلة غير ناقضة لقلتها وعدم قوة السيلان  
فيها (وان ادخل الحفنة دبره ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة لا ينتقض)  
بادخالها الوضوء (والاحوط ان يتوضأ) لان عدم وجود البلة نادر  
فربما وجدت الا انها خفيفة وكذا كل شيء يدخله وطرفه خارج  
واما ما غيبه فخروجه ناقض لالتحاقه بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف  
ما اذا كان طرفه خارجا (وان اقطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه  
عند ابي حنيفة خلافا لهما) وذكره قاضيجان من غير ذكر خلاف وذكر  
ابن الهمام ان فيه خلاف ابي يوسف رحمه الله تعالى فقط وهو الظاهر وان  
اقطر في الفرج الداخل فخروجه ناقض اتفاقا وان اقطر في الاذن ثم عاد بعد يوم  
من الانف لا ينتقض وكذا ان عاد من الاذن وان عاد من الفم نقض وكذا  
السعوط لا ينتقض ان عاد من الانف بعد ايام كذا في فتاوى قاضيجان (وان  
احتشى الرجل احليله بقطنه خوفا من خروج البول) (الحال انه) (لولا ذلك  
القطن لكان يخرج منه البول فلا بأس به) بل يستحب ان كان يريبه الشيطان  
ويجب ان كان لا ينقطع الا به قدر ما يصل الصلوة وكذا الحكم لو احتشى دبره  
(ولا ينتقض وضوءه) (مالم يخرج البول على ظاهر القطنه) لعدم الخروج (وان  
غابت القطنه ثم اخرجها او خرجت هي) (بنفسها حال كونها) (رطبة انتقض  
وضوءه) (وان لم تكن رطبة لا ينتقض كالدهن بخلاف ما يغيب في

٣ الخلف بعده فيسرى  
الحدث بعدها اذا  
بقاء للطهارة مع الحدث  
فكما يقطع عند وجود  
الماء ليغسل رجله يقطع  
عند وجود الماء ليغسل  
رجليه يقطع عند عدمه  
ليتم للرجلين فقط  
ليزوم رفع الاصل  
بالخلف بل للكل لان  
الحدث لا يترى فيصير  
حدثا بحدث القدمين  
وان كان بحيث لو اقتصر  
على غسلهما ارتفع كن  
غسلهما ابتداء الاعضاء  
الارجلية وفي الماء فانه  
يغيم لا للرجلين فقط  
والا لكان جمع الخلف  
والاصل ثابتا في كثير  
من الصور بل للحدث  
القائم به فانه على حاله  
مالم يتم السكول وهذا لان  
التيم وان لم يصب  
الرجل حسا لكن  
يصيبها حكم الطهارة  
عنده وهو المقصود ثم  
قال وعلى هذا فاذا ذكر  
في جوامع الفقه  
والمحيط من انه انما يزعم  
اذا تمت المدة اذا لم  
يخف ذها بهما من  
البرد فان خاف فله ان  
يمسح مطلقا ٤

الدبر فان خروجه ناقص كالو احتقن بدهن ثم خرج ( وان ابتل الطرف  
الداخل ) من القطنة ( ولم ينفذ ) البلل الى ظاهرها ( ينتقض ) لما مر  
وان سقطت ) بعد ادخال طرفها ( ان كانت رطبة انتقض وان كانت يابسة  
لم ينتقض وكذا الحكم في كرسف النساء ) وهى القطنة التى تحتشى بها  
المرأة فرجها وهو فى الاصل اسم للقطن مطلقا ( اذا سقطت ) ان كانت  
رطبة نقضت وان كانت يابسة فلا ( سواء كان ) الكرسف ( فى الفرج  
الداخل او فى الخارج وان ) كانت ( احتشت فى الفرج الخارج فابتل  
داخل الحشو انتقض ) وضوءها سواء ( نفذ ) اى نفذ البلل الى خارج  
الحشو ( او لم ينفذ ) للتيقن بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر فى الانتقاض  
لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينتقض بما يخرج من قصبه الذكر  
الى القلفة وان لم يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل وان لم  
يخرج من الخارج ( واما اذا احتشت فى الفرج الداخل ) فحينئذ  
( ان نفذ ) البلل ( الى خارجه ) اى خارج الحشو ( انتقض الوضوء والا ) اى  
وان لم ينفذ الى خارجه ( فلا ) ينتقض كفى حشوا لا حليل هذا الذى مضى كان  
فى الخارج من احد السبيلين ( اما ) التجسس ( الخارج من غير السبيلين فيوجب  
انتقاض الطهارة ) ايضا ( عندنا على التفصيل ) الذى سيذكر ( خلافا للشافعى  
ومالك وذلك ) كالتقيء والدم ونحوهما ( من القيح والصدید لقوله عليه السلام  
\*الوضوء من كل دم سائل\* وتحقيقه فى الشرح ) اما التقيء فانه اذا كان ملاء الفهم  
بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن امساكه الا بتكلف ( فانه ينتقض  
الوضوء سواء كان ) ذلك ( طعاما او ماء او مرة صفراء او سوداء ) وعن  
الحسن لو قاء الطعام او الماء من ساعته لا ينتقض وكذا الصبي لو ارتضع وقاء  
من ساعته لا يكون نجسا قبل هو المختار والصحيح انه نجس فى الجميع لمخالطته  
النجاسة وفى القنية لو قاء دودا كثيرا وحية ملاء فاه لا ينتقض وذلك لانه  
ظاهر فى نفسه وما يستنبه قليل لا يبلغ ملاء الفهم ( فان كان ) التقيء ( بلغما  
لا ينتقض ) الوضوء ( عندنا بن حنيفة ومحمد سواء نزل من الرأس او صعد من  
الجوف ) وقال ابو يوسف وان صعد من الجوف ينتقض لانه نجس بالمجاورة  
ولهما انه لزج لا يتخلله النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير ناقض والطحاوى مال  
الى قول ابى يوسف حتى قال بكره ان يأخذ البلغم بطرف كفه ويصلى معه كذا

وفيه نظر فان خوف  
البرد لا اثر له فى منع  
السراية كما ان عدم  
الماء لا يمنعها غاية  
الامر انه ينزع لكن  
لا يمنع بل يتيم  
لخوف البرد انتهى  
وهو التحقيق الذى ليس  
للعُدول عنه طريق  
ولله در القائل كم ترك  
الاول للاخر والله  
الموفق ( شرح كبير )

٩ اقول لا يفهم من  
هذا الميل الى قول ابى  
يوسف لان الكراهة  
يمكن ان تكون على  
قولهما ايضا لانهما  
يسلمان انها تستعقب قليل  
النجاسة والصلابة مع  
قليل النجاسة مكرهة  
فان كان البلغم مختلطا  
بالطعام ونحوه ان كان  
بحال لو انفرد الطعام  
ملاء الفهم نقض والا  
فعلى الخلاف وقد  
خالف زفر فى  
اشتراط ملاء الفهم فى التقيء  
وقال تنقض مطلقا  
لا لخلق ماوردانه عليه  
السلام قاء فتوضا فانه  
بعد عنه عليه السلام بقى ٣

في الخلاصة وفيه نظر مذکور في الشرح ٩ (وان قاءدما) فاما ان يكون من  
الرأس او الجوف سائلا او علقا ( ان كان سائلا نزل من الرأس ينقض  
اتفاقا ) ان ساوى البزاق ( وان كان علقا ) اى منجدا ( لا ينقض ) اتفاقا  
وان غلب السائل على البزاق نقض وكذا ان كان مساويا بان كان اصفر  
نارنجيا فان كان اقل صفرة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان  
خرج من اسنانه ( وان صعد الدم من الجوف ان كان علقا لا ينقض اتفاقا  
الا ان يملأ الفم ) لانه سوداء محترقة فاعتبر بسائر انواع القي ( وان كان  
سائلا فعلى قول ابى حنيفة ينقض وان لم ) اى ولولم ( يكن ملاء الفم ) كسائر  
الدماء السائلة لانه من جراحة من الجوف اذا المدة ليست محلا للدم ( وعند  
محمد لا ينقض ما لم يكن ملاء الفم ) اعتبارا بالقي لكونه من الجوف ( وان قاء  
طعاما ) او غيره سوى الدم السائل وانما ذكر الطعام لثلاثتهم ان الضمير  
للمتقدم ذكره ( قليلا قليلا ) تنفرقا وكان بحيث لو جمع يلاء الفم ينظر  
( ان اتحد المجلس ) بان قاء الجميع في مجلس واحد ( يجمع عند ابى يوسف  
ويحكم بالنقض ) وقال محمد ان اتحد السبب ( وهو الغشيان ) يجمع )  
ويحكم بالنقض ( والافلا ) وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى  
اسبابها ( وتفسير اتحاد السبب انه ) اى الاتحاد اى كائن ( اذا قاء ثانيا قبل  
سكون النفس عن الغشيان والهيجان ) اى الاضطراب والحركة لدفع  
المعدة ما لا يطيقه وكذا ثالثا ورابعا فهذا هو تفسير اتحاد السبب ( اما لدم  
ونحوه اذا خرج من البدن ) فاما يسيل اولا ( ان سال ) بنفسه ( نقض  
والافلا ) خلافا لفرقه قوله عليه الصلاة والسلام \* ليس في القطرة والقطرتين  
من الدم وضوء الا ان يكون سائلا \* ٨ والمراد بالقطرة والقطرتين ما يخرج  
شبهها بما يقطر ولا يسيل بدليل قوله الا ان يكون سائلا ( وعلى هذا الاصل )  
وهو اعتبار السيلان في الدم ونحوه ( مسائل ) كثيرة ( منها ) اى من تلك  
المسائل ( نقطة ) بكسر النون وقمحا وهى واحدة الجدرى والبثرة  
( قشرت فسال منها ماء ) خالص اجتذب من الخارج والتأمت عليه ( اودم  
او صديد ) اى ماء اصفر رقيق من الدم او القيح ( ان سال عن رأس الجرح  
ينقض الوضوء وان لم يسال ) عن رأس الجرح ( لا ) ينقضه وهذا يشمل  
ما اذا خرج بنفسه فسال او خرج بالعصر فسال واختيار صاحب

٣ ملاء الفم لانه يكون  
غالبا عن كثرة الامتلاء  
من الطعام وليس  
ذلك من شيمه عليه  
السلام وكذلك قوله  
في حديث ابن عباس  
او فلس مطلق فيجوز  
على اطلاقه واجابوا  
عنه بما روى عن على  
رض انه قال اودسة  
تملاء الفم وهو لوضوح  
لم يعارض الحديث  
المرفوع سيما ومفهوم  
الصفة ليس بحجة  
كيف ولم يعرف حديثا  
ومثله ما وقع في حديث  
يعاد الوضوء من  
سبح فانه لا يعارض دليله  
وكذلك لا يعارض القياس  
لكن قيل ان الفلس  
هو ما يلاء الفم ذكره  
في المغرب ولا يخلو عن  
نظر والله اعلم  
( فرح كبير )  
٨ ولغة القطرة و  
القطرتين كناية عن  
القلة وعدم السيلان  
بدليل الا ان يكون  
سائلا فيه يعلم ان ليس  
المراد حقيقة القطرة  
والا لكان النفي و  
الاثبات متواردين ٤



الحيط وفي الهداية انه اذا خرج بالعصر لا ينقض والاول اوجه قاله ابن  
 الهمام وذكرناه في الشرح ٩ (وتفسير السيلان) الناقض (ان ينحدر)  
 ذلك الشيء (عن رأس الجرح) اي ينزل بنفسه من غير تبعية غيره (واما  
 اذا علا على رأس الجرح) او البشرة ونحوهما (ولم ينحدر لا يكون سائلا  
 وقال بعضهم) انما يكون سائلا ناقضا (اذا خرج وتجاوز) مكان خروجه  
 (الى موضع يلحقه) اي يلحق ذلك الموضع (حكم التطهير) اي يجب  
 تطهيره في الوضوء او في الغسل او في ازالة النجاسة الحقيقية (يعني) ذلك  
 البعض الذي فسروا السيلان بهذا (اذا خرج الدم من الرأس الى انفه  
 او الى اذنه ان سال) ذلك الدم (الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال)  
 وهو ما جاوز قسبة الانف وداخل صماخ الاذن الى خارج نقض الوضوء  
 وان سال الى قسبة الانف وداخل صماخ الاذن ولم يتجاوز لا ينقضه  
 (وان مسح الدم عن رأس الجرح بقطنه) او غيرها (ثم خرج فمسح ثم وثم  
 اوالقى التراب) او وضع القطن ونحوه (عليه) فخرج وسرى فيه ينظر  
 (ان كان بحال لو تركه) ولم يمسحه ولم يضع عليه شيئا (لسال نقض والا فلا)  
 ينقض لان المعبر خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه لولا المانع (و) من  
 المسائل (لو بزق وفي بزاقه دم) فانه ينظر (ان كان البزاق غالبا) بان كان  
 الى البياض اقرب (فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا) بان كان الى الحمرة  
 اقرب (فعليه الوضوء) لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه ومعلوبيته على  
 عدم ذلك (وان استويا) بان كان فيه صفرة شديدة نارنجية (يتوضا  
 احتياطا) لان سيلانه بنفسه اظهر (و) منها (لوعض شيئا فرأى اثر الدم  
 عليه فلا وضوء عليه) وفي الذخيرة اذا عض شيئا فوجد فيه اثر الدم واستاك  
 بالسواك فوجد اثر الدم لا ينقض ما لم يعرف السيلان وكذا لو رأى الدم  
 على الحلال لانه ليس بسائل قاله قاضيخان (وقال بعض المشايخ ينبغي  
 ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع فينظر ان وجد الدم فيه) اي في  
 الشيء الذي وضعه من الكم ونحوه (ينقض) الوضوء (والا فلا) وفي  
 الحاوي سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان موضعه  
 معلوما وسال نقض وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر الى  
 الغالب (و) منها (روى عن محمد انه قال الشيخ اذا كان في عينه دم  
 ويسيل الدموع منهما) اي من عينه (أمره) فعل مضارع من مقول

٤ على شيء واحد فان  
 حقيقة القطرة فيها  
 السيلان لكن في  
 واحد طريق الحديث  
 محمد ابن الفضل بن  
 عطية وفي الآخر  
 حجاج بن نصير وقد  
 ضعفا الا ان الا  
 حادث المتقدمة  
 ليست صريحة في  
 مراده فان في بعضها  
 من دم سائل وفي  
 بعضها ذكر الرعاف  
 وهو لا يكون الا  
 سائلا وايضا رطوبات  
 البدن واخلاطه  
 لا يعطى لها حكم  
 النجاسة بالانتقال  
 والا لما صحت صلوته  
 فقط فلا انتقال في  
 السيلان يعلم بمجرد  
 الظهور لان المحل  
 ليس مقر ما ظهر  
 فظهوره دليل انتقاله  
 بخلاف غيرهما فان  
 تحت كل بشرة رطوبة  
 فاذا زالت البشرة  
 كانت رطوبة ما دية  
 لا منتقلة ولا تكون  
 منتقلة الا بالتجاوز  
 والسيلان ولذا حكموا  
 بطهارة الباقي في  
 عروق المذكاة ٢

محمد ( بالوضوء لوقت كل صلوة ) اى كسائر اصحاب الاذكار ( لاني  
 اخاف ان يكون مايسئل منه صديدا فيكون صاحب عذر ) ولا فرق في ذلك  
 بين الشيخ والشاب الا انه ذكره الشيخ باعتبار الاكثر ولا فرق بين الرمد  
 وغيره من الاوجاع بل كل ما يخرج من علة مع وجع سواء كان من العين  
 او الاذن او السرة او الذى ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد  
 بخلاف ما اذا كان بدون وجع ( وفي الفتاوى الغرب في العين ) وهو يفتح  
 العين المعجمة وسكون الراء جرج في ما فيها ( بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ )  
 اى لا يحف ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جلة القروح ( واما صاحب  
 الجرح الذي لا يرقأ ) بالهمزة اى لا يسكن دمه عن النزف ( ومن به سلس  
 البول ) اى عدم استسماكه ( والمستحاضة وكذا من به رطاف دائم او  
 انفلاف ريح او استطلاق بطن يتوضؤون لوقت كل صلوة فيصلون  
 بذلك الوضوء في الوقت ماشوا من الفرائض والنوافل فاذا خرج الوقت  
 بطل وضوءهم ) وفي بعض النسخ وكان عليهم استيناف الوضوء لصلوة  
 اخرى وهو لفظ القدورى وفيه دفع توهم ان يبطل وضوءهم بالظر  
 الى صلوة ولا يبطل بالنظر الى صلوة اخرى ( وان توضأت المستحاضة  
 حين يطلع الشمس تبقى طهارتها حتى يذهب وقت الظهر عند ابى حنيفة  
 ومحمد خلافا لابي يوسف وزفر ) بناء على ان وضوءهم ينقض بخروج  
 الوقت فقط عند ابى حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وباليهما وجد عند  
 ابى يوسف ففي الصورة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خرج فينقض  
 عند ابى يوسف وزفر لا عند ابى حنيفة ومحمد وفيما اذا توضأت قبل طلوع الشمس  
 ثم طلعت وجد الخروج ولم يوجد الدخول فينقض عند الثلاثة لا عند زفر  
 ( وينبغي ) وجوبا للمجروح ( ان يربط جرحه تقايلا للنجاسة ) وان لم يكن  
 منعافا فان الطهارة واجبة بقدر الامكان ( وان اصاب الثوب من ذلك الدم  
 اكثر من قدر الدرهم لزمه غسله ) لانه نجاسة غليظة هذا ( اذا علم ) او غلب  
 على ظنه ( انه اذا غسله لا يتنجس ثانيا ) قبل اداء الصلوة ليكون الغسل مفيدا  
 ( ولو كان ) الثوب الذى اصابه ذلك الدم ( بحال لو غسله يتنجس قبل  
 الفراغ من الصلوة ثانيا اجاز له ان لا يغسل ) هذا ( هو المختار ) للفتوى وقيل  
 لا بد ان يغسله في وقت كل صلوة مرة ( وصاحب العذر اذا منع الدم )  
 ونحوه ( عن الجروح بعلاج يخرج من ان يكون صاحب عذر ) لانه يمكنه

٢ بعد الذبح ويؤديه  
 قوله تعالى او دما مسفو  
 حافان غير المسفوح  
 ليس بداخل تحت الحر  
 مة فلا بد لحرمته نجاسة  
 من دليل وقد تقرر ان  
 ما تقدم ليس بدليل  
 والله سبحانه اعلم  
 ( شرح كبير )

٩ وما في المحط اوجه  
 قال الشيخ كمال الدين بن  
 الهمام لا يظهر تأثير  
 للخراج وعدمه في  
 هذا الحكم لكونه  
 خارجا نجسا وذلك  
 يتحقق مع الاخراج  
 كافى عدمه

فصار كالقصد وقشر  
 الفط فلذا اختار السر  
 خسى في جامعہ النقض  
 وكيف وجب الادلة  
 الموردة من السنة  
 والقياس تفيد تعلق  
 النقض بالخارج النجس  
 وهو ثابت في المخرج  
 انتهى ( شرح كبير )

الصلوة مع الطهارة الكاملة لعدم المنافي (ولهذا المعنى المقتصد لا يكون صاحب عذر بخلاف الخائض اذا احتشث) ومنعت الدم عن الخروج حيث (لا يخرج من ان يكون حائضاً) لان صفة الحيض اذا تقررت لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة الخروج الناقض ولم توجد (رجله به جذري خرج منها ماء صديد هو سائل) وقد صار بسببه صاحب عذر (فتوضأ منه ثم سال القرحة التي لم تكن سائلة قبل الوضوء ينقض) ذلك وضوءه (لان الجذري قروح) متعددة لا قرحة واحدة فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن احدهما لا يرقأ وتوضأ لاجله ثم سال الآخر (وعلى هذا مسألة المخرب) اذا كان الدم يخرج من احدهما وصار به صاحب عذر فتوضأ ثم سال الذي لم يكن يسيل ينقض وضوءه لما قلنا (وصاحب الحدث الدائم) ليس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع بل هل (من لا يمضي عليه وقت صلوة كاملة الا والحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه) وهذا تعريف صاحب العذر في البقاء بعد تقرير كونه صاحب عذر فادام يوجد منه في كل وقت صلوة ولو مرة فهو باق على كونه صاحب عذر لكن تقريره ابتداء انما يكون بان لا يمكنه ان يتوضأ ويصلي خاليا من العذر الذي ابتلى به من اول وقت صلوة الى آخره فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث على هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة منه بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكفي للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة (واذا توضأ) صاحب العذر (لحدث آخر) غير الذي ابتلى به (والدم) ونحوه من الحدث فيه الذي ابتلى به (منقطع ثم سال فعليه الوضوء ذكره في احكام الفقه) لان الوضوء لم يقع لذلك بل وقع لغيره وانما لا ينتقض به في الوقت ما وقع له (واذا انقطع الدم) ونحوه من الاعذار (وقتا كاملا يخرج من ان يكون صاحب عذر) بالنظر الى العذر المنقطع فان كان قد توضأ وصلى على الانقطاع ودام لا يعيد لانه صحيح صلى بطهارة الاصحاء وكذا لو كانا على السيلان وتم الانقطاع لانه معذور صلى بطهارة المعذورين وكذا لو توضأ على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما اعتبر للاداء وهو قائم وقت الاداء وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع يعني باستيعاب الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلوة ذبي الاعذار والعذر

منقطع كذا في الكافي ( رجل انثر ) اي استخرج ما في انفيه بالنفس ( فسقطت  
من انفه كتلة دم ) الكتلة بالضم الجملة المجتمعة من نحو التمر والطين والمراد به  
هنا قطعة مجتمعة من الدم الجامد ( لم ينتقض وضوءه ) لان العلق والدم  
المنجمد بحرارة الطبيعة خرج عن الدموية والدم النجس هو المفسوح اي  
السائل ( وان قطرت ) اي الدم فانه يذكروا بؤنث ( انتقض ) وضوءه  
للسيلان ( والقراد ) وهو الكبار من الجنان ( اذا مص ) العضو ( وامتلاء  
دما ان كان كبيرا ) بان كان مامصه يمكن ان يسيل بنفسه لو خرج من العضو  
( انتقض ) به الوضوء ( وان كان صغيرا ) بان كان مامصه دون ذلك ( لا ينتقض  
اما العلق اذا مصت ) الواحدة منه العضو ( حتى امتلأت وكانت بحيث  
لوسقطت ) وشقت ( لسال منه الدم انتقض ) الوضوء ( وان لم تمص ذلك القدر  
لا ينتقض واما الذباب او البعوض ) او البراغيش ونحوها ( فانه اذا مص وامتلاء  
دما لا ينتقض واما الدم القليل ) الذي ليس له قوة السيلان ( او القئ القليل )  
الذي لا يملأ الفم ( فلما لم يكن ) كل واحد منهما ( حدثا لم يكن نجسا )  
عند ابي يوسف وهو الصحيح خلافا لمحمد ( فاذا اصاب الثوب لا يمنع جواز  
الصلوة به وان ) اي ولو ( فخش ) وزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء  
القليل لا ينجسه لانه لو كان نجسا لنعق الطهارة ( وكذا النوم ناقض )  
لوضوء ( اذا كان ) النائم ( مضطجعا ) اي واضعا جنبه على الارض ( او متكئا )  
اي معتمدا على مرفقه ( او مستندا الى شيء ) بحيث ( لو ازيل ) ذلك الشيء  
( اسقط ) النائم اي صار من الاسترخاء بحال لو لا ذلك الشيء لسقط لقوله  
عليه السلام \* العينان وكاء السنه فن نام فليوضأ \* وفي الكافي لو نام مستندا  
الى شيء لو ازيل لسقط لا ينتقض في ظاهر المذهب ومن الطحاوي انه ينتقض  
لانه اذا كان بهذه الصفة وجد زوال التماسك من كل وجه وقول الطحاوي  
هو مختار صاحب الهداية والقنوري وغيرهما وهو الاصح ولو نام جالسا  
يتأيل ربما يزول مقعده عن الارض وربما لا قال الحلواني ظاهر المذهب  
انه ليس يحدث وقال الحلواني لا ذكر للنعاس مضطجعا و الظاهر انه ليس  
بحدث لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قبل عنده كان  
حدثا وان كان يسهوع عن حروف او حرفين فلا ( وان نام في الصلوة قائما  
اورا كما وقاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه ) لقوله عليه السلام لا يجب  
الوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع

استرخت مفاصله ( وان كان ) الرجل ( خارج الصلوة فنام على هيئة الساجد فقيه اختلاف ) بين المشايخ قال ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا واليه مال المصنف حتى قال ( وظاهر المذهب انه يكون حدثا ) هو المروى عن شمس الائمة الحلواني وقال في الخلاصة في ظاهر المذهب لافرق بين الصلوة وخارج الصلوة وفي الهداية صحيح عدم الفرق والمعتمد انه ان نام على الهيئة المسنونة في السجود رافعا بطنه عن فخذه مجافيا مرفقيه عن جنبه لا يكون حدثا ولا فهو حدث الوجود نهابة استرخاء المفاصل سواء كان في الصلوة او خارجها وتمام تحقيقه في الشرح ( وان نام قاعدا ) متربعا او غير متربع من هيات القعود ( او واضعا اليه على عقبه ) حال كونه مستويا في الحالتين ( او واضعا بطنه على فخذه لا ينتقض ) وضوءه ( ذكره محمد في الصلوة الاثر ) وفي الذخيرة لو نام قاعدا ووضع اليته على عقبه وصار شيه المشكك على وجهه قال ابو يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوطين انتهى وهذا هو الاصح لانه اذا انكب على وجهه وجعل بطنه على فخذه ارتفع جانب الخلف عن مقعده وزال التمكن واما لو جعل اليته على عقبه ولم يضع بطنه على فخذه فعدم النقض ظاهر وهذه الصورة هي المذكورة في فتاوى قاضيهان بخلاف صورة المتن ( ولو نام محتبيا ) بان جلس على اليته ونصب ركبته وشد ساقه الى نفسه بشئ يحيط من ظهره عليهما ( لا وضوء عليه ) لشدة تمكّن مقعده وعدم تمام استرخاء ( وكذا لو وضع ) في هذه الحالة ( رأسه على ركبته ) لما قلنا وفي الخلاصة فان نام مربعا لا ينتقض الوضوء وكذا لو نام متوركا وهو ان يخرج قدميه من جانب ويلصق اليته بالارض ( وان سقط النائم ) نوما غير ناقض ينظر ( ان انتبه بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء ) وعن ابي حنيفة رجة الله عليه ان انتبه عند نصابة الارض بلا فصل لا ينتقض وعن ابي يوسف رجة الله عليه انه ينقض ( وان انتبه قبل السقوط فلا وضوء عليه ) وعن محمد انه ان زال مقعده عن الارض قبل ان ينتبه انتقض وضوءه وان انتبه قبل ان يزيلها فلا قال في الخلاصة والفتوى على رواية ابي حنيفة ( وان نام على دابة عريانة ) ينظر ( ان كان ) نومه عليها حالة الصعود او ( حالة الاستواء لا ينتقض وضوءه في الحالتين لتمكّن مقعده ) ( وان كان ) ذلك ( حالة الهبوط ينتقض ) لعدم تمكّنها ( ولو كان

را كبا في الاكاف او في السرج لا ينقض ( وضوءه ) ( في الحالين ) اى حال  
 الهبوط وضده من الصعود والاستواء ( وكذا الاغماء والجنون )  
 كل منهما ( ناقض ) للوضوء ( وان ) اى ولو ( قل ) لكونهما فوق  
 النوم لان النائم اذابه انتبه بخلافهما ( وكذا السكر ) ناقض ايضا  
 وحد السكر اى علامته ( ان لا يعرف ) السكران ( الرجل من المرأة ) هذا حده  
 عند ابى حنيفة في ايجاب الحد لا في نقض الوضوء ( والصحيح ) في حده  
 في النقض ( ما ) قاله ( في المحيط انه اذا دخل في مشيته ) بكسر الميم ( تحرك )  
 اى غير اختياري ( فهو سكران ) بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه لزوال  
 المسكة به ( وكذا الفقهية في كل صلاة ذات ركوع وسجود ) تنقض  
 الوضوء جميعا ( سواء كان ) الفقهية ( حامدا ) عالما بانه في الصلوة  
 ( او ناسيا ) ذلك لقوله عليه السلام \* من ضحك في الصلوة ففقهه فليعد  
 الوضوء والصلوة \* ( وان فقهه في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة لا ينقض )  
 وضوءه لان الحديث ورد في صلوة مطلقة وهى الكمال ذات الركوع  
 والسجود ( وان نام في صلوته ثم فقهه فسدت صلوته ولا ينقض وضوءه  
 ذكره في الاصل ) قال في الخلاصة وهو المختار ( وقال في المحيط فسدت  
 صلوته ووضوءه وبه اخذ عامة المشايخ المتأخرين ) وعن ابى حنيفة ينقض  
 الوضوء ولا تنفس الصلوة والذي اختاره فخر الاسلام في الاصول ومن  
 بعده من الاصوليين ان فقهه النائم لا يفسد الصلوة ولا الوضوء والمختار  
 هو الاول الذى اختاره صاحب الخلاصة ( وان فقهه الصبي في صلوته  
 لا ينقض وضوءه ) لانعدام معنى الجنابة ( واما التبسم فلا ينقض الوضوء )  
 بالاجماع ( و ) كذا لا ينقض ( الصلوة ) لكونه بمنزلة الكلام الغير المسموع  
 ( وحده الفقهية قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء مكررتين ) وهذا  
 القول غير مشهور لانه نادر الوقوع والصحيح قوله ( ويكون مسموعا له  
 وجبرانه ) اى لمن عنده هو الذى حدها به جمهور العلماء سواء بدت نواجذه  
 او لا ( وقال بعضهم ) وهو شمس الأئمة الحلواني ( اذا بدت نواجذه ومنعه )  
 الضحك ( عن القراءة فهو فقهية ) والنواجذ بالذال المعجمة هى الاضراس  
 وقيل اقصاها وقيل الانياب وحد التبسم ما لا يكون مسموعا  
 اصلا ( لاله ولا جبرانه وذكر في الفتاوى الحنانية ) غيرها  
 ( التبسم لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والضحك يفسد الصلوة ) لانه بمنزلة

الكلام السموع (ولا يفسد الوضوء) لان النص ورد في الفقهية والضحك دونها (وحد الضحك ان يكون مسموعا له دون جيرانه وكذا المباشرة الفاحشة نافضة) للوضوء من الرجل والمرأة وان لم يخرج مذي (عند أبي حنيفة وابي يوسف) خلافا لمحمد وهي ان يمس بطنه بطنها او ظهرها وفرجه منتشرا فرجها من غير حائل من جهة انقبض او الدبر وذلك لان هذه الحالة يغلب فيها خروج المذي فاقيم السبب الغالب مقام المسبب (وامامس الذكر او اكل شيء مماسته النار) مباشرة كالشواء وبجائل كغيره (فانه لا ينقض الوضوء عندنا خلافا للشافعي) في مس الذكر واما اكل ماسته النار فالشافعي لم يخالفنا فيه ومالك واحد يوافقان الشافعي وكذا مس المرأة لا ينقض الوضوء عندنا سواء كان بشهوة او بدونها وقال الشافعي ينقض اذا لم تكن محرمة مطلقا وقال مالك واحد ينقض ان كان بشهوة والدلائل مستوفاة في الشرح ٩ (ولو حلق الشعر) اي شعر رأسه او لحيته او شاربه (او قلم الاظفار بعد ما توضأ لا يجب عليه اعادة الوضوء) ولا امرار الماء عليه ولا اعادة غسل ما تحت الشعر او الظفر ولا مسح لان الغسل والمسح في محله وقع طهارة حكيمية للبدن كله من الحدث لا تختص بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض اعضائه بثرة قد انتشر جلدها فوق الغسل او المسح عليه ثم قشر او قشر بعض جلد رجله او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء او الغسل لا تبطل طهارة ما تحت ذلك لما قلنا (ومن يقن في الوضوء) اي بالوضوء (وشك في الحدث فلا وضوء عليه) لان اليقين لا يزول بالشك (ومن شك في الوضوء وتيقن في الحدث) اي يقن انه احدث وشك وهل توضأ بعد ذلك ام لا (فعليه الوضوء) لما قلنا (ومن شك في خلال الوضوء في غسل بعض اعضائه) هل غسله ام لا فعدم غسله كان متيقنا فلا يزول بالشك (فعليه غسل ما شك) فيه (وان شك) في ذلك (بعد تمام الوضوء فلا يلتفت) الى الشك ولا يلزمه غسل ما شك فيه (مالم يتيقن) بعدم غسله لان التمام قرينة ترجح غسله وكذا من علم انه قد للوضوء وشك هل توضأ ام لا فهو على وضوء ومن علم انه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاها ام لا فعليه الوضوء نظرا الى القرينة ولو تيقن انه لم يغسل عضوا من اعضاء الوضوء ونسى اي عضو هو ذكر في جمع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى ومن رأى بللا بعد الوضوء لا يعلم هل

٩ واستدلوا بقوله تعالى اولاستم النساء قلنا ذهب جماعة الصحابة ان المراد به الجماع وجماعة منهم ان المراد به حقيقة جماع مذهب الاولين بالمعنى وهو انه سبحانه افاض في بيان حكم الحدين الاصغر والا كبر عند القدرة على الماء بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الى قوله وان كنتم جنبا فاطهروا فتبين انه الفصل ثم شرع في بيان الحال عند عدم القدرة على الماء بقوله وان كنتم مرضى الخ ولفظ لاستم مستعمل في الجماع فيجب حله عليه ليكون بيانا لحكم الحدين عند عدم الماء كما بين حكمها عند وجوده وبطل عليه من السنة ما في مسلم من مس عايشة رضي الله عنها قديمه عليه السلام حين طلبته لما فقدته ليلا وهما منصوبتان في السجود ولم يقطع ٣

هو ماء او بول ان كان اول ما عرض له اعاد الوضوء وان كان الشيطان يريبه كثيرا لا يلتفت اليه لشقته بالطهارة وشكه في الحدث ويذبح ان ينضح فرجه اوسر اويله بالماء اذا توضأ قطعاً للوسوسة او يحثى بالقطن

### ❁ (فصل) في بيان (النجاسة) ❁

الحقيقة (النجاسة على ضربين) اى على نوعين (نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة اما النجاسة الغليظة) ٨ فهي (كالعذرة) وهى رجيع الانسان (والبول) اى بول ما لا يؤكل لحمه سوى الفرس (والدم) المسفوح (والخمر ونحو الكلب) اى رجيعه وكذا سائر سباع البهائم (ولحم الخنزير وجميع اجزائه) هذه الاشياء نجاستها يجمع عليها الاشر الحزيد فان فيه رواية عن محمد انه لو وقع في الماء لا ينجسه (و) كذا لحوم ما لا يؤكل لحمه اذا لم يكن مذبوحة بالتسمية حقيقة او حكماً والذابح مسلم او كسبى فان تلك اللحوم نجسة نجاسة غليظة (اما اذا ذبح) ذلك الحيوان (بالتسمية) حقيقة او حكماً كالناسى وكان الذابح مسلماً او كتابياً (وصلى احدث مع لحمه او جلده قبل الدباغة فيجوز) ماصلى هذا الذى ذكره هو اختيار صاحب الهداية وطائفة والصحيح ان اللحم لا يظهر بالذكوة قاله في الاسرار وغيره وقد حققناه في الشرح (الاخنزير) فانه لا يجوز الصلوة مع لحمه اذا زاد على الدرهم وكذا جلده (فانه اذا ذبح بالتسمية لا يظهر) لحمه ولا جلده لانه نجس العين (واما لودبغ جلده ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يظهر وعليه طامة المشايخ لما تقدم انه نجس العين) ورى عن ابى يوسف رحمه الله في غير ظاهر الرواية (انه يطهر) بالدباغة (ويجوز بيعه) والاتفاع به والصلوة فيه وهو غير صحيح (واما الارواث) جمع روث وهو رجيع ذى الحافر (والاخثناء) جمع خثى وهو رجيع نوع البقر والبقيل (فكلها نجس نجاسة غليظة عند ابى حنيفة رحمه الله) ٩ وعندهما نجاسة الارواث والاختاء سوى خثى البقل خفيفة (وذكر في غنية الفقهاء) وكذا في غيرها (بول الحمار وخرء الدباجة والبط) وكذا خرة الاوز والحبارى وما شبه ذلك مما يستحيل الى نتن وفساد (نجس نجاسة غليظة اجاعاً) واما النجاسة الخفيفة فهي كبول ما يؤكل لحمه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله تعالى واما عند محمد فبول ما يؤكل لحمه طاهر وهو قول مالك (وخرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور)

٣ صلاته لذلك والجواب بانه كأنه مستور القدمين في تلك الحالة في غاية البعد وعن عائشة رضى الله تعالى عنها انه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه فلا يتوضأ رواه البزار في مسنده باسناد حسن (شرح كبير) ٨ ا كفى بالتحليل في بيان النجاستين عين التعريف للاختلاف فيه بين ابى حنيفة وصاحبيه مع عدم سلامته عن النقص في كلام المذهبيين فعلى قول ابى حنيفة الغليظة هو النجس الذى لم يتعارض نضار في كونه نجساً والخفيفة بخلافه وعندهما الغليظة هو النجس الذى لم يخلف في كونه نجساً والخفيفة بخلافه ويرد على تعريفه سؤر الحمار حيث حصل التعارض في كونه نجساً ولم يحكم بنجاسة وعلى تعريفهما المسمى حيث اختلف وهو ملفظ فيه (شرح كبير)



الخرء هو رجيع الطير وكون خرء مالا يؤكل لحمه نجاسة خفيفة  
انما هو (في رواية) الفقيه ابى جعفر الهندواني (عن ابى حنيفة) وروى  
عنهما انه نجاسة غليظة وروى الكرخي انه نجاسة غليظة عند محمد  
وعندهما هو طاهر وصحهما شمس الأئمة السرخسي في مبسوطه وفي الجامع  
الصغير لقاضيخان انه مخففة عندهما مغلظة عند محمد رحمه الله تعالى  
وصححه صاحب الهداية وقول المصنف (وقال محمد كلاهما طاهران) يعني  
بول مابؤ كل لحمه وخرء مالا يؤكل لحمه غير صحيح لما مر من تفصيل  
الخلافا ولم يذكر في رواية ان خرء مالا يؤكل طاهر عند محمد وامابول  
مابؤ كل فسلم وقد ذكرناه (وامابول الهرة في ظاهر المذهب) هو نجس  
(نجاسة غليظة) وروى عن محمد رحمه الله في الذي يعتاد البول ان بوله  
طاهر للضرورة وعموم البلوى لتعذر الاحتراز عنه وقال الفقيه ابو جعفر  
يتنجس الاناء دون الثوب وهو حسن لان العادة تخمير الاواني فلا ضرورة  
في حقها بخلاف الثياب (واما خرء مابؤ كل لحمه من الطيور سوى الدجاجة  
والبط والاوز) ونحوها (فطاهر عندنا) وذلك (كالجمامة والعصفور  
ونحوها) للاجتماع على اقتنائها في المساجد مع الامر بتطهيرها فلو كان  
خروءها نجاسة لما تركوها فيها (ولو وقع في الماء لا يفسده) لكونه طاهرا  
(وكذا بعر الفأرة اذا وقع في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا) بحيث  
لا يظهر طعمه (لعموم البلوى) وفيه نظر ذكرناه في الشرح ٣ وفي فتاوى  
قاضيخان وبول الهرة والفأرة نجس في اظهر الروايات لا يفسد الماء  
والثوب ولو طحن بعر الفأرة مع الخنطة ولم يظهر اثره يعني للضرورة  
(والبيضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء او في المرق لا تفسده وكذا السمكة  
اذا وقعت) من امها (رطبة في الماء لا تفسده) لان الرطوبة التي عليها ليست  
بنجاسة لكونها في محلها (وكذا الانفخة) بكسر الهمزة وفتح الفاء وقد تكسر  
وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند ابى حنيفة  
(اذا خرجت من شاة ميتة) سواء كانت جامدة او مائعة وعندهما المائعة  
نجسة والجامدة متنجسة تطهر بالغسل اما لو خرجت من مذكاة فلا  
خلاف في طهارتها والخلاف في ابن الميتة على هذا (اما الماء المستعمل  
فنجس نجاسة غليظة عند ابى حنيفة) وفي رواية حسن بن زياد عنه  
(وعند ابى يوسف نجس نجاسة خفيفة) وهي رواية عن ابى حنيفة

٩ لما في البخارى في  
حديث ابن مسعود ان  
النبي عليه السلام  
الغائط فامرني ان آتية  
بثلاثة احجار فوجدت  
حجرين والتست  
الثالث فلم اجد فاخذت  
روثة فآتية بها فاخذ  
الحجرين والقي الروثة  
وقال هذا كس فهذا  
نص على نجاسة الروث  
لم يعارضه دليل على  
طهارته فيكون مغلظا  
على ما تقدم من اصله  
في تعريف النجاسة  
الغليظة والخفيفة فان  
قل قد عارضه ما في  
البخارى ايضا من  
حديث ابى هريرة رضي  
قال له عليه السلام آتيني  
حجارا استنقي بها ولا  
يأتني بعظم ولا بروثة  
قلت ما بال العظم  
والروث قال همان  
طعام الجن ونحوه في  
الترمذي لا تستنجوا  
بارواث ولا بالعظام  
فانه يدل على طهارة  
الارواث لكونها  
طعام المؤمنين من  
الجن ولذا قال مالك  
بطهارته فحصل  
التعارض ٤

ايضا ( وعند محمد ) وهى رواية عن ابى حنيفة ايضا ( طاهر غير طهور )  
 اى غير مطهر ( وبه اخذ اكثر المشايخ ) وهو ظاهر الرواية ( وعليه  
 الفتوى ) لانه لم يرو عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة التحرز  
 عنه فكان طاهرا ولم يرو عنهم انهم جلوه في الاسفار سيما في الاماكن  
 العديمة الماء ولان بعضهم اخذه من عضو غيره واستعمله فدل على عدم  
 كونه مطهرا ولا فرق في ذلك بين كون مستعمله محدثا او غير محدث خلافا  
 لزم في غير المحدث ( و ) الماء ( المستعمل هو كل ماء ازيل به حدث )  
 كما اذا استعمله من به حدث ولولائية ( او استعمل ) في البدن ( على وجه  
 القربة ) اى العبادة اى قصده باستعماله التقرب الى الله تعالى ولو كان  
 مستعمله غير محدث كـ الوضوء على الوضوء فهو يصير مستعملا باحد  
 هذين الامرين عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يصير الماء  
 مستعملا الا بالقربة فلو توضأ او اغتسل وهو محدث بلانية كتعليم الغير  
 او التبرد لا يصير مستعملا عنده وان كان قد ازيل به الحدث لعدم نية القربة  
 ثم الماء انما يصير مستعملا اذا زال عن البدن في الغسل او عن العضو الذي  
 استعمل فيه في الوضوء لضرورة التطهير وعند البعض لا يصير مستعملا  
 حتى يستقر في مكان والصحيح انه كما ازيل عن العضو صار مستعملا لزوال  
 الضرورة وقوله او استعمل في البدن احتراز عما اذا استعمل في غيره  
 كالثوب مثلا فانه لا يصير به مستعملا ولو كان مع نية القربة ويدخل فيه  
 ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعده بنية اقامة السنة فانه يصير مستعملا  
 يتفرع على ما ذكرنا ( امرأة غسلت القدر او القصاع او ) غسلت ( يدها  
 من الوسخ او النجس ) او الحناء او الدسم وكذا الرجل ( لا يصير ) ذلك الماء  
 ( مستعملا ) ان لم يكن على يدها حدث بالاتفاق لعدم وجود شئ من الامرين  
 والا فعلى قول محمد خاصة وفي فتاوى قاضيان المحدث او الجنب اذا ادخل  
 يده في الاناء للاغتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء بعنى لا يصير  
 مستعملا وكذا لو ادخل يده في الجنب الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير  
 مستعملا وكذا الجنب اذا ادخل رجله في البئر لطلب الداء لا يصير مستعملا  
 للضرورة بخلاف ما لو ادخل يده او رجله للتبرد ولو اخذ الجنب الماء بفمه  
 لا يريد المضضة لا يصير مستعملا عند محمد وقال ابو يوسف لا يبقى طهورا  
 قل قاضيان هو الصحيح وان ادخل الجنب او المحدث يده في الاناء يريد

٤ فينبغي ان يكون  
 خفيفة عنده قلنا لا  
 نسلم المعارضة لانها انما  
 تكون مع التساوى  
 ولا تساوى لان ذلك  
 دال على النجاسة  
 بعبارة وهذا يدل على  
 الطهارة باشارته والا  
 شارة لاتعارض العبارة  
 على ان لنا ان لانسلم  
 ان فيه اشارة تدل على  
 طهارته وانما تكون  
 كذلك لو كان طعامهم  
 وهو الروث على حاله لم  
 لا يجوز ان يخلفه الله  
 خلقا آخر ويحمله حبا  
 خالصا وح فطهارته  
 لخروجه عن تلك  
 الحقيقة كالموت من  
 حب فانه طاهر قطعاً  
 ( شرح كبير )

٣ لقائل ان تمنع عموم  
 البلوى في الدهن لان  
 الفاء فيه التعمير  
 والحفظ وفي فتاوى  
 قاضيان بول الهرة  
 والفأرة نجس في الظاهر  
 الروايات يفسد الماء  
 والثوب انتهى واذا  
 افسد الماء والثوب  
 فافساده الدهن اولى ٤

الغسل ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير مستعملا وان ادخل الكف يصير مستعملا كذا في الخلاصة وفيها الطاهر اذا اغتسل في البر بنية القربة افسده وان انغمس لطلب الدلو وليس على بدنه نجاسة ولم يدلك فيه جسده لم يفسده عندهم جميعا اقول وكذا لودلكه لازالة الوسخ ولو غسل المحدث غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستعملا وكذا اذا غسل ثوبا او اواء طاهرا وان ادخل الصبي يده في الاناء وعلم ان ليس بها نجاسة يجوز التوضي به وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به وان توضأ به جاز هذا اذ لم يتوضأ به وان توضأ به ناويا اختلف فيه المتأخرون والخيار انه يصير مستعملا اذا كان عاقلا لانه نوى قربة معتبرة وان انتضح من غسالة الجنب في الاناء لا يفسد الماء اما ان سال فيه سيلانا فانه يفسده وعلى هذا حوض الحمام وعلى قول محمد وهو الخيار لا يفسده ما لم يغلب عليه ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع به وبالماء النجس في تحويل الطين وسقي الدواب ( وكل اهاب دبغ فقد طهر ) لقوله عليه الصلوة والسلام \* اياها دبغ فقد طهر \* والاهاب اسم للجلد قبل الدبغ ( و ) اذا طهر ( جازت الصلوة معه ) ملبوسا او مفروشا او محبولا ( الاجلد الخنزير ) للنجاسة عينه ( والآدمي ) لكرامته ( وذكر في الشرح ) اي شرح الاستيعابي وفي بعض النسخ صرح به ( كل حيوان اذا ذبح بالسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكولا للحم او غيره مأكولا للحم ) وقد تقدم الكلام في هذا مستوفى في اول الفصل ( جلدا آدمي اذا وقع منه مقدار ظفر في الماء يفسد الماء ) لانه نجس ( وفي الخاقانية كل ما كان سؤره نجسا لا يظهر لحمه وجلده بالذكاة ) وقد قدمنا الكلام عليه والاصح طهارة جلده دون لحمه ( وعن محمد جلد الكلب والذئب يظهر بالذبح وعصب الميتة وعظمها وقرنها وريشها وشعرها وصوفها وظلفها ) وكذا خافرها ومخلبها وكل ما انحلت الحياة فيها ( طاهر مطلقا اذ لم تكن عليها دسومة ) لما روى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال انما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به والكلام عليه مستوفى في الشرح ( واما جلد الفيل فيطهر بالدباغة ) كسائر السباع ( وعظمه طاهر يجوز بيعه ) والانتفاع به ( الا عند محمد ) فان عنده الفيل نجس العين كالخنزير فلا يجوز الانتفاع منه بشيء ( وروى عن محمد

في وجود الضرورة  
فيهما دونه بخلاف ما  
اذا وقع بغير الفأرة في  
الحنطة فطعنت حيث لا  
يتنجس ما لم يظهر اثره  
في الدقيق اذا لضرورة  
هناك اشد حتى ان  
كثيرا ما تفرخ فيها والا  
حتراز عنه معتذر  
بخلاف السؤر المذ  
كور على ما مر لموموم  
البلوى وفي الاختيار  
وكذا بول الفأرة  
وخرها يعني انه نجس  
ثم قال والاحتراز  
عنه ممكن في الماء غير  
ممكن في الطعام والياب  
فيعني عنه فيهما وهذا  
موافق لما ذكرهنا فان  
الدهن من جهة الطعام  
اللحم لا يحمل الطعام  
على الحنطة ونحوها  
والاحتياط اولى  
( شرح كبير )

امرأة صلب وفي عنقها قلادة عليها سن اسداو ثعلب او كلب جازت  
 صلواتها ( لطهارة هذه الاشياء وكذا سن الانسان وعظمه طاهر  
 في الصحيح فيجوز الصلوة معه مطلقا على ظاهر المذهب وعن محمد انها  
 لا تجوز اذا زاد على قدر الدرهم ( وذكر الشيخ الامام الاسباني ) بكسر  
 الهمزة واسكان السين المهملة بعدها باء موحدة والفاء ثم نون ساكنة وكاف  
 منسوب الى اسبانكة قرية من قرى اسبجج ( في شرحه السجج ) اي  
 فروه ( اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوغ بودك الميتة لا يجوز  
 الصلوة به مالم يغسل ) لانه يتنجس بعد الدباغة بالودك فيطهر بالغسل ثلاثا  
 مع العصر ( وان علم انه مدبوغ بشئ طاهر جازت الصلوة به وان لم يغسل  
 وان شك ) انه مدبوغ بشئ نجس او بشئ طاهر ( فالأفضل ان يغسل ) ليزول  
 الشك ( وان لم يغسل جاز ) بناء على ان الاصل الطهارة ( والدباغة ) وهي  
 ما يمنع النتن والفساد عن الجلد ( على ضربين حقيقية وحكيمة فالحقيقية  
 ان يدبغ بشئ طاهر ) من الادوية المعدة للدبغ ( كالغصص والسبخة )  
 والشب والملح والقرظ ونحوها ( ولو اصابها الماء بعد الدباغة الحقيقية  
 فابتل لا يعود نجسا واما الحكيمة فان يخرج الجلد عن حكم الفساد ) ويزول  
 النتن عنه ( من غير استعمال الشئ ) من الادوية بل ( اما بالتزيب ) اي جعل  
 التراب عليه او جعله في التراب ( او بالتشميس ) اي وضعه للشمس ( او بالقائه  
 في الريح ) فتزول رطوبته بهذه الاشياء ويصير مدبوغا طاهرا ( و )  
 لكن ( لو اصابه بعد الدباغة الحكيمة ماء فابتل فعن ابى حنيفة ) في عوده  
 نجسا ( روايتان في رواية يعود نجسا ) لعود الرطوبة ( وفي رواية لا يعود  
 نجسا ) وهو الصحيح لان هذه رطوبة طاهرة غير تلك الرطوبات النجسة  
 التي كانت فيه ( وكذا ) حكم ( الثوب اذا اصابه منى ففرك ) ثم اصابه  
 الماء ( و ) كذا ( الارض اذا اصابها نجس وجفت ) ثم اصابها الماء  
 ( و ) كذا ( البئر اذا تنجست فغارت ثم عاد ماؤها ) في كل من هذه المسائل  
 روايتان في عودها نجسة والاصح في غير المنى عدم العود وفي المنى  
 العود وقوله ( وفي فتاوى قاضيجان ان الاظهر في البئر ان يعود نجسا )  
 غير صحيح بل المذكور فيها في فصل البئر الصحيح انه طاهر ويكون ذلك  
 بمنزلة الترح ( وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا ) لان الزائل لا يعود  
 بلا سبب جديد

## فصل في البئر

إذا وقعت في البئر نجاسة تزحمت (أي أخرجت مأوها) وكان تزح مافها من الماء طهارة لها (فلا يحتاج إلى غسلها) أي بشئ آخر (وان وقعت فيها فأرة أو صفورة أو ما هو نحوهما) في المقدار (ينزع منها عشرون دلوًا إلى ثلاثين) لما روى عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه قال في فأرة ماتت في البئر فأخرجت من ساعتها ينزع منها عشرون دلوًا والعشرون بطريق الإيجاب والثلاثون بطريق الاستحباب والمعتبر هو الدلو الأوسط وهو ما يسمع صاعًا من الحب المعتدل (فإن ماتت فيها حمامة أو دجاجة أو سنور) أو ما قاربها في الجنة (نزع منها أربعون دلوًا إلى خمسين) كذا في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الأظهر يعني أظهر من قول القديري إلى ستين لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال في الدجاجة إن ماتت في البئر ينزع منها أربعون دلوًا وهذا البيان بطريق الإيجاب والخمسون بطريق الاستحباب (وان ماتت فيها شاة أو كلب أو آدمي نزح جميع الماء) لما روى عن ابن سيرين أن زنجيا وقع في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس رضي الله عنه فأخرج وأمر بها أن تنزع (وكذا) ينزع جميع الماء (إن استخرج الكلب أو الخنزير حيا وإن لم) أي ولولم (يصب فيه الماء) لأن الخنزير نجس العين وكذا الكلب في رواية وفي رواية ليس بنجس العين فلم يصب فيه الماء لا يجب تزحده كما في سائر السباع وقيل عندهما نجس العين وعند أبي حنيفة لا وقد استوفينا ذكر اختلافات في الشرح (وكل حيوان) سوى الكلب أو الخنزير على ما ذكر (إذا خرج حيا وقد أصاب الماء فيه) فإنه ينظر (إن كان سوره طاهرا) ولم يعلم أن عليه نجاسة لا يتنجس الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطًا (لاحتمال أنه كان عليه نجاسة وأنه أحدث عند الوقوع (و) مع هذا (إن توضأ جاز) لأن الأصل عدم ذلك إلا ما كان غالبًا كما قالوا في الفأرة إذا هربت من الهرة فسقطت في البئر تنجسها لغلبة البول منها عند الخوف من الهرة (وان كان سوره نجسا ينزع كله) لتنجسه بسوره والأظهر وجوب النزح فيما سوره نجس سواء أصاب فيه الماء ولم يصب على ما اختاره قاضيان وحققاه في الشرح ٧ (وان كان سوره مكروهًا ينزع منها عشر دلاء ونحوها استحبابًا كذا في الخلاصة) احتياطًا (وان كان سوره مشكوكًا ينزع كله أيضًا) ليذهب الشك (كذا روى عن

٧ لتنجسه بسوره ويفهم من قيد أصابة الماء فيه أنه إذا لم يصب فيه لا نجس وإن كان سوره نجسا وإن نمن فرقا بين الخنزير والكلب وبين سائر السباع في ذلك والذي عندي يجب أن يتنجس على كل حال وصرح به قاضيان فقال أو وقع فيه كلب أو خنزير ومات أولم يمت أصاب فيه الماء أولم يصب أما الخنزير فلأن عينه نجس والكلب كذلك أولان مأؤه في النجاسات و سائر السباع بمنزلة الكلب انتهى وأيضا مخرجها نجسة ولا تزول نجاستها بلحسها لأن سورها نجس واحتمال كونه دخل في ماء قبل ذلك بحيث أن غسل مخرجه في غاية الندرة فلا يعتبر بخلاف ما سوره مكروه كالهرة فإن نجاسة مخرجه تزول بلحسه فليعلم ذلك (شرح كبير)

(ابى يوسف فى الفتاوى) ولم يذ كر عن غيره خلافه (وان انتفخ فيها الحيوان  
 الواقع) او تفسخ نزع جميع ما فيها من الماء (سواء) صغر (ذلك) الحيوان  
 او كبر بعد ان كان مما يفسد الماء، وكذا لو وقع فيها ذنب القارة  
 ونحوه لا يشار النجاسة فى جميع الماء (وان وجدوا فيها قارة ميتة ولا  
 يدرون انها متى وقعت ولم تنفخ اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا توضؤا  
 منها) فى ذلك اليوم واليلة (وغسلوا كل شئ اصابه ماؤها) فى الزمان  
 المذكور (وان كانت انتفخت وتفسخت اعادوا صلوة ثلاثة ايام وليالها)  
 او ما ادوم بوضوئهم منها فى الزمان المذكور وغسلوا كل ما اصابه ماؤها  
 فيه (عند ابى حنيفة وقال ليس عليهم اعادة شئ) ولا غسل شئ (حتى يتحققوا  
 انها متى وقعت) لاحتمال انها وقعت تلك الساعة فماتت او كانت ميتة  
 منتفخة او متفسخة ثم وقعت برح او غيره ولا بى حنيفة ان كونها فى البرئ سبب  
 ظاهر لموتها فيحمل عليه احتياطا والانتفاخ او التفسخ يدل على طول المدة  
 بقدر الثلث باعتبار الغالب (واذا وقعت بعة او بعرتان فى البرئ من بعر  
 الابل او انعم فاخرجت قبل النفث لم يتنجس) البرئ فان خرجت بعد النفث  
 يتنجس البرئ فهذا استحسان لدفع الحرج لان آبار الفلوات ليس لها اعطبة  
 والمواشى تبعر حولها والرياح تهب فيحمل القليل عفوا دون الكثر  
 والقياس ان يتنجس البرئ على كل حال لان هذه نجاسة وقعت فى ماء قليل فتنجسه  
 كما لو وقعت فى الوعاء (وان وقعت) اى البعة او البعرتان فى اللبن وقت  
 الحلب فاخرجت حين وقعت ولم يبق لها اثر (لم يتنجس) اللبن (ايضا)  
 كما لم يتنجس البرئ وهو مروي عن على رضى الله عنه وان وقعت فى غير  
 زمان الحلب فهو كوقوعها فى سائر الاواني فيتنجس فى الاصح لان الضرورة  
 انما هى فى زمان الحلب لان من عاداتها ان تبعر فى ذلك الوقت والاحتراز عنه  
 عسير ولا كذلك غيره (وروى عن ابى حنيفة ان البعة اذا كانت يابسة لم تفسد  
 الماء) اى ماء البرئ (ما لم يستكثره الناظر لعموم البلوى) وفيه اشارة الى ان  
 الرطوبة ليست كذلك وفيه ان حد الكثرة ان يستكثره الناظر وهو الصحيح  
 وقيل ان لا يخلو كل دلو من بعة او بعرتين وعن محمد ان يأخذ ربع وجه الماء  
 (وفى الرطوبة والمنكسرة اليابسة اختلاف بين المشايخ بعضهم افق) فهمما  
 (بالتنجس وبعضهم سوى بين الرطب واليابس والمنكسر والصحيح)

وهو مختار صاحب الهداية لتحقيق الضرورة في الجميع ( والاروات بمنزلة المتكسرة ) للتخلل والرخاوة فيه او كذا الاخشاء بمنزلة المتكسرة ( واكثر المشايخ على انه يعتبر فيه الضرورة ) العامة ( والبلى ان كان فيه ضرورة وبلوى ) لتعسر الاحتراز ووقوع الحرج كأبار الفلوات الغير المحفوظة الكثيرة الطارق ( لا يحكم بالنجاسة للضرورة ) وان كان الاحتراز عنه غير متعسرا كأبار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة الطارق فهي بمنزلة الاناء لا يعنى فيه قليل وهذا هو الذى ينبغى ان يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة فينظر الى ما هي فيه ( والروث اذا كان صلبا فهو بمنزلة البعرة ) فى الحكم ( وان وقع خره الحمامة او العصفور فى البئر لا يفسد ) ماؤها لانه طاهر ( وهذا مذهبنا ) خلافا للشافعى ( وان وقع خره الدجاجة افسده ) لانه نجس غليظ وكذا ما شابهه وخرء البط والاوز بمنزلة خره الدجاجة ( و ) كذا ( خره الخفاش وبوله لا يفسده ) للضرورة ( وكذا ذرق ملا يؤكل لحمه ) من الطيور فانه ( طاهر عندهما ) فى رواية ( خلافا لمحمد ) وهو يناقض قوله فيما تقدم وقال محمد رحمه الله تعالى كلاهما طاهران ( وقال بعضهم روى عن ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى ان ذرق سباع الطير ) نجس نجاسة خفيفة ( لا يفسد الثوب الا اذا فحش و يفسد الماء وان قل ) كسائر النجاسات الخفيفة ( ولا يفسد الماء الكثير ) ما لم يغيره كسائر النجاسات الخفيفة ( و يفسد الاواني وان اقل ) لا يمكن صونها عنه ( ولا يفسد ماء البئر ) لتعذر صونها عنه ( وان بالتشاة او بقرة ) او غيرهما يؤكل لحمه ( فى البئر يتنجس ) لان خفة النجاسة لا تظهر فى الماء ويمكن صون البئر عن ذلك ( الا عند محمد ) لانه طاهر عنده ( وان قطرت دم او خمر فى البئر ) ولو قطرة واحدة ( ينزع ماء البئر كله ) للنجس ( وفى الذخيرة جنب نزع ) من البئر دلوا ( فصب على رأسه ثم استقى دلوا آخر فتقاطر من جسده فى البئر لا يتنجس البئر ) وان قدر ان الماء المستعمل نجس ( للضرورة ) اذ فى البحر عنه فى هذه الحالة حرج ( وان وقع جنب ) او محدث ( فى البئر او دخل فيها لطلب الدلو ) اولم ينو الغسل او الوضوء ( قال ابو حنيفة رح ) فى رواية ( الرجل جنب والماء نجس ) قالوا لانه باول ملاقاته الماء صار مستعملا والمستعمل نجس فيلاقى بقية الاعضاء وهو نجس فلم يزل عنها الحدث فبقى على جنبته ( و ) قال ( فى رواية ) اخرى يخرج من الجنباة اذا كان يمتضمض واستنشق ثم انه يتنجس ( بنجاسة الماء المستعمل ) فعلى هذه

الرواية يجوز له ان يقرأ القرآن لخروجه عن الجنابة ) وقال في الهداية وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة وهو اوفق الروايات عنه انتهى وهو الاصح ( وقال ابو يوسف رحمه الله الرجل جنب والماء طاهر ) لان ابو يوسف يشترط الصب او ما يقوم مقامه في طهارة العضو ولم يوجد فلم يطهر الرجل وحينئذ فالماء لم يزل به حدث ولا يستعمل للقربة فبقى كما كان ( وقال محمد كلاهما طاهران ) الرجل لخروجه عن الحدث والماء لانه لم تقم به قربة لعدم النية ( هذا ) كله ( اذا لم يكن على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية وان كانت ) على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية او كان مستنجيا بغير الماء ( يتنجس ) الماء ( بالاجماع ) ولو وقعت الخائض ان كان بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب وان كان قبله فكالطاهر الغير المحدث ( ولو وقعت ) في البئر ( اكثر من فأرة ) واحدة فقد ( روى عن ابي يوسف انه قال الى اربع ينزح عشرون دلو او ثلاثون ) فحكم الاربع حكم الواحدة ( وان كانت ) الفأرة الواقعة ( خمسا ينزح اربعون دلو او خمسون الى تسع ) فحكم الزائد على اربع الى التسع حكم الدجاجة ( وان كانت ) الفأرة ( عشرا ينزح ماء البئر كله ) فلما بمنزلة الكلب وعن محمد الفأرتان اذا كانتا كهشة الدجاجة ينزح اربعون وفي الهرتين ينزح كل الماء كذا في التجنيس وهو اقيس من قول ابي يوسف الان يكون مراده الصغار التي الخمس منها قدر الدجاجة ونحوها فلا خلاف حينئذ في الحقيقة ( وان كانت البئر معينة لا يمكن نزحها ) الا يخرج عظيم ( اخر جوامع اقدار ما كان فيها من الماء ) وقت ابتداء النزح ( ثم ) ان المشايخ اختلفوا كيف يقدر ) ما كان فيها ( قال بعضهم تحفر حفرة مثل عمق الماء وطوله وعرضه ) ونحصر ( فينزح الماء حتى تملأ الحفرة ) وهو مروى عن ابي حنيفة وابي يوسف ( وقال بعضهم ) وهو مروى عن ابي حنيفة ايضا ( بحكم به ذو اعدل من اهل البصارة بالماء ) ( فينزح ) منها ( بحكمهما ) فان قالوا ان ما فيها ذلك الوقت الف دلو مثلا نزح ذلك وهذا اشبه بالفقه قال في الهداية وفي الكافي هو الاصح ( وروى عن محمد ) انه ( قال ينزح ) منها ( ما شادلو الى ثلثائة دلو ) وانما اجاب بذلك ( بناء على كثرة الماء في ابار بغداد ) كذا في المبسوط والمروى عن ابي حنيفة انه اذا نزح منها مائة دلو يكفي وهو بناء على ابار الكوفة لقلة الماء فيها كذا في الكفاية ( وهذا ) اى اعتبار غالب ابار البلد ( ايسر على الناس ) واعتبار قول العدلين احوط ( واذا نزح بوقوع الفأرة عشرون دلو او ثلاثون طهر الدلو

وقال الشافعي ينجسه لان التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لسلطان يا سلطان كل طعام وشرب وقعت فيه دابة ليس له ادم فانت فيه فهو حلال اكله وشربه ووضوءه رواء الدارقطني لكن قال لم يرفع الا بيقه عن سعيد بن ابي سعيد الزبيدي وهو ضعيف انتهى واعلم ان عدى ايضا بجهالة سعيد ودفعان بقية هذا هو ابن الوليد روى عنه الائمة كالحمد بن واين المبارك ويزيد بن هرون وابن عيينة وكيع والاوزاعي و اسحق بن راهويه في شعبة وناهيك بشعبة قد اخرج له الجماعة الا البخارى واما سعيد بن ابي سعيد فذكره الخطيب وقال اسم ابيه عبد الجبار وكان ثقة فاتفقت الجهالة ولم ينزل الحديث عن درجة الحسن والحرمة لا تستلزم النجاسة كالتراب ( مخرج كبير )



والرشاء) بالكسر والمد وهو الحبل وكذا تظهر البكرة ونواحها وبدا المستقي (تبعاً  
 لطهارة الثر) وكذا في كل موضوع نزع مقدار ما وجب في وجوب نزع الكل  
 اذا وصل الى حد لا يملأ نصف الدلو كان نزعاً للكل ويحكم بطهارة البئر  
 وتوابعها ذكره البرزاي وذكر فاضيلان انه اذا بقي مقدار ذراع او ذراعين  
 بصير الماء طاهراً وطهوراً وهو اوسع وذلك احوط ولو نزعوا بدلو من حرق  
 فان كان يخرج فيه اكثر من نصفه فهو بمنزلة الصحيح ذكره البرزاي  
 ايضاً (وموت ما ليس له دم سائل لا ينجس ٧ الماء ولا غيره) اذامات فيه  
 (كالبقي) والبعوض (والذباب والزناير) بجميع وانواعها (والعقارب)  
 والخناسف والعلق وما شابه ذلك من الفراش وصغار الحشرات (وكذا  
 موت ما يعيش في الماء اذا مات فيه) او وقع ميتاً فيه لا ينجسه (كالسماك  
 والضفدع المسائي والسرطان) والحية المائية (وان ماتوا في غير الماء)  
 من الاطعمة والاشربة ففيه تفصيل (اما السمك) فانه لا ينجسه) بخلاف  
 (واما الضفدع اذامات في العصير) ونحوه (فقد اختلف المتأخرون) في كونه  
 يفسده او لا قال المصنف (واكثرهم على انه نجس) ٩ قال في الهداية  
 لانعدام المعدن فيها وفي الكافي وقيل لا يفسده وهو الصحيح لانه لادم فيه  
 لان الدموى لا يعيش في الماء وفي الهداية الضفدع البحري والبري سواء  
 وقيل البري يفسده لوجود الدم وعدم المعدن ثم المائي ما يكون توالده ومثواه  
 في الماء فطير الماء يفسد الماء اذا مات فيه في الصحيح وكذا غير المائي بالطريق  
 الاولى (وذكر الاسيحي في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا  
 مات في الماء لا ينجسه وان انتفخ او تفسخ فانه يكره شرب ذلك الماء اما الحية  
 البرية اذا ماتت في الماء تفسد الماء) وهو مروى عن محمد رحمه الله تعالى  
 لاختلاط الاجزاء المحرم اكلها بالماء واحتمال ابتلاعها معه وما يحتمل فيه  
 تناول الحرام يكره تناوله وفي التجنيس لو كان للضفدع اي البري دم سائل  
 يفسد ايضاً ومثله لو ماتت حية برية لادم فيها في الاناء لا ينجس وان كان  
 فيها دم نجس وقول المصنف (وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة لهادم  
 سائل) مبني على غير الاصح عدم التجنيس لان ما فيها ليس بدم  
 حقيقة اذ الدموى لا يعيش في الماء على ما تقدم عن الهداية والكافي (وكذا  
 الوزغة اذا كانت كبيرة) اي بحيث يكون لهادم سائل فانها تفسد الماء  
 لما تقدم في الضفدع البري والحية البرية ثم الضفدع المسائي هو الذي يكون

٩ قال في الهداية لانعدام  
 المعدن قال في الكافي  
 انه تغليل بالعدم وهو  
 غير صحيح وتأويله  
 ان الموجب للتجنس  
 وهو الدم موجود  
 اذا للون لون الدم  
 والرايحة رايحتها  
 والمانع وهو المعدن  
 مفقود وانما لم يفسد  
 الماء لان المانع  
 موجود فلم يعمل  
 لموجب انتهى

﴿ فصل في الاسرار ﴾

وهي جمع سور بالهمزة والمراد به ما يبق بعد شرب الشارب وقد يطلق على بقية الطعام (سور الادعى طاهر) ٩ بالاتفاق (سواء كان مسلماً او كافراً او جنياً او حائضاً او محدثاً او طاهراً) من جميع الاحداث اما لو تنجس فيه بنحمر او غيرها فشرّب من فوره يتنجس سوره ولو كان بعد مارد ريقه في فمه وذهب الاثر فلا يتنجس سوره عند ابي حنيفة وابي يوسف رح خلافاً للمحدثين (وكذا سور ما يؤكل لحمه) من الحيوان (طاهر) بالاتفاق (كالا بل والبقر والغنم) لتولد الاعباب من لحم طاهر (واما سور الفرس فعن ابي حنيفة رح فيه اربع روايات) ذكرها في المحيط الان ما قال المصنف (انه في رواية نجس) ليس منها ولم اره لغير المصنف بل في المحيط في رواية قال احب الى ان يتوضأ بغيره وهي رواية الثعلبي عنه (وفي رواية) هو (مشكوك) كسور الخمار (وفي رواية) وهي رواية الحسن عنه انه (مكروه) كالحمة والمراد كراهة التحريم (وفي رواية) وهي رواية كتاب الصلوة انه (طاهر) بلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة اكله لكرامته لا نخب فيه (واما عندهما فهو طاهر بلا شك) لانه مأكول اللحم (وبه) اي يكونه طاهر من غير كراهة (اخذ بعض المشايخ) بل كل المتأخرين (وسور الكلب والخنزير وسائر سباع البهائم نجس) باتفاق علمائنا لتولده من لحم نجس خلافاً للمالك في الكل وللشافعي واحد في غير الكلب والخنزير (وسور سباع الطير) كالصقر والبازي والشاهين ونحوها (و) سور (ما يسكن في البيوت) من الحشرات وغيرها (مثل الحية والعقرب والوزغة والفأرة والدجاجة الخلالة) اي المطلقة الغير المحبوسة (والهرة مكروه) اي يكره التوضوء به عند وجود غيره وكذا شربه كراهة تنزيهه وقيد الدجاجة بالخلالة حتى لو كانت محبوسة بان كانت في مكان ورأسها وعلفها وماؤها خارجة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت رجليها فلا كراهة في سورها وقال شيخ الاسلام ان كانت لاتصل منقارها الى نجاسة غيرها فلا كراهة في سورها وان كان يصل منقارها الى ماتحت رجليها لانها لاتجول في نجاسة نفسها وعن ابي يوسف رح ان سور الهرة غير مكروه والدلائل مستوفاة في الشرح (وان اكلت الهرة الفأرة ثم شربت الماء على الفور) من غير ان تمكث

٩ لان السور يأخذ حكم العلاب لاختلاطه به ولعاب الانسان طاهر لتولده من لحم طاهر اذ حرّمته لكرامته لانه لا نجاسة قوله تعالى انما المشركون نجس المراد انهم ذو نجاسة معنوية وهو الشركاء وانهم متلبسون بالنجاسة لعدم تطهرهم من الجنابة ونحوها فعملهم كالنهم عين النجاسة مبالغة في تلبسهم بها وليس المراد حقيقة نجاسة ذواتهم بالايجاع حتى لو حل كافراً غير ملوث بنجاسة وصلى به جازت صلواته كالوجل جنبا او حائضاً او ملوثاً فنه نجاسة من خمر او ميتة او غيرها فشرّب الماء ونحوه من فوره فان سوره يتنجس اما لو شرب بعد تردده الريق في فمه وذهب الاثر فلا يتنجس سوره عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافاً للمحدثين بناء على زوال النجاسة الحقيقية بغير الماء (شرح كبير)

وتلحس فيها (بتجسس الماء وان مكثت ساعة ولحس فيها فكروه) وليس  
 بتجسس عند ابي حنيفة وابي يوسف خلا فالحمد بناء على التطهير بغير  
 الماء (وسؤر الحمار والبغل) الذي امه اتان (مشكوك) فيه قيل  
 الشك في طهارته وقيل في طهوريته وهو الاصح والا لوجب عليه غسل  
 رأسه اذا وجد الماء الطاهر بعد النوضي بالمشكوك وتقييد البغل بالذي  
 امه اتان ذكره جماعة منهم السروجي في شرح الهداية حتى لو كانت امه  
 رمكة فسؤره كسؤر الفرس لان العبرة بالام وكذا اذا كانت امه بقرة  
 (وعرق كل شيء معتبر بسؤره) فما كان سؤره طاهرا فعرقه كذلك  
 وما كان سؤره نجسا فعرقه نجس وما كان سؤره مكروها فعرقه مكروه  
 اي يكره ان يصلى وبدنه او ثوبه ملوث به (الا ان عرق الحمار) وكذا  
 البغل (طاهر) بلا شك وان فرض ان الشك في طهارة سؤره وقوله  
 (عند ابي حنيفة في الروايات المشهورة) انما هو لان الروايات عنه مختلفة  
 الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لالان الامامين يخالفانه (كذا ذكره  
 القدوري) اي ذكر ان عرقه طاهر في الروايات المشهورة وفي بعض  
 الروايات انه نجس غليظ وقال شمس الأئمة الحلواني عرق الحمار نجس الا  
 انه جعل عفوا في الثوب والبدن للضرورة وفي بعضها نجاسة خفيفة  
 والمشهورة هي الصحيحة انه طاهر (ولبن الاتان) اي الحمار (نجس في  
 ظاهر الروايات) عن اصحابنا الثلاثة (و) روى (عن محمد) في النوادر  
 (انه طاهر) لكن (لا يؤكل وهو الصحيح) لم ار تصحيحه لغير المصنف بل  
 الصحيح انه نجس على ما حققناه في الشرح ٩ (وان اصاب الثوب) او البدن  
 (شيء من السؤر المكروه لا يمنع) جواز الصلوة (وان فحش) اي ولو كان  
 بحيث يعد كثيرا فاحشا لانه طاهر الا انه تكره الصلوة معه كما يكره الوضوء  
 به واكله وشربه ويكره ان يدع الهرة تلحس بدنه او ثوبه ثم يصلى به  
 من غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه على ما اختاره الكرخي وقيل  
 تحريم على ما اختاره الطحاوي (وان اصاب الثوب) او البدن شيء (من  
 السؤر المشكوك لا يمنع) جواز الصلوة (ايضا) وان فحش (وروى عن ابي  
 يوسف انه قال يمنع ان فحش) بناء على انه نجس نجاسة خفيفة (والصحيح  
 ان الشك في طهوريته لا في طهارته) بل هو طاهر قطعا وقد تقدم (وان  
 اصاب) الثوب او البدن شيء (من السؤر النجس يمنع) جواز الصلوة

٩ لم ار تصحيحه لغير  
 المص بل في الهداية  
 وكذا لبنه وعرقه  
 لا يمنع جواز الصلاة  
 وان فحش قال في  
 الكفاية هذا في  
 العرق يحكم الروايات  
 الظاهرة صحيح وامافي  
 اللبن فغير صحيح لان  
 المذكور في الكتب  
 نجاسة لبن الحمار  
 والروايات فيه ذكر  
 شمس الأئمة السرخسي  
 في المبسوط في تعليل  
 سؤر الحمار فقال  
 وكذلك اعتبار سؤره  
 بعرقه يدل على طهارته  
 واعتباره بلبنه يدل  
 على نجاسته وذكر في  
 المحيط ولبن الاتان  
 نجس في ظاهر الرواية  
 وروى عن محمد انه  
 طاهر ولا يؤكل  
 وذكر الامام الترمذي  
 تاشي عن البردوي  
 يعتبر فيه الكثير  
 الفاحش هو الصحيح  
 وعن عين الأئمة  
 الصحيح انه نجس  
 نجاسة غليظة لانه  
 حرام بالاجماع وفي  
 فتاوى قاضيان في  
 طهارة لبن الاتان  
 روايتان ٣

إذا زاد على قدر الدرهم والاصل فيه ) أى فيما يمنع جواز الصلوة  
 ( ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهى عفو لا تمنع )  
 جواز الصلوة عندنا ( وعند زفر والشافعى تمنع جواز الصلوة وان قلت )  
 ٧ وكذا عند مالك واحمد ( و ) لكن ( ينبغى ان يغسل وان كانت ) أى  
 ولو كانت النجاسة ( اقل من قدر الدرهم ) على ما تقدم فى الآداب ( حتى  
 ان الثوب ) او البدن ( اذا اصابه من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم  
 ولم يغسلها ثم اصابه منها مقدار ما لوجعت تلك النجاسة ) أى مع تلك  
 النجاسة التى اصابته اولا ( يصير المجموع اكثر من قدر الدرهم منعت )  
 تلك النجاسة حينئذ ( جواز الصلوة بالاجاع وقدروى عن ابى حنيفة انه  
 غسل ثوبه من قطرة دم اصابته ) لزيادة ورعه ومحافظته على آداب  
 الشريعة ودقائق التقوى ( ثم الدرهم ) المقدربه ( هو الدرهم ) الكبير  
 ( الشهيلى ) بكسر الشين منسوب الى شهيل اسم موضع ( وهو مثل عرض  
 الكف ) أى مقرر الكف وهو داخل اصول الاصابع ( قال ) الفقيه  
 ( ابو جعفر ) الهندوانى ( يقدر بالوزن ) أى بالدرهم الوزنى وهو ما يبلغ وزنه  
 مثقالا ( فى النجاسة المستجسدة ) أى ذات الجرم والجسد ( كالعذرة ولحم  
 الميتة ) ونحوهما ( و ) يقدر ( بالسط والعرض ) المذكور ( فى النجاسة  
 الرقيقة ) التى لا جرم لها ( كالبول والخر ) والدم المائع ونحوها فاعتبر  
 فى الكشف وزن ذات النجاسة وفى الرقيق محلها ( وان اصابه ) أى الثوب  
 ( دهن نجس ) هو ( اقل من قدر الدرهم ) وقت الاصابة ( ثم انبسط ) بعد  
 ذلك حتى صار اكثر من قدر الدرهم ( قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا  
 يمنع ) جواز الصلوة وان زاد بعد ذلك ( وقال بعضهم ) يعتبر ( وقت الصلوة  
 به وحينئذ يمنع ) الصلوة ( وبه ) أى بالقول الثانى ( يؤخذ ) لان مساحة  
 النجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم وما صلى به قبل الانسائط  
 جائز لعدم القدر المانع فى ذلك الوقت ( وان اصاب ) الدهن النجس  
 ( الجلد وتشرب ) أى سرى الدهن فى الجلد ( او ادخل ) الرجل ( يده فى  
 السمن النجس ) او غيره من الادهان النجسة ( او المرأة اذا اختضبت بالحناء  
 النجس او غيره ) من الخضابات النجسة ( او الثوب اذا صبغ بالصمغ بالكسر  
 ( النجس ثم غسل ) كل من الاشياء المذكورة ( ثلاث مرات طهر  
 الجلد ) من النجس المتشرب ( والثوب ) من الصمغ النجس ( والبدن )

٣ انتهى والذى يقتضيه  
 الدراية هو ما ذكره  
 عين الأئمة لان الحرمة  
 لا للكرامة مع صلا  
 حية الاعتداء آية  
 النجاسة وليس فيه  
 ضرورة كما فى السور  
 فيكون نجاسة نجاسة  
 مغلظة ~~مكبولة~~  
 ( شرح كبير )  
 ٧ لان النص الموجب  
 للتطهير لم يفصل بين  
 القليل والكثير كفى  
 النجاسة الحكمية ولنا  
 ان القليل عفو اجاعا  
 اذ الاستبراء بالنجس  
 كاف بالاجاع وهو لا  
 يستأصل النجاسة  
 ولان التعرض عن القدر  
 القليل متعذر والتقدير  
 بالدرهم مروي عن  
 عمر وعلى وابن مسعود  
 رضى الله عنهم وهو ما  
 لا يعرف بالرأى  
 فيجعل على السماع واما  
 النجاسة الحكمية فانها  
 لا تجزى فيعفى عن  
 مقدار معلوم منها ولا  
 يخرج فى ازالتهما بخلاف  
 الحقيقة فافترقا  
 ( شرح كبير )

من الدهن النجس والخضاب النجس (وان) ولو (بقى اثر الدهن من الدسومة في اليد والجلد (و) اثر (الصبغ) في الثوب (و) اثر (الخضاب) في اليد لان الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاؤه (وما تشرب الجلد من الدهن (فهو عفو) لذلك (وذكر في المحيط يطهر الثوب) اى المصبغ بشئ نجس (بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الابيض) اى الخالص من لون الصبغ وكذا قال قاصيخان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملون بلون الحناء (وان غسل) اى ولو غسل الاشياء المذكورة بالماء (بغير حرص) ولا صابون ونحوهما فانها تطهير اذالم يبق في الماء لون (الا يرى ان ماروى عن ابي يوسف في) تطهير (الدهن النجس) اى المتنجس (انه اذا جعل الدهن في اناه فصب عليه الماء فعملوا الدهن على وجه الماء فيرفع بشئ) وبارق الماء ثم يفعل هكذا حتى (اذا فعل كذلك ثلاث مرات يحكم بطهارة الدهن) خلافا لمحمد رح والفتوى على قول ابي يوسف رح (وذكر في الذخيرة رجل ادهن رجله ثم توضأ وغسل رجله فلم يقبل) الرجل (الماء جاز وضوءه) لان الفرض الغسل وهو اسالة الماء وقد حصل (ثوب) مبطن (اصاب في طهارته نجاسة من قدر الدرهم فنفذت الى بطائه فصار النجس) باعتبار الموضعين (اكثر من قدر الدرهم يمنع) ذلك النجس (جواز الصلوة) عند محمد لان البطانة مع الظهارة في حكم ثوبين وعند ابي يوسف رحمه الله لا يمنع لانهما في حكم ثوب واحد ولو نفذ النجس في الثوب الواحد الى الوجه الآخر لا يضر فكذا هذا وقيل ان كان الثوب مضربا لا يمنع بالاتفاق والاولى ان يأخذ بقول ابي يوسف رح في المضرب ويقول محمد رح في غير المضرب لان التضريب يصيره ثوبا واحدا (واذا لث الثوب المبلول النجس في ثوب طاهر يابس فظهرت ندوته) اى ندوة المبلول (على الطاهر ولكن لا يصير رطبا) بحيث يسيل منه شئ بالعصر بل كان (بحيث لو عصر لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر يختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يصير نجسا) والمراد من المبلول المبلول بالماء لا المبلول بعين النجاسة كالمبلول فان الطاهر لولف في المبلول بالمبلول فظهرت فيه الندوة يتنجس على ما حققناه في ٤ الشرح وكذا المراد اذالم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة من لون او ريح فلو ظهر

٤ وكثير ذكره من غير اشارة الى خلاف وكان وجه القياس على ما يسقى من الرطوبة بعد العصر بحيث لا يتقاطر بعد لو عصر لكن يردان قياسها على الندوة الباقية بعد العصر في المرة الاولى لوجود النجاسة بكما لها في الثوب الذي سرت منه الرطوبة كما في الذي عصر اول مرة ويحاج بان النجاسة اذا كانت ثابتة فزال الغسل والعصر شيئا فشيئا الى حد النهاية وهي الرطوبة الباقية بعد العصر الثالث يعنى عنها حتى واذا لم تكن ثابتة فابتدأت بالثبوت كما في مسئلتنا فما دامت البداية مثل تلك النهاية في عدم التقاطر بالعصر يعنى عنها كما عفى هناك بخلاف ما بعد العصر الاول والثاني فانه ليس بنهاية فالخصل قياس ابتداء النجاسة فيما هو طاهر على انتهائها فيما كان نجسا فليتأمل ٧

شيء من ذلك يتنجس (وكذا) حكم (الثوب الطاهر اليابس) ايضا اذا بسط على ارض نجسة رطبة بالماء (فظهرت رطوبتها فيه ولكن لا يقطر لو عصر فانه لا يتنجس وكذا لو كان الثوب مبلولا والارض يابسة نجسة لا يتنجس الثوب مالم يظهر فيه عين النجاسة) (و) كذا (ان نام على فراش نجس فعرق وابتل الفراش من عرقه فانه ان لم يصب بلل الفراش) بعد ابتلاله بالعرق (جسده لا يتنجس) جسده (و) كذا (اذا غسل رجله ومشي على لبد نجس) فابتل اللبد لا يتنجس رجله (و) كذا (ان مشى على ارض نجسة) بعد ما غسل رجله (فابتلت الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثر البلل) المتصل بالارض في رجله لم يتنجس رجله و (جازت صلوته) اهدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك (واما ان صارت) الارض (طينا رطبا) من بلل رجله (فاصاب) ذلك الطين (رجله) حينئذ يتنجس رجله و (لا يجوز صلوته) مالم يفسلها ان كان قدر امانعا (و) قال في الذخيرة في رجل (رمدت عينه فرمضت) بكسر الميم فاجتمع رمضها بفتحها وهو وسخ ابيض يجتمع (في الماق) اى في جانب العين مما يلي الانف قال (يجب ان يتكلف في ايصال الماء) يعنى الى ماتحت الرمش (ان لم يضره ايصاله كالجيب) ان يتكلف في ايصال الماء الى الماق في حالة الحكة ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والغسل (واذا صب) الرجل (دهنا في اذنه فكث في دماغه يومئذ يخرج من اذنه فلا وضوء عليه) لان الدماغ ليس محل النجاسة (وكذا ان خرج من اذنه فلا وضوء عليه) لما قلنا (وان خرج من الفم فعليه الوضوء) قيل لان ما يخرج من الفم انما يخرج بعد الوصول الى الجوف وهو محل النجاسة (وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه) وكذا ان غاد من اذنه وهذه المسائل وان كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان ما يوجب الوضوء يكون نجسا سبب ذكرها في مباحث النجاسة واما ما بعدها فليس الاستطراد وهو قوله (القرحة اذا برأت فارتفع قشرها) وهو الجلد الذى كان تحته المادة (و) لكن (اطراف القرحة موصلة بالجلد) المرتفع (الاطراف الذى كان يخرج منه القيح) فانه مفتوح غير متصل باللحم (فوضأ) صاحب القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع (جاز وضوءه وان لم) اى ولولم (يصل الماء) حال الوضوء (الى ماتحته) اى ماتحت الجلد لان ماتحته باطن وهو مأثور بغسل

٧ واذا فهم هذا يجب ان يعلم ان وضع المسئلة انما هو في الثوب المبلول بالماء بخلاف المبلول بعين النجاسة كالبول ونحوه لان الندوة حينئذ عين النجاسة وان لم يقطر بالعصر كالأودع الثوب المبلول بالبول ونحوه حتى انقطع التقاطر منه فانه لا يظهر وكما بعد العصر في المرة الاولى والثانية (شرح كبير)

الظاهر (ولو توضأ) الرجل (ثم حلق رأسه وولجته أو قل ظفره لم يجب  
أمرار الماء على تلك الاعضاء) وتقدم ذلك في محله (الماء الذي يسيل  
من فم النائم) فهو (طاهر) سواء كان متحلاً من الفم أو مرتقياً من الجوف  
(وذكر في المحيط أنه ان جف وبقى له اثر) أي ربح أولون (فهو نجس و) قال  
(في المنطق هو طاهر الاذعلم انبعائه من الجوف) وهو مناسب لما في المحيط  
وهو الاحوط (واما النجاسة الخفيفة) وهي كبول مائى كل لحمة فانها مقدرة  
في منع جواز الصلوة بالكثير الفاحش الذي يستفحشه الطباع السلية  
أو طبيعة المبتلى به (وروى عن أبي حنيفة أنه مقدر بشبر في شبر) هكذا في جميع  
النسخ والصواب ان هذه الرواية عن أبي يوسف رخص لا عن أبي حنيفة رخص  
وفي رواية عن أبي يوسف رخص أيضاً أنه مقدر بذراع في ذراع (وروى عن محمد  
رحمه الله يعتبر بالربع) وهو مروي عن أبي حنيفة رحمه الله أيضاً وصححه  
في الهداية والكافي لان الربع اقيم مقام الكل في كثير من الاحكام (ثم اختلف  
المشايخ في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب) الذي  
اصابته تلك النجاسة (وقال بعضهم يعتبر ربع الموضع) الذي اصابته (ان كان)  
ذلك الموضع (زبلاً فربع الذيل) هو المعتبر في المنع وان كان دحريصاً أو كما  
(فربع ذلك و) كان القائلين بهذا (ارادوا به ربع ثلث الثوب) الشامل  
للبدن كله وقدر بعضهم ربع ثوب يجوز به الصلوة وهو ما يستر العورة  
(والقول الاول هو المختار) وهو ربع الثوب المصاب صغيراً كان أو كبيراً

و اما الشرط الثاني فهو الطهارة من الانجاس

٩ وهي جمع نجس بفتح الجيم نفس النجاسة وبكسرها الشئ المحكوم  
عليه بنجاسته والاول اخص فكل نجس بالفتح فهو نجس بالكسر من غير  
عكس (يجب) أي يفرض (على المصلي) أي من يريد ان يصلي قبل  
الشروع في الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه وثوبه والمكان  
الذي يصلي فيه لقوله تعالى \* وثيابك فطهر \* واذا وجب تطهير الثوب  
وجب تطهير البدن والمكان بالاولوية لانهما لزم للصلوة منه اذ لا تنفك  
عنهما وقد تنفك عن الثوب اذا لم يوجد (وكما يجوز ازالتهما) أي النجاسة  
الحقيقية (بالماء المطلق فكذا يجوز) ازالتهما (بالماء المقيد) كماء الورد وماء  
البطيخ والخيار (وكل ما يبع طاهر يمكن ازالته به كالخل) ونحوه (وكذا

٩ والانجاس جمع  
نجس بفتح الجيم  
وبكسرها فالاول  
اسم ولا تلحقه التثنية  
والثاني صفة تلحقه  
التثنية والاول استعماله  
مخصوص بالنجاسة  
الذاتية لا يستعمل فيما  
تعرض له النجاسة الا  
مبالغة كقوله تعالى  
انما المشركون نجس  
والثاني يستعمل في  
الذاتية والعرضية فهو  
اعم مطلقاً يقال في نحو  
العذرة نجس بالفتح  
ونجاسة بالكسر  
والخزير نجس بالفتح  
وبالكسر ولا يقال  
في الثوب الذي اصابته  
النجاسة نجس بالفتح  
وانما يقال بالكسر  
(شرح كبير)

يجوز) ازالتها (بالار او بالتراب) لان المقصود قلع اثرها ( وذلك في مواضع  
 منها اذ تلطخ السكين ) ونحوه ( بالدم ) او تلطخ رأس الشاة مثله ( ثم  
 ادخل النار واحترق الدم وزال اثره ) طهر الرأس والسكين بالنار لحصول  
 المقصود ( وكذا اذا اصاب السكين دم فمسح بالتراب يطهر ) لما قلنا ( وروى  
 عن محمد انه اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال محمد يمسحها بالتراب ) تخصيص  
 المسافر لان الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة من المايعات فيقلها بالتراب  
 وليس المراد انها تطهر حتى يجوز ذلك مع وجود المايع او انه لا يجب غسلها  
 بعد ذلك اذا وجد الماء ( وكذا اذا اصاب الخف ) او نحوه من النعل  
 والجزم موق وغيرهما ( نجاسة لها جرم ) كالعذرة والروث ونحوهما ( وعن  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال اذا مسحه بالتراب او بالرمل على سبيل  
 المبالغة يطهر وعليه ) اي على قول ابي يوسف ( فتوى مشاخذ كره  
 في المحيط ) وعند ابي حنيفة رحمه الله ايضا يطهر بذلك لكن اذا جفت  
 النجاسة لا اذا كانت رطبة وعند محمد رحمه الله لا يطهر الا بالغسل ( وان لم  
 يكن لها ) اي للنجاسة التي اصاب الخف ( جرم كالبول والخر ) ونحوها  
 ( فلا بد من الغسل ) بالاتفاق ( رطبا كان او يابسا وكان القاصي الامام ابو علي  
 النسفي يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال ) فحين اصاب  
 نعله النجاسة الرقيقة ( اذا مشى على التراب او الرمل ولزق بعض التراب  
 او الرمل بالنعل في جف ومسحه بالارض يطهر ايضا عند ابي حنيفة وهكذا )  
 اي كروى ابن الفضل عن ابي حنيفة رحمه الله ( روى الفقيه ابو جعفر  
 الهمدواني ( عنه ) قال شمس الائمة السرخسي وهو الصحيح ) وعن ابي يوسف  
 رحمه الله ( ايضا ) ( مثل ذلك ) الذي رواه عن ابي حنيفة رحمه الله ( الا انه )  
 اي ابي يوسف ( لا يشترط الجفاف فيه ) كما اشترطه ابو حنيفة رحمه الله بل بمجرد  
 ما استجسد بالتراب او الرمل لو مسحه يطهر كما هو اصله في ذات الجرم  
 والحاصل ان المختار للفتوى ان الخف ونحوه يطهر بذلك سواء كانت  
 النجاسة ذات جرم في نفسها او صارت ذات جرم بغيرها كالرقيقة المستجدة  
 بالتراب ونحوه رطبة كانت او يابسة لحصول قلع اثرها بذلك بالكلية ( وكذا  
 يجوز ازالتها ) اي ازالة النجاسة في الجملة ( بالحك ) بالظفر ( والحت ) بنحو  
 عود او حجر ( والفرك ) اي ذلك بعضه ببعض ( اما الحك والحت فانه في الخف )  
 ونحوه ( حتى اذا اصابته نجاسة لها جرم فيست يطهر بالحك والحت عند



ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله ( خلافا لمحمد لقلعها بكل منهما اذا لم  
 يبق لها اثر ) ( وذكر في المحيط ان محمد ارجع الى قولهما ) في طهارة الخلف  
 ونحوه بذلك والحك والحت بالرأى ( لما رأى عموم البلوى ) والخرج في  
 اصابة الارواث ونحوها الخلف والنعل ( وان انتضح البول ) على البدن  
 او الثوب او المكان حال كونه ( مثل رؤس الابر ) بحيث لا يدركه الطرف  
 ( فذلك ) الانتضاح ( ليس بشئ ) معتبر في التنجيس وقد سئل ابن عباس  
 رضى الله تعالى عنهما عن ذلك فقال انا ارجو من عفو الله تعالى اوسع  
 من هذا ولو وقع الشئ الذى انتضح عليه ذلك في ماء قليل قيل لا ينجسه  
 وقيل نجسه وهو الاصح لانه لا حرج فيه وانتضاح الغسالة في الاناء كان  
 قليلا بان لا يظهر مواقع القطرة في الماء لا يفسده وان استبان موقعه فهو  
 كثير يفسده وغسالة الميت من الماء الاول والثاني والثالث فاسد وما يصيب  
 ثوب الغاسل من ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه عفو ذكره قاضيان ( واما  
 الفرق ) فيزيل النجاسة ( في المنى فيطهر الثوب ) من المنى ( به ) اى  
 بالفرق ( اذ ابس ) لقوله عائشة رضى الله تعالى عنها كنت افرك المنى من  
 ثوب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا كان يابس واعلم ان المنى نجس  
 نجاسة مغلظة عندنا وعند مالك واحد في رواية خلافا للشافعى واحد  
 في رواية اخرى فانه طاهر عندهما لكن يطهر يابس عندنا بالفرق خلافا  
 لمالك وتحقيق الادلة في التشرح ولوبال ولم يستنج بالماء قيل لا يظهر المنى  
 الخارج بعده بالفرق وقيل ان لم يجاوز البول الثقب يطهره وكذا ان جاوز  
 ولكن خرج المنى دفقا لانه لم يصب المتجاوز ( وكذا يطهر ) العضو  
 عن المنى اذا اصابه ( بالحت والفرق ) ٤ وقد روى عن ابى حنيفة ان البدن  
 لا يطهر بالفرق وذكر مثله في الاصل والظاهر من كلام صاحب الهداية  
 ترجيح هذه الرواية لانه اخرها مع دليلها وعادته تأخير ما هو الراجح مع  
 دليله اذا لم يجب عنه ( وان كان ) اى ولو كان ( الثوب ) الذى اصابه  
 المنى ( ذا طاقين ) اى بطننا فنفذ المنى الى البطانة فانه يطهر بالفرق ( وهو  
 الصحيح ) وقيل لا يظهر ما في البطانة بالفرق لوقته كما قال الفضلى في منى  
 المرأة لا يظهر بالفرق لانه رقيق ( وكذا ) يجوز ازالة النجاسة في الجملة  
 ( بالحنس ) كما ( اذا اصاب الخمر يده فلمحه ثلاث مرات تطهر يده بريقه كما  
 يطهر فيه بريقه ) خلافا لمحمد على ما مر واما اذا حلس الثوب الذى عليه

٤ بطريق الدلالة لان  
 الضرورة فيه اشد  
 منها في البدن على ما  
 قيل وقد روى عن ابى  
 ح ر ح ان البدن لا  
 يطهر بالفرق وذكر  
 مثله في الاصل لان  
 حرارة البدن جاذبة  
 رطوبة المنى الى البدن  
 فيرق وتزول لزوجه  
 ولا يتحقق بفركه  
 استخراج ما تشر به  
 واستحكم في مسامه  
 بخلاف الثوب فان المنى  
 يغتله ورطوبته فيه لم  
 تنفصل عنه فاذا ابس  
 يبس وفيه رطوبة لم  
 تتداخل الثوب فاذا  
 فرك زالت او قلت  
 بخلاف سائر النجاسات  
 فانها ليست بلزجة  
 فرطوبتها تنفصل عنها  
 وتستقر في الثوب ايضا  
 ثم الظاهر من كلام  
 صاحب الهداية ترجيح  
 هذه الرواية حيث  
 اخرها مع دليلها ولم  
 يتعقبها وعادته تأخير ما  
 هو الراجح وهو الوجه ٢

نجاسة لا يطهر ( واما اذا اصاب الثوب نجاسة ) فاما ان تكون مرئية او غير مرئية ( فان كانت مرئية فطهارتها زوال عينها الا ما يشق ) بان يحتاج في زوالها الى غير الماء كالصابون ونحوه فان بقاء ذلك الاثر لا يضر واذا ذلت العين ولو بغسلة واحدة يطهر ولا يحتاج الى غسل بعده وهو الاصح وقيل يغسل بعده ثلاثا وقيل مرتين ( وان لم تكن النجاسة مرئية يغسلها حتى يغلب على ظنه انه قد طهر ) وهذا اذا لم تكن له اريح فان كان يجب الغسل الى زواله الا ما يشق وهكذا الطم ( وقيل اذا غسل ) الثوب من غير المرئية ( مرة وعصر بالماء يطهر ) كما هو قول الشافعي ( وقيل انه لا يطهر مالم يغسل ثلاث مرات ويعصر في كل مرة والفتوى على الاول ) انه يعتبر غلبة الظن لكن جعلوا الثلاث قائمة مقام غلبة الظن قطعاً للوسوسة فلهذا ذكروا الثلاث في اكثر الكتب وشرط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية وعن محمد انه يكتفى بالعصر في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف ان العصر ليس بشرط والصحيح ظاهر الرواية ( و ) يخرج ( على هذا ) الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصر او التثليث مع العصر في كل مرة ( مسائل ) ذكرت في المحيط والجامع الصغير للترمذي ( منها ما روى عن ابي يوسف ) ان الجنب ( اذا اتر في الحمام وصب الماء على جسده من حيث ) اي من جهة ( الظهر والبطن حتى خرج من الجنبات ثم صب الماء على الازار يحكم بطهارة الازار وان لم ) اي ولو لم ( يعصره وقال ) اي ابو يوسف ( في موضع آخر ) اي في رواية اخرى ( ان ) صب الماء على الازار ( امر الماء بكفيه فوق الازار فهو احسن واحوط ) وان لم يفعل اجزاء لضرورة ستر العورة ( و ) لذا قال ( في المنتقى شرط العصر على قول ابي يوسف ايضا ) وقد تقدم انه ظاهر المذهب عن الكل وفي المنتقى ايضا ( ولو اصاب البول ثوبه فغمسه مرة واحدة في نهر جار وعصره يطهر وهذا قول ابي يوسف ايضا ) في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية ( وقال ) ابو يوسف ( ايضا يغسله ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد ) في غير ظاهر الرواية ايضا ( انه يغسلها ) اي النجاسة الغير المرئية ( ثلاث مرات ويعصر في المرة الثالثة فقط ) فان الثوب ( بطهر ) وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصول ( ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي ) اي يجب ( ان يبلغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ) ولا يقطر ( و ) لكن

٢ لان الطهارة بالفرك في المعنى وردت على خلاف القياس ولذا ذهب مالك الى انه لا به وطريق الدلالة ممنوع للفرق المذكور على ان الاحاديث في الثوب ايضا حكايات افعاله في منيه عليه السلام وهي محتملة لكونه المعنى قليلا ولكونه مخصوصا به عليه السلام على ما قيل ان فضلاته عليه السلام طاهرة فكيف تقوم الحجبة لنا على طهارته بالفرك مطلقا في القليل والكثير في حق غيره عدم كيف تقوم الحجبة للشافعي بها على طهارته من كل احد والراجح من مذهبه اختصاصه عليه السلام بطهارة الفضلات حتى الدم والبول على ما صححه القاضي حسين وغيره ( شرح كبير )

( يعتبر في كل شخص قوته وطاقته ) حتى لو عصره صاحبه حتى صار بحيث لو عصر هو لا يقطر ولو عصره من هو اقوى منه يقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون الشخص الاقوى اذ كل مكلف بما في وسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بطهارتهما من غير عصر اما العصر العسر او لتعذره فقال ( وفي فتاوى ابي الليث خف بطانة ساقه ) ذكر الساق اتفاقا اي بطانته ( من الكرباس فدخل في جوفه ) ٩ اي في باطنه وفي نسخ الفتاوى وغيره في خروقه ( ماء نجس فغسل الخف دلالة باليد ثم ملاء الماء ) الخف ( ثلاثا واهرقه لانه لم يتهبأ له عصر الكرباس فقد طهر الخف ) بمجرد جريان الماء ظاهر او باطنا من غير عصر لتعسره ( وروى عن ابي القاسم الصفار ) انه قال ( في رجل يستنجى ويمسح بماء استنجاه بحت رجله ) من غير ان يستنقع تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء خفيه ( وليس بخفيه خرق ) اي فليغسل ذلك الماء الى بطانة الخفين ( لانه يصلى مع ذلك الخف ) لانه طاهر ( لان بالماء الاخير ) من ماء الاستنجاء ( يطهر الخف كما يطهر موضع الاستنجاء ) تعالى وضع الاستنجاء للضرورة وعموم البلوى ( وفي الملتقط ان كان خفه ) اي المستنجى ( مخرقا واساب الماء ) اي ماء الاستنجاء ( رجله والفاقة رجوت سعة الاخر فيه ) بان يطهر الرجل والفاقة تعالى موضع الاستنجاء ( الا يرى ان البساط النجس الثخين اذا جعل في نهر جار وترك فيه يوما وليلة ) كذا في نسخ هذا الكتاب بالواو والاصح انه باو كما في عامة الكتب فانه اذا ترك يوما وليلة في النهر ( حتى جرى الماء عليه يطهر ) من غير عصر ولا تخفيف لكن بشرط ان لا يبقى للنجاسة فيه اثر من لون او ريح ٩ الا ان الاستدلال على المسئلة السابقة بهذه المسئلة وقياسها عليها فيه نظر لا يخفى ( ولو كان على يده نجاسة رطبة واخذ ) تلك اليد ( عروة القميمة ) اي الابريق من النحاس ( كما صاب الماء فاذا غسل يده ) التي يأخذ بها العروة ( ثلاثا طهرت اليد ) طهرت ( العروة ) تعالى اليد والكل مقيد بان لا يبقى للنجاسة اثر غير شاق ( والحصير من قصب اذا اصابته نجاسة فجفت يدك ) حتى تخت النجاسة ( ثم يغسل ثلاثا ) متواليا من غير احتياج الى تخفيفه لانه صلب لا يتشرب النجاسة ( وان كانت ) النجاسة ( رطبة يغسل ثلاثا ولا يحتاج الى شئ آخر ) هذا اذا كان من قصب او ما اشبهه في الصقالة كالحصير السمي بالسامان ( وان كان الحصير من بردى او مما يشبه ذلك يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقاطر منه لانه يتشرب النجاسة لو خاوته فانه حينئذ يطهر عند

٩ هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في جوفه اي في باطنه والذي في نسخ الفتاوى وغيره من الكتب في خروقه وهو الصحيح اذ المراد ان النجاسة اذا اصاب الخف ونفذت الى باطنه اي بطانته من خروقه وهذه العبارة توهم انها دخلت في باطنه وانما تصب ظاهره فهي غير صحيحة بل الظاهر انها تخفف

( شرح كبير )  
٩ ثم الاستيضاح على المسئلة المتقدمة بمسئلة البساط ممنوع اذ ليست مثلها والافان جريان ماء غمر كله طاهر في مدة طويلة من اصابة قليل ماء طاهر من غير تكرار في زمان يسير جدا عقيب تكرار مياه نجسة بل الوجه في ذلك ما ذكرناه من الضرورة والبلوى الغالبة ( فرج كبير )

ابى يوسف رحمه الله ( بناء على امكان تطهير مالا ينغصز عنده وعليه الفتوى ) خلافاً لمحمد رحمه الله وفي التوازل اذا اصاب الخنزف والاجر الغير المفروش ( نجاسة ان كان ) ذلك الخنزف والاجر ( قديماً ) اى مستملاً ( يظهر بالغسل ثلاثاً ) سواء ( جفف اولم يجفف ) لانه لا يتشرب النجاسة ( وان كان حديثاً ) غير مستعمل بحيث يتشرب النجاسة فلا بد ان ( يغسل ثلاث مرات ) ان ( يجفف فى كل مرة ) حتى ينقطع التقاطر ( وذكر فى المحيط يغسله ) اى الخنزف والاجر المستعمل ( مقدار ما يقع اكثر رأيه انه قد طهر ) وقد تقدم ان الثلاث قائمة مقام اكثر الرأى ( واشترط ) صاحب المحيط ( مع ذلك ) ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا ريحها ( على ان اشترط حقيقة اكثر الرأى لا يجوز الى هذا الاشتراط لان اكثر الرأى لا يحصل مع وجوده شئ من ذلك الا ان يصل الى حد المشقة وحينئذ يحكم بالطهارة مع وجود ( وان وجد ) احد ( هذه الاشياء ) المذكورة ( لا يحكم بطهارته ) الا ان يصل الى حد المشقة ( وعليه اكثر المشايخ ) بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف ( ولو موه الحديد ) اى ما يعمل من الحديد من الآلات كالسكين ونحوها ( بالماء النجس ثم موه بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر عند ابى يوسف خلافاً لمحمد ) وانما تظهر فائدة الخلاف فى الجمل فى الصلوة اما فى حق الاستعمال بان قطع به بطيخاً او غيره فلا خلاف انه لا يتنجس ذلك المقطوع ( السكين اذا موه بالماء النجس لا يجوز الصلوة معه ) يعنى ( اذا كان فوق ) قدر ( الدرهم ) ويجوز قطع البطيخ به لانه تشرب الماء النجس ( ولا يمكن ازالته ) ذلك ( الماء عنه ) بوجه من الوجوه الا بالنار ولا يجوز الصلوة معه ولا تسرى تلك النجاسة الى البطيخ فيجوز قطع البطيخ به ( وفى المحيط عن شمس الائمة السر خسى الارض اذا جفت ) بعد اصابة النجاسة ولم يتبين اثر النجاسة فيها ( تطهر سواء وقعت عليه الشمس اولم تقع ) وقد تقدم مستوفى فى اتيم ولو اريد تطهيرها عاجلاً فطريقه ان يصب عليها الماء ثلاث مرات ويجفف فى كل مرة بخرقه طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى يظهر اثر النجاسة وان كبسها بتراب القاء عليها فلم يوجد ريح النجاسة جازت الصلوة عليها ايضا ( و ) كذا ( الجصى ) اذا تنجست فنجفت النجاسة وذهب اثرها تطهر ايضا اذا كان متداخلاً فى الارض ( غير منفصل عنها فانه حينئذ مثلها فى الحكم ) ولو كانت النجاسة تحت قدميه وتحت كل قدم اقل من قدر

الدرهم و) لكن ( لو جمعت بلغ اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة لو كانت ) النجاسة ( في موضع سجوده اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه اقل من قدر الدرهم فكذلك يجمع ايضا ) ذكره في الفتاوى ( وكذا الثيل ) بكسر التاء المثلثة وهو النجيل ( والحشيش ) وهو الكلاء اليابس ( وكذا ) سائر ( ما ينبت في الارض مادام ) هذا المذكور ( قائما على الارض ) لم يفصل عنها ( فانه يطهر بالجفاف مطلقا ) سواء جف بالشمس او بدونها اذا ذهب اثر النجاسة ( ذكر الزندوستي ) وغيره لان ما اتصل بالارض فحكمه حكمها في ذلك ( و ) ذكر ( عن ) ابي بكر ( محمد بن الفضل ) انه قال ( الحمار اذا بال في المشيلة ) اي المكان الثابت فيه ائثيل ( ووقع عليها ) اي على المشيلة ( الطل ) اي الندى ( ثلاث مرات ووقعت عليها الشمس فحففها ثلاث مرات فقد طهر الثيل ) الذي فيها وهذا يخالف ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع الندى ثم الجفاف ثلاث مرات والجمهور على الاول وعليه الفتوى ( وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا ) اي مثبتا في الارض ( يطهر بالجفاف ) وذهب الاثر للحاقه بالارض ( واما اذا كانت الحجر والاجر موضوعة ) على الارض وضعا ( بحيث تنقل وتحول ) من مكان الى مكان ( فحينئذ لا بد في طهارتها من الغسل ) ولا تظهر بالجفاف لعدم تبعيتها بالارض ( وكذا الابنة اذا كانت مفروشة وتنجست جازت الصلوة عليها بعد الجفاف ) وذهب الاثر كالارض ( وذكر في موضع آخر ) من فتاوى قاضيان بعد ذكر هذه المسائل باسطر ( ان كانت الحجر ) التي تنقل وتحول ( تشرب النجاسة ) كحجر الرجي ( تطهر بالجفاف ) وذهب الاثر كالارض ( وان كانت ) الحجر ( لا تشرب ) النجاسة كالرخامة ( لا تطهر الا بالغسل ) ثلاثا والتجفيف في كل مرة اما بالمسح او بالكت الى ان ينقطع التقاطر ( الماء والتراب اذا خنطا وكان احدهما نجسا فالطين ) الحاصل منهما ( نجس ) ٩ لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح وقيل العبرة بالماء وقيل للتراب وقيل للغائب وقيل العبرة للطاهر فايهما كان طاهرا فالطين طاهر ونسب الى محمد رح وبعض ائمتي به وفيه نظر ذكرناه في الشرح ( والطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر ) او غيرهما ( فطبخ يكون طاهرا ) لزوال النجاسة بالنار وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة طاهرا فيه بعد الطبخ ( ولو احترقت العذرة او الروث فصار ) كل منهما ( رمادا او مات الحمار في الملمحة ) وكذا ان وقع

٩ لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح كما ذكره قاضيان وهو اختيار الفقيه ابي الليث وكذا روى عن ابي يوسف ذكره في الخلاصة قيل العبرة للماء ان كان نجسا فالطين نجس والا فطاهر وقيل العبرة للتراب وقيل للغالب قال ابن الهمام والاكثر على ان ايما كان طاهرا فالطين طاهر انتهى وهو اختار ابي نصر محمد بن سلام قال البزازی وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه انتهى ووجهه في الخلاصة بصيرورته شيئا آخر وهو توجيه ضعيف اذ يقتضى ان جميع الاطعمة اذا كان ماؤها نجسا او دهنها او نحو ذلك ان يكون الطعام طاهرا لصيرورته شيئا آخر وعلى هذا سائر المركبات اذا كان بعض مفرداتها نجسا ٧

فيها بعد موته وكذا الكلب والخنزير ولو وقع فيها (فصار ملحا او وقع الروث ونحوه في البر فصار حاة زالت نجاسة وطهرت عند محمد ربح خلا فلا يبي يوسف رحمه الله تعالى) حتى لو اكل الملح او صلى على ذلك الرماذ جاز فان عنده الحرق لا يطهر العين النجسة بل يبقى الرماذ نجسا والفتوى على قول محمد لتبدل تلك العين بالكلية وصيرورتها حقيقة اخرى كالخمر اذا صار خلا (و) لكن قال المصنف (لو وقع ذلك الرماذ في الماء الصحيح انه يتنجس) وهو ليس بصحيح الاعلى قول ابي يوسف ربح صرح به في التجسس (وكذا الاجر) المنفصل عن الارض (اذا تنجس يطهر بالغسل) ثلاثا (والجفاف) في كل مرة لكن انما يظهر (ظاهرة لباطنه) حتى لو وقعت قطعة منه بعد ذلك في الماء يتنجس ذلك الماء (كذا ذكر في المحيط) لانه تشرب النجاسة الى باطنه فاذا زالت عن ظاهره بالغسل بقي ما في باطنه وعلى هذا لو جله المصلي لا تجوز صلواته لكونه حاملا للنجاسة (جاربال في الماء فخرج منه رشاش فاصاب) من ذلك الرش (ثوب انسان لا يمنع) ذلك (جواز الصلوة حتى يستيقن انه) اى ذلك الرش (بول) وكذا ان رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر فيه اثره يتنجس والا فلا هذا هو المختار (وبه اخذ الفقيه ابو الليث) سواء كان الماء جاريا او راكدا (وفي فتاوى قاضين) فرق بين الجارى وغيره في بول الحمار فقال (اذا بال في ماء راكد فاصاب الرش اكثر من قدر الدرهم) انه يفسد الثوب و (يمنع) جواز الصلوة به (و) ذكر (عن محمد بن الفضل) عكس اختيار الفقيه في الجارى والراكد وهو انه (اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقة) اى الروث (فمضى في الماء فخرج) منه (رشاش فاصاب ثوب الراكب صار الثوب) اى موضع الاصابة من الثوب (نجسا سواء كان) ذلك (الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره) والاصح هو الاول لان اليقين لا يزول بالشك (وقد سئل ابو نصر الدباس عن يغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء) الذى يسيل منها شئ (او) يصبه (من عرقها شئ) قال لا يضره قيل له وان كانت (اى ولو كانت) قد تمرغت في بولها وروثها قال اذا جفت وتناثر وذابت عنها لا يضره ايضا (و) ذكر (في الذخيرة اذا التقي الحجر المتلطخ بالعذرة في الماء الجارى فارتفعت قطرات فاصابت ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر) يعنى الرازى (لا يجب غسله الا ان يظهر فيه) اى في الثوب

ولا يخفى فساد فله  
درا الفقيه ابو الليث و الله  
در قاضين حيث  
جعل قوله وهو الصحيح  
مشيرا الى ان سائر  
الاقوال لا صحة لها  
بل هي فاسدة لان  
النتيجة تابعة لآخس  
المتقدمين دائما  
(شرح كبير)

( لون النجاسة وقال نصير ) يعنى ابن يحيى ( يجب عليه غسل ) والاصح قول ابى بكر لما تقدم ( واوصلى احدو معه شعرا نسان اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة ) لانه طاهر ( وبه اخذ الفقيه ابو جعفر ) الهندوانى ( وابو القاسم الصفار ) وغيرهما من المشايخ وهو الصحيح ( و ) روى ( عن ابى حنيفة رحمه الله ) رواية شاذة ( انه لا يجوز الصلوة به ) لانه نجس ( وبه اخذ نصير بن يحيى ) وايس بصحيح لان شعر الميتة اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان المكرم نجسا ( وجرة البعير كسر قينه ) لاتصالها بمحل النجاسة كالقئ والجرة بكسر الجيم وقد تفتح ما يعيده البعير بعد الابتلاع فيمضغه والسرقين والسرجين بكسر او لهما الزبل مطلقا وكذا جرة كل حيوان يجر كالبقرو والغنم والظبي وحكما تحكم زبله ( ومرارة كل حيوان كبوله ) لانها مرة صفراء وهى نجسة لكونها من الفضلات ( اذا وقع جلد انسان فى الماء القليل ان كان مقدار ظفر فهو افسده ) اى نجسه لان ما بين من الحى فهو كمية وان كان اقل من الظفر فهو عفو دفعا للخرج فان التخرز عن وقوع القليل متعسر ( وفى انسان الاذى اختلاف المشايخ ) والصحيح الذى هو ظاهر الرواية انها طاهرة ( وذ كر فى فتاوى البقالى قطعة جلد كلب ) اى غير مدبوغ ومذكى ( التزق بجراحة فى الرأس ) اى جعل لفة فوق الجراحة ( بعيد ماصلى به ) اى بذلك الجلد ( اذا كان اكثر من قدر الدرهم ) وحده او بانضمام نجاسة اخرى ( وان صلى ومعه سنور او حية ) او نحوهما ليس سؤره نجسا ( تجوز صلوته ) مطلقا ان جلس بنفسه واما ان حله فان لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة فكذلك والا فلا تجوز صلوته كما لو حل صيبا لا يمسك بنفسه وفى ثيابه او بدنه نجاسة مانعة بخلاف المستمسك لان المصلى ليس حاملا للنجاسة التى عليه ( بخلاف جرو الكلب ) ونحوه مما سؤره نجس اذا حله المصلى فانه لا يجوز صلوته لانه حامل للنجاسة التى هى له اياه اما اذا جلس عليه بنفسه وام يحمل فعلى رواية انه نجس العين كذلك لانه حامله وهو نجاسة واما على الرواية الصحيحة فينبغى ان تجوز صلوته لانه غير حامل للنجاسة ( واذا لحست الهرة كفر رجل ) او موضعا آخر من بدنه ( يكره له ان يدعها تفعل ذلك لان ريقها مكروه ) والتلوث بالمكروه مكروه ( وكذا ) يكره ( ان يأكل ) او يشرب ( ما بقى منها ) مما اصابه لما به اذ كر فى موضع آخر انها ان لحست عضو انسان فصلى قبل ان يغسل ذلك العضو ( جاز ) فعلة

للصلاة (والاولى ان يفسله) وهذا لا يخاف ما قبله لان الكراهة لا تنافى  
 الجواز والمكروه تستحب ازالته وفعل المستحب اولى من تركه (و) ذكر  
 (في الذخيرة اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم  
 فاستنجى) اي استنجى (بثلاثة اجزاء وانقاء) اي موضع الاستنجاء (ولم يفسله  
 بالماء قال الفقيه ابواليث في فتاواه يحزبه) من غير كراهة وان كان الفسل  
 افضل (وبه) اي بالاجزاء (نأخذ) بل لا خلاف فيه (الرجل اذا استنجى  
 بالماء وخرج منه بعد ذلك ريح قبل ان يبس) موضع الاستنجاء (هل يتنجس  
 من البقية الموضع الذي تمر به الريح ام لا) اختلف فيه المشايخ (الاصح  
 انه) اي الموضع الذي تمر به الريح (لا يتنجس) خلافا لما اختاره شمس الأئمة  
 الحلواني انه يتنجس وكذا لو مرت الريح على نجاسة واصابت ثوبا مبلولا  
 لا يتنجس خلافا له (وذكر في موضع آخر) ان (عليه ان يعيد الاستنجاء) لان الريح  
 نجسة بل (لانه لما خرج منه الريح) بعد الاستنجاء (يخرج) معها (الماء الذي  
 دخل وقت الاستنجاء) فانه نجس لكونه دخل الى محل النجاسة ثم خرج  
 والاصح انه لا يعيد مالم يتحقق ذلك او يغلب على ظنه (وكذا اذا كان قد لبس  
 سراويله مبتلة فخرج منه ريح حيث لا يتنجس السراويل على الاصح) خلافا  
 للحلواني (واذا ارتفع بخار الكنيف) اي الخلاء (او بخار المربط) اي المكان  
 الذي تربط فيه الدواب كالاصطبل (فاستجمد) ذلك البخار اي جدد (في الكوة)  
 التي في السقف او الجدار (او) استجمد (في الباب ثم ذاب الجمد) وقطر على احد  
 (فاصاب ثوبه) او بدنه فانه (يتنجس) لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء النجاسة  
 والمذكور في فتاوى قاضيان وغيرهما ان التنجس قياس والاستجمان ان لا يتنجس  
 للضرورة وعسر التحرز وكذا الحكم في بخار الحمام ونحو ذلك مما فيه النجاسات  
 (كلب مشى على طين رطب فوضع رجل قدميه على ذلك الطين) في موضع  
 رجل الكلب (يتنجس) قدمه لتنجس ذلك الموضع باتصال رجل الكلب به  
 (وكذا الحكم اذا مشى) الكلب (على ثلج أو الثلج رطب) وهذا كله بناء على ان  
 الكلب نجس العين والاصح خلافه ذكره ابن الهمام (وان كان اثلج) الذي  
 مشى عليه الكلب (جامدا) ليس فيه رطوبة (فهو طاهر) لان اتصال  
 النجس الجاف بالطاهر الجاف لا ينجس (الكلب اذا اخذ عضو انسان او ثوبه  
 لا يتنجس مالم يظهر فيه البلل) لانه لا يتنجس بالشك (سواء كان) ذلك الكلب  
 (راضيا) في حال التلاعب (او) كان (غضبان) ذكره في الملقط وهو المختار خلافا



لما قيل انه في حال التلاعب يتنجس لسيلان لعابه وفي حال الغضب لا لجفافه  
 ( الكلب اذا اكل بعض عنقود العنب يغسل ما اصابه منه ثلاثاً ثم يؤكل )  
 لتنجسه بلعابه كما يغسل الاناء من ولوغه ثلاثاً ( وكذا يغسل بعد ما يبس العنقود )  
 وهذا عندنا واما عند الثلاثة فانه يغسل من ولوغ الكلب وما اصابه لعابه  
 سبعة احدىين بالتراب لكن استحبابا عند مالك وجوبا عند الشافعي  
 وتحقيق الدليل في الشرح ٤ ( ولو عصر ) رجل ( العنب فادى رجله )  
 اى خرج منها الدم ( وسال ) ذلك ( الدم على العصير والعصير يسيل ولا يظهر  
 اثر الدم فيه لا يتنجس وهذا ) القول ( قول ابى حنيفة وابى يوسف رح كما في الماء  
 الجارى ذكره في المحيط ) وفهم منه انه لو لم يكن العصير سائلا وقت الادماء  
 او ظهر اثر الدم فيه يكون نجسا ولا يمكن تطهيره حتى لو صار خراثم تخلل  
 فالتحتم انه لا يظهر قال في الخلاصة ان وقعت الفأرة في دن خر فصارت  
 خللا تظهر اذا رمى بالفأرة قبل التخلل وان تفنخت الفأرة لا يباح ولو وقعت  
 الفأرة في العصير ثم تخلل لا يكون بمنزلة مالو وقعت في الحجر هو المختار  
 وكذا لو ولغ الكلب في العصير ثم تخمر ثم تخلل في الخلافيات لعلاء الدين العالم  
 انه لا يظهر انتهى فعلم ان العصير اذا تنجس ثم صار خراثم تخلل لا يظهر  
 ( وان نوضا ) الرجل ( بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد ماء خالصا ) من الشك  
 والكراهة ( فحينئذ ليس عليه غسل ما اصابه الماء المشكوك او المكروه )  
 لانهما طاهران الا انه يستحب لازالة الكراهة ( واما ما لزق من الدم السائل  
 باللحم فهو نجس وما بقى في اللحم والعروق من الدم الغير السائل فليس بنجس )  
 لان النجس انما هو الدم المسفوح في اختيار الجمهور وفي الايضاح الدم  
 الباقي في العروق طاهر وعن ابى يوسف رح يعنى في الاكل دون الشاب روى  
 عن عائشة رضى الله تعالى عنها كانت ترى في برمتها صفرة لحم العنق كذا  
 في القنية وفيها اصابة دم القلب بنجس ( وذكر ) صاحب الهداية ( في المحيط )  
 قال ( ورأيت في بعض الكتب الطحمال والقلب اذا شق وخرج منه دم ليس  
 بسائل فليس بشئ ) اى ليس بشئ معتبر في التنجس وفي الخلاصة الدم  
 الذي يخرج من الكبد ان لم يكن من غيره متمكنا فيه فهو طاهر وكذا اللحم  
 المهزول اذا قطع فالذى فيه من الدم ليس بنجس وكذا مطلق اللحم انتهى  
 ( وقال في الملتقط لوصلى وهو حامل رجل شهيد وعليه ) اى على الشهيد  
 ( دماؤه تجوز صلواته ) لان دم الشهيد طاهر حكما مادام متصلا به ولذا

٤ واما عند الثلاثة فانه  
 يغسل من ولوغ الكلب  
 وما اصابه لعابه سبعة  
 احدىين بالتراب لكن  
 استحبابا عند مالك  
 وجوبا عند الشافعي  
 واجد لحديث الصحيحين  
 طهور انما احكم اذا  
 ولغ فيه الكلب ان  
 يغسل سبع مرات احد  
 ين بالتراب وهذا لفظ  
 مسلم ولنا ما روى  
 الدار قطنى عن الا  
 عرج عن ابى هريرة  
 عنه عليه السلام في  
 الكلب يلغ في الاناء  
 يغسل ثلثا او خساو  
 سبعة لكن قال تفرد به  
 عبد الوهاب عن اسما  
 عيل وهو متروك  
 وغيره يرويه عن  
 اسماعيل فاعلموه سبعة  
 ثم رواه بسند صحيح  
 عن عطاء موقوفا على  
 ابى هريرة انه كان اذا  
 ولغ الكلب في اناء  
 اهرقه ثم غسله ثلث  
 مرات وروى ابن  
 عدى في الكامل بسند  
 فيه الحسين بن على  
 الكرايسى ولفظه قال  
 قال رسول الله صل  
 الله عليه وسلم اذا ولغ  
 الكلب في اناء احكم  
 فليهره وليغسله ٣

لم يجب غسله عنه واما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء ( وقال )  
 صاحب الملتقط ( في موضع آخر امرأة صلت وهى حاملة صبي وثوب  
 الصبي نجس جازت صلوتها ) وقد قد منا ان هذا فيما اذا كان الصبي  
 يستمسك بنفسه لا اذا كان لا يستمسك فان غير المستمسك بمنزلة الجراد فكأنها  
 حملت امتعة بعضها نجس ( اذا صلح مصارين شاة مية ) بان ازال عنها النتن  
 والفساد بعلاج ( فصلي بها ) اى معها ( جازت صلوتها ) لانها صارت كالجلد  
 المدبوغ قال قاضيخان وكذا لو صلح المشانة ودبغها وجعل فيها اللبن  
 او السمن وكذا الكرش ( ولو صلى ومعه فأرة مسك ) يعنى الالجفة ( جازت  
 صلوته ) لانها مذبوجة وزال عنها النتن والفساد والمسك حلال على كل  
 حال يؤكل ويجعل في الادوية ذكره قاضيخان ( امرأة صلت ومعهما صبي  
 ميت فان كان لم يستهل عند ولادته ) اى لم يصوت والمراد انه لم تعلم حيوته  
 عند الولادة ( فصلوتها فاسدة سواء غسل او لم يغسل ) لانه نجس على كل  
 حال ولذا لا يصلى عليه ( وكذا ) الحكم ( ان استهل ) بان علمت حيوته بصوت  
 او حركة ( و ) لكن ( لم يغسل ) فان الميت قبل الغسل نجس ( واما ان كان  
 قد استهل او غسل فصلوتها ) حينئذ ( تامة ) للحكم بطهارته ( ذكره في العيون )  
 وهذا في المسلم واما الكافر فانه لا يظهر بالغسل حتى لو صلى مع جله ميتا  
 كافرا بعدما غسل فصلوته فاسدة لانه نجس على كل حال كسائر الميتات  
 ( وذكر في نوادر ابى الوفاء قال يعقوب ) يعنى ابا يوسف ( لو صلى على جلد  
 خنزير مدبوغ جازت وقدماء وقال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله لا يجوز  
 صلوته فيه ولا يظهر بالدباغة ) وهذا هو الرواية عن ابي يوسف رحمه الله  
 ايضا وهو الصحيح ( ولو صلى ومعه بيضة قد صار محما ) بالحاء المهملة اى صفارها  
 ( دما يجوز صلوته ) لان النجاسة ما دامت في معدنها لا يعطى لها حكم النجاسة  
 ( ولو صلى ومعه فارورة فيها بول لا يجوز صلوته ) لانها نجاسة انفصلت  
 عن معدنها ( رجل صلى في ثوب محشو فلما اخرج حشوه وجد فيه فأرة  
 مية يابسة ان كان ) في ذلك ( الثوب ثقب او خرق يعيد صلوة ثلاثة ايام  
 ولياليها عند ابي حنيفة ) خلافا لهما كما في الموجودة في البئر ( والا ) اى  
 وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان ولكن في موضع آخر ليس بينهما  
 وبينه منفذ ( يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب ) لظهور انها فيه من قبل ان يخطأ  
 وهذا بالاتفاق ( ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ) لان التكليف

٣ ثلاث مرات وقال  
 لم يرفع غير الكراييسى  
 والكراييسى لم اجده  
 حديثا منكرا غير هذا  
 وقال لم اربه بأسافى  
 الحديث انتهى قلنا ان  
 نقول الحكم بالجمعة  
 وضدها انما هو في  
 الظاهر اما في نفس الا  
 مرفيوز صحة ما حكم  
 بضعفه ظاهر الاوثوت  
 كون مذهبا اى هريرة  
 ذلك قرينة تفيد ان هذا  
 مما اجازه الراوى  
 المصنف في عارض حديث  
 السبع ويقدم عليه لما  
 في حديث السبع من  
 قرينة انه كان في اول  
 الامر والتشديد في  
 امر الكلاب حتى امر  
 بقتلها فان التشديد في  
 سورها يناسب كونه اذ  
 ذاك وقد ثبت نسخ ذلك  
 فاذا عارض قرينة معارض  
 قدم على ان في عمل ابي  
 هريرة على خلاف  
 حديث السبع وهو رواية  
 كفاية للاسحالة ان يترك  
 القطى لرأيه ما لم يعلم  
 نسخته اذ ظنية خير  
 الواحد انما هى بالنسبة  
 الى غير رواية واما ٦

بقدر الوسع ( ولم يعد ) وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يتوضأ به ولا يتيمم به حيث لا يصلي عند أبي حنيفة وعندهما يصلي تشبها بالمصلي ثم يعيده ( يعني ) بهذه المسئلة ( اذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر ) فيده باعتراف الغالب والافلا فرق بين المسافر وغيره ( وليس معه ماء ) او مائع مزيل ( او كان ) معه ( وهو يخاف العطش ) في الحال او فيما يستقبل على نفسه او من تلزمه مؤنته فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة ويجوز له ان يصلي بها ( وان كانت النجاسة بالثوب ) وليس له ما يستر عورته غيره ينظر ( وان كان اقل من ربع الثوب طاهرا فهو بالخيار ) عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما لله تعالى ( ان شاء صلى به وان شاء صلى عريانا وان كان ربعه طاهرا وثلاثة ارباعه نجسا لم يحز الصلوة عريانا ) لان الربع يقوم مقام الكل ( بل يصلي به بخلاف وعند محمد رجه الله يصلي به في الوجين ) ولا يجوز له ان يصلي عريانا ولو كان جميع الثوب نجسا ٩ وبه قال زفر والائمة الثلاثة والدليل من الطرفين مقرر في الشرح ( وان صلى عريانا ) لعدم الثوب او لنجاسته ( يصلي قاعدا يومى بالركوع والسجود ) ايماء برأسه ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كافي المريض العاجز عن الركوع والسجود كذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما وان كانوا جاعة يصلون وحادانا متباعدين فان صلوا بجماعة توسطهم الامام ثم اذا صلى العارى كذلك ( فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة ) قياسا على قعود المريض ( وقال في الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة ويضع يديه على عورته الغليظة ) اى على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية اولى لزيادة الستر فيها ( سواء صلى في نهار او في ليل مظلمة او البيت الخالى او في الصحراء وحده وهو الصحيح ) خلافا لمن قال القعود والاماء اتما هو في النهار واما في الليلة المظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك لانه لا اعتبار بستر المظلمة ( وان صلى قائما اجزأه ) سواء ركع وسجد او اوى بهما وكذا لو ركع وسجد القاعد يجوز لان في كل فعل مزبة وخللا من وجهه فيخير ( والاولى ) وهو الاماء قاعدا ( افضل ) للمزبة من ستر ( ولو قام على شئ نجس وصلى لا يجوز ) لان طهارة المكان شرط والمراد اذا كان النجس قد رانعا ( ولو صلى على شئ مبطن وفي باطنه قدر مانع ) اى في بطائه نجاسة مانعة ينظر ( ان كان ذلك المبطن مخيطا ) اى مضربا ( لا يجوز صلواته ) اذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه لانه واحد ( وان لم يكن مخيطا جازت صلواته ) لانه في حكم ثوبين

٦ بالنسبة الى الرواية الذي سمعه من فم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فدلالة قطعية فلزم ان لا يترك الا لفظه بالناسخ اذ لا يترك القطعي الا لقطعي فبطل تجوزهم تركه بناء على ثبوت ناسخ في اجتهاد المحتمل للخطأ فلزم كون حديث السبع منسوخا بالضرورة ( شرح كبير ) ه والاصل ان النجس من الدم ما كان مسفوحا لقوله تعالى او دم مسفوحا فاما ليس بمسفوح لا يكون حراما فلا تكون نجسا لان الاصل في الاشياء الحل والطهارة الا ما حكم الشرع بحرمته او بنجاسته هكذا ذكروا ولى فيه اشكال وهو ان الآية المذكورة مكية لان سورة الانعام مكية بالاجماع الاثلاث آيات وهو قوله تعالى قل تعالوا اتلوا ما حرم ربكم وهذا صراط ربكم مستقيما الآية وسورة البقرة والمائدة مد نيتان بالاجماع وذكروا كحرمة

لكن بشرط ان يكون الطهارة بحيث لاتظهر منها لون النجاسة ولا ريجها  
 كما في البسط عن الارض النجسة ( ولو سجد على شئ نجس ) بجماسة مانعة  
 ( تقصد صلوته ) سواء اعاد سجوده على شئ طاهر او لم يعد ( عند ابى حنيفة  
 ومحمد رجهما الله وقال ابو يوسف رح ان اعاد سجوده ) حين علم  
 انه سجد على النجس ( على شئ طاهر لاتقصد صلوته وان كان موضع  
 قدميه وركبتيه طاهر او موضع جبهته وانه نجسا ) فقد روى ( عن ابى حنيفة  
 رحمه الله قال انه يسجد على انفه ) للضرورة ( ويجوز صلوته ) لان موضع الانف  
 اقل من قدر الدرهم ( خلافا لهما ) فان عندهما لايجوز الاقتصار  
 على الانف في السجود بلا عذر في الجهة وفي رواية عند ابى حنيفة ايضا  
 انه لايجوز لان السجود للملمع الاعلى النجاسة صار كعدم السجود وهذه  
 الرواية هي الاصح ( وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع ) اى باقيا  
 ( طاهر اجازت صلوته بلا خلاف ) لان الاقتصار على الجهة في السجود  
 جائز بالاتفاق فكأنه اقتصر عليها ولم يضع الانف وموضع الانف اقل من  
 قدر الدرهم فلم يضر اتصاله به وذكر شمس الأئمة السر خشي انه اذا كانت  
 النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلوته لان وضع اليدين والركبتين  
 في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة موضعها وكان  
 وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد ( وقال في العيون هذه ) يعنى رواية  
 جواز الصلوة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين ( رواية شاذة ) اى  
 غير مشهورة وانكرها اللفقيه ابواليث ( والصحيح ان يقال ان كان ) يعنى  
 النجس ( في موضع ركبتيه لايجوز صلوته ) ولم يذكر المصنف ما اذا كان  
 النجس في موضع اليدين الصحيح ان الحكم في موضع اليدين ايضا كذلك  
 والحاصل ان وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض لكن  
 لو وضع شيئا منها على النجاسة لا يعنى بل يمنع جواز الصلوة وان كان قدرا  
 مانعا وحده او منضمنا الى غيره ( وان كان موضع احدى قدميه نجسا  
 لايجوز صلوته اذا كان قد وضعها ) اما اذا لم يضعها فانه تجوز صلوته  
 لان الفرض وضع احد القدمين لا كليهما ( وان كان تحت كل  
 قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع بصير اكثر من قدر الدرهم يمنع  
 وهو يؤيده ما قدمناه في اليدين والركبتين وهو مذكور في فتاوى  
 قاصحان كما يمنع ) النجس اذا كان ( في ثوب ذى طاقين في كل طاق

ه الدم فيهما مطلق عن  
 قيد المسفوح فلم لا  
 يكون التقيد مفسوخا  
 بالاطلاق مع المطلق  
 ينسخ القيد والعام  
 ينسخ الخاص عندنا  
 ( شرح كبير )

٩ وذلك لان دم الشهيد  
 طاهر حكما ما دام  
 متصلا به ولذا لم يجب  
 غسله عنه اما اذا  
 انفصل عنه فهو نجس  
 كسائر الدماء لان  
 طهارته حال الاتصال  
 عرفت فصاعلى خلاف  
 القياس ضرورة الامر  
 بترك الغسل بقوله  
 عليه السلام زملوهم  
 بكلوهم ودمائهم  
 الحديث فاذا انفصل  
 عاد الى القياس على  
 سائر الدماء لزوال  
 تلك الضرورة  
 ( شرح كبير )

٩ لان في الصلاة فيه  
 ترك فرض واحد وهو  
 طهارة الثوب وفي  
 الصلاة عريا نا ترك  
 فروض وهى ستر  
 العورة والقيام و  
 الركوع والسجود على

اقل من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم فانه يمنع اذا كان ملبوسا او محجولا او كان ذلك تحت قدميه والثوب مضرب (وان افتتح الصلوة في مكان طاهر ثم نفل قدميه) فجعلها (على شيء نجس وقام) اى مكث (عليه ان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركنا) اى مقدار اداء ركن (جازت صلوته اتفاقا ولا) اى وان لم يكن لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤدى ركنا (فلا) اى فلا تجوز صلوته وهذا عند ابى يوسف وقال محمد تجوز ما لم يؤد ركنا على ذلك الحال (كذا ان رفع) اى جل (نعليه) فى الصلوة (وعليهما قدر مانع ان ادى معهما ركنا فسدت صلوته) اتفاقا وان لم يؤده فان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركنا لا تفسد اتفاقا وان مكث قدر ما يؤدى ركنا تفسد عند ابى يوسف لا عند محمد والمختار قول ابى يوسف رحمه الله فى الجميع لانه احوط (وقال فى فتاوى اهل سمرقند) لو كان المصلى بحيث (اذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس جازت) صلوته (اذا كانت) تلك النجاسة (يابسة) لم يصل منها تلوث بقدر مانع ولم يتصل به شيء من اعضاء سجوده (وفى اختلاف زفر) اى فى الكتاب المسمى باختلاف زفر ويعقوب (اذا كانت النجاسة على بطن اللبنة او الاجر وهو على ظهرهما قائم صلى لم تفسد صلوته وكذا الحجر ومثله) اى مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد (اذا حلت النجاسة بخشبة فقلبا) وصلى على الوجه الطاهر فانه (ان كان غلط الخشبة بحيث تقبل القطع) اى يمكن ان ينشر فيما بين الوجه الذى فيه النجاسة والوجه الآخر (تجوز صلوته) عليها (والا فلا) لانه بمنزلة اللبنة فى الوجه الاول وبمنزلة الثوب فى الوجه الثانى (واذا اصابته الارض بنجاسة) رطبة او يابسة (وفرشها بطين او حصص فصلى عليه جاز) لانه حائل صلب كاللوح (وليس هذا كالثوب) فانه لو فرش على نجسة رطبة لا تجوز الصلوة عليه (ولو فرشها بالتراب ولم يطين) فانه (ان كان التراب قليلا) اى رقيقا (بحيث لو شمه) احد (بجد رائحة النجاسة لا تجوز الصلوة عليه والا) اى وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا اجمعه كشفا بحيث لا توجد رائحة النجاسة (تجوز) صلوته عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة فان كان رقيقا يشف ماتحته او وجد منه رائحة النجاسة على تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلوة عليه والاجازت (ولو كان على البدن) بكسر اللام وسكون

تقدير ان يفعل ما هو الافضل من الصلوة قاعدا بايما ولهما ان النجاسة وكشف العورة قد استويا فى حكم المنع حالة الاختيار واستويا فى المقدار اذ قليل كل منهما عفو دون كثير فيستويان فى حكم الصلوة وترك القيام ونحوه ترك الى خلف وهو القعود والايما والفوات الى خلف كلا فوات وان كان فى الخلف نوع قصور لكن مع التخلص من جل النجاسة كما ان فى الجانب الآخر قصور تحملها مع احراز فضيلة الاصالاة فاستويا لكن الصلاة فيه افضل عند هما ايضا لان فرض الستر عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص (فرح كبير) بحيث لم تلوث ثيابه منها بقدر مانع لان ماعداء مكانه لا يشترط طهارته ومكانه ما يفتقر ٢

الباء (نجاسة فقلب وصلى على الوجه الثانى) الذى ليس عليه نجاسة (تجوز صلوته) هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جرمه نصفين لانه بمنزلة البنية (وقال ابو يوسف رحمه الله لا تجوز) وان كان غليظا (وبه اخذ بعض المشايخ) ومنهم شمس الأئمة الحلوانى فانه قال لا تجوز الا ان يثنيه فيجعل الطرف الطاهر فوق النجس (وهذا) المذكور من الجواز في اليد (كله مذهب محمد رحمه الله وهو مذكور في المحيط) واختار قول ابو يوسف

رحمه الله لانه بمنزلة المضرب (ولو بسط المصلى) اى السجادة (على شئ نجس رطب او جلس على ارض نجسة رطبة اولف الثوب اليابس) الطاهر (في ثوب نجس رطب فاثرت الرطوبة) النجسة (في ثوبه او في مصلاه) ينظر (ان كان) تأثير الرطوبة (بحال لو عصر الثوب او المصلى يتقاطر منه شئ يتنجس والا) اى وان لم يكن التأثير كذلك (فلا يتنجس وقد تقدم الكلام عليه في فصل الاسرار) وقال شمس الأئمة الحلوانى لو كان تأثير الرطوبة (بحال لو وضع) الانسان (يده عليه بتل) يده (بصير الثوب) والمصلى نجسا والا فلا هذا (الذى ذكر شمس الأئمة الحلوانى) قريب في المعنى (من) القول (الاول) لانه اذا كان بحال لو عصر لقطر بتل اليد عند الوضع عليه والا فلا

٢ اليه في اداء صلوته ليس غير وفيه خلاف الشافعى فان عنده لا تجوز صلوته في الحالة المذكورة لان ثيابه مما يتحرك بحركته فهو تبع له وقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل على فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلى ولا يثبت حكمه بلا دليل (فرح كبير)

### فروع شتى

من تعلق بالنجاسات لم يذكرها المصنف \* اذا عصر الثوب الذى غسله في الثالثة حتى يتقاطر منه شئ لو عصر فليد طاهرة والبلل الذى بقى فيه طاهر وان كان يتطر لو عصر فالذى يقطر نجس وكذلك اليد ولا يشترط الصب في تطهير العضو كام يشترط في تطهير الثوب وقال ابو يوسف رحمه الله يشترط الصب في تطهير العضو او ما يقوم مقام الصب كالجرمان حتى لو ادخل العضو النجس في ثلاث اجانات نجس الجميع ولا تطهير ما لم يغسل في ماء جار او يصب عليه \* ولو غسل النجس بشئ نجس كما اذا غسل الدم ببول الشاة قبل يزول حكم النجاسة الاول ويثبت حكم الثانية وقال السرخسى الاصح ان التطهير بالبول لا يكون وفي عبارة الهداية ما يشير اليه حيث قال وبكل ما يبع طاهر ففهم ان المائع النجس لا يزول النجاسة \* تنجس طرف من الثوب فنسيه فغسل طرفا منه بنحر او بدون نحر طهر لكن ان علم بعد ذلك ان النجس

(لم يغسل)

لم يغسل اما ما صلى مع ذلك الثوب \* وفي الظهيرة اذا نسي الطرف  
التنجس يغسل الثوب كله وهو الاحوط \* ولو بالجر على الخنطة  
حال الدوس فذهب بعض الخنطة فالباقى طاهر وكذا الذاهب ايضا  
\* بثر بالوعة جعلت بثر ماء ان حفرت قدر ما وصل اليه النجاسة طهر  
ماؤها لاجوانها فان وسعت فوف ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبغي  
ان يقيد بما اذا زادوا في عمقها في الصورة الاول وبما اذا لم يظهر اثر  
النجاسة في الماء في كلتا صورتين \* والبعث بين بثر بالوعة وبثر الماء قيل  
ينبغي ان يكون خمسة اذرع وقيل سبعة والمختار قدر مالا يظهر اثر  
النجاسة من لون او طعم او ريح \* توضأ ومشى على الواع مشرعة  
بعد مشى من رجله قدر لا يحكم بنجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله  
على موضعه للضرورة ومثله المشى في ماء الحمام لا يتنجس ما لم يعلم انه  
غسالة نجس \* جلد الحية يمنع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم  
وان ذكبت لانه لا يحتمل الدباغة واما قبضها فلاصح انه طاهر  
\* اذا وجد الشعر في برء الابل او الغنم يغسل ويؤكل لا الذي يوجد  
في الخنثى لانه لا صلاح فيه \* وهذا التعليق يفيد انه اذا وجد في الروث  
فان كان صلبا يغسل ويؤكل والا فلا \* مشى في الطين او اصابه وصلى  
ولم يغسله جازت ما لم يظهر فيه اثر النجاسة هو الاصح للضرورة  
\* فأرة ماتت في دهن ان كان جامدا قور ما حولها والباقي طاهر  
وان كان ذائبا فكله نجس \* والدهن النجس يجوز ان يستصحب به  
في غير المسجد ويدفع به الجلد \* قال بعض المشايخ تكره الصلوة في ثياب  
الفسقة وقال صاحب الهداية في التجنيس الاصح انها لا تكره لانه لم يكره  
من ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم الخمر فهذا اولى  
\* ولا يجوز الصلوة في الديباج الذي ينسجه اهل فارس لانهم يستعملون  
فيه البول للزيادة في بريقه كذا ذكره ابن الهمام في شرح الهداية  
وذكر القنية عن صلوة الاثر \* زعفران ذر في اناء للصبيغ فبال  
فيه صبي يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر وقد قدمنا في فصل  
الاستئثار ان الاولى في مثله ان يغسل حتى يصفو الماء \* وعلى هذا لو كان  
الديباج المذكور ونحوه لا يقض ولا يتلون الماء فهو طاهر وان كان  
ايض يطهر بالغسل والعصر ثلاثا \* وفي القنية الكيمخت المدبوغ

بدهن الخنزير اذا غسل يطهر ولا يبضر بقاء الاثر \* والجلود التي  
 تدبغ ولا يغسل مذبجها ولا تدبغ في ديبغها وبلقونها  
 على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز  
 اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب والدلاء منها رطبا او يابس  
 \* اذا وقع في قدر اللحم حال الغليان نجاسة يغلى ثلاثا في مياه فيطهر  
 وقيل لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلاثا والمرقة لا خير فيها الا  
 ان تكون تلك النجاسة خرا فانه اذا صب فيها خل حتى صارت  
 كالخل حامضة طهرت \* ولو طبخت الحنطة في الخمر قال ابو يوسف تطبخ  
 ثلاثا بالماء وتجفف كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا يطهر ابدا قال في التبنيس  
 وبه يفتى \* ولو القيت دجاجة حالة الغليان في الماء لنتف قبل ان تنطف  
 او الكرش قبل الغسل لا تطهر ابدا الاعلى قول ابى يوسف ررح على قانون ما تقدم  
 في اللحم وان كان الماء لم يصل الى حد الغليان عند الالقاء فيه او كان  
 ولكن سكن عند القائها ولم تترك حتى يغلى عليها تطهر بالغسل ثلاثا  
 تلطح ضرع شاة بسرقيتها فخلها بيدرطبة في نجاسة اللبن روايتان  
 \* وفي النية حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير البحر ولو كان ميتة  
 قال واختلف الناس وهم اهل زماننا في الدهن الزكلابي الذي يجلب من البحر  
 البلغاري ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القدوري وصلوة الجلابي نص  
 على طهارته وفيها عن الحسن في بكرة وقعت في وقر حنطة فطحنت لم يؤكل  
 قال ابن مقاتل تؤكل مالم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى \* صلى  
 على طرف ثوب او بساط او نحوه وطرفه الآخر نجس جازت سواء تحرك  
 احد طرفيه بحركة الآخر اولا هو الصحيح بخلاف ما اذا كان لابسه او حامله  
 والى الطرف النجس على الارض صلى فانه ان تحرك بحركته لا تجوز  
 والاجازت \* ولو صلى على الدابة وفي سرجها او ركا بها نجاسة مانعة  
 فجماعة على انها لا تجوز قال في المبسوط واكثر مشايخنا جوزوه  
 \* ولو قام على النجاسة وفي رجله خفاء او جور باه او نعل لا تجوز صلوته  
 الا ان يخلهما ويقوم عليهما وكذا لو ستر النجاسة بكفه وسجد عليها  
 لا تجوز الا ان يكون منزوعا وكذا لو كان اسفل نعلية نجسا صلى بهما  
 لا تجوز وان تزعهما وقام عليهما جازت وجد ثوب ديباج وثوبان نجسا نجاسة  
 مانعة ولا مطهر له صلى في الديباج



﴿ (و) اما الشرط الثالث ﴾

فهو (ستر العورة ٩ والعورة) اى ما يفترض ستره فى الصلوة ولا يجوز النظر اليه (من الرجل ما تحت السرة) منه (الى الركبة) وعلم بهذا ان السرة ليست بعورة (والركبة عورة ايضا) لقوله عليه الصلوة والسلام الركبة من العورة (لكن) العورة المذكورة انما هى عورة (من غيره لا من نفسه هو المختار وروى محمد بن شجاع عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله نصاً) اى تصريحاً بالقول (انهما قالوا اذا كان) اى المصلى (محلول الجيب فنظر الى عورته) اى عورة نفسه (لا تفسد صلوته) وهذا هو الذى مشى عليه قاضيان فى الفتاوى (وبعض المشايخ جعل ستر العورة من نفسه ايضا شرطاً) وهى رواية هشام عن محمد رحمه الله (حتى قالوا) اى البعض المذكورون (ان كان) المصلى المحلول الجيب كشيء اللحية بحيث يستوعب لحيته جيبه بالستر (نجوز صلوته وان كان خفيف اللحية) يجب لا تغطى لحيته جيبه (حتى لو) فرض انه (نظر فى جيبه رأى عورته فصلوته فاسدة وبه) اى بهذا القول (يفتى بعض المشايخ) وفى الخلاصة جعل هذا قول محمد رح والاول قولهما كامراً (ولو صلى) الانسان (عريانا فى بيت فى ليلة مظلمة وله ثوب طاهر) كله اوربعه (وهو قادر على اللبس لا نجوز صلوته بالا جاع ٧) وهذا يرجع القول الذى افتى به بعض المشايخ اذ لو كان وجوب الستر لخوف رؤية العورة لجازت الصلوة فى هذه الصورة ونحوها فعلم انه وجب للصلاة نفسها لكن يمكن ان يحجب بان العورة مستورة فى مسئلة الخلاف والرؤية بعد الستر يتكلف النظر من فوق او من اسفل لا يضر (وبدن المرأة الحرة كلها عورة) لقوله عليه السلام المرأة عورة (الا وجهها وكفيها) فانهما ليسا بعورة لافى حق الصلوة ولا فى حق نظر الاجنبى (و) الا (قدميها و) لكن (فى القدمين اختلاف المشايخ وذكر فى المحيط ان الاصح انهما ليسا بعورة) للحاجة الى المشى فى الطرقات وظهور قدميها خصوصاً الفقيرات منهن (وقال فى الحاقانية الصحيح ان انكشاف ربيع القدم يمنع) اى جواز الصلوة كسائر الاعضاء التى هى عورة وقال فى الاختار الصحيح انهما ليسا بعورة فى الصلوة وعورة خارج الصلوة انتهى ومختار صاحب الهداية والنكافى ما فى المحيط ولا فرق بين ظهر الكف وبطنه

٩ وهى تطلق فى اللغة على الخلل والنقص وعلى ما ينبى ستره على ما يستحي منه وفى الشرع على ما يفرض ستره فى الصلوة والاصل فى فرضية ستر العورة فى الصلوة قوله تعالى خذوا زينتك عند كل مسجد فان المراد من الزينة المحل الذى يحصل به الزينة وهى الثياب والمراد من المسجد الصلوة التى المسجد محلها فالاول ذكر الحال وارادة المحل والثانى عكسه كذا قالوا واعترض عليه بانها تزلت فى الطواف والستر فيه واجب فان اقتضت الفرضية ينبى ان تقتضيها فى الطواف ايضا والا فنبى ان يكون الستر فى الصلوة ايضا واجبا لا فرضا والحق ان الفرضية تعميت فى الصلوة بالا جاع اذا لم يخالف فيها احد من الائمة على ما نقله غير واحد من ائمة النقلة الى ان حدث بعض المالكية كالقاضى اسمعيل فتخالف وخلافه ٣

خلافا لما قيل ان بطنه ليس بعورة وظهره عورة (وذراعاها عورة  
 كتبها في ظاهر الرواية) عن اصحابنا الثلاثة (وروى) في غير ظاهر الرواية  
 (عن ابي يوسف رح) انه روى عن ابي حنيفة رحمه الله (ان ذراعيها  
 ليستا بعورة) واختاره في اختبار وصحح بعضهم انه عورة في الصلوة  
 لا خارجها (و) القول (الاول) وهو ظاهر الرواية (هو الصحيح) لعدم  
 الضرورة في ابدائه (اما الشعر المسترسل) اى النازل عن رأسها (فقد  
 قال الفقه ابواليث ان انكشف ريع المسترسل فسدت صلواتها) كذا  
 في اكثر الفتاوى لانه عورة وهو المذكور في عامة الكتب وهو الصحيح  
 (و) قال (في) الفتاوى (الحاقية المعبر) في افساد الصلوة (انكشف ما فوق  
 الاذنين) من الشعر لا ما نزل عنهما ٩ (وكذلك الاذنان حتى لو انكشف  
 ربع واحد منهما يمنع جواز الصلوة قال محمد رحمه الله وهو الصحيح)  
 وهو اختيار صدر الشهيد والذي صححه صاحب الهداية وغيره هو ان  
 المسترسل عورة والدليل محقق في الشرح (اما الخصيان مع الذكر) فقبل  
 بجموعهما (عضو واحد وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا  
 على حدة وهو الصحيح) حتى لو انكشف ربع الذكر وحده اربع  
 الاثني عشر مفردا يمنع جواز الصلوة (كذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ فقبل  
 كل منهما) (عضو على حدة وقال بعضهم الركبة مع الفخذ) كلاهما (عضو  
 واحد) واختاره في الخلاصة وصححه ابن الهمام في شرح الهداية (و) على  
 هذا (لو صلى الرجل وركبته مكشوفتان) والفخذ معطى (جازت صلوة)  
 لان الركبتين لا يباغان قدر ربع الفخذ مع الركبة وكذلك كعب المرأة تبع  
 لساقها لا عضو مستقل فانكشف غير مانع (امرأة صلت وربع ساقها  
 مكشوف تعيد صلواتها) عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وان كان المنكشف  
 من ساقها (اقل من ذلك) اى من الربع (لا تعيد اتفاقا) لان القليل  
 عفو بخلاف الكثير والربع كثير لقيامه مقام الكل في كثير من الاحكام بخلاف  
 مادونه (وقال ابو يوسف رح انكشف مادون النصف لا يمنع جواز  
 الصلوة) وعنه في الانكشاف النصف روايتان في رواية لا يمنع لانه ليس بكثير  
 وفي رواية يمنع لانه ليس بقليل فيعني (والحكم في الشعر المسترسل) من المرأة  
 الحرة (والبطن والظهر) من المرأة مطلقة (والفخذ) من المرأة والرجل (كالحكم  
 في الساق) فاي عضو من هذه انكشف ربعه يمنع عندها خلافا لابي يوسف رح

٣ بمد تقرر الاجماع  
 غير معتبر ولو سلم انه  
 من المجتهدين وحينئذ  
 فالآية يصح كونها  
 مستندا للاجماع لان  
 العبارة لمعوم اللفظ لا  
 لخصوص السبب وكذا  
 الحديث عن عائشة  
 رضى الله تعالى عنها  
 ترفعه لا يقبل الله صلوة  
 حائض الانحمار رواه  
 ابوداود والترمذى  
 وحسنه الحاكم و  
 صحيحه المراد بالخائض  
 البالغة لان الخائض  
 حقيقة لا صلوة لها  
 اصلا كذا في الشرح

٧ ولو كان وجوب  
الستر لحوف رؤية  
العورة في الصلاة لجازت  
الصلاة في هذه الصورة  
ونحوها فلم انه واجب  
للصلوة نفسها تعظيما  
للمناجى فيها القائم بين  
يديه سبحانه وتعالى و  
ذلك لان الآية المتقدم  
ذكرها فتم جمع  
الصلوة في اى مكان  
او زمان كانت لكن  
قد يقال ان الآية ظنية  
الدلالة ولذا كان الستر  
الثابت بها في الطواف  
واجبا لا فرضا كما تقدم  
وانما فرض في الصلاة  
بالاجماع ولا اجماع  
فيها اذا كان المصل  
هو الذى وبحيث لو  
نظر بلا تكلف لرأى  
عورة نفسه للروى  
عن ابي حنيفة وابى  
يوسف رحمهم الله تعالى  
فالذى ينبغى ان يكون  
الحكم في الصورة  
المذكورة الكراهة  
دون الفساد لترك  
الواجب دون الفرض  
وقول ابي حنيفة وابى  
يوسف في الرواية  
المذكورة لا تفسد  
صلاته لا ينافى الكراهة  
فكان هذا هو  
المختار والله اعلم  
( شرح كبير )

( واما ) حكم العورة الغليظة وهى ( القبل والدبر فهو على هذا الخلاف )  
المذكور في الساق ( يعنى اذا انكشف من احدهما ربه يمنع عندهما )  
جواز الصلوة ( خلافا لابي يوسف ررح ) فانه لا يمنع عنده مالم يكن نصفا  
او اكثر ( وهذا ) الخلاف ( المذكور في الزيادات ) وكذا في غيرها وذا كر  
الكرخى ان المانع من العورة الغليظة ما زاد على قدر الدرهم والاول هو الاصح  
لان حلقة الدبر عضو مفردا وكلها لا يزيد على قدر الدرهم فلو كان كمال قال  
لجازت الصلوة مع انكشاف جميعها وفيه قبح وقيل الخلقة مع الاليتين  
عضو واحد فعلى هذا يتجه قول الكرخى ولكن هذا غير الاصح بل كل  
الية عضو والدبر ثالثها ( امائدى المرأة فان كانت مرافقة ) اى لم  
ينكسر ثديها وهو المعتبر دون المرافقة ( فهو ) اى الثدي ( تبع للصدر )  
فلا يمنع الا انكشاف ربع المجموع من الصدر والثديين ( وان كانت  
كبيرة ) قد انكسر ثديها ( فالثدى حينئذ اصل بنفسه ) حتى لو انكشف ربه  
مفردا كان مانعا وكذا كل اذن عضو مستقل غير الرأس وكذا ما بين  
السرة والعانة عضو على حدة واما الجنب فتبع للبطن ( وفي شرح شمس  
الائمة ) السرخسى ( اذا كان الثوب رقيقا بحيث نصف ماتحته ) اى لون  
البشرة ( لا يحصل به ستر العورة ) وهو ظاهر ولو كان غليظا الا انه  
التصق بالعضو وتشكل بشكله ينبغى ان لا يمنع لحصول الستر ( ومن صلى  
بقميص ليس عليه غيره فلو ) قدر انه ان ( نظر انسان من تحته رأى  
عورته فهذه ) الحال ( ليس بشئ ) معتبر في منع جواز الصلوة لحصول  
الستر المأمور به ( ذكر في الزيادات لو ان امرأة صلت وهى تقدر على  
الثوب الجديد ) الذى ليس فيه خرق فاحش ( فلبست ثوبا خلقا ) فيه  
خرق فاحش ( فانكشف من شعرها شئ ومن فخذها شئ ومن ساقها  
شئ ) وكان المنكشف بحيث ( لوجع جميعه يبلغ ربع الساق لا تجوز  
صلواتها ) كانه بناء على ان السلق اصغرها وهو اختيار البعض ان المعتبر  
في جمع التفرق بذوغ المجموع ربع اصغر الاعضاء المنكشفة حتى  
لو انكشف من الاذن تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع لان المجموع  
ربع الاذن واكثر والمختار الجمع بالاجزاء فلا يمنع مالم يكن من الاذن ثمنها  
ومن الفخذ ثمنها ومن الاذن ثلاث ربعها ومن الفخذ ثلثا ربعها ( اما العورة  
من الامة فهاهى عورة من الرجل ) اى من تحت السرة الى تحت الركبة ( وبطنها

وظهرها عورة ايضا وما عدا ذلك ) فهو من اعلى البطن وما فوقه من اسفل  
الركبة فاحتها ( فليس بعورة ) باجاء الامة لانها محل الخدمة والامتهان  
لا يبالى بانكشاف ذلك منها ( والمديرة وام الولد والمكانة بمنزلة الامة )  
في الحكم المذكور لبقاء الرق فيهن ولو اعتقت وهى في الصلوة مكشوفة  
الرأس او نحوه فسترته بعمل قليل قبل اداء ركن جازت صلاتها لالو بعمل كثير  
او بعد ركن ( وان انكشف عضو انسان ) هو عورة في الصلوة ( فستر  
من غير لبث لا يضره ) ذلك الانكشاف ( وان ادى معه ) اى مع الانكشاف  
( ركننا ) كالقيام ان كان فيه الركوع او غيرهما ( يفسد ) ذلك الانكشاف  
صلوته ( وان لم يؤد ) مع الانكشاف ركننا ( لكن مكث مقداما يؤدى  
فيه ركننا بسنة ) وذلك مقدار ثلاث تسبيحات ( ولم يستر ) ذلك العضو  
( فسدت ) صلوته ( عند ابى يوسف خلافا لمحمد ) كذا ( اذا وقع الرجل )  
المصلى ( للزاجة في صف النساء او وقع امام ) اى قدام ( الامام او رفع  
نجاسة ثم التى ) اى تلك النجاسة ( فعلى هذا الخلاف ) المذكور ان مكث  
قدر ركن من غير ان يؤديه تفسد عند ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد  
والمختار قول ابى يوسف وهذا كله اذا حصل شئ من ذلك بغير صنعه  
فان كان بصنعه فسدت في الحال اتفاقا ( ومن لم يجد ما يستره العورة صلى  
قاعدا بالايام كذا ذكرنا ) في بحث النجاسة ولو وجد ما يستر بعض العورة  
وجب استعماله وان قل ويقدم في الستر ما هو اغلظ كالسوء تين ثم الفخذ  
ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباق على السواء  
ولو كان ما يستره من الحشيش ونحوه وجب السترة وفي القنية عريان  
قدر على طين يلطخه بعورته ان علم انه يبقى عليه يعنى الى تمام الصلوة لم يجز  
الا ذلك كالموقدر ان يخلص عليه ورق الشجر

### فروع

مع رفيقه ثوب وعده ان يعطيه اذا فرغ من صلوته ينتظروا وان خاف فوت  
الوقت وعن ابى حنيفة انه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وهو قول ابى يوسف  
رحمه الله وهو الاظهر او ان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت  
الوقت كطهارة المكان وفي القنية صبية صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر  
بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة يعنى الفخذ ونحوه تؤمر بالاعادة وكذا  
بغير وضوء انتهى والمستحب ان يصلى الرجل في ثلاثة اثواب قميص وازار

( وعامة )

٩ فجعل الشعر المستر  
سل غير عورة في حق  
الصلوة وهو اختيار  
الصدر الشهيد قال  
صاحب الخاقانية هو  
الصحيح ووجهه انه لا  
يوازى الرأس فلا يعطى  
حكمه واما النظر اليه  
من الاجنبى فلا يحل  
بالاتفاق قال في الكفاية  
لانه عورة يعنى على  
هذا القول بل لان  
النظر الى شعر رهن  
فتنة كالنظر الى وجه  
المرأة الشابة والى  
شعور الاماء عن  
شهواته انتهى والصحيح  
انه عورة لانه من  
اجزاء الرأس وانما  
لا يجب غسله في الجنابة  
للمرج بخلاف الشعر  
الرجال فانه يجب غسله  
اجماعا اذا خرج في  
غسله كذا في الكافي  
يعنى لو لم يكن الشعر من  
البدن لما وجب غسله  
في حق الرجال اجماعا  
واذا ثبت انه من البدن  
ثبت انه عورة في حقهن  
لانه لا ضرورة في  
ابدائه وليس من الزينة  
الظاهرة فلم يكن مستثنى  
( شرح كبير )

وعامة ولو صلى في ثوب واحد متوشحاه كما فعله القصار في حال عمله جازت من غير كراهة ولو صلى في سراويل فقط أو في ازار من غير عذر كره وفي الخلاصة امرأة خرجت من البحر عريانة ومعها ثوب لوصلت فيه قائمة ينكشف شيء من فخذاها أو من ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولوصلت قاعدة لا ينكشف فانها تسمى قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسدها والربيع رأسها فتركت تغطية الرأس لا تجوز صلواتها ولو كان يغطي اقل من الربيع لا يضرها ترك التغطية

### ﴿ (و) اما (الشرط الرابع) ﴾

فهو (استقبال القبلة فمن كان بحضرة الكعبة) ادخل الفاء في فن لان اما مقدرة (يجب عليه) اي يفرض عليه (اصابة عينها) اي ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو صلى بمكة في بيت يجب ان يكون بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها يقع استقباله على جزء من الكعبة كذا في الكافي وفي معراج الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح انه كالعائب فعلى هذا يراد من الكعبة في كلام المصنف حقيقتها وعلى الاول مكة (ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة) اي ان توجه الى الجهة التي هي فيها قال في الهداية هو الصحيح واحترزه عن قول الجرجاني ان فرض الغائب ايضا اصابة عينها (ونمرة هذا) الخلاف (تظهر في) اشتراط (النية) وعدمه للغائب (وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد لا يشترط) على الغائب (نية الكعبة مع استقبال القبلة) بناء على ما هو الصحيح (وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك) بناء على اختيار قول الجرجاني (وبعض المشايخ يقول ان كان) المصلي (يصل الى المحراب فكما قال الحامد) اي ابن حامد لان المحارب وضع غالباً بالبحر والجماع الآراء فكانت كافية عن النية (وان كان) يصلي (في الصحراء فكما قال الفضلي) اي ابن الفضل لتعذر اجتماع الآراء فيها غالباً (وقبله اهل المشرق) هي (جهة المغرب عندنا) من غير احتياج انحراف اهل بلدان بعض المشرق وفيه اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي لا بد من انحراف من يظن انه ليس بمسامت لهما منهم (وذكر في امالي الفتاوى حد القبلة في بلادنا يعني) بها (سمرقند ما بين المغربين) مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان سمرقند معقدة بين مشرق الشتاء والصيف فقبلتها بين مغربيهما (فان توجه الى جهة خارجة من حد المغربين لا يصح) والبلد المائل الى مشرق الصيف

فقبلته مائلة الى مغرب الشتاء بحسب ذلك وبالعكس (وان كان) المصلي (مريضاً) مرضاً (لا يقدر) معه (على التوجه الى القبلة وليس معه احد) (يوجه اليها) (او كان صحيحاً) يقدر على التوجه الا انه يخاف (ان توجه) (من عدو اوسع) يأتيه من جهة اخرى يضربه في ماله او بدنه وكذا لو كان على خشبة في البحر يخاف الفرق ان توجه فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة في هذه الاحوال بل (يصلي الى اى جهة قدر) على التوجه اليها لان التكليف بقدر الوسع (وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على الدابة) بان كان لا يقدر على النزول وان نزل لا يقدر على الركوب او يخاف من عدو اوسع فانه يصلي الى حيث قدر ولو كان يصلي عليها لاجل الطين فانه يستقبل بها القبلة وافقه ان لم يخف الانقطاع عن الرقعة وكذا ينبغي في كل موضع جازله صلوة الفريضة راكباً من خوف النزول ونحوه واذا لم يكن الطين مما يفوض فيه الوجه لكن الارض مبتلة لزم النزول ذكره في الخلاصة (او النافلة) معطوفة على الفريضة اى اذا كان يصلي النافلة على الدابة (بغير عذر) ايضا (فله ان يصلي الى اى جهة توجه) وهذا اذا كان خارج المصر اما في المصر فلا تجوز عند ابي حنيفة رجاء الله وتجاوز عند محمد وتكره وعند ابي يوسف لا تكرر واختلف في مقدار الخروج فقل قدر فرسخين وقيل قدر ميل والاصح قدر ما يتبدى فيه المسافر القصر واذا فتحها خارج المصر ثم دخل الى المصر قيل يتمها راكباً والاكثر على انه ينزل ويتم على الارض واستقبال القبلة عند الشروع لمن يتقل على الدابة ليس بواجب خلافاً للشافعي (وان اشبهت عليه القبلة وليس بحضرته) من اهل ذلك المكان (من يسئله عنها اجتهد) اى بذل جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على ظنه من الامارات والدلائل (وتحرى) اى طلب ما هو الاخرى والاليق من الدلائل والامارات عليها (وصلى) الى الجهة التي اداء اجتهاده وتحريره الى انها هي القبلة وذلك بالاجماع لقوله تعالى \* فايأتولوا قمت وجه الله \* اى جهته التي امر بالتوجه اليها نزلت عندما اشبهت القبلة على جماعة من الصحابة وصلوا الى جهات مختلفة وفي قوله وليس بحضرته اشارة الى انه لا يجب عليه طلب من يسئله ولا ان يستخرج الناس من منازلهم للسؤال عنها بخلاف ما اذا كان عنده او بالقرب منه حوله فانه يجب عليه ان يسئله عنها (فان علم انه اخطأ بعدما صلى فلاعادة عليه) لانه اتى بما هو الواجب عليه بالنظر

الى وسعه وقدرته ( وان علم ذلك ) الخطاء ( وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبنى عليها ) ما بقى منها لما روى ان اهل مسجد قبا كانوا في الصلوة متوجهين الى بيت المقدس في صلاة الفجر فاخبروا بتحويل القبلة فاستداروا الى الكعبة وافرهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك ( سواء اشتبهت القبلة في المفازة او في المصرو سواء ) كان ذلك ( في ليلة مظلمة او في نهار ) لان الدليل لم يفصل ( وان تحرى ) ووقع تحريه على جهة فتركها ( وصلى الى غير جهة التحرى يعيدها وان اصاب ) اى ولو علم انه اصاب القبلة عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن ابى حنيفة رحمه الله انه يحشى عليه الكفر ( وقال ابو يوسف رحمه الله ان اصاب لا يعيدها ) لانه يعيدها الى الجهة التي صلى اليها فلا فائدة في الاعداء ولهما ان فرض جهة تحريه وقد تركها ( رجل صلى الى غير القبلة متممدا فوافق ذلك الكعبة قال ابى حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر بالله تعالى وكذا الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة في الثوب النجس ) لانه كالمستخف وبه اخذ الفقيه ابو الليث والمختار انه يكفر في الصلوة بغير طهارة ولا يكفر في الصلوة في الثوب النجس والى غير القبلة كذا ذكره في الفتاوى ( ولو اشتبهت ) عليه القبلة ( ولم يتحر فشرع ) في الصلوة ( وصلى ) بلا تحر ( لا يجوز صلوته لان التحرى فرض عليه وقد تركه ) ( وان علم ) في خلال الصلوة ( انه اصاب القبلة استقبل الصلوة ) عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله يبنى لما تقدم له من الدليل ولهما ان حاله بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوى على الضعيف لا يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا اعادة عليه اتفاقا والفرق مذكور في الشرح ٩ ( ولو تحرى فلم يقع تحريه على شئ بوخر وقيل يصلى اربع مرات الى اربع جهات ) وهو الاحوط ( ولو اشتبهت ) القبلة ( وكان بحضرته من يسئله عنها ) من اهل ذلك المكان ( فلم يسئله فحري وصلى فان اصاب القبلة جازت ) صلوته لحصول المقصود ( والا فلا ) تجوز صلوته لترك العمل باقوى الدليلين وهو السؤال من الاهل ( وكذا الاعبى ) توجه الى جهة وعنده من يسئله ان اصاب القبلة جازت صلوته والا فلا ولو كان من بحضرته ليس من اهل ذلك المكان لا يؤخذ بقوله ان لم يوافق تحريه لانه مثله مجتهد ولا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد مثله ( ولو سأل ) من بحضرته من اهل ذلك المكان ( فلم يخبره حتى تحرى وصلى ثم اخبره )

٩ والفرق لهما بين هذه المسئلة وبين ما اذا تحرى وخالف جهة تحريه ان ما فرض لغيره يشترط حصوله فحسب لا حصوله قصدا كالسعى الى الجمعة لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه وهو موجود في صورة عدم التحرى بخلاف تلك الصورة فان مخالفة جهة تحريه اقتضت اعتقاد فساد صلوته فيها فصير كالمو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر او صلى وعنده انه محدث فظهر انه متوضئ او صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لا يحزبه في ذلك كله لان عنده ان ما فصله غير جائز بخلاف صورة عدم التحرى فانه لم يعتقد الفساد بل هو شاك في الجواز وعدمه على السواء فاذا ظهر اصابته بعد تمام الفعل

ان القبلة غير المجهة التي توجه اليها ( لا يعيد ماصلى لانه لم يقصر حيث سأل ( ولو شك ) في القبلة فتحرى وصلى ركعة الى جهة وقع عليها تحريه ( ثم شك ) وهو في الصلوة ( وتحرى ) فوقع تحريه على جهة اخرى فصلى اليها ( ركعة ثم وثم ) حتى انه اذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات بالتحري ( جاز كذا في ) الفتاوى ( الخاقانية ) لان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ماضى واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه في الثالثة او الرابعة الى الجهة الاولى منهم من قال يتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه وهذا كله اذا اشتبهت عليه القبلة وشك فيها اما لو شرع في الصحراء من غير ان يشك ولا يتحري ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد بهيقين فيعيد وان علم بعد الفراغ انه اخطأ او كان اكبر رأيه فعلية الاعادة ( وذكر في امالي الفتاوى ان علم المصلى ان قبلته الكعبة ولم ينوها وقت الشروع ( جاز ) لعدم اشتراط نية الكعبة ( و ) ذكر ( في الخاقانية ان نوى ) المصلى بمعنى وقت الشروع ( ان قبلته محراب مسجده لا يجوز لانه علامة ) على جهة القبلة ( وليس بقبلة ) فيكون معرضا عن القبلة بنيت كمن توجه الى الركن اليماني ناويا للصلوة الى بيت المقدس فان نية القبلة وان لم تشتط لكن عدم نية الاعراض عنها شرط ( ولو حول صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلواته ) اتفاقا في الصحيح ( ولو حول وجهه ) عنها ( كان عليه ) واجبا ( ان يستقبل القبلة من ساعته فلا تقصد ) صلواته بذلك التحويل ( ولكن يكره ) اشد الكراهة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سأله عائشة رضي الله تعالى عنها عن الالتفات في الصلوة\* هو خلسة يختلسه الشيطان من صلوة العبد\* وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لانس رضي الله تعالى عنه\* اياك والالتفات في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة\* ( ولو ظن ) المصلى ان احدث قحول عن القبلة ( للوضوء ثم علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تقصد ) صلواته عند ابي حنيفة رحمه الله لان استدباره لم يكن للرفض بل لقصد الاصلاح ( وان علم ) ان لم يحدث ( بعد الخروج ) من المسجد ( فسدت ) صلواته ( بالاتفاق ) لان اختلاف المكان مبطل الابعذر والمسجد مكان واحد فادام فيه لم يختلف مكانه بخلاف خروجه منه وهذا اذا لم يكن اماما ولم يستخلف مكانه فان كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث فسدت وان لم يخرج

٢ زال احد الاحتمالين  
وتقرر الاخر وانما لم  
يجز البناء اذا علم الا  
صابة قبل التمام لما  
قلنا من لزوم بناء  
القوى على الضعيف  
ولا كذلك بعد التمام  
( شرح كبير )



لان الاستخلاف في غير محله مناف كالخروج من المسجد وكذا لوطن انه  
افتتح بلا وضوء فانصرف ثم علم انه كان متوضاً تقصد صلوته وان لم يخرج  
من المسجد وكذا لو رأى التميم سرا با فظن انه ماء فانصرف ثم علم انه سراب  
او ظن الماسح على الخف ان مدته تمت فانصرف ثم علم انها لم تتم تقصد  
الصلوة وان لم يخرج من المسجد لان انصرافه على قصد الرقص لاعلى  
قصد البناء بخلاف الذي ظن انه احدث وان صلى في الصحراء بجماعة فكان  
الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في ظن سبق الحدث  
لم تقصد وان علم بعد مجاوزتها تقصد هذا ان ذهب الى خلفه وان توجه  
الى قدامه فالمعتبر بمجاوزتها ستره الامام وعدها ان كان له ستره والافتقار  
مالوناً لخرجا للصفوف وان كان منفردا اعتبر بمجاوزة قدر موضع سجوده  
وعدهما ﴿ فروع ﴾ في شرح الطحاوى الكعبة اسم للعرصة فان  
الحيطان لو وضعت في موضع آخر فصلى اليها لانتجوز ولو صلى في جوف  
الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى الى الحطيم وحده لانتجوز ومن صلى  
في السفينة فلا بد له من الاستقبال اذا كان قادرا ولا يجوز له ان يصلى حيث  
توجهت ويلزمه ان يستدبر الى القبلة كلما دارت ولو صلى جاعة بالتمري  
متخالفين في الجهات ان صلوا منفردين جازت صلوته الكل وان صلوا بجماعة  
لم تجز صلوته من خالف امامه طالما بها حال الصلوة وجازت صلوته غيره ان لم يعلم  
ان امامه خلفه \* قوم صلوا متحرين بجماعة وفيهم مسبوق ولا حق  
فلما سلم الامام قاما للقضاء فظهر لهما ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها  
الامام امكن للمسبوق اصلاح صلوته بان يستدير لانه منفرد فيما يقضيه  
بخلاف اللاحق فانه مقتد والمقتدى اذا ظهر له وهو وراء الامام ان القبلة  
جهة اخرى لا يمكنه اصلاح صلوته لانه ان استدار خالف امامه والا كان  
تماما صلوته الى غير ما هو القبلة عنده وكل منهما مفسد فكذا اللاحق \*  
رجل تحر في محله فاقتدى به آخر بلا تحر ان اصاب الامام جازت صلواتهما  
والا جازت صلوته الامام فقط \* ولو صلى الاعمى ركعة الى غير القبلة فجاء  
رجل فادارها اليها واقتدى به ان وجد الاعمى وقت الشروع من يسئله فلم  
يسئله لم تجز صلواتهما والا جازت صلوته الاعمى دون المقتدى

﴿ والشرط الخامس ﴾

من الشروط الستة ( هو الوقت اول وقت صلوة الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو ) اى الفجر الثاني ( البياض ) اى النور ( المستطير ) اى المنتشر ( فى الافق ) اى فى نواحي السماء واطرافها ( فبطلوع الفجر الاول ) المسمى بالفجر الكاذب ( وهو البياض المستطيل ) اى الذى يبدو طولا ممتدا الى جهة الفوق غير آخذ فى عرض الافق ثم تعقبه الظلة ( لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت ) صلوة ( الفجر ) لانه من حكم الليل حتى لا يحرم على الصائم فيه الاكل لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* لا يمنعكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير فى الافق \* ( و قال ) ( فى المحيط ) اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض فى جهة واحدة ثم يتلاشى ( اى يصير لاشئ فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم هذا امر يجمع عليه ) وآخر وقتها قبيل طلوع الشمس ( اى الجزء الذى يعقبه طلوع الشمس من الزمان وهذا ايضا باجتماع الامة ) ( واول وقت صلوة الظهر اذا زالت الشمس ) اى الجزء الذى يعقبه زوال الشمس من الزمان وهذا ايضا بالاجماع ( واخر وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى فى الزوال ) اى سوى التى الذى يكون الاشياء عند الزوال ( وقالا ) اى ابويوسف ومحمد رحمه الله وهو قول الائمة الثلاثة ( اذا صار ظل كل شئ مثله سوى فى الزوال ) وعند ابي حنيفة رحمه الله من رواية اسدين عمرو اذا صار ظل كل شئ مثله سوى التى خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى الثلثين قال المشايخ يذبح ان لا يصلى العصر حتى يبلغ الثلثين ولا يؤخر الظهر الى ان يباغ المثل ليخرج من الخلاف فيهما والدليل من الجانبين المذكور فى الشرح ٤ ( واول وقت ) صلوة ( العصر ) اذا خرج وقت الظهر على القواين ( فعلى قوله اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى فى الزوال وعلى قولهما اذا صار مثله سواء ) ( وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس ) اى الجزء الزمانى الذى يعقبه غروب الشمس وهذا اجماعى ( واول وقت المغرب اذا غربت الشمس ) بالاجماع ( وآخر وقتها ما لم يغرب الشفق ) اى الجزء الذى يعقبه عيوبه الشفق ( وهو ) اى الشفق المذكور ( البياض الذى فى الافق ) الكائن ( بعد الحمرة ) التى تكون فى الافق عند ابي حنيفة رحمه الله ( وقالا ) اى ابويوسف ومحمد رحمه الله وهو قول الائمة الثلاثة ورواية اسدين عمرو عن ابي حنيفة رحمه الله ايضا

عليهما امامة جبرائيل عليه السلام فى اليوم الاول حيث صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثله وله حديث ابي هريرة رضى الله عنه قال عليه السلام ( اذا اشتد الحر فاردوا بالصلوة فان شدة الحر من فجع جهنم ) رواه الستة وعن ابيه ذر قال كنا مع النبي عليه السلام فى سفر فاراد المؤمن ان يؤذن فقال له ارد ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد حتى ساوى الظل التلول فقال النبي عليه السلام ان شدة الحر من فجع جهنم رواه البخارى فى باب الاذان للسافرين وجه الاستدلال بالحديث الاول ان شدة الحر فى ديارهم اذا كان ظل الشئ مثله وبالثاني انه صرح بان الظل قد ساوى التلول ولا قد يدرك لفي الزوال ذلك الزمان فى ديارهم ثبت انه عليه السلام صلى الظهر حين صار ظل الشئ مثليه ولا يظن به انه صلاحها فى وقت العصر فكان حجة على ابي يوسف هـ

(الشفق) المذكور (هو الحجرة) نفسها لا البياض الذي بعدها والدليل في الشرح ومن المشايخ من افتي برواية اسد بن عمر والموافقة لقولهما قال ابن الهمام ولا تساعده رواية ولا دراية وتتمام هذا في الشرح ٩ ايضا (واول وقت صلوة العشاء اذا غاب الشفق) على القولين كما مر (وأخره ما لم يطلع الفجر) اي الجزء الذي يعقبه طلوع الفجر الثاني (ووقت) صلوة (الوتر ما) اي الوقت الذي (هو وقت العشاء) عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما وقتها بعد صلوة العشاء (الا انه) اي المصلي (مأمور بتقديم العشاء عليه) اي على الوتر عند ابي حنيفة رحمه الله لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام \* ان الله تعالى امركم بصلوة هي خير لكم من حر النعم وهي الوتر فجعلها لكم بين العشاء الى طلوع الفجر \* فعلى هذا لو صلى الوتر قبل العشاء قصدا لا تصح كالوصلى الوقتية قبل الفاشة ذا كرا وهو صاحب ترتيب اما لو وقع بلا قصد صح عنده (حتى ان الرجل لو صلى العشاء بثوب ثم زعده وصلّى الوتر بثوب آخر ثم ظهر ان الثوب الذي صلى العشاء به كان نجسا فانه يعيد العشاء دون الوتر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما) واعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا تجب بدونه كما في المسئلة التي ودرت فتوى في زمن الصدر برهان الائمة ان الانجذ وقت العشاء في بلد تناهل علينا صلوته فكتب ليس عليكم صلوة العشاء وبه افتي ظهير الدين المرغيناني وودرت هذه الفتوى ايضا من بلد بلغار فان الفجر يطلع فيها قبل غيبوبة الشفق في اقصر ليالى السنة على شمس الائمة الحلواني فافتي بقضاء العشاء ثم ودرت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فافتي بعدم الوجوب فبلغ جوابه الى الحلواني فارسل من بسئله في عامته بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسأله واحس الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يدا مع المرفقين اور جلاه مع الكعبين كم فرائض وضوئه قال ثلاث لفوات محل الرابع قال فكذلك الصلوة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فاستحسنه ووافقه فيه وابن الهمام عليه اعتراض قد اجبنا عنه في الشرح (ويستحب في) صلوة (الفجر الاسفار بها) بان يصلى في وقت ظهور النور وانكشف الظلمة والفلس بحيث يرى الراعى موقع نبله (عندنا) خلافا لائمة الثلاثة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* احفروا بالفجر

ه ومجد وان لم يكن حجة على من يجوز الجمع في السفر على ان امامة جبرائيل في اليوم الثاني حجة على الكل حيث صلى فيه الظهر حين صار الظل مثله فان يقال هذا انما يفيد عدم خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر بصيرورة الظل مثلا ولا يقتضى ان ما بين المثل والمثلين وقت للظهر دون العصر وهو المدعى والجواب انه قد ثبت بقاء وقت الظهر عند صيرورة الظل مثلا نسحا لامامة جبرائيل فيه في العصر اذ كل حديث روى مخالفا لحديث امامة جبرائيل عليه السلام ناصح لم يخالفه فيه لتحقيق تقدمه على كل حث روى في الاوقات لانه اول ما علم اياها وامامته في العصر عند صيرورته مثليه تفيدانه وقته وان ينسخ فيستر ما علم ثبوته من بقاء وقت الظهر الى ان يدخل هذا المعلوم كونه وقتا للعصر (مشرح كبير)

فانه اعظم للاجر وقد قالوا في حد الاسفار ايضا ان يبدأ في وقت يمكنه ان يصلها فيه على وجه السنة ويبقى في الوقت بعد سلامه مالو ظهر انه كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضأ ويعيدها على وجه السنة قبل خروجه ثم استحباب الاسفار عندنا عام ( في الازمنة كلها الا في صلوة الفجر يوم الحرة بمزدلفة ) فان المستحب فيها التغليس اجاماتوسيعا الوقت الوقوف ( و ) يستحب ايضا عندنا ( الاراد بالظهر في الصيف ) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* اذا اشتد الحر فاردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم ( و ) يستحب ( تقديمها في الشتاء ) يستحب ايضا عندنا ( تأخير العصر ) في كل الازمنة الا يوم الغيم ( مالم تغير الشمس ) ويكره ان تؤخر الى ان يغير قرص الشمس لانه عليه السلام كان يصلي العصر والشمس مرتفعة بضاء نقية فالعبرة بتغير القرص لا بتغير الضوء فانه يحصل بعد الزوال فتى صار القرص بحيث لانحار فيه العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكافي ( و ) يستحب ايضا ( تعجيل المغرب ) في كل الازمنة الا يوم الغيم لقول رافع بن خديج كنا نصلي المغرب مع النبي عليه السلام فينصرف احدا فانه ليصره واقع نباه وعن ابن عمر انه اخبرها حتى بدانجم فاعتق رقبة وهو يدل على كراهة تأخيرها الى ظهور النجم وفي القنية يكره تأخير المغرب عند محمد في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ولا يكره في رواية الحسن عنه مالم يغيب الشفق والاصح انه يكره الامن عذر كالسفر والكون على الاكل ونحوهما او يكون التأخير قليلا وفي التأخير تطويل القراءة خلاف انتهى ( وتأخير ) صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب ( لقوله عليه السلام \* لولا ان اشق على امتي لامرتهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل او نصفه \* ) ( و ) تأخيرها ( الى ما بعده ) اي بعد ثلث الليل ( الى نصف الليل مباح ) لما بيناه في الشرح ( و ) تأخيرها ( الى ما بعده ) اي ما بعد نصف الليل ( الى طلوع الفجر مكروه اذا كان بغير عذر ) لانه يؤدي الى تقليل الجماعة اما اذا كان بعذر فلا يكره ( واما التأخير في الوتر ) فالاصل فيه ان الافضل ( انه اذا كان لا يثق بالانتباه او ترقب النوم واذا كان يثق ) بالانتباه ( فتأخيره الى آخر الليل افضل ) لقوله عليه الصلوة والسلام \* من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان الصلوة آخر الليل مشهودة \* وذلك افضل ( وان كان ) اليوم ( يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب

٩ ولهما ما روى الدار قطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقي والنوري الصحيح انه موقوف على ابن عمر وله ما روى الترمذي من حديث محمد ابن فضيل عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة اولاً وآخر اول وقت الظهر حين تزول الشمس وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل وقتها وآخر وقتها حين تصفر الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان آخر وقتها حين يتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس فقد جعل آخر وقت المغرب و اول وقت العشاء ٧

( تأخيرها )

تأخيرها يعني) بالتأخير (عدم التعجيل) في اول الوقت لا التأخير الشديد  
الذى يشك بسببه في بقاء الوقت قال في المحيط المراد من تأخير المغرب  
قدر ما يحصل التيقن بالمغرب في يوم الغيم (و) المستحب في يوم الغيم  
(في) كل من (العصر والعشاء تعجيلهما) المراد بتعجيل العصر قدر  
ما يقع عنده انها لا تقع حال تغير الشمس وبتعجيل العشاء التعجيل قليلا  
على الوقت المعتاد كذا في المحيط ثلاثا تقل الجماعة لخوف المطر ( وروى  
الحسن عن ابي حنيفة التأخير في الجميع الا يوم الغيم) لانه اقرب الى الاحتياط  
ان لا تقع قبل الوقت ( اما الاوقات التي تكره فيها الصلوة فخمسة )  
المراد من الكراهة ما يعم عدم الجواز ايضا فكل ما لا يجوز فهو مكروه  
( ثلاثة ) اى ثلاثة اوقات ( منها ) اى من تلك الخمسة ( يكره فيها الفرض  
والتطوع ) فالكراهة في الفرض كالفوائت تمنع الصحة لوجوبها بسبب  
كامل فلا تؤدى ناقصة وكذا الواجبات الفائتة كسجدة التلاوة وجب  
بتلاوة في وقت غير مكروه وجنازة حضرت فيه والوتر لانها وجبت كاملة  
فلا تؤدى ناقصة ٤ والكراهة في التطوع لا تمنع الصحة ولكنها كراهة  
تحريم وتحقيق ذلك في الشرح ( وذلك ) اى المذكور من الكراهة كائن  
( عند طلوع الشمس وعند غروبها الا عصر يومه ووقت الزوال )  
لنهيه عليه السلام عن الصلوة في هذه الاوقات واستثنى عصر يومه لانه  
يصح عند الغروب لانه واجب ناقصا فاداه كل وجب بخلاف عصر يوم آخر  
وغيره من الفوائت على ما حققناه في الشرح وفي كتب الاصول ( و )  
روى ( عن ابي يوسف رحمه الله ) وهى الرواية المشهورة عنه ( انه جوز )  
التطوع وقت الزوال يوم الجمعة اى من غير كراهة ودليله وجوابه في الشرح  
٩ ( ولا يصلى فيها ) اى في الاوقات الثلاثة المذكورة ( صلوة جنازة ولا يسجد  
لتلاوة ) اذا كانت حضرت او تليت في وقت غير مكروه لما تقدم ( ولا  
يسجد فيها للسهو ) لانه من اجزاء الصلوة ( ولو قضى فيها فرضا  
اى صلوة مفروضة ( بعيدها ) لعدم صحتها على ما قدمناه ( وان تلافها )  
اى في وقت من الاوقات الثلاثة ( آية سجدة ) فالفضل ان لا يسجد فيها  
ولا في غيره من الثلاثة فان سجد لها ) في ذلك الوقت ( لا بعيدها ) لانه  
اذاها كل وجبت وكذا ان سجدتها في غير وقت تلاوتها من الاوقات الثلاثة  
تصح عندنا خلافا لغيره وكذا اذا حضرت الجنازة في وقت من الاوقات

٧ حين يغيب الافق و  
غيوبة الافق يسقط  
اليأس الذى بعد  
الحجرة والا كان باديا  
لكن قد خطأ البخارى  
والدارقطنى محدثين  
فضل في رفع هذا  
الحديث فان غيره من  
اصحاب الاعمش  
يروونه عن مجاهد  
عنه من قوله وواقفه  
ابن الجوزى وابن  
القطان يجوز ان  
يكون الاعمش سمعه  
من مجاهد موقوفا  
ومن ابي صالح مرفوعا  
فيكون له عنده  
طريقان موافق  
ومرفوع والذى رفعه  
يعنى ابن فضيل صدوق  
من اهل العلم وثقه  
ابن معين فتقبل زيادته  
وهى الرفع ثم من المشايخ  
من افق برواية اسد بن  
الشيخ كمال الدين ابن  
الهمام ولا تساعد  
رواية ولا دراية اما  
الاول فلانه خلاف  
الرواية الظاهرة واما  
الثاني فلما رآنا اتفاقا من  
دليله ولانه حيث تما  
رضت الاخبار لم ينقض  
الوقت القائم بالشك  
( شرح كبير )

الثلاثة فصلي عليها فيه تصح والافضل ان تصلى ولا تؤخر لان التجبيل فيها مطلوب مطلقا الا لما منع كحضورها في وقت غير مكروه ( واما الوقتان الآخران من الجمعة ) فانه يكره فيهما التطوع ( فقط ) ولا يكره فيهما الفرض ولا الواجب لنفسه ( يعنى الفوائت و صلوة الجنائزة وسجد التلاوة بخلاف المنذور واللازم بالشروع وركعتي الطواف فانها تكره لوجوبها لغيرها ( وهما ) اى الوقتان المذكوران ( مابعد طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس ) فانه يكره في هذا الوقت التوافل كلها الاسنة الفجر لقوله عليه السلام \* لا صلوة بعد الفجر الا بسجدتين \* يعنى ركعتين ( ومابعد صلوة العصر الى غروب الشمس ) لانه عليه السلام نهى عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب ( ومابعد غروب الشمس ) قبل صلوة المغرب ( ايضا ) التطوع فيه ( مكروه ) لالذاته بل ( لتأخير المغرب ) بسببه مع استحباب تجبيلها وتقدم ذكر كراهة التأخير ( وكذلك يكره التطوع اذا خرج الامام ) اى صعد على المنبر ( للخطبة يوم الجمعة ) لما روى عن اكابر الصحابة كالخلفاء الراشدين ونحوهم انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام ( وكذا ) يكره التطوع ( عند الاقامة ) اى يوم الجمعة كذا خصه قاضيان وصاحب الخلاصة وغيرهما واما في غير الجمعة فلا يكره بمجرد الاخذ في الاقامة ما لم يشرع الامام في الصلوة وبعد شروعه ايضا لا تكرر سنة الفجر ان علم انه يدرك الركعة الثانية او التشهد على ما فيه من الخلاف وكذا لا يكره بقية السنن اذا علم انه يدركه قبل الركوع في الركعة الاولى ذكره السروجي وعزاه الى التحفة بل يكره في جميع ذلك ان يصلى محالطا للصنف او خلف الصنف من غير حائل بل يصلى في المسجد الصنفى ان كان الامام في الشنوى وبالعكس او خلف اسطوانة ( فان ) كان قد ( شرع ) في صلوة التطوع قبل خروج الامام للخطبة ( ثم خرج الامام لا يقطعها ) بل يتما ركعتين ان كانت تحية المسجد او نفلا مطلقا وان كان سنة الجمعة قبل يقطع على رأس الركعتين وقيل يتما اربعا قال المرغيناني هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد وذكر في النوادر انه يسلم على رأس الركعتين وان كان قام الى الثالثة وقدها بالسجدة اضاف اليها الرابعة وسلم وحفف في القراءة وحكى عن القاضي الامام ابى على النسفي انه رجع اليه بعدما كان يفتي

٤ بالنقصان القوى وهو النقصان الذى هو من صفات الوقت لشدة اتصال الفعل بالوقت لدخول الوقت في ماهيته بخلاف النقصان الذى ليس كذلك كالنقصان بسبب الاخلال ببعض الواجبات او بسبب المكان كالصلوة في الارض المفصولة او بسبب شي آخر من المجاورات كالصلوة في الثوب الحرير فان ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلوة بهذه الاشياء كاتصالها بالوقت لكون اتصال هذه الاشياء بالصلوة من حيث المجاور لامن حيث السبية او الشرطية بخلاف الوقت اما لوجوب الفرض او لغيره بسبب ناقص وادى فيه صح كصر يومه عند الاصفرار وكاتبى آية السجدة في الوقت المكروه او حضرت الجنائزة فيه فانها يصحان فيه ايضا مع الكراهة لاداء ذلك كما وجب ولذات جميع المتوافل فيه مع الكراهة ٤

بالاول واليه مال السرخسى والبقالى وقال الشيخ كمال الدين ابن الهمام  
انه الاوجه ولم يذكر في البوارد ماذا قام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة  
واختلف فيه فقيل يعود الى القعود ويسلم وقيل يتم ويخفف وهو الاوجه  
على ما حققناه في الشرح ٩ ثم 'داسلم على رأس الركعتين قبل لا يلزمه قضاء  
شيء وقيل يقضى ركعتين وقال ابو بكر محمد بن الفضل يقضى اربعا في اى  
حال قطعها لانها بمنزلة صلوة واحدة ( وكذا ) يكره التطوع ايضا  
( قبل صلوة العيدين وعند خطبتهما ) وكذا بعد خطبتهما في المصلى على  
الاصح ولا يكره بعد رجوعه منه ( و ) كذا يكره التطوع ( عنه خطبة  
الكسوف و ) عند خطبة ( الاستسقاء ) وكذا عند الخطبة في الحج للاخلال  
بالاستماع والانصات في الكل ( ولو شرع في ) صلوة ( التطوع في الاوقات  
الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها ) في وقت غير مكروه تخلصا عن  
الكراهة ٢ ( ولو لم يقطع ) بل اتم شفعاء ( فقد اساء ) واثم لخالفه النهى  
( و ) مع هذا ( لاشئ عليه ) اى ليس عليه اعادة ما عملى لانه اتى بها كما  
وجبت عليه ( ولو شرع في النافلة في الوقتين ) اى بعد طلوع الفجر الى  
طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى تغيرها ( ثم افسدها لزمه القضاء )  
وقد علم هذا من قوله سابقا ثم يقضيها لانه اذا لزم قضاء ما شرع فيه  
في الاوقات الثلاثة اذا افسده مع ان كراهتها اشد فلزوم ما شرع فيه في الوقتين  
اولى ( ولو افتح النافلة في وقت مستحب ) غير مكروه ( ثم افسدها )  
اوفسدت ( لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع الفجر قبل  
ارتفاع الشمس ) اى يكره ان يقضيها ولو قضاها صحت مع الكراهة وسقطت  
عنه و كذا سائر اوقات الكراهة ما عدا الثلاثة فانها لا تسقط عنه  
بقضائها في وقت منها ( ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى  
الفجر ) لما مر من كراهة قضاء ما لزم بالشروع في الوقتين ولا يلتفت  
الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ انه ان اخاف لا يدرك الفرض لو  
صلى السنة فلاحسن ان يشرع في السنة ويكبر لها ثم يكبر اخرى  
للفريضة فيخرج من السنة فيصير شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا  
بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل لعدم الفائدة في ذلك لانه وان سلم انه  
لا يصير مفسدا لكن كراهة قضائها بعد صلوة الفجر باقية اللهم  
الا ان يفعل ذلك ليقضيها بعد ارتفاع الشمس وعلى كل حال فهو غير

لان وجوبها بالشروع  
اذا شرع فيها وجبت  
ناقصة فاذا اداها  
كما وجبت ( شرح كبير )  
٧ له ما في مسند  
الشافعى عن سعيد  
المقبرى عن ابي هريرة  
رضى الله تعالى عنه  
ان رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم نهى  
عن الصلوة نصف  
النهار حتى تزل شمس  
الا يوم الجمعة وفي سنن  
ابوداود عن ابي قتادة  
رضى الله تعالى عنه عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم انه كره الصلوة  
نصف النهار الا يوم  
الجمعة وقال ان جهنم  
تسبح الا يوم الجمعة  
ولهما اطلاق النهى  
والمحرم مقدم على  
المبغ عند التعارض  
وبهذا يحجب عن  
استدلال الشافعى  
على جواز القضاء  
واباحة النقل بمكة  
في هذه الاوقات بقوله  
عليه السلام من نام عن  
صلاته او نسيها فليصلها  
اذا ذكرها متفق عليه  
ومحدث جبير بن مطعم  
مرفوعا يابى عبد مناف ٦

آت بالسنة كما هي سنة فلا فائدة في هذا التكلف (وقيل يقضيها) بعد  
 صلوة الفجر وهو غير صحيح لما تقدم من ان الكراهة موجودة فيه  
 (ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلا صلى ركعتين) منها  
 (طلع الفجر ثم قام) بعد طلوعه (وصلى ركعتين) من غير ان يسلم  
 (تنوب) صلوة هاتين الركعتين (عن ركعتي سنة الفجر عندهما) اي  
 عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى (وهو) اي قولهما (احدى  
 الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله) وهى ظاهر الرواية بناء على ان السنة  
 تؤدى بمطلق نية الصلوة وهو الصحيح وروى الحسن عنها انها لا تنوب (وذكر  
 في الذخيرة ولو صلى ركعتين على ظن انه) اي الشأن (لم يطلع الفجر وقد  
 تبين اي ظهر بعد ذلك) انه) اي الشأن كان (قد طلع) الفجر (فعند  
 المتأخرين تجزيه) تلك الركعتان (عن ركعتي سنة الفجر) وهذا ايضا هو  
 ظاهر الرواية (لوشك) عند صلوة تلك الركعتين (في) طلوع (الفجر)  
 واستمر شكه (لا تجزيه عن ركعتي) سنة (الفجر بالاتفاق) وهو ظاهر (واذا طلعت  
 الشمس حتى ارتفعت قدرخ او) قدر (رحميت تباح الصلوة) اي تحل هذا هو  
 المذكور في الاصل وقيل مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس  
 لا تباح الصلوة فاذا عجز عن النظر اليه تباح وقيل يدلى ذقنه على صدره  
 وينظر فان لم ير القرص حلت الصلوة وانظره فلا وهذا ايسر الاقوال  
 (ولو طلعت الشمس) والمصلى (في خلال) اي في اثناء (صلوة الفجر  
 تقسد صلوة الفجر) لعروض النقصان على ما وجب بالسبب الكامل (ولو  
 غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر) لا تقسد لعروض الكمال  
 على ما وجب بالسبب الناقص وقد حققناه في الشرح

### والشرط السادس النية

وهى قصد كون الفعل لما شرع له في العبادات قصد كونها لله تعالى  
 خالصا قال الله تعالى \* وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين (المصلى  
 اذا كان متفلا يكفيه مطلق نية الصلوة) ولا يشترط تعيين كون  
 ذلك الفل سنة مؤكدة او غيرها (و) لكن (في التراويح يختلف) اي  
 خالف (بعض) المشايخ (المقتدين) فانهم (قالوا الاصح انه) اي  
 فعل الترويح (لا يجوز بمطلق النية) بل لابد من تعيينها والمذكور  
 في فتاوى قاضيان ان الاختلاف في التراويح وفي السنن المؤكدة والصحيح

٦ لا تمنعوا احد اطاف  
 بهذا البيت وصلى اية  
 ساعة شاء من ليل او  
 نهار وحدث ابي زر  
 في معناه رواء الدار  
 قلنى والبيهقى مع انه  
 معلول بالانقطاع فيما  
 بين مجاهد وابى زر  
 ويضعف ابن المؤمل  
 وحيد مولى عفراء  
 او باضطراب سنده  
 (شرح كبير)  
 ٩ اقول الاوجه ان ينها  
 لانها ان كانت صلوة  
 واحدة فظاهر وان  
 كانت بمنزلة غير هامن  
 النوافل كل شفع صلاة  
 على حدة فالقيام الى  
 الثالثة بمنزلة تحرمة  
 مبتدأة ولو كان اول ما  
 تحرم يتم شفعها فكذا هنا  
 ثم اذا سلم على رأس  
 الركعتين فعلى قياس  
 ما روى عن ابي يوسف  
 انه يقضى اربعافى كل  
 تطوع نواه اربعافى  
 ههنا ايضا اربعاواختلفوا  
 على قول ابي ح ومحمد  
 قيل لا يلزمه شئ وقيل  
 فصلى ركعتين وكان  
 الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل ٣



انه لا يجوز بطلق نية الصلوة لافي التراويح ولا في السنن ( وذكر  
 المتأخرون ان التراويح وسائر السنن تؤدي بطلق النية ) وهو اختيار  
 صاحب الهداية ومن تابعه وهو الصحيح على ما حققناه في الشرح ٤  
 والمص تبع قاضيان حيث قال ( والصحيح انه ) اي التراويح ( لا يجوز  
 بطلق النية ) ثم قال بناء على ذلك ( والاحتياط في نية التراويح ان  
 ينوي الترويح ) نفسها ( او ) ينوي ( سنة الوقت ) فانها هي السنة  
 في ذلك الوقت ( و ) ينوي ( قيام الليل ) ليكون خارجا من الخلاف على  
 ما قالوا ( والاحتياط ) للخروج من الخلاف ( في السنة ان ينوي السنة  
 نفسها ) او ينوي الصلوة متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم ( ولو نوى في  
 صلوة الوتر اوفى ) صلوة ( الجمعة اوفى ) صلوة العبد فانه ينوي  
 صلوة ( الوتر ) فيعينها ( و ) كذا ينوي ( صلوة الجمعة و صلوة العبد ) اي  
 يشترط التعيين اتفاقا ولا يكفي مطلق النية وكذا جميع الفرائض والواجبات  
 من المندور وقضاء مالزم بالشروع وغيرها ( وفي الصلوة الجنازة ينوي  
 الصلوة لله تعالى والدعاء للميت ) اذ بهذا تتميز عن غيرها ( والمفترض  
 المنفرد لا يكفي نية مطلق الفرض ما لم يقل في نيته اظهر او العصر ) مثلا  
 لتمييز ما شرع فيه من غيره من الفروض ولا فرق في ذلك بين المنفرد  
 وغيره ( فان نوى فرض الوقت ولم يعين ) انه ظهره او غير ( ولم يكن  
 الوقت قد خرج اجزاء ) ذلك ( الا في الجمعة ) لان فرض الوقت  
 عندنا اظهر لا الجمعة الا انه امرنا بالجمعة لاسقاط الظهر وذكر قاضيان  
 لو كان عنده ان فرض الوقت الجمعة جاز ( ولا يشترط نية اعداد الركعات  
 اجمالا ) لكونها معينة معلومة ( ولو نوى الفرض والتطوع معا جاز  
 ماصلا ) تلك النية ( عن الفرض عند ابي يوسف رح ) لقوة الفرض فلا  
 يزاحه الضعف ( خلافا لمحمد رح ) فانه لا يجوز عن الفرض عنده ولا عن  
 التطوع ( وان نوى الظهر لا يجوز ) لان هذا الوقت كما يفيد ظهر هذا  
 اليوم يفيد ظهر يوم آخر اما لو نوى ظهر الوقت او عصر الوقت يجوز  
 وهذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم  
 بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز كما مر ( ولو نوى فرض الوقت لا يجوز )  
 ايضا ولو نوى ظهر اليوم يجوز والمقتدى ان نوى الصلوة بدون متابعة  
 امامه لا يجزئه كذا ذكره في الخلاصة والواقعات ( ولو افترخ المكتوبة

٣ يقول يقضى اربعا  
 من قطعها في اي الحال  
 قطعها لانها بمنزلة  
 صلوة واحدة لما ذكرنا  
 من الاحكام انتهى  
 ذكره السروجي في  
 شرح الهداية وكذا  
 يكره التطوع ايضا  
 ( شرح كبير )

٤ ليس هذا ابطالا  
 للعمل لان القطع للا  
 كمال لا يكون ابطالا  
 كمن شرع في الفرض  
 منفرد ثم اقيمت الجماعة  
 فان الافضل ان يقطع  
 ويقتدى لاحراز  
 فضيلة الجماعة وكان  
 كهدم المسجد لتجديده  
 ونحو ذلك ( شرح  
 كبير )

٣ قال الشيخ كمال الدين  
 ابن الهمام وتحقيق  
 الوجه فيه ان معنى  
 السنية كون النافلة  
 مواظبا عليها من النبي  
 صلى الله عليه وسلم بعد  
 الفريضة المعينة وقبلها  
 فاذا وقع المصلى بالنافلة  
 في ذلك المحل صدق  
 عليه انه فعل الفعل  
 المسمى بسنة ٢

اي نواها ( ثم ظن انها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ ) من  
صلوته ( فهي ) اي صلوته هي ( تلك المكتوبة ) التي شرع فيها  
ناوياها اذ لا يشترط استصحاب النية الى آخر الصلوة ( ولو كبرينوى  
التطوع ثم كبرينوى الفرض بصير شارحا في الفرض ) وتبطل نية  
التطوع ( ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح ) ناويا ( العصر او التطوع  
بتكبير ) متعلق بافتتح ( فقد نفى الظهر وصح شروعه فيما كبر ) ناويا  
له ( وكذا اذا شرع في المكتوبة ) اي مكتوبة كانت ( ثم كبرينوى  
الشروع في النافلة ) اي نافلة كانت ( بصير ناقضا للمكتوبة وشارحا  
في النافلة او كان ) من شرع في المكتوبة ( منفردا فكبرينوى الاقتداء  
بالامام فانه بصير شارحا فيما كبر ) هذا اذا نوى بقلبه وكبر بلسانه ناويا  
له من الصلوة مقتديا رافضا للصلوة منفردا للتغايرة بينهما من حيث  
الصفة ( وان صلى ركعة من الظهر ثم كبرينوى الظهر فهي هي )  
لعدم مغايرة ما شرع فيه لما كان فيه فيكون مقررا له وهذا اذا نوى بقلبه  
اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا  
في الخلاصة ويجزئ اي يكتفي ( بتلك الركعة ) لعدم بطلانها  
( ويكمل عليها ) باقي الظهر ( حتى انه لو كان مقيما وصلى اربعا  
اخرى ) بعد ذلك التكبير على ظن ان الركعة الاولى قد انتقضت ولم  
يقعد على رأس الركعة ( الرابعة ) من صلوته التي هي ثالثة بعد ذلك  
التكبير ( فسدت صلوته ) لتركه فرضا وهو القعدة الاخيرة ولو نوى  
مكتوبتين معا احدهما دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بان نوى  
في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره معاً ( فهو ) اي الثانية ( التي )  
اي للمكتوبة التي ( دخل وقتها ) لان التي لم يدخل وقتها لا تزاحمها  
( ولونوى فائتين معا فهي ) اي النية ( للاولى منهما ) لترجمها بالسبق  
وان لم يكن صاحب ترتيب ( ولونوى فائنة ووقية معا ) بان فاته الظهر  
فنوى في وقت العصر الظهر والعصر معا ( فهي ) اي النية ( للفائنة اذا  
كان في الوقت سعة ) كذا وذكره في الخلاصة عن المنتقى وذكر عن الجامع  
الكبير انه لا يصير شارحا في واحد منهما والمص اختار ما في المنتقى فلذا قال  
( الان يكون في آخر وقت الوقية ) فيئذ تكون النية للوقية لترجمها  
وفيه اشارة الى كون المصلي صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب

٢ فالحاصل ان نفس  
النية تحصيل بنفس  
الفعل على الوجه الذي  
فعله عليه السلام وهو  
انما كان يفعل على ما  
سمعت فانه عليه السلام  
لم يكن ينوى السنة بل  
الصلوة لله تعالى فعلم ان  
وصف السنة ثبت بعد  
فعله على ذلك الوجه  
تسمية من الفعل المخصوص  
الا انه وصف  
يتوقف حصوله على  
نيته انتهى وهذا في  
السنة الثابتة بفعله  
وكذا في السنة الثابتة  
بقوله كقوله عليه  
السلام ما من عبد مسلم  
يصلى لله تعالى في كل  
يوم ثنتي عشرة ركعة  
من غير الفريضة الا ابى  
الله له بيتا في الجنة ونحوه  
من الاحاديث فانه  
رتب الوعد على مطلق  
فعل الصلوة وعلى هذا  
التراخي فانه ما ثابتة  
بفعله عليه السلام  
حيث فعلها وبين  
الغدر في تركها ٣

يذبحى ان لا يصح واحدة اذا كان في الوقت سعة للتزام ( ولا يحتاج  
الامام ) في صحة الاقتداء به ( الى نية الامامة ) حتى لو شرع على نية  
الانفراد فاقندى به يجوز ( الا في حق ) جواز اقتداء ( النساء ) به فان  
اقتداء هن به لا يجوز ما لم ينو ان يكون اما ما لهن اولن تبعه عموما خلافا  
لنفر ( واما المقتدى ) فينوى الاقتداء ايضا ( ولا يذفيه ) في صحة الاقتداء  
( نية الفرض والتعيين ) اى تعيين الفرض بل يحتاج الى نيتين نية

الصلوة ونية المتابعة ( وان نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة  
يجزیه ) ذلك وهذا قول البعض وذكر قاضيان انه لا يجوز وهو المختار  
لان الاقتداء كما يكون في الفرض يكون في النفل فلا يتعين احدهما بدون  
التعيين ( وكذا ) الحكم ( اذا قال نويت ان اصلى مع الامام ) قال بعضهم  
يجوز والمختار عدم الجواز ( وان نوى ) ان يصلى ( صلوة الامام ولم ينو  
الاقتداء لا يجزیه ) لشرطية نية الاقتداء في صحته وقال بعضهم اذا انتظر  
تكبير الامام ثم كبر بعده يصح شروعه في الصلوة الامام وان لم يحضره  
نية الاقتداء لقيام الانتظار مقام انية ( وان نوى الشروع في صلوة  
الامام فقد اختلف المشايخ فيه ) قال بعضهم لا يجزیه ذلك في صحة  
الاقتداء والاصح انه يجزیه قاله قاضيان وقال ظهير لدين يذبحى ان يزيد  
فيقول نويت الشروع في صلوة الامام واقتديت به وذلك للاحتياط  
في الخروج من خلاف ذلك البعض وكذا ان لم يعلم الامام في اى صلوة  
هو فنوى صلوة الامام والاقتداء به يجوز ولو عين صلوة الامام والامام  
في غيرها لا يجوز ( وان نوى ) ان يصلى ( صلوة الجمعة ولم ينو الاقتداء  
بالامام جاز عند البعض وهو المختار لان الجمعة لا تكون الامع الامام  
فنيتهما مستلزمة للاقتداء ( وان نوى الاقتداء بالامام و ) لكن ( لم يخطر

بباله من هو ) ازيد ام عمرو ( صح الاقتداء ) للاطلاق ( و ) كذا ( ان  
نوى الاقتداء بالامام وهو يظن انه ) اى الامام ( زيد فاذا هو عمر وصح  
الاقتداء ايضا ) اذ ليس في نيته تقييد ( الا اذا قيد ) نيته وقال اقتديت  
( بزید ) او نوى الاقتداء بزید ( فاذا هو عمرو فصح لا يصح ) لكون نيته  
مقيدة بشخص ليس هو الامام ٤ وفي الاول نوى الاقتداء بالامام والافضل  
ان ينوى الاقتداء بعدما قال الامام الله اكبر ليصير بمقتديا بمصل كذا ذكره  
في المحيط وهو قولهما وعند ابى حنيفة رجه الله افضل مقارنة تكبيرة المقتدى

٣ او بقوله من قام  
رمضان ايمانا واحتسابا  
غفر له ما تقدم من ذنبه  
اذ قيام رمضان حاصل  
بمطلق الصلوة في لياليه  
ولا يمكن ان يكون  
الصلوة في لياليه ليست  
قيامه الا ان يتعين  
لشيء آخر من فرض  
او واجب اداء وقضاء  
( شرح كبير )  
٤ في الواقع فلم يكن  
مقتديا بمن هو متصف  
بالامامة والحاصل ان  
الوصف ٢

لتكبير الامام (ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة جاز)  
 عند اكثر المشايخ وان لم تحضره النية عند الشروع (ولو نوى الشروع)  
 في صلاة الامام وكبر على ظن انه (اي الامام) قد شرع (قبل شروعه  
 وهو) اي والحال ان الامام (لم يشرع بعد لم يحز شروعه) في صلاة  
 الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلاة من ليس بمصل (ومن صلى  
 سنين ولم يعرف النافلة من الفريضة) وانما يفعل كما يفعله الناس (ان ظن  
 ان الكل) اي كل شيء يصليه (فريضة جاز) فعله وسقط عنه الفرض  
 وان لم يعلم ان فيها فريضة او علم ان بعضها فرض وبعضها سنة ولم يميز  
 ولم ينو الفريضة لايحوز وعليه قضاء صلاة تلك السنين ثم فيما اذا ظن  
 ان الكل فريضة لو اقتدى به احد ان كان في صلاة لاسنة قبلها كالمغرب  
 صحت صلاة المقتدى وان كان في صلاة قبلها سنة مثلها كالتجرب والظهر  
 لاتصح صلاة المقتدى (وان كان الرجل شاكفي) بقاء (وقت الظهر)  
 مثلا (فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت) كان (قد خرج يحوز الظهر بناء على ان  
 فعل القضاء بنية الاداء) فعل (الاداء بنية القضاء) كما اذا قال وهو في الوقت  
 نويت قضاء ظهر اليوم (يحوزو) هذا (هو المختار كذا ذكره في المحيط) اما جواز  
 القضاء بنية الاداء وعكسه فجمع عليه عندنا واما بنية ظهر الوقت بعد  
 خروج الوقت فالصحيح انها لا تجوز صرح به في فتاوى قاضيان وغيرها  
 وليس من القضاء بنية الاداء اما القضاء بنية الاداء فيما اذا نوى ظهر اليوم  
 وهو يظن ان الوقت لم يخرج وما ذكره بقوله (ولو نوى فرض اليوم  
 يحوز بلا خلاف وان لم يعلم بخروج الوقت) سهو ايضا لان فرض اليوم  
 محتمل للوقتية والفائتة والصواب ان يقال ولو نوى ظهر اليوم (ومن صلى  
 الظهر) اي ظهر اليوم الذي هو فيه او ظهر الامس مثلا (ونوى ان هذا  
 من ظهر يوم الثلاثاء) اي ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر منه  
 (فتبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء) اي تبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء  
 والظهر منه (جاز ظهره والغلط) انما هو (في تعيين الوقت) اي اليوم الذي  
 الظهر منه وذلك (لا يضره) اذا حصل تعيين الفرض (ولو شرع في صلاة ما)  
 اي صلاة من الصلوة هي (عليه يظن انها سبئية) اي من الصلوات يوم السبت  
 (فاذا هي) اي ظهر ان تلك الصلوة التي شرع فيها انما هي (احدية) اي  
 من صلوات يوم الاحد بان كان عليه ظهر يوم مثلا فظنه ظهر يوم السبت

٣ معتبر عند عدم  
 تعيين الذات فاما عند  
 تعيينها فلاحق لو قال  
 اقتديت بهذا الامام  
 الذي هو عبد الله فاذا  
 هو جعفر جاز سواء  
 كان يرى شخص الامام  
 او لا لان الاشارة  
 تفيد تعريف الذات الملو  
 صوف يدل على الصفة  
 (شرح كبير)

فصله تلك النية فظهر انه لم يكن عليه الاظهر يوم الاحد ( لا تصح ) تلك الصلوة ولا تجزئ عن ظهر الاحد التي هي عليه لانه صلاها قبل وقتها بنية حيث نوى اضافتها الى يوم قبل وجوبها ( ولو كان بالعكس ) بان شرع في صلوة عليه على ظن انها احدية فاذا هي سبئية ( تصح ) لانه اضافها الى وقت بعد وقت وجوبها ( والسحب في النية ان ينوى ) ويقصد ( بقلبه ويتكلم باللسان ) بان يقول نويت ان اصلي صلوة كذا فالنية بالقلب هي الشرط اللازم والتكلم باللسان مستحب ( هذا هو المختار ) اختاره صاحب الهداية وغيره وقبل ان التكلم باللسان بدعة ( ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بلا خلاف ) بين الأئمة لان النية عمل القلب دون اللسان وفي شرح الطحاوي الافضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر يعني بالتكبير ويده بالرفع ( والاحوط ) في النية من حيث الزمان ( ان ينوى ) حال كونه ( مقارنا للتكبير ومخالطه ) اي ان تكون النية موجودة زمن التكبير ( كما هو مذهب الشافعي ) فان وجود النية زمن التكبير شرط عنده فلذا كان هو الاحوط عندنا للخروج من الخلاف ( و ذكر ) الناطقي ( في الاجناس ان من خرج من منزله يريد الفرض بالجماعة ) فلما انتهى الى الامام ( كبر ولم يحضره النية ) في تلك الساعة ( ان كان بحال لو قيل له اي صلوة تصلي امكنه ان يجيب من غير تأمل نجوز صلوته والا فلا ) اي وان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب له من غير تأمل لا تجوز صلوته وهذا هو المراد بما روى عن محمد رحمه الله انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر او العصر مع الامام ولم يشغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني سوى المشي الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره النية جازت صلوته بتلك النية ومثله عن ابي حنيفة وابي يوسف فرح فعلم بهذا جواز الصلوة بالنية المتقدمة اذا لم يفصل بينها وبين التكبير بعمل ليس للصلوة ( وان تأخرت النية ونوى بعد التكبير لا تصح الصلوة بالنية ) المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للكرخي فان عدم تجوز بالنية المتأخرة قيل الى انشاء وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه وهو في غاية البعد

﴿ واما فرائض الصلوة ﴾

اي اركانها التي توجد ماهيتها بمجموعها ( فثمان ) فرائض منها ( ست ) فرائض ( على الوفاق ) بين ائمتنا ( و ) منها ( ثلثان على الخلاف ) بينهم

٧ والجواب ما مرانه  
خبر واحد ظني لا يجوز  
اثبات الزيادة على  
الكتاب القطعي به  
لانها نسخ فان المفهوم  
من الكتاب افتراض  
ما يسمى ركوعا وهو  
مطلق الانحاء وما  
يسمى سجودا وهو  
وضع الجبهة على  
الارض وان ذلك  
جزئ فلو قلنا بان  
التعديل فرض لكان  
ذلك غير مجزئ  
فيكون نسخا وكذا  
الكلام في حديث  
الاعرابي الذي رده  
النبي صلى الله عليه  
وسلم ثلاث مرات  
بقوله ارجع فصل  
فانك لم تصل لكونه لم  
يتم الركوع والسجود  
خبر واحد لا يصلح  
ناسخا للقطعي فحصل  
جميع ذلك على الوجوب  
فالمراد لا تجزئ اي  
اجزاء كاملا ولم تصل  
اي صلوة كاملة وتركه  
حتى اتمها يؤيد ذلك  
اذ لو كانت الطمأنينة  
فرضا لفدت ٥

(وهي) أي الفرائض الست المتفق عليها (تكبيرة الافتتاح) وهي وإن عدت مع الأركان في جميع الكتب فإنما ذلك لشدة اتصالها بها لالانها ركن بل هي شرط باجتماع اثنتا خلافا للثلاثة حتى لو كان حاملا للنجاسة عند ابتداء التكبير أو مكشوف العورة أو منحرفا عن القبلة أو قبل دخول الوقت فلقاها واستتر بعمل يسير واستقبل ودخل الوقت مع انتهائه جاز وصح شروعه عندنا خلافا لهم (والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الأخيرة مقدار) قراءة (التشهد) لأجاء الامة على ذلك ولأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يترك القعدة الأخيرة قط كسائر الأركان فكانت ركنا خلافا لما لك فإنها سنة عنده (أما الخروج من الصلوة بصنعه) أي بالفعل الثاني من المصلي (ففرض عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لها) وتظهر فائده في المسئلة الاثني عشرية على ما سيأتي إن شاء الله تعالى ودليل فرضيته انه لا يتوصل الى فرض آخر الاب واما لا يتوصل الى الفرض الاب يكون فرضا (وتعديل الأركان) وهو الطمانينة وزوال اضطراب الاعضاء واقوله قدر تبجيحة (فرض عند أبي يوسف رحمه الله) والائمة الثلاثة (لحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تجزئ صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود) وفي المتن صلبيه مكان ظهره وهو من الرواية بالمعنى والجواب ٧ انه ظني لا يثبت الفرضية وتحقيقه في الشرح ثم شرع المصنف في تفصيل الفرائض بعد ذكرها اجالا فقال (ولا دخول في الصلوة الابتكيرة الافتتاح) لأجاء الامة على ذلك (وهي قوله) أي قول العبد (الله اكبر) ولا خلاف فيه (أو الله الاكبر) وخالف فيه مالك وأحمد (أو الله الكبير أو الله كبير) ٢ وخالف فيهما الشافعي أيضا ثم عند أبي يوسف رحمه الله ان كان يسن التكبير باحدة هذه الالفاظ لا يجوز ابداله بغيره (وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله ان قال بدلا عن التكبير الله اجل أو اعظم أو الرحمن اكبر أو لا اله الا الله أو تبارك الله أو غيره) أي غير المذكورين (من أسماء الله تعالى وصفاته التي لا يشارك فيها) كالرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الخفيات والقادر على كل شيء والرحيم لعباده (أجزاء) ذلك عن التكبير لان المقصود به التعظيم وهو حاصل بما ذكره ولقوله تعالى \* وذكر اسم ربه فصلی \* (ولو افتتح الصلوة بالله) أي بقوله اللهم من غير زيادة

٤ يتركها في أول ركوع وسجود ويكون فعله بعد ذلك عينا وهو صلى الله عليه وسلم لا يقر احدا على فعل هو عبث بل قصد عليه السلام أي يعلل اكل الصلوة على اكل وجهه ولذا جاء في رواية أبي داود عن أبي هريرة والترمذي عن رفاعة بن رافع لهذا الحديث فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك وان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلواتك (شرح كبير)

( او قال يا الله بصح ) افتتاحه لان نداه تعالى يراد به التعظيم والتضرع وخالف الكوفيون في اللهم لان معناه عندهم يا الله امنا بخير فكان سؤالاً مثل اللهم اغفر لي والصحيح مذهب البصريين لان معناه يا الله فقط والميم المشددة عوض عن حرف النداء ( ولو قال بدل التكبير اللهم اغفر لي او اللهم ارزقني او ) قال ( استغفر الله او اعوذ بالله او لاحول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصح ) شروعه لان المقصود بهذه الاذكار ليس محض التعظيم لما يشوبه من السؤال صريحاً او تعريضاً وكذا لو قال بسم الله لا يصح شروعه وكذا لو ذكر اسما يوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم الا ان ينوي به ذاته تعالى وفي الكفاية الاظهر الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم من اسماء الله تعالى كذا ذكره الكرخي وافتى به المرغيناني انتهى ( ولو قال الله ) من غير زيادة شيء ( يصير شارحاً عند أبي حنيفة رحمه الله فقط ) في رواية الحسن عنه وفي ظاهر الرواية لا يصير شارحاً ذكره في الخلاصة عن التجريد وذكر فيه خلاف لمحمد رحمه الله تعالى وفي الكافي ان قال الله يصير شارحاً عندهما لانه تعظيم خالص انتهى ( وار قال الله اكبار بادخال الف ) بين الباء والراء ( لا يصير شارحاً وان قال ذلك في خلال الصلوة تقسد صلوته ) قيل لانه اسم من اسماء الشيطان وقيل لانه جمع كبر بالتحريك وهو الطبل وقيل يصير شارحاً ولا تقسد صلوته لانه اشباع والاول اصح ( ولو قال الله اكبر بالكاف الضعيفة ) اي الرخوة كما ينطق بعض البدوي ( اختلف فيه البصريون والكوفيون والاصح انه بصيره شارحاً ) الخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو في قوله اللهم على ما قدمنا واما الكاف الرخوة فلا خلاف في انه يصير شارحاً بها ذكره في المحيط الا انه ذكر مسألة اللهم عقيب ذكر الكاف الرخوة مع ذكر الخلاف فظن المصنف ان الخلاف فيها ( ولو ادخل المد في الف لفظاً لله ) كما يدخل في قوله تعالى \* الله اذن لكم \* وشبهه ( تقسد صلوته ) ان حصل في انائها ( عنداكثر المشايخ ) ولا يكون شارحاً به في ابتدائها ويكفر لو نعمده لانه استفهام ومقتضاء الشك ( وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما ) اي بين المد وعدمه ( لا تقسد صلوته ) والاستفهام يحتمل ان يكون للتقرير لكن الاول اصح لان مثل هذا الجهل لا يصلح عذراً والانسان لا يصح ان يقرر نفسه ( ولو افتتح ) اي كبر ( مع الامام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من

٢ لما لك واحد النقل المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قضية متلقاة من الشرع فنتهي فيها الى ما اتانا اليه الشرع وكذلك قال الشافعي الا انه يقول الاكبر ابلغ في الثناء لان تعريف الخبر يقتضي حصراً في المبتدأ فكان مشتملاً على الثقل وزيادة فيملق به دلالة ولا يوسع ان النص ورد بلفظ التكبير قال الله تعالى وربك فكبر وقال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهور وتحرعها التكبير وتخليها التسليم رواء ابوداود وحسنه النووي في احكامه وفي العبادات البدنية انما يعتبر المنصوص ولا يشتغل بالتعليل ٣

قوله الله لا يصير شارحا ( في اظهر الروايات وان وقع قولها كبر بعد قول  
الامام اكبر ( ولو قال الله مع قول الامام الله اوبعده ولكن فرغ من قول  
اكبر قبل فراغ الامام ) من قوله اكبر ( فالاصح ) انه ( لا يجوز شروعه ) ايضا  
( لانه انما يصير شارحا بالكل ) اى بمجموع الله اكبر لا بقوله الله فقط او اكبر  
فقط فيقع الكل فرضا ( وكذا لو ادرك الامام راكعا فقال الله في حال القيام  
ولم يفرغ من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه ) لان  
الشرط وقوع التحريمة في محض القيام ( ولو كبر قبل الامام حال كونه  
مقتديا به لا يصير شارحا في صلوة الامام ) اتفاقا كما مر ( وكذا لا يصير  
شارحا في صلوة نفسه ) في رواية النوادر وقبل يصير شارحا في صلوة نفسه  
واليه اشار في الاصل ( و ) قيل ( هذا قول ابى يوسف رحمه الله ) والاول  
قول محمد رح ( ولوانه ) اى الذى كبر قبل الامام ( كبر بعد ما كبر الامام )  
يعنى كبر ثانيا ( ونوى ) بهذا التكبير ( الشروع ) في صلوة الامام ( والافتداء به  
يصير شارحا في صلوة الامام ) وقاطعا لما كان شرع فيه على تقدير انه صح  
شروعه في صلوة نفسه ( والافضل ان تكون تكبيرة المقتدى مع تكبيرة  
الامام ) لا بعدها ( عند ابى حنيفة ) لان فيه مسارعة الى العبادة وفيه مشقة  
( وقالا يكبر ) اى الافضل ان يكبر المقتدى ( بعد تكبيرة الامام ) ليزول  
الاشتباه بالكلية ومتى كبر قبل فراغ الامام من الفاتحة ادرك ثواب تكبيرة  
الافتتاح ( واداشك المقتدى انه هل كبر مع الامام او قبله اوبعده يحكم  
باكثر رايه ) اى بغالب ظنه ( فان استوى الظنان ) اى الامر ان اللذان  
وقع فيهما الشك ( فانه ) اى التكبير او الشروع ( يجزبه جلال امره  
على الصواب ) والافضل ان يكبر ثانيا ليزول الشك

٢ ولذا لم يعم الخد  
والذقن مقام الجبهة  
في السجود والاذان  
لا يتأدى بغير لفظ  
التكبير فتحريم الصلوة  
اولى وانما جاز بالتكبير  
لان افضل وفعلا في  
صفاته تعالى سواء اذلا  
يزاد باكثر اثبات الزيادة  
في صفته تعالى بعد  
المشاركة انه لا يشاركه  
احد في اصل الكبرياء  
فكان افضل بمعنى فصيل  
( شرح كبير )

### والثانية من الفرائض القيام

ولو صلى الفريضة قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز ( صلواته بخلاف  
النافلة ( وان عجز المريض عن القيام ) حقيقة او حكما بان كان يقدر عليه الا انه  
يخاف ان قام ان تزداد مرضه او يبطى برؤه او يبعد الماشديدا ( يصلى  
قاعدا يركع ويسجد ) لقوله صلى الله عليه وسلم \* صل قائما فان لم تستطع  
فقعدا فان لم تستطع فعلى جنب وان لم تستطع فستلقيا ولو كان يلحقه بسبب  
القيام نوع مشقة من غير المشيد ونحوه لا يجوز له ترك القيام ولو قدر  
عليه متكئا على عصا او خادم قال الحلواني الصحيح انه يلزمه القيام

( ولو )



ولو قدر على بعض القيام لاعلى كله لزمه ذلك حتى لو كان لا يقدر الاعلى  
 قدر التحريم لزمه ان يحرم قائما ثم يقعد ( فان لم يستطع الركوع والسجود  
 قاعدا او مبرأسه بهما ايماء وجعل السجود اخفض من الركوع  
 ولا يرفع الى وجهه شيئا ليسجد عليه ) من وسادة او غيرها ( لقوله عليه  
 السلام لمريض ) عاده فرآه يصلي على وسادة فاخذها فرمى بها وقال \* صل على  
 الارض ان استطعت والافاوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك  
 ورواية المصنف وقعت بالمعنى وهى قوله ( اذا قدرت ان تسجد على الارض  
 فاسجد والافاوم برأسك ) ولورفع شيئا فاسجد عليه فان كان يخفض رأسه  
 صح وتكون صلوته بالاياء ( ولو كانت الوسادة على الارض فاسجد  
 عليها جاز ) ايضا لكن ان كان يجد قوة الارض تكون صلوته بالركوع  
 والسجود والافهى بالاياء ايضا ( وفي الذخيرة فان لم يستطع القعود  
 استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة فاومى بهما ) اى الركوع  
 والسجود ويجعل تحت كتفيه وسادة او غيرها ليكنه الايماء بالرأس وان  
 قدر على القعود مستندا لزمه ذلك ولا يجوز الاستلقاء ( وان استلقى على  
 جنبه الايمن ووجهه ) متوجه ( الى القبلة واومى جاز ) ايضا والاستلقاء  
 افضل عند القدرة عليه ( فان لم يستطع الايماء برأسه ) اصلا ( اخرت )  
 الصلوة ( عنه ) فى رواية ( ولم تسقط ) اذا كان يعقل ( وفي رواية سقطت  
 عنه بالكلية ) وان كان يعقل ( اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يومى  
 بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه ) وهذا هو ظاهر الرواية وعن ابى يوسف  
 رحمه الله انه يومى بعينه وبحاجبيه ولا بقلبه ٧ وعن زفر يومى بقلبه ايضا  
 وكذا عند الشافعى ( ثم اذا برئ ) اى زال عجزه عن الايماء بالرأس  
 وقدر عليه ينظر ( ان كان يعقل الصلوة حالة المرض ) والعجز عن الايماء  
 بالرأس ( فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى ) وهى اخرت عنه  
 ( ولا تسقط والا ) اى وان لم يكن يعقل الصلاة ( فلا يلزمه القضاء وصار  
 كالغيمى عليه ) فانه ( ان كان ) الاغاء ( اقل من يوم وليلة قضى ) ما فاته  
 زمن الاغاء ( وان كان ) الاغاء ( اكثر من يوم وليلة سقطت عنه ) الصلوة  
 بالكلية ولم يلزمه قضاء شئ فكذا المريض العاجز عن الايماء بالرأس  
 ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليلة سقطت وان كان يعقل  
 لا تسقط وان كثرت بل تأخرت الى زمن القدرة قال صاحب الهداية

٧ وقال مجد لا اشك ان الايماء بالرأس يجوز ولا اشك ان الايماء بالقلب لا يجوز واشك فى العينين وعن زفر يومى بعينه وبحاجبيه وبقلبه وقال الشافعى ان عجز عن الايماء برأسه او مبرأسه فان عجز جازى افعال الصلوة على قلبه وكذا القراءة والا ذكر قلنا النص انما ورد بالاياء وهو ان يكون بالرأس واما بالعين والحاجب فاشارة ورمز على ان الرأس منصوص صريحاً فى حديث ابن عمر روى البيهقى عنه اذا لم يستطع المريض السجود او مبرأسه ايماء ولا يرفع الى وجهه شيئا وكذا حديث جابر المتقدم يفيدان المراد بالاياء الايماء بالرأس حيث قال واجعل سجودك اخفض من ركوعك فان زيادة الخفض لا تتحقق حقيقة فى غير الرأس وليس لهم فيما قالوه نص ونص الابدال يعول عليه فى العبادات بالرأى غير جائز فبطل ( شرح كبير )

وصاحب المنافع وهو الصحيح وعلى الرواية الثانية وهى انها تسقط عنه اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا برئ وصححه قاضيان وصاحب المحيط واختاره شيخ الاسلام وفخر الاسلام وما صححه صاحب الهداية اصح والدلائل فى الشرح ثم الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات عند ابى حنيفة رحمه الله فاذا زاد على الدورة ساعة سقط القضاء وعند محمد رحمه الله من حيث الاوقات فاذا زادت الفوائت على خمس سقط والا فلا وصحح فى المبسوط والذخيرة قول محمد ربح بعد ذكر الخلاف بينه وبين ابى يوسف رحمه الله ايضا ولا شك انه احوط وبيانه فبين اغنى عليه عند الزوال فاستمر الى ما بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عندهما ولا يسقط عند محمد ربح ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يبق فى المدة فان كان يفتق ولا فاقته وقت معلوم كان يخف مرضه عند الصبح فيفتق قليلا ثم يعود الاعماء فهو افاقة معتبرة يبطل ما قبلها من حكم الاعماء وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفتق بغتة ثم يغمى عليه فلا اعتبار لهذه الافاقة ولو زال عقله بالبلح اكثر من يوم وليلة يلزم القضاء عند ابى حنيفة رحمه الله وعند محمد ربح لا يلزمه (وان قدر) المريض (على القيام دون الركوع والسجود) اى ان كان بحيث لو قام لا يقدر ان يركع ويسجد (لم يلزمه القيام) عندنا بل يجوز ان يومى قاعدا وهو افضل خلافا لفرق والثلاثة فان عندهم يلزمه ان يومى قائما (وذكر فى الذخيرة انه ان قدر على القيام والركوع دون السجود) يعنى يقدر ان يقوم واذ قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد (لم يلزمه القيام وعليه ان يصلى قاعدا بالاياء) قوله عليه يفتق منه انه يلزمه العقود وليس كذلك بل يخير ان شاء يومى قائما وان شاء قاعدا فلو قال وله ان يصلى قاعدا بالاياء لكان اصوب والاياء قاعدا افضل لقربه من السجود وذكر الزاهدى انه يومى للركوع قائما وللسجود جالسا ولو عكس لا يصح (رجل فى خلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع والسجود) لا يصلى بهما بل (يصلى قاعدا بالاياء) وهو الافضل او قائما كما مر وذلك لان الصلوة بالاياء اهون من الصلوة مع الحدث (شيخ كبير اذا قام) فى الصلوة (سلس) اى نزل (بوله او كان به جراحة تسيل وان جلس) اى صلى جالسا بركوع وسجود (لانسيل) الجراحة ولا يسيل البول (فانه يصلى جالسا) بركوع ويسجد لا يجز به غير

٤ والاصل فى هذا ما قاله قاضيان وغيره من ابتلى بين ان يؤدى بعض الاركان مع الحدث او بدون القراءة وبين ان يصلى بالاياء معين عليه الصلوة بالاياء لان الصلوة بالاياء اهون من الصلوة مع الحدث او بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو الصلوة على الدابة تطوعا والصلوة مع الحدث او بدون القراءة لا يجوز الا بعدد والمبتلى باحد الشرين يتعين عليه اختيار ايسرهما (شرح كبير)

( ذلك )

ذلك (و كذا) لو كان بحيث لو سجد سال بوله او انفلت ربحه فانه (يصلى قاعدا بالاياء) لما قلنا (واما لو كان بحال لو صلى قاعدا يسيل) بوله او جرحه او نحو ذلك (ولو صلى مستلقيا لا يسيل منه) شيء (فانه يصلى قائما بركوع وسجود) لان الصلوة بالاستلقاء لا تجوز بلا عذر كالصلوة مع الحدث فبترجح ما فيه الاتيان بالاركان وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه يصلى مضطجعا وبدو العورة بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل (ولو كان بحال لو صلى قائما ضعف عن القراءة) ولو صلى قاعدا قدر عليها (يصلى قاعدا بقراءة) لان الصلاة بلا قراءة كالصلوة مع الحدث لا يجوز بلا عذر بخلاف الصلاة مع القعود (يعنى) بالذى يضعف عن القراءة (الشيخ الفاني الذى لا يقدر على القراءة بالقيام اصلا) اما الذى يقدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه ان يقرأ مقدار قدرته قائما والباقي قاعدا والتقييد بالشيخ الفاني اتفاقا اذا لفرق بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف (و) لو كان بحال (او صلى منفردا يقدر على القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر عليه بشرع قائما ثم يقعد فاذا آن) اى قرب (وقت الركوع يقوم ويركع ان قدر على ذلك والا فيصلى منفردا وقيل يصلى مع الامام ويترك القيام ولا اعادة في شيء مما تقدم اجابا) ثم المريض يقعد في الصلوة من اولها الى آخرها كما يقعد في التشهد (ان استطاع وهو قول زفر) (وعليه الفتوى) لانه المعهود في الصلوة وفي رواية محمد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى يقعد كيف شاء وقيل يقعد فيما عدا حالة التشهد كيف شاء وفي التشهد كسائر الصلوات والظاهر الاول وعند الضرورة بقدر استطاعته (وفي الذخيرة امرأة خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت توضأت ان قدرت والايتمت وجعلت رأس ولدها في قدر او حفرة وصلت قاعدة بركوع وسجود فان لم تستطعهما تومى ايماء) اى تصلى بحسب طاقتها ولا تقبض الصلوة لان الصلوة لا تسقط عنها ما لم يخرج اكثر الودين يخرج الدم فتصير نفسها (رجل شلت) اى بدست (يداه وليس معه احد يوضئه او يتييمه فانه يمسح وجهه وذراعيه على الخائط بنية التيمم ويصلى ولا يجوز له ترك الصلوة ولا تأخيرها عن وقتها ان قدر على الوضوء او التيمم بوجهها فالخاتمة انه لا فيحة في ترك الصلوة مع الاتكان بانى وجهه كان (فانظر) ابها العاقل (وتأمل في هذه المسائل) التى بينهما الائمة رحمهم الله تعالى

(هل تجد فيها عذرا) غير العجز التام (لتأخير الصلوة) من وقتها فضلا  
عن تركها (واويلاه) هي كلمة تفجع قيل معناها الفضيحة استعمالها على  
طريق الندبة وقوله (لتركها) أي لترك الصلوة تفجع وادعوا لفضيحة  
لما يلزمه بسبب تركها من الاتم العظيم الموجب للعذاب الاليم قال الله  
تعالى \* فخلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة \* قيل لم يعتقدوا  
وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها وعن جماعة ان معناها  
اخرجوها عن مواقيتها \* واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا \* قيل  
أي ضللا وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل هو واد  
في النار اشدها حرا وابعدها قعرا فيه بئر يقال له الهيب وقيل آبار في  
جهنم يسيل اليها الصديد والقيح كذا في لباب التفسير وعن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم انه ذكر الصلوة يوما فقال \* من حافظ عليها كانت له نورا  
وبرهانا ونجاتا يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان  
ولانجاة وكان يوم القيمة مع قارون وفرعون وهامان وابي بن خلف \*  
والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرنا طرفا منها في الشرح (وان صلى الصحيح  
بعض صلوته قائما فحدث به) في اثائها (مرض) او عذر آخر يبيح له القعود  
(يتمها قاعدا يركع ويسجد) ان قدر على الركوع والسجود (او يوى  
قاعدا ان لم يستطعهما او مستلقيا) او على جنبه (ان لم يستطع القعود)  
فتمتها بحسب قدرته (وان كان قد صلى اول صلوته قاعدا) يركع  
ويسجد لمرض به (ثم صح) من ذلك المرض في اثائها وقدر على القيام  
(بنى على صلوته) واتمها (قائما عندهما) أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحهما الله وقال محمد رح يستقبل الصلوة لان اقتداء القائم بالقاعد  
لا يجوز عنده ويجوز عندهما فكذا بناء القيام على القعود (وان صلى  
بعض صلوته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود) قائما او قاعدا يستأنف  
الصلوة (بالاتفاق) لان اقتداء من يركع ويسجد بالموى غير جائز فكذا  
بناءؤهما على الايماء لا يجوز (ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر) عليه اجاع  
الاثمة وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم ويستثنى من ذلك سنة الفجر  
فانها لا تصح قاعدا بلا عذر وبعضهم استثنى التراويح ايضا والصحيح جواز  
التراويح قاعدا بلا عذر لكن يكره وصفة القعود ما مر في المريض (وان  
افتتح التطوع قائما ثم اعياى) أي تعب (فلا بأس له ان يتوكل) أي يعتمد

( على عصا او على حائط ) او نحو ذلك ( او يقعد ) لانه عذر فيجوز اتفاقا ولا يكره اما لو تكلم بغير عذر فانه يكره اتفاقا اما القعود بغير عذر بعد افتتاح قائما فيجوز مع الكراهة عند ابي حنيفة رحمه الله واختار فخر الاسلام انه يجوز عنده بلا كراهة وهو الاصح وعندهما لا يجوز هذا ان قعد في الركعة الاولى او الثانية اما لو قعد في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز عندهما ايضا في غير سنة الظهر والجمعة ولو افتتحها قاعدا ثم قام جاز بلا خلاف لجواز اقتداء القائم بالقاعد في النوافل اتفاقا ( ونجوز صلوة التطوع على الدابة ايماء للمسافر بالاتفاق وللقيم خارج المصر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ) اعلم ان صلوة التطوع على الدابة بالايماء الى اى جهة توجهت جائزة لمن كان خارج المصر ليس بين ابنته سواء كان مسافرا او غير مسافر عند جمهور العلماء غير مالك فانه شرط كونه مسافرا او ذكر في الذخيرة عن محمد ربح وليس مشهورا عنه وعن ابي يوسف ربح انها تجوز في المصر ايضا بلا كراهة وعن محمد تجوز معها ولا تجوز عند ابي حنيفة ربح في المصر اصلا فساد ذكره المصنف غير سديد وتام بيانه في الشرح ولو افتتحه خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ قبل يتمها بالايماء على الدابة وقبل يتمها بالنزول على الارض وعليه الاكثر ولو نزل بعدما افتتح راكبا قبل الفراغ يبنى ويتمها بركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا يبنى وعن ابي يوسف رحمه الله يستقبل فيهما وكذا عن محمد رحمه الله وعن زفر يبنى فيهما ( اما صلوة الفرائض على الدابة فيجوز ايضا لكن باعذار التي ذكرناها في التيمم ) من خوف المرض او العدو او السبع او الطين فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع اولص او كان في طين يغيب الوجه فيه لا يجرد مكانا جافا او كان مريضا يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض او بطؤ بره جازله الايماء بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان امكنه ذلك والافق قدر الامكان ( وكذا شيخ ركب دابة ولم يقدر على النزول ) او كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب ( او امرأة ليس معها محرم ) ولا يستطيع النزول والركوب بنفسها ( فانهما يصليان عليها ) اى على الدابة وكذا لو كانت الدابة جوحا لو نزل لا يمكنه ركوبها الا بعناء ولا يلزم امادة عند زوال العذر في جمع ذلك ( والمصلى على الدابة يومى بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من

(الركوع) كالمرضى المصلي قاعدا بالأيمن لما تقدم (ولو سجد على شيء وضع عنده) على ظهر الدابة (أو) سجد (على سرجه لا يجوز) ذلك السجود ٣ ولا يكون سجودا بل إيماء (لأن الصلوة على الدابة شرعت بالإيماء ولو كانت على سرجه نجاسة) كثيرة أو في ركابه فانها (لا تمنع) جواز الصلوة على قول الأكثر (وقيل تمنع) والاول هو ظاهر الرواية ﴿فروع﴾  
 راكب الدابة المتوجهة الى القبلة انحرفت دابته عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلواته ذكره الحلواني يعني اذا كان الانحراف قدر ركن على ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شق محمل والدابة واقفة جاز ان ركز تحته خشبة كالصلوة على الجملة الموضوعة على الارض واقفة فتكون كالصلوة على السرير وان لم يكن تحت المحمل خشبة او كانت الدابة تسير فهي في صلوة على الدابة كما اذا كانت الجملة سائرة لا تجوز الفرض الا لعذر والوجبات من الوتر والمنذور وما يلزم بالشروع وصلوة الخنيزة وسجدة التلاوة التي تليت حال النزول كلها بمنزلة الفرض اما السنن الرواتب فكسائر النوافل وعن أبي حنيفة رح انه ينزل سنة الفجر ولا يصلي على الدابة بلا عذر لتأكدها (ولو صلى) الفرض (في السفينة قاعدا من غير عذر يجوز عند أبي حنيفة رجه الله وقال لا يجوز الا من عذر) بان يحصل له دوران الرأس بالقيام او غيره من الاعذار لان القيام ركن فلا يترك الا بعذر وله ان دوران الرأس فيها غالب والغالب كالحقق والقيام افضل عنده وكذا الخروج والصلوة على الارض افضل ان امكن والخلاف في السائر ومثلها المربوطة في المحلة ان كانت تضطرب شديدا فان لم يكن الاضطراب شديدا او كانت مربوطة بالشط فقيل هو على الخلاف ايضا والصحيح عدم الجواز اتفاقا وفي الايضاح ان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض فصلى جازت لان حكمها حكم الارض والا فلا تجوز ان امكنه الخروج لانها اذا لم تستقر فهي كالدابة انتهى والناس عن هذه المسئلة غافلون ثم المصلي في السفينة يلزم استقبال القبلة عند الافتتاح وكما دارت لانها بمنزلة البيت في حقه حتى لا يتطوع فيها وميامع قدرته على الركوع والسجود

٣ او المراد انه لا يباح له ان يفعل ذلك لان الصلوة على الدابة انما شرعت بالإيماء على ما مر فتكون الزيادة عليه عبثا خللها عن الفائدة وهو مكروه وليس المراد فساد الصلوة به لانه إيماء وزيادة اللهم الا ان يكون ذلك الشيء نجسا فتفسد الاتصال بالنجاسة بالمصلي كالحامل لها (شرح كبير)

### والتالثة من الفرائض

(القرأة وهي تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه) فان صحح الحروف من غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قرأة في اختيار الهندواني والفضلي

(وقيل)

(وقيل اذا صحح الحروف يجوز وان لم يسمع نفسه) وهو اختبار الكرخي  
وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس الأئمة الحلواني  
الاصح انه لا يجزئه ما لم تسمع اذناه ويسمع من يقربه انتهى وعلى هذا كل  
ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء والتسمية على الذبحة والبيع  
ووجوب السجدة ثلاثه ونحو ذلك لا يصح عند الشيخين ما لم يسمع نفسه  
ومن يقربه ( والقراءة فرض في جميع ركعات النفل و ) كذا في جميع ركعات  
(الوتر) لانه شبه بالسنة ( وكذا ) تفرض القراءة ( في كل الفرض  
في ذوات الركعتين ) كالفجر والجمعة ونحوهما ( واما في ذوات الاربع ) كظهر  
المقيم وعصره وعشاءه وكذا في ذوات الثلاث كالغرب ( ففرض القراءة  
انما هو في الركعتين ) من كل منها حال كون الركعتين ( بغير عنهما ) اي  
سواء كانت في الاولين او الآخرين او الاولى والثالثة او الاولى والرابعة  
او الثانية والثالثة او الثانية والرابعة وعند الشافعي القراءة فرض في جميع  
ركعات الفرض ايضا وعند مالك في الاكثر وعند زفر في ركعة واحدة  
وعند البعض ليست بفرض بل هي مستحبة والدلائل في الشرح ٤  
( والافضل ان يقرأ في الاولين ) كذا ذكره القدوري في شرح مختصر  
الكرخي وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيهما لا يكره والصحيح انه يكره ان كان  
عامدا ويسجد للسهو ان كان ساهيا لان تعيين القراءة في الاولين واجب  
( واذا قرأ في الاولين فهو في الآخرين مخير ان شاء قرأ وان شاء سجد )  
ثلاث تسبيحات ( وان شاء سكت ) مقدار ثلاث تسبيحات وقيل مقدار  
تسبيحة والقراءة افضل ثم التسبيح افضل من السكوت وقراءة الفاتحة  
وحدها سنة وقيل مستحبة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انها  
واجبة في الآخرين يجب سجود السهو بتركها ساهيا ورجحه ابن الهمام  
في شرح الهداية وعلى هذا يكره الاقتصار على التسبيح او السكوت ثم لما  
بين محل الفرض من القراءة شرع في بيان مقداره فقال ( واما التقدير ) اي  
بيان ما هو فرض من مقدار القراءة ( فالفرض قراءة آية واحدة في كل ركعة  
فرضت فيها ) القراءة ( وان ) اي ولو ( كانت ) تلك الآية ( قصيرة  
نحو قوله تعالى ثم نظر وهذا عند ابي حنيفة ) في اظهر الروايات عنه  
وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبه خطاب احد فعلى هذه  
الرواية لا يجزئ نحو قوله تعالى ثم نظر ( وعندهما ) وهي رواية عنه ايضا

٤ ودليل زفر ان  
الاسرى الآية وكذا  
قوله عليه السلام  
لا صلوة الا بقراءة  
او الا فاتحة الكتاب  
ونحو ذلك من الا  
حاديث لا يقتضى  
التكرار فالقراءة في  
ركعة قراءة الصلوة  
يحصل بها امتثال  
الاسرى ما عرف في  
الاصول دليل  
مالك ان الاكثر يقوم  
مقام الكل ودليل  
الشافعي ما تقدم آفان من  
الاحاديث كذا فعله  
عليه السلام فانه لم يرو  
عنه ترك القراءة في ركعة  
من الفرض وكذا قوله  
للاعرابي المسمى صلوة  
بعد ما قال فكبر ثم  
اقرأ ما تيسر معك  
من القرآن وفي آخر  
الحديث ثم افعل ذلك  
في صلواتك كلها ولنا  
استدلال بغيره والحسن  
البصري من عدم  
اقتضاء التكرار الا ان  
الثانية الحقت بالاولى  
بطريق الدلالة لما  
بهتما بها في صفة القراءة  
وعدم السقوط سفرا  
واعترض بان ٧

٧ هذا بناء على ان الدلالة لا تشترط فيها اولوية المسكوت بالحكم وفيه نظربان الثابت بالدلالة ما يفهمه من النص كل من يفهم اللغة وليس هناك ذلك واجيب بانه لا شك انه يعتبر في كونه دلالة كونه يفهم عند فهم وضع اللفظ سواء كان اولى اولاً فلا عبرة بذلك النظر ثم شك ان من فهم اللغة وعلم تسوية الشارع بين الركعة الاولى والثانية من كل الوجوه ثم سمعه يقول اقرأ في الصلوة تبادر اليه القرائة في كلتا الركعتين بملاحظة تلك المقدمة المقررة في نفسه واما الاحاديث فمما لا يثبت بها الفرض على ما مر في اول بحث الفرائض ان الاجال في معنى الصلوة لا ينفي عدم الاجال فيما يضاف اليها من الاركان فمرعا فلا يكون خبر الواحد بيانا اذا كان دليلا على الاحتياج الى البيان وقوله تعالى فاقرأوا غير محتاج الى البيان (فرج كبير)

(ثلاث آيات قصار) نحو ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر (اواية طويلة) مقدار ثلاث آيات قصار وذكر في الاسرار ان ما قالا احتياط (واما اذا قرأ آية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مدهامتان او حرف واحد نحو و ص ون) فان كل منها آية عند بعض القراء (فقد اختلف المشايخ فيه) اى في كونه مجزئاً عن الفرض (والاصح انه لا يجوز) لانه لا يسمى قارئاً به (وان قرأ آية طويلة نحو آية الكرسي وآية المائدة) وهى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى آخرها (فقرأ البعض) اى النصف منها في ركعة والآخر في الركعة الاخرى (فقد اختلفوا فيه ايضا) قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية (والاصح انه يجوز على قول ابى حنيفة رحمه الله) وكذا على قولهما لانه يزيد على ثلاث آيات قصار (والذى لا يحسن ان يقرأ الا آية) واحدة (لا يلزمه التكرار) اى تكرار تلك الآية (عنده) اى عند ابى حنيفة رحمه الله (وعندهما يلزمه) التكرار (ثلاث مرات) واما القادر على قراءة آية لو كرر نصفها مرتين او اكثر فلا يجوز عنده والقادر على ثلاث آيات لو كرر لا يجوز عندهما

#### والرابعة من الفرائض

(الركوع وهو) اى الركوع المفروض (طأ طأة الرأس) اى خفضه لكن (مع انحناء الظهر) لانه هو المفهوم من موضوع اللغة ولذا قال (وان طأ رأسه قليلاً) اى قدراً قليلاً (ولم يمتدل) اى ولم يصل الى حد الاعتدال من الركوع (ان كان الى الركوع) الكامل (اقرب منه الى القيام جاز ركوعه) لان ما قرب من الشيء اعطى حكمه له (وان كان الى القيام اقرب) بان لم ينحن ظهره بل طأ رأسه مع ميلان في منكبيه (لا يجوز) ركوعه لانه لا يعد راتكابل قائماً (رجل انتهى الى الامام وهو راكع فكبر) ذلك الرجل ووقع تكبيره (وهو) اى والحال انه (الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلوته فاسدة) لعدم صحة شروعه لان الشرط وقوع تكبيرة الاحرام في محض القيام ولم يوجد (رجل احذب باغت حدوده الى الركوع يخفض رأسه في الركوع) تحقيقاً الانتقال من القيام الى الركوع (و) ذكر (في عيون الفتوى اذا ادرك) الرجل (الامام) واقتدى به (في ركعة بعد ما سجد الامام) لتلك الركعة (سجدة)

(فرج)



(فر كم) المقتدى (وسجد سجدتين) مع الامام (تفسد صلوته) لانه انفرد  
 بصلوة ركعة كاملة في موضع فرض فيه عليه الاقتداء (ولو) انه (ادرك الامام بعد  
 ما ركع وهو) بعد (في السجدة) اولى (فر كم) وحده (وسجد سجدتين)  
 مع الامام (لا تفسد) صلوته وان كانت لا تحتسب له تلك الركعة (لان زيادة  
 مادون الركعة غير مفسدة) للصلوة (واذا ركع) المقتدى (قبل ركوع الامام  
 فرفع رأسه قبل ان يركع الامام لم يحز ذلك الركوع) حتى لو لم يعده عند  
 ركوع الامام ومضى على صلوته مع الامام فسدت صلوته (وان ادرك  
 الامام) وهو (في الركوع) بعد (اجزاء) اى اجزأ المقتدى ذلك الركوع  
 عندنا خلافا لـ زفر ٤ واذا انتهى الى الامام وهو) اى الامام (راكع  
 فكبر) المؤتم تكبيرة الافتتاح (ووقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع  
 لا يصير) المقتدى (مدركا لتلك الركعة) بل يكون مسبوقا بها وكذا  
 لو لم يقف بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه مع رفع الامام رأسه  
 الى حد هو الى القيام اقرب وقال زفر يصير مدركا لتلك الركعة ثم اعلم  
 ان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعض ولونوى  
 بتلك التكبيرة الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز وانتهى بشرط  
 وقوعها في حال القيام كما تقدم (وركنية الركوع متعلقة بادنى ما يطلق  
 عليه اسم الركوع) لغة (عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لمن شرط الطمانينة  
 على ما بيناه (وذكر في الشرح) اى شرح الاسبجاني انه (ان لم يقل ثلاث  
 تسبيحات اولم يمكث مقدار ذلك لا يجوز ركوعه) ٩ وهذا قول شاذ  
 كقول ابى مطيع البلخي بفرضية التسبيحات الثلاث في الركوع والسجود  
 حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده (وكذلك ركنية السجود)  
 متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض  
 (وذكر في زاد الفقهاء) وكذا في غيره (ان تسبيحات الركوع والسجود  
 الثلاث وان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات) لقوله عليه  
 السلام\* اذاركع احدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وذلك ادناه  
 واذا سجد فليقل سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات وذلك ادناه\* والمراد  
 ادنى ما يحصل له السنة ولذا كره النقص عن الثلاث واذا كان الثلاث  
 ادنى والمستحب الايتار ناسب ان يكون الاوسط خسا والاكمل سبعا ويزيد  
 المتفرد ماشاء مع الايتار اما الامام فلا يزيد على الثلاث الارضى الجماعة

٤ فانه لا يجزئه عنده  
 لان ما تى قبل الامام  
 غير معتد به لانه منهى  
 عنه فكذا ما بينه عليه  
 فان المبني على الفاسد  
 فاسد ولنا ان القدر  
 الذى اشتركا فيه يسمى  
 ركوعا غير مفتقر الى ما  
 قبله والشرط المشاركة  
 في جزء واحد كمالو  
 ركع الامام او لا وشاركه  
 المقتدى في آ خر جزء  
 منه او ركع على اثر  
 امامه ثم رفع قبله حيث  
 يجوز اتفاقا وان كان كل  
 ذلك مكرها والنتهى عنه  
 قال عليه السلام انما جعل  
 الامام ليؤتم به فلا  
 تختلفوا عليه فاذا كبر كبروا  
 واذا ركع فاركعوا  
 الحديث متفق عليه  
 (شرح كبير)  
 ٩ وهذا قول شاذ كقول  
 ابى مطيع البلخي تليذا ابى  
 حنيفة بفرضية  
 التسبيحات الثلاث في  
 الركوع والسجود حتى  
 لو نقص واحدة لا  
 يجوز ركوعه ٧

والخامسة ( من الفرائض )

( السجدة وهي فريضة تنأدى بوضع الجبهة ) على الارض وما يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد على نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام والكمال فيه وضع الجبهة ( والانف والقدمين واليدين والركبتين ) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* امرت ان اسجد على سبعة اعظم \* على الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين والانف داخل في الجبهة لان عظمهما واحد ( وضع جبهته دون انفه جاز سجوده بالاجاع و ) لكن ( ان كان ذلك من غير عذر تركه ) ذكره في المزيّد والمفيد وذكر في التحفة والبدائع انه لا يكره والاول اظهر لما روى انه عليه السلام كان اذا سجد امكن انفه وجبهته من الارض ( وان وضع انفه ) دون جبهته فكذلك ( يحوز ) سجوده ( و ) لكن ( يكره ان كان بغير عذر عند ابي حنيفة رجة الله وقال لا يحوز السجود بالانف ) وحده ( الا اذا كان بجبهته عذر ) وهو رواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة ربح وفي الزاهدي ذكر الانف وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يحوز السجود على الارنية وان عليه ان يمكن ما صلب منه وفي كفاية المجالس عن ابي حنيفة رجة الله اذا وضع ارنبة انفه لا يحوز وانما يحوز اذا وضع عظم انفه ( ولو وضع خده ) في السجود ( او ذقنه ) وهو ملتقى اليكبين من الحنك ( لا يحوز ) سجوده بالاجاع ( وان ) اى ولو ( كان ) ذلك ( من عذر ) مانع من لزوم السجود على الجبهة أو الانف بل اذا عرض العذر المانع ( بوى ) بالسجود ايماء ولا يسجد على خده ولا ذقنه لسقوط السجود عنه بوجود العذر في محله وهو الجبهة والانف ( ووضع اليدين والركبتين في السجود ليس بواجب ) اى بفرض بل هو سنة ( عندنا خلافا لفرق الشافعى ) فان ذلك فرض عندهما حتى لو سجد رافعا يديه اوركبتيه لا يحوز سجوده عندهما وكذا عند الامام احمد للمحدث المتقدم ولنا ان السجود يتحقق بدونه وتام تحقيقه في الشرح ٩ ( ولو سجد ولم يضع قدميه ) او احدهما ( على الارض لا يحوز سجوده ولو وضع احدهما جاز كما لو قام على قدم واحدة وقيل فيه روايتان ) وذكر الترمذى ان اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية وذكر في الاكل انه الحق وهو بعيد عنه على ما قررناه في الشرح والمزاد من وضع القدم وضع اصابعها ( وان وضع اصابعها واحدة او وضع

٢ ولا سجوده لان كلا منهما ركن مشروع فوجب ان يحله ذكر مفروض كالقيام قلنا يلزم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا بالقياس وهو لا يحوز وكذا ما رواه ابو داود والترمذى عن عقبه ابن عامر قال لما نزلت فسج باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت سج اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم لا يحوز الزيادة به على الكتاب وان كان امر الكونه خبرا واحدا لكن بقي ان يقال ينبغي ان يفيد الوجوب كافي نظائره ولم تقولوا به بل بالسنية فاجاب عنه في المستصفي بان دلد الدليل على عدم الوجوب ايضا لانه عليه السلام لما علم الاعرابى الصلوة لم يذكره في الركوع والسجود شيئا ولقاتل ٤

ظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والا فلا (وفهم  
 منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها  
 والافهوض وضع ظهر القدم. وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له  
 واكثر الناس عنه ما فلون (ولو سجد بسبب الزحام على فخذه جاز) وكذا  
 لو كان به عذر عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ في المختار  
 ولا يجوز من غير عذر على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفه على الارض  
 وسجد عليها يجوز على الصحيح (ولو بلا عذر الا انه يكره) (وهو) اي السجود  
 على الفخذ (قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى) ولم يرو عن الامامين مخالفة  
 (وان سجد على ركبتيه لا يجوز سجوده) سواء كان بعذر او بغير عذر  
 بل هو اعماء وفي الزاهدي عن الحسن الاصح انه اذا سجد على فخذه او ركبتيه  
 بعذر جاز والا فلا (وان سجد على ظهر رجل وهو) اي ذلك الرجل  
 السجود على ظهره (في الصلوة التي يصلها الساجد يجوز) سجوده وان  
 سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة التي هو فيها لا يجوز سجوده لان  
 الصورة انما تحقق عند الاشتراك في الصلوة لا عند عدمه والجواز مخصوص  
 بعذر الازدحام فلا يجوز بدونه (ولو كان وضع السجود ارفع) اي اعلى  
 (من وضع القدمين ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع لبنتين منصوبتين جاز)  
 السجود عليه (والا) اي وان لم يكن ارتفاعه ذلك القدر بل كان ازيد  
 (فلا) يجوز السجود عليه واراد بالبنية في قوله مقدار لبنتين بنية بخاري  
 وهي ربع ذراع عرضه ست اصابع فمقدار ارتفاع اللبنتين المنصوبتين  
 نصف ذراع فتعي عشرة اصبعاً وفي الزاهدي لو سجد المريض على دكان  
 دون صدره يجوز كالصحيح والا قرب ما ذكره المصنف (ولو سجد على  
 كور عمامته) وهو دورها يقال كور العمامة وكورها اذا ادارها ولفها  
 وهذه العمامة عشرة اكواري ادوار (او سجد على فاضل ثوبه) اي الذي  
 هو لابس (اذا وضع كور العمامة وفاضل الثوب على شيء طاهر جاز  
 سجوده عندها) خلافاً للشافعي واحد ٩ فان عندهما لا يجوز والدلائل  
 في الشرح ويشترط في صحة السجود على كور العمامة كونها مسجدة عليه  
 منها متصلاً بالجهة ولو سجد على ما اتصل بما فوق الجهة لا يجوز ولا بد  
 ان يسجد في سجوده عليها جزم الارض كافي للسجود على القطن ونحوه ومع  
 هذا كله يكره اذا كان بلا عذر (ولو بسط كفه او ذيله على شيء نجس  
 فسجد عليه لا يجوز) سجود في الاصح (وقيل في رواية يجوز) وصححه

٤ ان يقوم انما يلزم  
 ذلك ان لو لم يكن في  
 الصلوة واجب  
 خارج عما عليه  
 الاعرابي وليس  
 كذلك بل تعيين الفاتحة  
 وضم السورة او ثلاث  
 آيات ليس مما عليه  
 الاعراب بل ثبت  
 بدليل آخر فلم لا يجوز  
 ان يكون هذا كذلك  
 (شرح كبير)

٩ ولنا ان السجود  
 وضع الجهة على ما تقدم  
 وتحققه لا يتوقف  
 على وضع اليدين  
 او الركبتين ولا يجوز  
 الحاقه فرضاً بالحديث  
 الذي هو خبر واحد  
 لانه لا يجوز الزيادة به  
 على الكتاب وهو  
 مطلق واختار الشيخ  
 كمال الدين ابن المهام  
 كون الوضع المذكور  
 واجبا كافي لتعديل الار  
 كان ونحوه من الواجبات  
 لان الحديث المذكور  
 وان كان لا يجوز به ثبوت  
 الفريضة للمانع المذكور  
 وهو لزوم الزيادة على  
 الكتاب فلا مانع من  
 ثبوت الوجوب كما

المرضيانى وليس بشيء وان اعاد السجود في هذه الصورة على مكان طاهر  
 صحت بالاتفاق ( ولو وضع كفيه او بسط خرقة على شيء ) طاهر للمحر والبرد  
 اول التراب ( وسجد على ذلك جاز ) والكلام انما هو في الكراهية اما في الكفين  
 فيكره بلا عذر واما الخرقة ونحوها فالصحيح عدم الكراهية وعن ابى حنيفة  
 رحمه الله انه صلى في المسجد الحرام على الخرقة فنهاه رجل فقال الامام  
 من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء التكبير من ورائى اى تعلمون  
 منا ثم تعلمونا هل تصلون على البردى في بلادكم قال نعم قال تجوز الصلوة  
 على الحشيش ولا تجوزها على الخرقة فالخاسل انه لا كراهية في السجود  
 على شيء مما فرش على الارض خلافا لما لك فيما ليس من جنس الارض  
 كالجلد والمسح والمنسوج من قطن او كتان فان عسده يكره السجود على  
 ذلك والتقيد بالطاهر انما هو لازم في موضع الكف كما مر اما في غير الكف  
 فانه لو بسط على نجس بحيث يمنع وصول اثر النجاسة من الريح واللون  
 يجوز على ما مر في فضل النجاسة ثم البسيط لدفع الحر او البرد لا كراهية فيه  
 واما لدفع التراب فان كان لدفعه عن عامته او ثوبه لا يكره وان كان لدفعه  
 عن وجهه وجبهته مع عدم الضرر فانه يكره ومن صلى على القباء  
 ونحوه يجعل موضع الكتف تحت رجله ويسجد على ذيله لانه اقرب  
 الى الطهارة والتواضع ( وان سجد على الثلج ) فانه ( ان لم يلبده بان يكبسه ) حتى  
 يتداخل ويلزق بعض اجزائه ببعض ( وكان ) الثلج ( بحيث يغيب وجهه )  
 اى وجه الساجد ( فيه ولا يحد حجمه ) اى صلابته وجرمه ( لم يجز )  
 سجوده عليه لعدم استقرار جبهته على الارض او ما اتصل بها ( وان لبدته  
 جاز ) سجوده عليه ( وعلى هذا اذا التى الحشيش ) رطبا او يابسا ( فسجد  
 عليه ان لبدته ) حتى لا يتسفل بالتسفل ( جاز والا فلا ) وكذا الحكم ( اذا  
 سجد على التبن او القطن المحلوج ) او الصوف ونحوه ( ان لم يستقر  
 جبهته ) بتمام التسفل ( لا يجوز ) سجوده وكذا كل محشو كالفرش والوسائد  
 وكذا كور العمامة ما لم يكبسه حتى ينهى تسفله ويجدد الصلابه لا يجوز  
 سجوده ( ولو سجد على الارز او على الجاروس وهو نوع من الدخن ) او على  
 الدرة لا يجوز ( سجوده ) لانها للاستسقاء ولزائنها لا يستقر بعضها على بعض  
 فلا يمكن انتهاء التسفل فيها ( ولو سجد على الحنطة او الشعير يجوز ) لان  
 حباتهما يستقر بعضها على بعض لخشونة ورخاوة في اجسامها ( اما الارز

٦ في التعديل ونحوه وكذلك مواظبته عليه السلام على الوضع المذكور من غير ترك يقتضى الوجوب لكن لقائل ان يمنع ان قوله عليه السلام امر يفيد الوجوب علينا بدون ان يأمرنا به صريحا او بالاعادة لتركه كما امر الاعرابى باعادة الصلوة لترك التعديل وكذا مواظبته عليه السلام على مثله من الافعال الطبيعية غير القصدية لا يقتضى الوجوب ولا شك ان وضع اليدين والركبتين في السجود من الافعال التى تقتضيها الطبيعة وان تركه لا يحل الا بتكلف فيكون سنة للاقتداء به عليه فيما امر به وما فيه من الخشوع وزيادة تمكن السجود فان تركه بخلاف ذلك ( شرح كبير )

٩ فان عندهما لا يجوز لما روى البيهقي من حديث خباب بن الارث قال شكوا الى ٧

ونحوه) من الجبوب او المحلول وشبهه من النفوش ( اذا كان شئ منها  
 (في الجوالق جاز السجود عليه) اذا كان غير متخلخل في الجوالق بحيث  
 لا يسهل بالكبس ( وسئل نصير بن يحيى عن يضع جبهته على حجر صغير  
 هل يجوز سجوده ام لا (قال ان وضع اكثر جبهة على الارض) اى مع ذلك  
 الجمر لانه من جملة الارض (يجوز والا فلا كذا في المحيط) وفي التجنيس  
 ايضا وحدا الجبهة طولا من الصدع وعرضا من اسفل الحاجبين الى حرف  
 القحف (وان لم يضع رقبته في السجدة على الارض يجوز سجوده هو  
 المختار) لما تقدم ان وضعهما ليس بفرض

### والسادسة من الفرائض

القعدة الاخيرة) التي تكون في آخر الصلوة سواء تقدمها قعدة اولا (وقدر  
 الفرض) في القعدة هو القعود (مقدار) ادنى (قراءة الشهد) وهو اسرع ما  
 يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله عليه السلام \* اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت  
 صلواتك \* علق التمام باحد الشئين اما بقوله التحيات الى آخره واما بالقعود قدر  
 ذلك القول والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح لا ما زعم  
 البعض انه لفظ الشهادتين فقط (وتظهر فرضيتها) اى ثمرة فرضية القعدة  
 (في هذه المسائل الاولى) وهى رجل صلى الظهر ونحوها خسابا بقيد الخامسة  
 بالسجدة (ولم يقعد) على رأس الرابعة (بطلت فرضيته) اى فرضية صلواته  
 (ونحو صلواته نفلا) ٩ عند ابى حنيفة وابى يوسف رح اما عند محمد  
 رحمه الله فبطل اصل صلواته وخرجت من كونها صلوة وكذا لو لم يقعد  
 على ثالثة المغرب او ثانية الفجر حتى قعد ركعة اخرى بالسجدة (والثانية)  
 من المسائل (المسافر اذا اقتدى بالمقيم في) صلوة (فائتة لا يصح) اقتداؤه به  
 (لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر) دون المقيم (فيكون) اقتداؤه به  
 (اقتداء المفترض بالمتنفل) وهو غير جائز عندنا قيد بالفائتة لانه لو اقتدى به  
 في الوقتية يصح لان صلواته تصير اربعا باقتدائه به في الوقت لا بعد الوقت  
 (والثالثة) من المسائل (اذا نذر) المصلى (بعد تمام الصلوة) والقعود  
 قدر التشهد (سجدة التلاوة فعاد اليها اى الى سجدة التلاوة بان سجدتها  
 (ارتفعت) اى زالت (القعدة حتى) انه (لو لم يقعد) قدر التشهد  
 بعدما سجد للتلاوة (فسدت صلواته) لانعدام فرض منها وهى القعدة  
 الاخيرة (والرابعة) من المسائل (اذا نام) المصلى (في القعدة الاخيرة)

٧ رسول الله عليه  
 السلام حر الرمضاء  
 في جباهنا واكفنا فلم  
 يشكنا اى فلم يزل  
 شكوانا ولم ياذن لنا  
 في اتقانها ولنا ما روى  
 ابو نعيم في الحلية في ترجمة  
 ابراهيم بن ادهم ثنا ابو  
 يعلى الحسين بن محمد  
 الزبيرى ثنا ابو الحسن  
 عبد الله بن موسى  
 الحافظ الصوفى البغدادي  
 ثنا لاحق الحسن  
 بن على الدمشقي ثنا محمد  
 بن فيروز ثنا ابراهيم بن  
 ادهم عن ابيه ادهم بن  
 منصور العجلي عن  
 سعيد بن جبير عن ابن  
 عباس رضى الله تعالى  
 عنهما ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم كان  
 يسجد على كور عمامته  
 ورواه الطبراني في الا  
 وسط بسنده عن  
 عبد الله بن ابي اوفى قال  
 رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 يسجد على كور عمامته  
 (شرح كبير)

كلها فلما انتبه) اى فوقت انتباهه (يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فسدت صلوته) لان الافعال فى الصلوة حالة النوم لا تحتسب ولا تعتبر لصدورها لا عن اختيار فكان وجودها كعدمها (كما اذا قرأ) فى الصلوة (نائماً) او قام (اوركع) او سجد (نائماً) وهذا فى القيام والقراءة والركوع والسجود مقرر واما القعدة فقبل تعتبر من النائم والاصح انها لا تعتبر لانها من اجزاء العبادة فلا تأدى بلا اختيار (وهذه المسئلة) وهى وقوع بعض افعال الصلوة حالة النوم (يكثرو وقوعها لاسيما فى التراخي) خصوصاً فى ليلى الصيف والناس عن هذه المسئلة غافلون

### ﴿ والسابعة (من الفرائض) ﴾

وهى احدى المسئلتين المختلف فيها وهى (الخروج من الصلوة بفعل المصلى) فانه (فرض عند ابى حنيفة رحمه الله خلافاً لهما) على ما ذكره ابو سعيد البردعى (حتى ان المصلى اذا احدث) عبداً (بعد ما قد قدر التشهد او تكلم او عمل عملاً ينافى الصلوة) كالاكل والشرب ونحو ذلك (نمت صلوته بالاتفاق) تمام جميع فرائضها (وان سبقه الحدث) من غير تعمد (فى هذه الحالة فكذلك) نمت صلوته (عندهما) ولم يبق عليه الا شئ واجب وهو السلام (وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يتوصاً ويخرج عن الصلوة بفعله قصداً) لكونه فرضاً ببق عليه من فرائضها حتى لو لم يتوصاً ويخرج بصنعه تبطل صلوته (ويثبتنى على هذا) الاصل وهو كون الخروج بفعل المصلى فرضاً عنده لا عندهما (مسائل) تلقبت بالاثني عشرية وهى (التيم اذا رأى الماء) وقدر على استعماله (بعد ما قد قدر التشهد) وكذا المقتدى بالتيم اذا رأى الماء فى هذه الحالة وعنده ان امامه قادر على استعماله (او كان المصلى ماسحاً على الخف فانقضت مدة مسحه) بعد ما قد قدر التشهد (او خلع خفيه) او احدهما حقيقة او حكماً (بعمل يسير) بحيث ان من رآه لا يظنه خارج الصلوة قيده لانه لو خلعه بعمل كثير لا يأتى الخلاف لوجود الخروج بصنعه (او كان المصلى) امياً تعلم سورة بعد القعود قدر التشهد (بان تذكرها او رآها مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره لا يأتى الخلاف لخروجه بصنعه حينئذ (او) كان المصلى (مأرياً فوجد ثوباً قد رعى لبسه) بعد ما قد قدر التشهد (او) كان المصلى (مومياً غير قادر على الركوع

٩ عند ابى حنيفة وابى يوسف اما عند محمد فيبطل اصل صلوته وتخرج من كونها صلوة وهى على قاعدة ان كل صلوة بطل وصف من اوصافها بطلت اصلاً عنده لا عندهما لان بطلان الوصف يستلزم بطلان التخرية عنده لانها انما انعقدت للصفة فاذا بطلت الصفة بطل ما انعقدت لها وهما يقو لان بطلان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتخرية انعقدت للاصل لان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتخرية انعقدت للاصل لان الوصف تابع للشروط والاركان لا تكون له قصداً وعلى هذا الوهم يقعد فى ثلثة المغرب وسجد للرابعة او على ثمانية الفجر ونحوه وسجد للثالثة (شرح كبير)

(والسجود)

والسجود ( فقد روى على الركوع والسجود ) بعد العقود قدر التشهد  
( او نذكر ) المصلي في هذه الحالة ( ان عليه صلوة قبل هذه ) الصلوة  
وهو صاحب ترتيب ( او احدث الامام القارئ ) في هذه الحالة ( فاستخلف  
اميا او طاعت عليه ) اي على المصلي ( الشمس وهو في صلوة الفجر )  
في هذه الحالة ( او دخل وقت العصر وهو في الصلوة الجمعة ) في هذه الحالة  
( او كان ) المصلي ( ماسحا على الجبهة فسقطت عن برء ) في هذه الحالة  
( او كان صاحب عذر فانقطع عذره ) في هذه الحالة واستمر الانقطاع  
حتى استوعب وقت الصلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر  
واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر ( ففي هذه المسائل ) الاثني  
عشرية ( فسدت صلوته عند ابي حنيفة رح ) لخروجه من الصلوة بامر  
آخر غير صنفه ( وقالتم صلوته ) ٩ بناء على الاصل المذكور وتام  
بحقه وتحقيقه في الشرح وقد زيد على هذه المسائل ما لوصلي بالنجاسة  
لنقد ما يزيلها ثم بعد ما قد قدر التشهد قدر على ازالها وما اذا دخل وقت  
من الثلاثة في قضاء فائتة في هذه الحالة وما اذا اعتقت وهي تصلي بغير  
قناع في هذه الحالة فلم تستر على الفور

### ﴿ والثامنة ﴾ من الفرائض

وهي الثانية من المختلف فيهما ( تعديل الاركان فانه عند ابي يوسف  
رحمه الله تعالى فرض ) لما ذكرنا من الحديث اي حديث ابن مسعود  
المتقدم في اول ذكر الفرائض ( وعندهما ) تعديل الاركان ( من الواجبات  
لا من الفرائض وسئل محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال اني  
اخاف ان لا تجوز صلوته وكذا عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعن السرخسي  
من ترك الاعتدال يلزمه الاعتدال اي يلزمه ان يعيد الصلوة بالاعتدال  
ومن المشايخ من قال يلزمه ويكون الفرض هو الثاني والخيار ان الفرض  
هو الاول والثاني جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب وكذا كل صلوة  
اديت مع الكراهة التحريمية يجب اعادتها والفرض هو الاول والثاني جابر  
قاله ابن الهمام في شرح الهداية وكذا القومة من الركوع والجلسة بين  
السجدين والطمانينة فيهما كلها فرائض عند ابي يوسف رحمه الله تعالى  
وعندهما هي سنن على ما ذكر في الهداية وقال ابن الهمام في شرحها ينبغي  
ان تكون القومة والجلسة واجبتين لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم

٩ لان الخروج بصنعه  
ليس بفريضة لقوله  
عليه السلام لا ين  
مسعود رضي الله تعالى  
عنه اذا قالت هذا  
او فعلت هذا فقد تمت  
صلوتك هكذا وقع في  
رواية الدارقطني باو  
وفي رواية ابي داود بالو  
او ولكن قال النووي  
اتق الحفاظ على انها  
مدرجة من كلام ابن  
مسعود يعني قوله ان  
قلت هذا الخ ولذا لم  
نستدل به على افتراض  
القعدة كما استدلل به  
في الهداية وغيره اعلى  
ما قدمناه في اول بيان  
الفرائض تبعا للشيخ  
كمال الدين ابن الهمام  
لكن قال الشيخ كمال  
الدين والحق ان غاية  
الادراج هنا تصوير  
موقوفة والموقوف  
في مثله حكم الرفع  
وجواب ابي حنيفة ان  
معنى فقد تمت قاربت  
الى التمام لان الشيء  
يسمى باسم ما قرب اليه  
قال الله تعالى \* اني ٣

عليهما ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يجزئ صلوة لا يقيم الرجل فيها  
ظهوره في الركوع والسجود ويدل عليه ما ذكره قاضيان فيما يوجب  
السهو المصلي اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خر ساجدا  
ساهيا تجاوز صلوته عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعليه السهو  
وفي القنية وقد شدد القاضى الصدر فى شرحه فى تعديل الاركان جميعا  
تشديدا بليغا فقال واكمل كل ركن واجب عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله  
تعالى وعند ابى يوسف والشافعى رحمهما الله فريضة فيمكث فى الركوع  
والسجود وفى القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو هذا هو الواجب عند  
ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله حتى لو تركها او شيئا منها ساهيا يلزمه السهو  
ولو تركها عمدا يكره اشد الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة وتكون معتبرة  
فى حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنباً يلزمه الاعادة والمعتبر هو  
الاول كذا هذا انتهى (وماسواه) اى وما عدا تعديل الاركان (من  
الواجبات) جملة اشياء منها (تعين) قراءة (الفاتحة) فان تعين قراءتها  
واجبة عندنا وعند الائمة الثلاثة فرض (و) منها تعين (القراءة) المفروضة  
فى الصلوة (فى) الركعتين (الاوليين) منها (و) منها (الاقتصار فيهما) اى فى  
الركعتين الاوليين (على مرة واحدة فى كل واحدة) اى يجب ان يكون الفاتحة  
فى كل ركعة من الاوليين واحدة حتى لو كررها فى ركعة كره ان عمدا ووجب  
سجود السهو لو سهوا لمخالفة المتوارث وقيد بالاوليين لان الاقتصار فيها  
على مرة فى الآخرين ليس بواجب حتى لا يلزم سجود السهو بتكرار  
الفاتحة فيهما سهوا واو تعمده لا يكره ما لم يؤد الى التطويل على الجماعة  
او اطالة الركعة على ما قبلها (و) من الواجبات (تقديمها) اى تقديم الفاتحة  
(على السورة) للمواظبة (و) منها (ضم السورة او ما يقوم مقامها من الآيات)  
التي تعدل السورة (البها) اى الى الفاتحة فى الاوليين للمواظبة ايضا وهوسنة  
عند الائمة الثلاثة (و) من الواجبات (الجهر) فى القراءة (فما يحجر) فيه بها  
كالجهر والجمعة ونحوهما (و) منها (الخافة) بالقراءة (فما يخافت) فيه  
بها كالظهور ونحوها (و) منها (قراءة القنوت فى الوتر) منها (قراءة التشهد  
فى القعدتين) الاولى والاخيرة وهو ظاهر الرواية (وفى رواية) قرائة التشهد  
(واجبة فى القعدة الاخيرة فقط) وفى الاولى سنة والصحح ظاهر الرواية انها واجبة  
فى القعدتين (و) من الواجبات (القعدة الاولى) انها (سجدة التلاوة)

(فانها)

٣ ارانى اعصر خيرا  
وقال عليه السلام من  
قتل قتيلا وقال عليه  
السلام لقتلوا موثاكم  
وقال عليه السلام من  
وقف بمرقة فقد تم جبه  
وقد بقى عليه طواف  
الزيارة وهو فرض هذا  
كله على تقدير كون  
الخروج بصنع المصلي  
فرضاً عنده وقد تقدم  
انه غير منصوب عنه  
وانما الزم ابو سعيد  
البردى ومن تبعه فى  
جوابه فى هذه المسائل  
بالفساد ولا وجه له الا  
كون الخروج بصنعه  
فرضا وقيل ان الفساد  
فى هذه المسائل ليس  
لكون الخروج بصنعه  
فرضا بل باعتبار ان  
التحرمة باقية بعد فراغه  
من التشهد فاعتراض  
هذه الاشياء فى هذه  
الاشياء فى هذه الحالة  
كاعتراضها فى خلال  
الصلوة وفيه نظر اذ لو  
كان كذلك لم يفرق بين  
تعمد ما بنا فى الصلوة  
وبين هذه المسائل كما  
فى خلال الصلوة ٢



فانها مع كونها واجبة في نفسها فهي من واجبات الصلوة ايضا اذا تلبت فيها حتى لو اخرجها عن محلها سهوا يجب سجود السهو (و) منها (سجدة السهو) لانه جبر لا واقع من الخلل في الصلوة كما لاها وهو واجب (و) منها (تكبيرات صلوة العيدين) للوابة من غير ترك ايضا والمراد من التكبيرات الزوائد واما تكبيرة الاحرام ففرض وتكبير الركوع والسجود سنة الاركوع الركعة الثانية فان تكبيره واجب لانتصاليه بالواجب وهي الزوائد (و) منها (الانتقال من الفرض) الذي هو فيه (الى الفرض) الذي بعده فانه واجب حتى لو اخل به كما اذا ركع ركوعين يجب سجود السهو لانتقاله من الفرض الى غير الفرض الذي بعده وهو السجود وكذا اذا سجدت ثلاث سجودات او قعد عن النهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام ونحو ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين شيء ليس بفرض وكذا رعاية الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال في كل صلوة او في كل ركعة على ما بيناه في الشرح والخروج من الصلوة بلفظ السلام واجبان ايضا ولم يذكرهما المصنف

### واما بيان صفة الصلوة

٢ وقد اجعوا انه لو تعمدت الحدث او غيره من المناسبات في هذه الحالة تتم صلوته ولا كذلك في خلال الصلوة وقيل الفساد في المسائل المذكورة ليس لعدم الخروج بصنعه بل للاداء مع الحدث اذ بالرؤية وانقضاء المدة وانقطاع العذر يظهر عمل الحدث السابق فيستند بالنقض فيظهر في هذه المسائل لقيام جزء من الصلوة بخلاف عروض هذه العوارض بعد انقضاء الصلوة وفيه نظر لانه يطرد في بقية المسائل وميل الشيخ حافظ الدين في الكافي الى ان الخروج بصنعه فرض وعلله بـ تقدم من انه لا يمكنه اداء فرض آخر الا بالخروج من هذه الصلوة وقد تقدم ما فيه وعلله ايضا باننا اجعنا على بقا التعمية في هذه ٣

من ابتدائها الى انتهائها على الترتيب (فهو) انه (اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نوى) وهي شرط كامن (واخرج يديه من كفيه) عند التكبير وهو ادب وليس بفرض في شيء من الصلوة ٤ خلافا لمن لا علم له بالفقه من المصنفين فيه على ما بيناه في الشرح (ثم) اذا نوى (كبر) تكبير الاحرام (ورفع يديه) وهو سنة (والا فضل كون الرفع مع التكبير) ابتداء عند ابتداءه وانهاؤه عند انتهائه (وذكر في الهداية انه يرفع يديه اولاً ثم يكبر) فانه قال والاصح انه يرفع اولاً ثم يكبر انتهى والمعية اختيار شيخ الاسلام وصاحب النخبة وقاضيان وآخرين وذكر الزاهدي عن الباقي انه قال هذا قول اصحابنا جميعا وقيل يكبر اولاً ثم يرفع ولو ترك الرفع دائماً من غير عذر يائمه لان تركه احيانا والسنة ان يرفع الرجل يديه (حتى يحاذي) اي يقابل (باباهم تحمى اذنيه) وفي فتاوى قاضيان يمس طرف ابهاميه شحمة اذنيه وعند الائمة الثلاثة يرفع يديه الى منكبيه ولا شك

ان يديه اذا اريد منهما الكفان فاذا كانا حذاء منكبيه يكون طرف ابهاميه  
 حذاء شحمة اذنيه ( ويفرج اصابعه ) حال الرفع لكن ( لا ) يفرج ( كل  
 التفريج ) كانه لا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ( ويوجه ) حالة الرفع  
 ( بطن كفيه نحو القبلة ) اكمال الاقبال عليها وقال بعضهم يجعل بطن  
 كل كف الى الكف الاخرى ( و ) اما ( المرأة ) فانها ( ترفع يديها ) عند التكبير  
 ( حذاء نديها ) بحيث تكون رؤوس اصابعها حذاء منكبيها لانه استرلها وقيل  
 هذا في حق الحرة اما الامة فكالرجل وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة  
 ان المرأة كالرجل والصحيح الاول ( والمتقدم يكبر ) تكبيرا ( مقارنا بتكبير  
 الامام عند ابي حنيفة رحمه الله ) وعندهما يكبر بعد تكبير الامام ( والخلاف  
 انما هو في الافضية ) لافي الجواز وقد تقدم ( ثم يضع يمينه على يساره  
 بعد التكبير ) ولا يرسلهما عندنا خلافا لما لك لما روى انه عليه السلام كان  
 يأخذ شماله بيمينه ( ويقبض بيده اليمنى رسغ يده اليسرى ) اي السنة  
 ان يجمع بين الوضع والقبض جميعا وكيفيته ان يضع كفه اليمنى على كفه  
 اليسرى ويخلق الابهام والخنصر على الرسغ ويسطر الاصابع الثلاث  
 على الذراع ( ويضعهما الرجل تحت السرة ) وعند الشافعي على الصدر  
 وهو رواية عن مالك واحد ( والمرأة تضعهما تحت نديها ) بالاتفاق  
 لانه استرلها ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف رحمه الله وعندهم سنة لكل قيام فيه قراءة فيضع في حال  
 انشاء القنوت وصلوة الجنازة عندهما لا عنده ويرسل في القنوت بين الركوع  
 والسجود وبين تكبيرات العيدين اتفاقا ( ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك  
 الى آخره ) اي وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك كذا روى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم واكابر الصحابة ( وان زاد ) بعد قوله وتعالى جدك  
 ( وجل ثناءك لا يمنع ) من زيادته ( وان سكت عنه لا يؤمر به ) لانه لم يذكر  
 في الاحاديث المشهورة والاولى تركه الا في صلوة الجنازة ( ويقول ) ايضا  
 بعد النشاء وقبله ( اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض  
 حنيفا وما انا من المشركين الى آخره عند ابي يوسف رحمه الله تعالى )  
 وتماه قل ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له  
 وبذلك امرت وانا اول المسلمين وعند الشافعي يقتصر عليه ( ثم في رواية  
 عن ابي يوسف رحمه الله ) يقول عند التوجه ( قبل التكبير والنية وفي رواية

٣ الحالة حتى لو نوى  
 المسافر الإقامة في هذه  
 الحالة يتغير فرضه كما  
 لو نواه في خلال الصلوة  
 والتحريم لا يراد بها  
 ذاتها وانما يراد بها افعال  
 الصلوة ولم يبق فعل  
 آخر سوى الخروج  
 فكان فرضا ضرورة  
 انتهى والظاهر ان  
 هذا هو التحقيق  
 ( شرح كبير )

٤ ولا اعتبار لما قاله  
 بعض من شراح الكنز  
 من الترا كمة انه انما قيد  
 بقوله عند التكبير لان  
 اخرجهما بعد ذلك  
 في الصلوة فرضا تفسد  
 الصلوة بتركه ثم استدلل  
 على ذلك بحديث مو  
 ضوع انه عليه السلام  
 قال اخرجوا ايديكم  
 من اكمامكم ومن لم  
 يخرج يديه من كميته  
 فالجنة عليه حرام و  
 لعمرى ان هذا  
 الجهل عظيم بالحكم  
 وبالا استدلال اما  
 الكم فانه لم يوجد ه

بعد التكبير وعندهما ) يقول عند التوجه ان شاء ( قبل الافتتاح ) ولما كان  
 ظاهر كلامه ان يأتي به قبل التكبير عندهما لانه المتبادر من الافتتاح قال  
 ( يعنى قبل النية ولا يقول ) ذلك ( بعد النية ) قبل التكبير ( بالاجماع )  
 وهو الصحيح كىلا يفصل بين النية والتكبير وعلم بقيد الاجماع ان مراده  
 فى قوله قبل التكبير اى قبل التكبير والنية ايضا كما قيدناه به ( ثم ) بعد الاستفتاح  
 ( يتعوذ ) لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية ٩ وقد تكلمنا عليها  
 فى الشرح ثم المختار فى لفظه عند صاحب الهداية استعذ بالله الى آخره  
 وهو اختيار الفقيه ابى جعفر وعند غيره اعوذ بالله ومجمله اول الصلوة  
 فلو نسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ كذا فى الخلاصة ويفهم منه انه لو تذكر  
 قبل اكملها يتعوذ وحينئذ ينعى ان يستأنفها ( اما التعوذ فتبع لثناء ) عند ابى يوسف  
 رحمه الله فكل من يأتي بالثناء يأتي به سواء كان يقرأ اولانه لدفع الوسوسة  
 والكل محتاجون اليه ( حتى ) انه ( يأتي به المقتدى ) كما يأتي به الامام  
 والمنفرد ( وفى العيدين ) يأتي به قبل التكبيرات بعد اثناء لانه تتبع له وعند ابى  
 حنيفة ومحمد رحمه الله التعوذ تبع للقراءة فكل من يقرأ يأتي به لان شرعيته لها  
 بالآية فلا يأتي به المقتدى لانه لا يقرأ بخلاف الامام والمنفرد ويؤخر عن  
 تكبيرات العيدين لان القراءة بعدها واما المسبوق فلا يأتي به عندهما الا بعد  
 مفارقة الامام لانه محل قراءته وعنده يأتي به مرتين لانه يثنى مرتين كما  
 قال المصنف ( والمسبوق يأتي بالثناء اذا ادرك الامام حالة الحافضة ثم اذا  
 قام الى قضاء ماسبق به يأتي به ايضا كذا ذكره فى الملتقط ) لان القيام الى  
 قضاء ماسبق كتحريمه اخرى لتغير الحال وما ذكرنا من انه يتعوذ مرتين  
 اختيار الخلاصة وفى غيرها ان المسبوق يتعوذ عند ابى يوسف رحمه الله  
 عند الشروع فقط ولم يذكر المصنف قول ابى حنيفة ومحمد بل اقتصر على  
 قول ابى يوسف كأنه هو الاصح عنده تبعه صاحب الخلاصة لكن المختار  
 هو قولهما على ما اختاره قاضيان والهداية وشروحها والكافى واكثر  
 الكتب ( واذا ادرك ) الشارع فى الصلوة عند شروعه ( الامام وهو يجهر  
 بالقراءة لا يأتي بالثناء بل يستمع وينصت ) للآية ( وقال بعضهم يأتي )  
 بالثناء ( عند سكنت الامام ) كلمة او كلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه لانه  
 امكنه الاتيان بالسنة مع مراعاة الامر ( وعن الفقيه ابى جعفر ) الهندوانى  
 انه قال ( اذا ادرك الامام فى الفاتحة يثنى بالاتفاق ) وان ادركه فى السورة

• بنقل صحيح ولا  
 ضعيف ولا يصح ان يو  
 جد واما الاستدلال  
 فانه لو فرض ان هذا  
 الحديث له اصل لم يفيد  
 غير الكراهة ولم يكن  
 زاهدا على خبر تعدل  
 الاركان وخبر الفاتحة  
 وغير ذلك مما لا يثبت  
 بها سوى الوجوب  
 مع محبتها وقوتها  
 فى الدلالة على ما اريد  
 بها فكيف بمحدث  
 مخلق كذب على  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ناب عن  
 الفاظة الفصيحة  
 بركا كنه وبروته  
 ولولا تحجه خوف  
 الاضرار بمن لا  
 ممارسة له بالفقه لكن  
 الاولى التحرز عن  
 ذكره عن اصل  
 وصيانة الكتاب عنه  
 ( شرح كبير )  
 ٩ اى اذا اردت قراءة  
 القرآن وهو سنة عند  
 ( عامة العلماء وعن  
 الثورى وعطاء وجوبه  
 نظر الى حقيقة الامر  
 وعدم صلاحية كونه  
 لدفع

يثنى عند أبي يوسف رحمه الله لا عند محمد رَح ( ذكره في الذخيرة ) وهو بعيد  
 لخالفه ظاهر الامر ( اما في الجمعة والعيد ) قيديهما بناء على الغالب ٤  
 ان البعد عن الامام يقع فيهما ( اذا كان المقتدى ) حال الجهر ( بعيدا  
 عن الامام بحيث لا يسمع صوته ) فقد اختلف المتأخرون فيه ( كما اختلفوا  
 في وجوب الانصات على البعيد حال الخطبة قال بعضهم يجوز القراءة والذكر  
 للبعيد والاصح انه يجب الانصات عليه ٩ فكذا ينبغي ان يكون هنا ( وان  
 ادرك الامام في الركوع ) فانه ( ينحرف في الاتيان ) بالثناء ان كان اكثر  
 رايه انه لو اتى به ( اي بالثناء يدرك الامام في شيء ) من الركوع يأتي به قائما  
 ثم يركع ليجز الفضيلتين ومحل الثناء هو القيام ( والا ) اي وان لم يكن  
 غالب ظنه ادراك شيء من الركوع لو اتى بالثناء يركع و ( يتابع الامام )  
 ويترك الثناء لان ادراك فضيلة الجماعة في تلك الركعة اولى ( وكذا )  
 الحكم ( اذا ادرك ) الامام ( في السجدة الاولى ) ان غلب على ظنه ادراكها  
 اذا اثني يثنى والايترك الثناء ويسجد لاحراز فضيلة السجدين قيدا لاولى  
 لانه لو ادركه في الثانية فانه لا يثنى تكثيرا للمشاركة لقلة ما بقي من الركعة  
 ( ولا يأتي بالركوع ) فيما اذا ادرك الامام بعد الركوع لانه لا يحتسب  
 فيكون اشتغالا بامر زائد ليس من الصلوة ( ولا يكون مدركا لتلك الركعة  
 ما لم يشارك الامام في الركوع كله او في مقدار تسبيحة منه ) لقوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم اذا جنتم الى الصلوة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعذوها  
 شيئا ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة ( وفي الذخيرة ) قال ( وان سوى  
 ظهره في الركوع ) يعني حال كونه الامام راكعا ( صار مدركا ) اي  
 لتلك الركعة ( قدر على التسبيح او لم يقدر ) اي لا يشترط المشاركة قدر  
 التسبيحة وهذا هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركن وان قل  
 وادناه ان ينتهي الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع  
 ( وان ادرك الامام ) وهو ( في القعدة ) الاولى او الاخيرة قال بعضهم  
 ( يكبر ويقعد ) من غير ثناء وقال بعضهم يأتي بالثناء ثم يقعد والاول اولى  
 لتحصيل زيادة المشاركة في القعود ( ولا تعوذ الابد بالثناء ) لانه المتوارث  
 وان كبر وتعوذ ونسي الثناء لا بعيد وكذا ان كبر وبدأ بالقراءة ونسي  
 انشاء والتعوذ والتسمية لقوات محلها ولاسهو عليه لانها سنن ولاسهو  
 بتركها بل بترك الواجب ( ثم ) اي بعد التعوذ ( يسمى ) اي يقرأ بسم الله

٦ الوسوسة صار فاعنه  
 اذ يصح هرا الوجوب  
 معه واجيب بانه خلاف  
 الاجماع ويبعد منهما  
 ان يتدعا قولاً اخرافاً  
 للاجماع فالله اعلم  
 بالصواب على قول  
 الجمهور ثم المختار في لفظه  
 عند صاحب الهداية  
 استعيذ بالله الخ وهو  
 اختيار الفقيه ابي جعفر  
 لموافقة لفظ القرآن  
 وعند غيره اعوذ بالله  
 لان معنى استعيذ بالله  
 اطلب العوذ فاعوذ  
 مطابق لموجه وكذا  
 المنقول من استعاذته  
 عليه السلام اعوذ على  
 ما في حديث ابي سعيد  
 المتقدم والتعوذ انما هو  
 عند افتتاح الصلوة فلو  
 نسيه حتى قرأ الفاتحة  
 لا تعوذ بعد ذلك  
 كذا في الخلاصة ويفهم  
 منه انه لو تذكر قبل  
 اكملها يتعوذ وح  
 يبنى ان يستأنفها  
 ( شرح كبير )

الرحمن الرحيم ( فيأتي بها ) اي بالتسمية ( في اول كل ركعة ) يقرؤ فيها  
وهي سنة وذكر الزيلعي في شرح الكنزان الاصح انها واجبة وكذا  
في الزاهد وغيره ويبتني عليه وجوب سجود السهو بتركها سهوا وهي  
آية من القرآن انزلت للفصل بين السور ليست جزأ من الفاتحة ولا من سورة  
سواها الا من سورة النمل خلافا للشافعي فانها عنده هي آية من الفاتحة  
ومن كل سورة ايضا في قول ثم في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه يأتي  
بها في اول ركعة من الصلوة والصحيح انه يأتي بها في اول كل ركعة يقرؤ  
فيها ( احتياطا لان اكثر المشايخ على هذا ) ٧ ذكره في الكفاية عن  
الحسن وبيناه في الشرح ويخفى عندنا وعند احد خلافا للشافعي فان عنده  
يجهر بها في الجهرية وتحقيق الادلة في الشرح ( اما الامام ) اذا جهر  
( فلا يأتي بها ) اي لا يأتي بها جهرا بل يأتي بها سرا ( واذا خافت يأتي بها  
اي مخافة والمفرد مثل الامام في ذلك كله ) واما التسمية عند ابتداء السورة  
بعد الفاتحة ( فانه عند ابي حنيفة رحمه الله لا يأتي بها ) لا في حال الجهر ولا  
في حال المخافة وكذا عند ابي يوسف رح ( وعند محمد رح يأتي بها ) في اول  
السورة اذا خافت بالقراءة لا اذا جهر بها لثلا يجمع بين الجهر والمخافة  
في ركعة واحدة ( ثم ) بعد التسمية يقرؤ الفاتحة واذا قال الامام في اخرها  
ولا الضالين يقول ( اي الامام ( آمين والمؤتم ) ايضا ( يقولها ) والتأمين  
سنة لقوله عليه السلام \* اذا امن الامام فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين  
الملائكة غفرله ما تقدم من ذنبه ٣ ( ويخفونها ) اي الامام والمقتدون  
يخفون آمين ٤ خلافا للشافعي لانها دماء والاصل فيه الاخفاء لقوله  
تعالى \* ادعوا ربكم تضرعا وخيفة ( ثم يضم ) الى الفاتحة ( سورة او ثلاث  
آيات ) قصار قدر اقصر سورة و جوابا ( فان قرأ مع الفاتحة آية ) قصيرة  
( او آيتين ) قصيرتين ( لم يخرج عن حد الكراهة ) اي كراهة التحريم  
لترك الواجب ( وان قرأ ثلاث آيات قصار ) او كانت الآية او الآيتان  
تعدل ثلاث آيات قصار ( يخرج عن حد الكراهة ) المذكور ( ولم يدخل  
في حد الاستحباب ) فيكون فيه كراهة تنزيه والمراد من الاستحباب السنة  
كما في اكثر الكتب ( لان الواجب هو ضم السورة او الآيات اليها )  
اي الى الفاتحة في الاولين ( والمستحب ) اي السنة على ثلاثة اوجه احدها

٩ قال في المفيد الثاني  
اصح فكذا ينبغي ان  
يكون هنا لانه ان لم  
يمكنه الاستماع  
فالانصات ممكن فيجب  
ما هو ممكن ولا يسقط  
لسقوط غير الممكن  
لعدم الملازمة وجودا  
وعدا

( فرح كبير )

٩ نقل في الكفاية عن  
الحسن ان الاحسان  
يسمى اول كل ركعة  
عند اصحابنا جميعا  
لا خلاف فيه ومن  
زعم انه يسمى مرة  
في الاولى فحسب  
فقد غلط على اصحابنا  
غلطا فاحشا عرفه من  
تأمل كتب اصحابنا  
والروايات عنهم لكن  
الخلاف في الوجوب  
فنعند هما وفي رواية  
المعلی عن ابي حنيفة  
التسمية في الثانية  
كوجوبها في الاولى وفي  
روايتهما ورواية  
الحسن عن ابي ح  
لا تجب الا عند  
الافتتاح وان هـ

ان يقرأها في السفر حالة الضرورة ( من خوف او عجلة لمهم ( بفاتحة )  
 الكتاب و اى سورة شاء او مقدار اقصر سورة من اى محل تيسر ( و )  
 ثانيهما ان يكون ( في السفر حالة الاختيار ) وعدم الضرورة فيئخذ  
 ( يقرأ في ) صلوۃ ( الفجر ) مع الفاتحة ( سورة البروج ) ونحوها  
 ( و ) يقرأ ( في الظهر كذلك و في العصر والعشاء دون ذلك ) نحو الطارق  
 والشمس وضحاها ( وفي المغرب ) يقرأ ( بالفصار جدا ) كالعصر والكواثر  
 ( و ) ثالثها ان يكون ( في الحضر ) وحينئذ ( اذا خاف فوت الوقت يقرأ  
 قدر ما لا يفوته صلاته ) كافي في السفر حالة الضرورة ( وان لم يخف فوت الوقت

يقرأ في صلوۃ الفجر في الركعتين اربعين آية وهو ادنى السنه او خسين او ستين  
 آية ) وهو الاوسط والاعلى الزيادة على الستين الى المائة فقد روى ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي في الفجر بقاف وانه يصلي في الفجر  
 بالصفات وانه كان يصلي فيها بالستين الى المائة على ما بيناه في الشرح وذكر في  
 الهداية انه يقرأ بالاربعين مائة والكسالى اربعين وبالاوساط بين خسين الى  
 ستين وقيل ان كان الليالي قصارا فاربعةين وان كان طولا فاثانة وما بينهما ما بينهما  
 وقيل ينظر الى طول الاى وقصرها وتوسطها ( و ) يقرأ ( في الظهر مثله ) اى مثل  
 ما يقرأ في الفجر ( او ) يقرأ فيها ( دونه ) اى دون ما يقرأ في الفجر كذا في الاصل  
 وهو الممول به وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلثين آية يعنى في الركعتين وفي العصر  
 عشرين آية انتهى ( و يقرأ في العصر والعشاء كذلك ) اى دون ما يقرأ في الفجر  
 رواية واحدة وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقرأ في العشاء والذين  
 والزيتون ( وقال القدورى يقرأ في الفجر ) اى في كل ركعة ( بطوال المفصل ) اى  
 بسورة من طوال المفصل ( وفي الظهر والعصر والعشاء باوساط المفصل وفي  
 المغرب بقصار المفصل ) لما روى عن عرائه كتب الى ابي موسى الاشعري رضى  
 الله تعالى عنهما ان اقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء باوساط المفصل وفي  
 الصبح بطوال المفصل ( اما الطوال ) اى طوال المفصل ( فن سورة الجرات  
 الى سورة البروج واما الاوساط فن سورة البروج الى سورة لم يكن واما القصار  
 فن سورة لم يكن الى آخر القرآن ) هذا هو الذى عليه الجمهور وقيل طواله من قاف  
 وقيل من الفتح وقيل من القتال وقيل من الجانية وقيل من الجرات الى عبس  
 والاوساط الى الضحى والباقي الى آخر القصار والمنفرد كالامام في جميع ذلك  
 ( ويطلب الامام في صلوۃ الفجر الركعة الاولى على ) الركعة ( الثانية ) وهذه الاطالة

ه قرأها في غير غسن  
 ثم قال الحسن والصحیح  
 انه تجب التسمية في كل  
 ركعة انتهى واستدلوا  
 على الاحتياط باختلاف  
 العلماء في انها آية من  
 الفاتحة او لا فكان الا  
 احتياط الاتيان بها  
 للمزوج من الخلاف  
 واعترض الشيخ كمال  
 الدين بن المصممان بان  
 مقتضى هذا ان يؤتى بها  
 مع السورة الثبوت  
 الخلاف في كونها كل  
 سورة كما في الفاتحة  
 والجواب ان الخلاف  
 في انها آية من السورة  
 ليس في القوة بالخلاف  
 في انها آية من الفاتحة  
 على ما سر فلا يؤثر في  
 ثبوت الاحتياط  
 كتائره ( فرح كبير )  
 وبه ثبت تأمين الا  
 مام بطريق الاشارة  
 لانه لم يسبق له الكلام  
 ( شرح كبير )

٤ لقول ابن مسعود  
 بع تخفهم الامام التعوذ  
 والتسمية وامين وربنا

سنة اجاما اعانة على ادراك الر كمة الاولى لان وقتها وقت نوم وغفلة وقد ر  
الاطالة قراءة ثلثي القدر المسنون فيها في الاولى وثلثه في الثانية وهو معتبر من  
حيث الآى ان تقارب طول او قصر اقل تفاوتت في حيث الكلمات والحرروف  
وقبل يقرأ في الاولى ثلثين وفي الثانية عشرة او عشرين ولو قرأ في الاولى اربعين  
وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به وذلك انما هو بيان الاولوية وركعتا الظهر  
وركعتا (ماسواها) اى سوى الظهر من بقية الصلوة وفي بعض النسخ وماسواهما  
اى وركعتا ماسوى الفجر والظهر (سواء) في قدر القراءة المسنونة لا تسن اطالة  
الاولى في غير الفجر عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله تعالى بل تكره (وقال  
محمد رحمه الله احب الى ان يطيل الاولى على الثانية في الصلوات كلها) اعانة على  
ادراك الر كمة الاولى كفا في الفجر فان الوقت فيما سواها ايضا وقت الاشتغال  
بالكسب كما انها وقت الاشتغال بالنوم (واما اطالة الر كمة الثانية على الر كمة الاولى  
فكروها بالا جاع ان كانت) تلك الاطالة (ثلاث آيات او بما فوقها وان كانت آية او  
آيتين لا تكره) لانه عليه السلام صلى بالمعوذتين وثانيهما اطول بآية وفي القنية  
قرأ في الاولى العصر وفي الثانية الهزمة بكرة لان الاولى ثلاث آيات والثانية تسع  
آيات وتكره الزيادة الكثيرة واما ما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم قرأ في الاولى  
من الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتيك حديث الغاشية فزاد الثانية  
على الاولى بسبع لكن السبع في السور الطوال يسردون القصار لان الست هنا  
ضعف الاصل والسبع ثمة اقل من نصفه انتهى فعلم منه ان الاطالة المذكورة انما  
تكره اذ كانت فاحشة الطول من غير نظر الى عدد الآيات وفي شرح المجمع ان  
خلاف محمد رحمه الله في اطالة الاولى على الثانية فيما سوى الجمعة والعيدن اما في  
الجمعة والعيدن فيسوى بين الر كعتين اتفاقا (اما في السنو) في سائر (النواقل  
فيسوى) بين الر كعتين ولا يبطل احدهما على الاخرى اطالة بينة الظهر (الا  
اذا كان) ما يقرأ فيها (مرويا) عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (او مأثورا)  
عن الصحابة رضى الله عنهم فانه حينئذ يصلى كجاء في الرواية والاثرو سيد كر  
في فصل ما يكره ان شاء الله تعالى (فلما) اى فحين (فرغ من القراءة) يخرجرا (كها) وهذا  
يفيد انه يصل خاتمة القراءة بالركوع من غير تراخ وعن ابى يوسف رحمه الله انه  
قال ربما وصلت وربما تركت ٤ وقوله (يكبر تكبيرا) يدل على جعل التكبير  
مقارنا للركوع ثم صرح به في قوله (وينبغي ان يكون ابتداء تكبيره عنده  
اول الخرورو) يكون (الفراغ منه عند الاستواء) را كعا وقيل يكبر قائما

٧ لك الحمد وهذه  
الاربعة رواها ابن ابى  
شيبه عن ابراهيم  
الخنزى وقد روى احمد  
وابو العلى والطائى  
والدارقطنى والحاكم  
في المستدر ك من حديث  
شعبة عن سلمة بن كهيل  
عن حجير ابى العنيس  
عن علقمة بن وائل عن  
ابيه انه صلى مع النبي  
عليه السلام فلما بلغ غير  
المغضوب عليهم ولا  
الضالين قال آمين  
واخفى بصوته وقال  
الشافى واحد يجهر  
الامام والمأموم بآمين  
لما روى ابن ماجه كان  
عليه السلام اذ تلا غير  
المغضوب عليهم ولا  
الضالين قال آمين  
حتى يسمع من في الصف  
الاول فيرتج المسجد  
قلنا تعارض رواية  
الجمهور والاختفاء في فعله  
فيرجح الاختفاء باشارة  
قوله فان الامام يقولها  
وبانه الاصل في الدعاء  
(شرح كبير)

ثم يركع (وبعضهم) أي بعض المشايخ (قالوا إذا أتم القراءة حالة الخرو  
لأبأس به بعد أن يكون مابق من القراءة حرفاً واحداً أو كلمة) واحدة لا أكثر  
من ذلك ويلزم من هذا القول وقوع التكبير بعد الركوع (والقول الأول  
هو الأصح) لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يكبر حين يركع (ويضع  
يديه) في الركوع (على ركبتيه) معتمداً بهما (ويفرج أصابعه) كل  
التفرج ولا يندب التفرج إلا في هذه الحالة ولا يضم الأحال السجود وفيما  
سواءهما وهو حال الرفع عند التعرئة والوضع في التشهد يترك على ما عليه  
العادة من غير تكلف ضم ولا تفرج (ويبسط ظهره) ويسوى رأسه بعجزه  
(ولا يرفع رأسه ولا ينكسه) لما روى أن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم كان إذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وإنه كان إذا  
ركع لا يصب رأسه ولا يقنعه وبسن أيضاً الصاق الكعبين واستقبال  
الأصابع القبلة وهذا كله في حق الرجال أما المرأة فتحنى بالركوع قليلاً  
ولا تعتمد ولا تفرج أصابعها بل تضمها وتضع يديها على ركبتيها وضعاً  
ولا تحنى ركبتيها ولا تجافي عضديها لأن ذلك استلها ذكره الزهري  
(ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثة وذلك أدناه) لقوله عليه السلام  
إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك أدناه وإذا  
سجد فليقل سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه (وان زاد) على  
الثلاث (فهو) أي الفعل الذي هو الزيادة (أفضل) من تركه لقوله  
عليه السلام \*وذلك أدناه\* أي أدنى المسنون ولا شك أن الزيادة على الأدنى  
أفضل (و) إذا زاد فالسنة أن (يتختم على وتر) لأن الله تعالى وتر يحب الوتر  
(وان اقتصر) في التسبيح (على مرة) واحدة (أو ترك التسبيح بالكلية  
جازت صلوته) لعدم فرضيته ولكن يكره ذلك الترك أو الاقتصار على  
المرة وكذا على المرتين للاخلال بالسنة (وروى عن أبي مطيع البلخي  
أن تسبيح الركوع والسجود ركن لو تركه لا يجوز صلوته) وهو قول شاذ  
ولا ينبغي للامام أن يبطل (التسبيح أو غيره) (وعلى وجه يمل به القوم)  
بعد الاتيان بقدر السنة (لأنه) أي التطويل المذكور (سبب التنفير)  
عن الجماعة (وإنه) أي التنفير عن الجماعة (مكروه) لأنه مؤد إلى حرمان  
ثواب الجماعة الزائدة على صلوة الفرد سبع وعشرين درجة وإن رضى القوم  
بما لا يكره ولا ينبغي أن ينقص عن قدر أقل السنة في القراءة والتسبيح

(للاهم)



للالهم لانهم غير معذورين فيه (واو اطال) الامام (الركوع لادراك الجائى) تلك الركعة (لاتقربا) اى ليس لاجل التقرب بالركوع (لله تعالى فهو) اى فعله ذلك (مكروه) كراهة تحريم ٩ ويخشى عليه منه امر عظيم (و) لكن (لايكفر) بسبب ذلك لانه لم ينوبه عبادة لغير الله تعالى وقيل ان كان لا يعرف الجائى فلا بأس ان يطيل قدر ما لا يتحمل على القوم وكذا ان اطال القراءة لاجل ادراك الناس الركعة والاصح ان تركه اولى (واما لو اطال الركوع) عند مجئ الجائى (تقربا لله تعالى) من غير ان يتخالج قلبه شئ سوى التقرب (فلا بأس به) اى بفعله الاطالة ولا شك ان مثل هذه الحالة فى غاية الندرة وهذه المسئلة تلعب بمسئلة الربا فينبغى التحرز والاحتياط فيها وقال بعضهم اذا احس بالجائى يطيل اتسببجات بان يتأتى فى التلطف بها من غير ان يزيد فى عددها ولا فرق بين هذا وبين ذلك (ثم) بعد اتمام الركوع (يرفع رأسه) حتى يستوى قائما (ويقول) الامام حال الرفع (سمع الله لمن حده وان كان) المصلى (وقد يأتى بالتحميد) بان يقول اللهم ربنا ولك الحمد او اللهم ربنا لك الحمد اوربنا ولك الحمد اوربنا لك الحمد وافضليتها على ترتيبها كذا فى الكافي (ولا يأتى) المقتدى (بالتسليم) عندنا خلافا للشافعى لقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد (وان كان) المصلى (منفردا يأتى بهما) فى الاصح ذكره فى الهداية وقيل يأتى بالتسليم فقط عند ابي حنيفة رحمه الله وصحح فى المحيط انه يأتى بالتحميد لا غير وصحح الهداية اولى (اما الامام فيأتى بعد التسليم بالتحميد ايضا على قولهما) اى قول ابي يوسف ومحمد وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وفى ظاهر الرواية عنه انه لا يأتى بالتحميد ٤ واختار كثير من المتأخرين قولهما وقد بيناه فى الشرح وقول المصنف (وفى رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا) بوجه ان المشروع فى حق الامام ذلك فى رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس فى شئ من الروايات عنهما ولا عن ابي حنيفة رحمه الله ان الامام يكتفى بالتحميد وكأنه تقديم وتأخير وقع من الكاتب سهوا وموضعه قبل قوله اما الامام الى آخره فيكون الضمير عائدا الى المنفرد اى ان كان المصلى منفردا يأتى بهما فى رواية وفى رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد (ويرسل اليدين فى القومة) بعد الرفع من

٤ وقال ابو جعفر الهند والى يصلها القراءة بالركوع وصلا وانما ترك ابو يوسف رحمه الله الافضل تعليما للرخصة كذا فى الكفاية ولا يخلو عن نظروا وما اتى بلفظ الخرو و هو السقوط اقتداء بالقرآن وما فيه من الدلالة على المبالغة فى الاخطاء مسارعة الى الخضوع وكذا انتصاب راكعا حالا عن غير بدل على تلك المبالغة ايضا حتى كأنه من سرعة خرويه قارن ركوعه خرويه ووقع ظرفا له وقوله يكبر تكبيرا جلة حالية من ضمير يخر اورا كما وهو يفيد مقارنة التكبير بالركوع ثم صرح به فقال وينبغى ان يكون ابتداء تكبيره عند اولى الخرو والفراغ منه عند الاستواء راكعا (شرح كبير)

الركوع اتفاقا (كذا قال صدر الشهيد) حسام الدين (في واقعته)  
وهو قول أكثر العلماء (وذكر السيد الامام في الملتقط) انه (ياخذ اليد اليسرى باليمنى في تلك القومة) وهو غريب (وفي صلوة الجنازة) من اولها الى آخرها (ووقت) قراءة (الثناء) في سائر الصلوة (ووقت قراءة) (القنوت) في الوتر (ياخذ اليد باليد على قول أكثر المشايخ) اختيارا منهم لقول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند ابي حفص الفضلي يرسل في جميع ذلك اختيارا منه لقول محمد رحمه الله (وفي تكبيرات العيدين) اى بين تكبيراتهما (يرسل) يديه اتفاقا لعدم الذكر المسنون بينهما عندنا (فاذا اطمأن) بعد رفع رأسه من الركوع (قائما) وسكن اضطراب اعضائه الحاصل من الرفع (كبر) تكبيرا (متصلا بالحرور) والباء بمعنى مع بان يكون ابتداءه مع ابتداء الحرور وانتهائه مع انتهائه (وسجد) قوله (يضع ركبتيه) اولا (ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض) في بعض النسخ بغير واو تفسير لسجود في بعضها ويضع بالواو وهو عطف تفسير بيان لكيفية السجود على وجه السنة لما روى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه ووضع وجهه بين كفيه (ويبدى) اى يظهر (صبعيه) اى عضديه لقوله عليه السلام اذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك (ويحافى) اى يبعد (بطنه عن فخذه) هذا في حق الرجل (و) اما (المرأة) فانها (تخفض) اى تنسفل (في السجود وتلزم بطنها بفخذيها) وهذا تفسير الانخفاض لانه استرلها (ويقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثا وذلك ادناه وان زاد فهو افضل ويترك على وتر) كما في الركوع (ثم يرفع رأسه) من السجدة الاولى (مكبرا ويقعد مستويا) ويضع يديه على فخذه كما في التشهد (فاذا اطمأن قاعدا) وسكن اضطراب اعضائه (كبر وسجد ثانيا) ٩ ومعنى التكبير عند الانتقالات انه سبحانه اكبر من ان يؤدي حقه بهذا القدر بل حقه اعلى كما قالت الملائكة ما عبدناك حق عبادتك (وان رفع رأسه) عن الارض من السجدة الاولى رفعا (قليلا) ولم يستو قاعدا (ثم سجد) الثانية نظر (ان كان الى حال السجود اقرب) منه الى حال القعود (لا يجزيه) ذلك الرفع ولا ذلك السجود الثاني (وذكر

٩ حتى قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن هذا فقال اكراهه ذلك واخشى عليه امرا عظيما وكذا روى هشام عن محمد ولقب قاضيان هذه المسئلة بمسئلة الرياء وذلك لانه قصد غير الله تعالى سبحانه بما من شانه ان يتقرب به اليه ولكن مع هذا لا يكفر بسبب هذا الفعل لانه وان لم يتقرب الى الله لكنه لم ينويه كونه عبادة لغير الله تعالى حتى يكون كفرا فصار كسائر افعال الرياء وكثير العلماء جلا على الكراهة وكذا المروى على ما اذا كان الامام يعرف الجاني بعينه اما اذا كان لا يعرفه فقد قالوا لا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقدارا لا يشغل على القوم بان زيد تسبيحة او تسبحة على المعتاد لان الزيادة على ذلك سبب للتفكير لما تقدم وعلى هذا القراءة في الركعة الاولى ليذكر الناس تلك الركعة ٧

في الملقط انه يجزيه ) و ذكر في الهداية ان الاول اصح وكذا في المحيط لانه اذا كان الى السجود اقرب بعد كونه ساجدا فكأنها سجد واحدة وقيل اذا رفع قدر ممر الريح يعتبر وهو القياس صححه شيخ الاسلام وهو الظاهر لكن الاقتصار عليه يكره اشد الكراهة لمخالفته ما واظب عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مدة حيوته ( فاذا فرغ ) من السجدة الثانية ( ينهض ) قائما على صدور على قدميه ( ولا يقعد ولا يعتمد بيده على الارض ) عند النهوض ( الامن حذر ) بل يعتمد على ركبتيه وعند الشافعي واحدا تنس جلسة الاستراحة لما روى انه عليه السلام كان يفعل كذلك ولنا ما روى انه عليه السلام ينهض في الصلوة على صدور قدميه ولم تجلس وتماه في الشرح ( ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى ) من الاقوال والافعال ( الا انه لا يستفتح فيها ) اي لا يقرأ ودعاء الاستفتاح ولا يتعوذ لان محله اول الصلوة او اول القراءة ( ولا يرفع يده ) في شيء من صلواته ( في التكبيرة الاولى ) وفي قنوت الوتر وتكبيرات العيدين وعند الشافعي وفي رواية عن مالك واحد يرفع عند الركوع وعند الرفع منه والدلائل من الجانبين في الشرح والرفع مسح عند استلام الحجر كالرفع في الصلوة وعند الدعاء يجعل بطن كفيه نحو السماء في كل موطن من الصفاء المروءة وعرفات ومن دلفة وغيرها ( فاذا رفع ) المصلي ( رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب رجله اليمنى ) نصبا ( ويوجه اصابعه ) اي اصابع رجله اليمنى ( نحو القبلة ) هذه كيفية الجلوس المسنون للرجل في القعدتين عندنا وعند مالك يتورك فيهما وعند الشافعي واحد في الاولى كقولنا وفي الاخيرة كمالك ( ويضع يديه ) حال التشهد ( على فخذه ويفرج اصابعه ) مبسوطة ( لاكل التفريح ) هذا وعندنا وعند الشافعي يبسط اصابع اليسرى ويقبض اصابع اليمنى الا المسجدة وهل يشير بالمسجدة عند الشهادة عندنا فيه اختلاف صحح في الخلاصة والبرازي انه لا يشير وصحح شراح الهداية انه يشير وكذا في الملقط وغيره وصفتها ان يخلق من يده اليمنى عند الشهادة الابهام والوسطى ويقبض البنصر والخنصر ويشير بالمسجدة او يعقد ثلاثة وخسين بان يقبض الوسطى والبنصر والخنصر ويضع رأس ابهامه على حرف مفصل الوسطى الاوسط ويرفع الاصابع عند النقي ويضعها عند الاثبات ويكره ان يشير بكتلتا

٧ لا بأس به اذا كان مقدار ان لا يشغل واعلم ان لفظ لا بأس يفيد في الغالب ان تركه افضل وينبغي ان يكون هنا كذلك فان فعل العبادة لا سرفيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى ولا شك ان تركه افضل لقوله عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولانه ان كان اعانة على ادراك الركعة فيه اعانة على التكاثر وترك المبادرة والتي للصلوة قبل حضور وقتها فالاولى تركه ( شرح كبير )  
٤ لما روى لقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فانه قسم والقسمتان في الشركة ولا يراد انه عليه السلام قسم في قوله واذا قال ولا الضالين قولوا آمين مع ان الامام يقولها لانه ورد في بعض رواياته فان الامام يقولها ولم يرد هنا مثله على ان ههنا ما نعاليس هناك وهو ان المسنون في هذه الاذكار ابتداءؤها عند ابتداء الانتقال وانتهائها ٤

مسجتيه ( ثم اذا قعد على الصفة المذكور ( يتشهد ) اى يقرأ الذى ذكر  
الذى فيه التشهد ( ويقول ) عطف تفسير ليتشهد ( التحيات لله  
والصلوات والطيبات الى قوله ) اى الى ان يقول ( عبده ورسوله ) وهو  
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله  
الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والمراد  
بالتحيات هنا جميع العبادات القولية وبالصلوات العبادات البدنية وبالطيبات  
العبادات المالية وهذه الصفة هي التي رواها عبد الله بن مسعود رضى الله  
تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي اصح الروايات في التشهد  
على ما حققناه في الشرح ( ولا يزيد على هذا القدر ) من التشهد ( في القعدة  
الاولى ) لما روى انه عليه السلام كان ينهض حين يفرغ من التشهد  
في وسط الصلوة ( فان زاد ) على قدر التشهد ( قال بعض المشايخ ان قال  
اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد ساهيا يحب عليه سجدة السهو وعن  
ابى حنيفة رح ) فيما رواه الحسن عنه ( ان زاد حرفا ) واحدا ( فعليه  
سجدة السهو ) قال المصنف ( واكثر المشايخ على هذا ) وفي الخلاصة  
المختار انه يلزم السهو ان قال اللهم صلى على محمد انتهى والاول وهو  
زيادة وعلى آل محمد هو الذى عليه الاكثر وهو الاصح ( فاذا قام )  
بعد التشهد الاول ( الى ) الركعة ( الثالثة ) لا يعتمد بيده على الارض  
لما روى انه صلى الله عليه وسلم نهى ان يعتمد الرجل على بيده اذا  
نهض في الصلوة ( وان اعتمد لا بأس به ) ومقتضى الحديث انه يكره اذا  
لم يكن له عذر ويكبر عنده هذا النهوض ذكره في الاختيار وصرح به في الحديث  
الصحيح ( وان كان ) تلك الصلوة ( فريضة ) ثلاثية او رباعية ( فهو مخير  
فيما بعد الاولين ) اذا كان قد قرأ فيهما ( بين ان يقرأ وبين ان يسبح  
وبين ان يسكت والقراءة افضل ) وقدم الكلام في ذلك عند ذكر الفريضة  
الثلاثة ( وان قرأ يقرأ الفاتحة بحسب ) بسكون السين مبني على الضم  
بمعنى فقط ( ولا يزيد عليها ) شيئا لانه المتوارث من فعله صلى الله عليه وسلم  
( فان ضم السورة ) الى الفاتحة ( ساهيا يحب عليه سجدة السهو في )  
قول عن ابى يوسف ( لتأخير الركوع عن محله ) وفي اظهر الروايات عندهما  
لا يجب ( عليه سجود السهو لان القراءة فيهما مشروعة من غير تقدير  
والاقتصار على الفاتحة مسنون لا واجب ) اما اذا كانت ( تلك الصلوة

عند انتهائه ومقتضاء  
انتهاء تسبيح الامام  
عند انتهاء الرفع وكذا  
انتهاء تحميد المقتدى  
فلو جحد الامام بعد ذلك  
لو وقع تحميده بعد تحميد  
المقتدى وهو خلاف  
موضوع الامامة  
( شرح كبير )  
وقد تقدم الكلام  
على هذا في تعديل  
الاركان وتكلموا في  
تكرار السجود فقل  
هو تعبدى لا يطلب  
فيه المعنى كاعداد الر  
كعات وقيل ان الشيطان  
امر بسجدة واحدة  
فلم يفعل فسجدنا مر  
تين ترغيا وقيل الاول  
اشارة الى اننا خلقنا من  
الارض والثانية الى اننا  
نعاد اليها كذا في الكافي  
والاول هو الاول  
( شرح كبير )

(سنة) من السنن الرواتب (او نقلا) غير الرواتب ( فيبتدئ ) (في القيام)  
من التشهد ( كما ابتدأ في الركعة الاولى ) يعنى انه يأتى بالشاء والنهوض  
احترزه عن رفع اليدين فانه لا يفعله ( لان كل شفيع من النفل صلوته على  
حدة ) ولذلك قالوا يصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القعدة  
الاولى لكن هذا في غير سنة الظهر والجمعة لان كل واحدة منهما صلوة  
واحدة وقد صرح في شرح الهداية للسروجي بانه لا يصلى فيها في التشهد  
الاول ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة وكذا في القنية وفيها انه لو صلى  
في القعدة الاولى من سنة الظهر ناسيا ففي وجوب سجود السهو قولان  
وتحقيق هذا البحث مذكور في الشرح ٩ ( ويقعد في القعدة الاخيرة  
مثل ما قعد في ) القعدة ( الى ) عندنا من غير فرق وقد تقدم ( والمرأة تقعد  
على اليها اليسرى في القعدتين ويخرج كلتار جليها من الجانب الآخر ) اى  
اليمين لان ذلك استرلها ( ويتشهد فاذا اتم التشهد ) في القعدة الاخيرة ( يصلى  
على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ) وهى سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور  
وقال الشافعى فرض فيها ولا خلاف في انها تفرض في العمر مرة وقال  
الطحاوى يجب كلما ذكر وقال الكرخى لا يجب وقول الطحاوى اصح وهو  
المختار لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* رغم انف رجل ذكرت عنده  
فلم يصل على \* وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* من ذكرت عنده فليصل  
على \* والا حادىث في ذلك كثيرة جدا ولو تكرر ذكره صلى الله تعالى  
عليه وسلم في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزمه الامرة واحدة في الصحيح  
لكن يندب التكرار بخلاف سجود التلاوة فانه لا يندب تكراره بتكرار  
التلاوة في مجلس واحد والتشيمت كالصلوة وقيل يجب في كل مرة الى  
الثلاث ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد او في مجالس يجب لكل  
مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يقضى بخلاف الصلوة على النبي صلى الله  
عليه وسلم لانه لا يخلو عن مجد نعم الله الموجبة لثناء فلا يخلص وقت للقضاء  
بخلاف الصلوة على النبي عليه السلام والمختار في صفة الصلوة بعد التشهد  
ان يقول اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم  
انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل  
ابراهيم انك حميد مجيد ( ويستغفر بعد الصلوة ) على النبي صلى الله  
عليه وسلم اى يطلب المغفرة ( لنفسه ولوالديه ) ان كانا مؤمنين ( ولجميع

فان قيل عدم تكرار  
التصوذ في الثانية  
يناسب ما اختاره  
المصنف وصاحب  
الخلاصة من قول ابى  
يوسف لانه تبع للتأويل  
ثناء وانه لدفع الوسوسة  
في الصلوة وهى واحدة  
ولا يناسب ما اختاره  
فاضل خان وصاحب  
الهداية وغيرهما من  
قولهما لانه تبع للقراءة  
وقد تكررت في الثانية  
فيبقى ان يتكرر قلنا  
اذا استأذ للقراءة  
مرة ولم يدخل في اثناها  
فعلا اجنبيا عنها لا يس  
له تكرار الاستعاذة  
وسائر افعال الصلوة  
ليست اجنبية من  
قراءتها لاتحاد الكل  
بالنظر الى الصلوة فلم  
يدخل في اثناء قراءته  
فعلا اجنبيا منها فلا  
يسن له تكرار الاستعاذة  
على قولهما ايضا  
( شرح كبير )

المؤمنين والمؤمنات) فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ونحو ذلك (ويدعو بالدعوات المأثورة) أي المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت وأنت على كل شيء قدير اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحني انك أنت الغفور الرحيم (و) يدعو (بما يشبه الفاظ القرآن) كما تقدم وكقوله تعالى ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب ونحو ذلك فانه يقصد بها الدعاء لا القراءة فهي تشبه الفاظ القرآن وايست بقرآن حتى جاز الدعاء بها مع الجنابة والحيض (ولا يدعو بما يشبه كلام الناس) وهو ما لا يستعمل طلبه منهم (نحو قوله اللهم اكسني اواللهم زوجني فلانة) او اعطني مالا ونحو ذلك ٩ (حتى اوقال ذلك في وسط الصلوة تفسد) صلوته اما بعد العقود الاخيرة فانها لا تفسد لكن تكون ناقصة لترك السلام الذي هو واجب وخروجه منها بدون كما لو تكلم او عمل عملاً آخر بما بناها وعند الشافعي يجوز الدعاء بأمر الدنيا ايضاً ولو قال اللهم ارزقني جعله في الهداية بما يشبه كلام الناس وصححه في الكافي ولو قال اللهم ارزقني الحنك فليس من كلام الناس (وروى عن بعض المشايخ انه قال لا يقول في الصلوة على النبي) صلى الله تعالى عليه وسلم (وارحم محمدًا) فانه يوهم التقصير في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم (واكثر المشايخ على انه يقول ولتوارث فيه) على ما روى في الحديث انه عليه السلام قال اذا تشهد احدكم في الصلوة فليقل اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدًا وآل محمد كما صليت وباركت ورحمت وترجت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد قال الرستغني يكون معنى قوله وارحم محمدًا وارحم امة محمد فالتقصير راجع الى امة (ويقول) اذا اتى بهذه الصفة من الصلوة (ورجت ولا يقول) (وترجت) لانه قال اولاً وارحم ولم يقل وترجم على محمد لكن هذا مخالف لرواية الحديث (و) اما (ان قال وترجت باسكان الراء فهو خطأ ولو قال) بعد قوله ورجت (وترجت بالتشديد) اي بتشديد الحاء

وذكر في القنية انه لا يصل في القعدة الاولى من سنة الظهر وذكر قولين فيما اذ صلى ناساً انه عليه سجد السهو وانه لا يسجد عليه وفيها ايضاً ولا يصل في الاربع قبل الجمعة وبعدها واذ قام الى الثالثة لا تستفتح وفي البواقى يصل ويستفتح انتهى والاصح انه يصل ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة على ان صاحب الهداية قال ولهذا قال يستفتح في الثالثة وهذا اللفظ منه على ما هو عادة يشير الى انه غير مرضى عنده ولم يترض له شره والظاهر ان عدم كونه مرضياً عنده لان كون كل شفع من النفل صلوة على حدة ليس مطرداً في كل الاحكام فانه لم يطرد في لزوم القعدة الاولى عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى لو تركها لا تفسد عندهما ولم يطرد في سجود السهو عند الكل حتى اجعوا انه لو سجد السهو على رأس شفع لا يبني عليه شفعاً آخر لان السهو حينئذ يبطل ٩

(يجوز) لانه معنى صحيحا في اللغة (ولا يقول) بعد قوله في العالمين (ربنا انك جيد مجيد) لعدم وروده في الاحاديث (ولو قال) ذلك (لابأس به) اى لا يكره وان كان تركه اولى (ويشير بالسبابة اذا انتهى الى اولى الشهادتين وقال في الواقع لا يشير) والاوّل هو المختار على ما قدمناه (فان اشار بقعد) اى يضم (الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى بالابهام) اى يجعلهما حلقة وقد ذكرناه عند ذكر التشهد (فاذا فرغ من الادعية) بعد التشهد (يسلم عن يمينه) ويقول السلام عليكم ورحمة الله (ولا يقول في هذا السلام) اى سلام الخروج من الصلوة سواء كان عن اليمين او اليسار (وبركاته كذا ذكره في المحيط) بخلاف السلام الذي في التشهد فانه يقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته (وينوي) في خطابه بعلينكم (بالتسليم الاول من هو عن يمينه) من الملائكة والمؤمنين المشاركين له في صلوته دون غيرهم (و) يفعل في السلام (عن يساره مثل ذلك) اى يقول السلام عليكم ورحمة الله وينوي به من هو عن يساره من الملائكة والمؤمنين والتسليم الاول للتحية والخروج من الصلوة والثانية للتسوية بين القوم في التحية ثم قيل ان الثانية سنة والاصح انها واجبة كالاولى وبمجرد لفظ السلام يخرج ولا يتوقف (وقال بعضهم) اى بعض العلماء (ينوي) من الملائكة (الحفظة) الذين وكلوا بحفظه خاصة ولا يعم النية (وقال بعضهم ينوي جميع من معه من الملائكة) ليعم الحفظة وغيرهم (لانه) اى الشأن يختلف الاخبار (في عددهم قبل ان يعم كل مؤمن خسا) كذا وقع في النسخ وصوابه خمسة (من الملائكة) بالتاء فالخمس واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يسار يكتب السيئات وواحد امامه يلقيه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكروه وواحد عندنا صيته يكتب ما يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبلغه اياه (وقيل) مع كل مؤمن (ستون) ملكا (وقيل مائة وستون) وقيل ملكان وقيل غير ذلك فلهذا ينوي من معه عموما من غير تعيين عدد (وينوي المقتدى امامه في التسليم الاول) مع من نوى فيها (اركان) الامام (عن يمينه او بحدائه) اى اذا كان الامام بحدائه ينويه في التسليم الاول ايضا وهذا عندنا يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ينويه في التسليتين (وفي) التسليم

٩ لوقوعه وسط الصلوة فقد صرحوا بصيرورة الكل صلوة واحدة حيث حكموا بوقوع سجود السهو في هذه الصورة في وسط الصلوة وان كان كذلك امكن ان يقال لا يصلى في القعدة الاولى لانها قعدة في وسط الصلوة ولا يستفتح ولا يتوعد في القيام الى الثلاثة لكونه قياما في وسط الصلوة لافي اولها والحاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة على حدة من وجه دون وجه فاعتبر كونه صلوة على حدة في حق القراءة للاحتياط اذ بالنظر اليه تجب القراءة في كل شفع وبالنظر الى ان الكل صلوة واحدة لا تجب فالاحتياط في الوجوب كافي للوتر وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام اليه لانه اذا تردد بين اللزوم وعدمه لا يلزمه بالشك وعلى عدم اللزوم يبتنى انه اذا اقيمت الصلوة او خرج الخطيب وهو في النفل انه يقطع على رأس الشفع كما تقدم (شرح كبير)

(الآخرى) أى الثانية (ان كان عن يساره والامام ايضا ينوى القوم مع الحفظة فى التسليتين وهو الصحيح) وقيل لا ينوبهم وقيل بالتسليم الاولى فقط واما المفرد فلا ينوى سوى الحفظة (وينبغى للمصلى) من طريق الادب (ان يكون منتهى بصره فى) حال (قيامه الى موضع سجوده) ولا يتجاوز (وفى) حال (الركوع الى ظهر قدميه) فى حال (سجوده الى اربعة اقفه) أى طرفه (وفى) حال (قعوده الى حجره) وهو ما على مجمع فخره من ثوبه (وذلك كله مقتضى الخشوع) لان الخاشع لا يتكلف بعينه ازيد مما يقتضيه اصل الخلقة واذا تركت العين على الاصل ما خلقت عليه لا يتجاوز نظرها فى الحالات المذكورة غير المواضع المذكورة وينبغى ان يكون بين قدميه حال القيام قدر اربع اصابع مضومة (والسنة للامام فى السلام ان يكون التسليم الثانية اخفض من) التسليم (الاولى) فى الصلوات فان الجهر لاجل الاعلام بالانتقالات وهو محتاج اليه فى التسليم الاولى دون الثانية لان الاولى تدل عليها لانها تمقبها غالبا (ومن المشايخ من قال يحفض الثانية) كذا فى بعض النسخ ولعل مراده انه يخفيها ولا يجهر بها اصلا وفى بعضها يخفض الاولى من الثانية أى يحفض الاولى ازيد من الثانية وهذا غير صحيح ولا يقول به احد والاصح الاول انه يجهر بالثانية دون الجهر بالاولى لان المقتدين ينتظرونه فيها لاحتمال ان عليه سهوا يسجد له فيها (فاذا تمت صلوة الامام فهو بخير ان شاء انحراف عن يساره) وجعل القبلة عن يمينه (وان شاء انحراف عن يمينه) وجعل القبلة عن يساره ٨ وهذا اولى وكلاهما جائز لقول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه لا يجعل احدكم للشيطان شيئا من صلوته يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره (وان شاء ذهب الى حوايجهم) لانه لم يبق عليه شيء (وان شاء استقبل الناس) بوجهه لان النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه انه كان اذا صلى اقبل على الصحابة بوجهه وروى انه عليه السلام كان لا يقوم من مصلاه الذى يصلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يتحدثون فيما خذون فى امر الجاهلية فيضحكون ويتبسم (وهذا اذا لم يكن بحذاء) أى فى مقابلة الامام (مصل) فان كان فانه لا يستقبل بل ينصرف يمنة او يسرة (سواء كان) ذلك المصلى (فى الصف الاول)

(قربا)

٤ حتى لو قال ذلك فى وسط الصلوة قبل القعود الاخير قدر التشهد تقصد صلوته واما بعد التشهد فانها لا تقصد لكن تكون ناقصة لترك السلام الذى هو واجب وخبر وجهه منها بدونه بمنزلة ما لو تكلم او عمل عملا آخر منافيا للصلوة وعند مالك والشافعى يجوز ان يدعو بكل ما يريد من امر الدنيا والاخرة لما روى الستة الا الترمذى فى حديث ابن مسعود فى التشهد من قوله عليه السلام ثم ليتخير احدكم من الدعاء ما اعجبه اليه فيدعوه ولنا قوله عليه السلام ان صلواتنا هذه لا تصلح فيها من كلام الناس رواه مسلم فعارض ذلك الحديث ويقدم عليه لانه مانع وذلك مبيح ولو قال اللهم ارزقني جعله فى الهداية مما يشبه كلام الناس وصححه فى الكافي لانه يقال رزق الامير الجيش قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد رجع عدم الفساد لان الرزاق فى الحقيقة هو الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز (شرح كبير)



اتباع الروى في الموضعين اذ في سلام التشهد قد ورد ذلك على ما تقدم بخلاف سلام التحلل فان المروى فيه عن ابى مسعود ان النبي عليه السلام كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايسر رواه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذى حديث صحيح ولا يتوهم ان مراده هذا السلام الاول وانه يقول في السلام الثانى وبركاته كما يفعله بعض الجهال لان ذلك خلاف السنة كافي هذا الحديث الصحيح وخلاف عمل الامة وفيه تميز من في اليسار على من في اليمين من غير دليل وذكر في مختلف الفتاوى ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن يساره كذلك وفي جامع الجوامع لوسلم تلقاه وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز رواه الحسن عن محمد واتباع الحديث عمل الامة اولى (شرح كبير)

قريبا من امام ( او ) في الصف ( الآخر ) بعيدا عنه اذا لم يكن بينهما حائل ( والاستقبال الى وجه المصلى مكروه ) مطلقا وهذا الاستقبال او الانحراف كما ترى مطلق لافصل فيه بين عدد وعدد خلافا لما قاله بعض الجهال انه اذا لم يكن الجماعة عشرة لا ينحرف وقد بيناه في الشرح ٩ ( هذا ) الذى ذكرناه من التحجير ( اذا لم يكن بعد ) الصلوة المكتوبة التى اتى بها ( تطوع ) كالفجر والعصر قال في الخلاصة وفي الصلوة التى لا تطوع بعدها كالفجر والعصر يكره المكث قاعدا في مكانه مستقبل القبلة ( فان كان بعدها ) اى بعد المكتوبة ( تطوع يقوم الى التطوع بلا فصل ) الا مقدار ما يقول \* اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ( ويكره تأخير السنة عن ) حال ( اداء الفريضة ) باكثر من نحو ذلك القدر لما روى انه عليه السلام كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ( فاذا قام الامام الى التطوع لا ينطوع في مكانه ) الذى صلى فيه الفريضة ( بل يتقدم او يتأخر او ينحرف يمينا او شمالا ) لقوله صلى الله عليه وسلم \* لا يصلى الامام في الموضع الذى يصلى فيه حتى يحول \* ( او يذهب الى بيته فينطوع ثمه ) اى هناك يعنى في بيته لانه صلى الله عليه وسلم انما كان يصلى السنن في بيته والافضل في النفل جميعا ان يصلى في البيت ان لم يشغله شاغل ( ومن المشايخ من ) عين الانحراف يمينا و ( قال ان كان المصلى اماما ينطوع عن يسار المحراب ) وهو يمين المصلى ترجيحاً للثبات من ( وقال شمس الائمة الحلواني هذا ) يعنى ما ذكر من انه اذا كان بعد الصلوة تطوع يقوم اليه من غير تأخير الخ ( اذا لم يكن من قصده اشتغال بالدعاء ) بان لم يكن له ورد معتاد يقرؤه عقيب المكتوبة ( فان كان له ورد ) قد اعتادانه ( يقضيه ) اى يأتى به ( بعد المكتوبات فانه يقوم عن مصلاه ) اى عن المكان الذى صلى فيه ( فيقضى ورده قائماً وان شاء جلس في ناحية ) من نواحي المسجد ( فيقضى ورده ثم يقوم الى التطوع كلاهما ) اى كل من قراءة الورد قائماً ومن قراءته جالساً في ناحية المسجد ( مروى عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم وما ذكر في ابتداء المسئلة ) من انه يكره تأخير السنة عن اداء الفريضة ( دليل على كراهية تأخير السنن ) عن المكتوبات ( وما ذكره ) شمس الائمة الحلواني ( دليل

(على الجواز) أي جواز تأخيرها من غير كراهة (ذكره) أي الكلام المتقدم (في المحيط) وإذا أريد بالكراهة التنزية قرب من كلام شمس الأئمة فإن المشهور عنه أنه قال لا بأس بأن يقرأ بين الفريضة والسنة الأوراد ولفظ لا بأس يدل على أن الأولى غيره وأن فعل لا تسقط السنة وقالوا لو تكلم بعد الفريضة لا تسقط السنة لكن ثوابها وقيل تسقط والأول أولى لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان النبي عليه السلام إذا صلى ركعتي الفجر فإن كنت مستيقظة حدثني والاضطجع حتى يؤذن بالصلوة ولو آخر السنة بعد الفرض إلى آخر الوقت قبل لا تكون سنة وقيل تكون سنة هذه الأحكام المذكورة كلها في حق الإمام (أما المقتدى والمفرد) فانهما (أن لثاني مكانهما) الذي صليانيه المكتوبة (جازوا) قاما إلى التطوع في مكانهما) ذلك (جاء أيضا والأحسن أن يتطوعا في مكان آخر) غير مكان المكتوبة بأن يتقدما أو يتأخرا أو يتحولاً بمنة أو أسرة ويستحب للجماعة كسر الصفوف لئلا يظن الداخل أنهم في الفرض

### فصل

(في) بيان (ما) أي الشيء الذي (يكراه فعله في الصلوة و) بيان (مالا يكراه فعله) فيها (٩ يكراه للصلي أن يغطي فاه) أو أنه ذكره قاضيان (ألا عند التثويب) فانه لا يكراه تغطيته إذا لم يستطع كظمه (والادب عند التثويب أن يظلمه) أي يمسكه ويمنعه عن الانفتاح (أن قدر على ذلك) لقوله عليه السلام \* إذا تآب أحدكم في الصلوة فليكظم ما استطاع فإن الشيطان يدجل في فيه (وأن لم يقدر فلا بأس أن يضع يده أو كفه على فيه) كذا روى عنه عليه السلام وكذا يكراه (التطيط) لانه دليل الغفلة والكسل (و) يكراه (الاعتجار وهو أن يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفانها) أي من الثوب الذي لف بعضه (عمامة) أي يترك بعض العمامة (يشبه الحجر) الكائن (للنساء يلف حول وجهه) الحجر بوزن منبر ثوب تلفه المرأة على رأسها (وقال بعضهم الاعتجار أن يشد حون) أي دائر (رأسه بالمندبل) ونحوه (ويبدى) أي يظهر (هامته) أي على رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيان وغيرها وهو الموافق لاعتجار المرأة وكراهته للتشبه بها (ويكره العقص) أي عقص الشعر وهو ضفره وقتله

(واراد)

لا وهذا أولى لما في مسلم من حديث البراء كنا إذا صلينا خلف رسول الله أحينا أن تكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه فإن مفهومه أن وجهه عند الاقبال عليهم كان يقابل من هو عن يمينه وذلك إنما يكون إذا كان المسجد عن يمينه والقبلة عن يساره وقيل مناه حتى يقبل علينا وجهه أقبل من عن يساره فيفيد الانصراف عن يمينه لانه يجلس مخروفا بل يستقبلهم في القعود بعد الانصراف عن يمينه كما في حديث انس في مسلم أيضا كان النبي عليه السلام ينصرف عن يمينه وأما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود قال لا يحمل أحدكم للشيطان شيئا من صلوته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه لقد رأيت رسول الله عليه وسلام كثيرا ينصرف عن يساره لا يمارض ذلك لأن فصله عليه السلام لذلك تعليلا للجواز منع محبته للتيامن

( و اراد به ) في الجامع ( ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او ان يلف  
 ذؤابته ) تشبة ذؤابة بضم الذال المجعدة وبعدها همزة ممدودة ثم باه  
 موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا خصلتا شعره ( حول رأسه  
 كما تفعل النساء في بعض الاوقات او ان يجمع الشعر كله من قبل ) اي من  
 جهة ( الفقاء ويمسكه ) اي يشده ( بخيط او خرقه كيلا يصيب الارض  
 اذا سجد ) وجميع ذلك مكروه اذا فعله قبل الصلوة وصلى على تلك الهيئة  
 امالو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة فسدت لانه عمل كثير ووجه  
 الكراهة نهيه صلى الله تعالى عليه وسلم ان يصلي الرجل ورأسه معقوص  
 ( ويكره وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة اذا سجد ورفعها ) اي  
 رفع الركبة ( قبلها ) اي قبل رفع اليد ( اذا قام من السجود ) لخالفه  
 السنة ( الا اذا فعل ) ذلك ( من عذر ) ٤ فانه لا يكره ( و ) يكره ( ان ينقر )  
 المصلي ( في سجوده نقر الديك ) او كنقر الديك في السرعة لما فيه من ترك  
 الطمأنينة ( و ) يكره ( ان يقعى ) في جلوسه ( اقعاء الكلب ) اي كاقعاء  
 الكلب ( وهو ان يضع اليديه على الارض وينصب فخذه ) وساقيه نصبا  
 ( وقيل هو ان ينصب امامه نصبا ) والاول اصح قال في المستصفي  
 اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء الآدمي في نصب الركبتين الي صدره  
 ( و ) يكره ( ان يفتش ذراعيه ) في السجود ( افتراش ) اي كافتراش  
 ( الثعلب ) وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المصنف بلفظ الحديث فانه عليه  
 السلام نهى عن نقر كنقر الديك واقعاء كاقعاء الكلب وافتراش  
 كافتراش الثعلب ( و ) يكره ( ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس  
 من الركوع ) لانه فعل زائد ولكن لا تفسد به الصلوة في الصحيح لانه  
 من جنسها خلافا لما رواه مكحول عن ابي حنيفة رح انها تفسد به ( و ) يكره  
 ( ان يستدل ثوبه ) اي يرسله من غير ان يلبسه ( وهو ) اي السدل ( ان يضعه )  
 الثوب ( على كتفيه ويرسل اطرافه ) على عضديه او صدره ( وفي القدوري  
 شرح مختصر الكرخي هو ( ان يجعله على رأسه او كتفه ويرسل اطرافه  
 من جوانبه ) وفي فتاوى قاضيان هو ان يجعل الثوب على رأسه او على  
 عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل سدل فان السدل في اللغة  
 الارخاء والارسال وفي الشرع الارسال بدون اللبس المعتاد وكرهته لهي  
 النبي صلى الله عليه وسلم عنه ( ولو صلى في قباء او مطرف ) بضم الميم

٦ اعتياده به وهو اي  
 الجواز مراد ابن  
 مسعود فانه اتهمه  
 عن ان يرى الانصراف  
 عن اليدين حقا لا يجوز  
 غيره والمراد من  
 الانصراف الالتفات  
 عن جهة الصلوة وهي  
 القبلة اعلم ان ان يجلس  
 بعده اولا فلذا قال  
 وان شاء ذهب الى  
 حوايجه لانه قضى  
 صلوته وقد قال الله تعالى  
 فاذا قضيت الصلوة  
 فانتهوا في الارض  
 والامر للاباحة وكونه  
 في الجمعة لا ينبغي كونه  
 في غيرها بل يثبت  
 بطريق الدلالة  
 ( شرح كبير )  
 ٩ ولا يلتفت الى ما ذكره  
 بعض شراح المقدمة  
 من ان الجماعة اذا كانوا  
 عشرة يلتفت اليهم  
 لترجم حرمتهم على  
 حرمة القبلة والافلا  
 لترجم حرمة القبلة على  
 الجماعة فان هذا الذي  
 ذكره لا اصل له  
 في الفقه وهو رجل  
 يجهول لا تشبه الفاظه  
 الفاظ اهل العلم فضلا  
 عن ان يقلد فيما ليس له  
 اصل والحديث الذي  
 رواه ٣ موضوع كذب  
 على النبي صلى الله عليه

وفتح الرء ثوب مربع من خزله اسلام ( اوباراني ) اى بمطر على وزن  
منبر وهو ما يلبس للمطر ( يذبحى ان يدخل يديه في كفيه وان يشد القباء )  
ونحوه ( بالمنطقة احترازا عن السدل ) ولولم يدخل يديه في كفيه قيل لا يكره  
واختاره صاحب الخلاصة والبرازى واختار قاضى خان وغيره انه يكره وهو  
الصحيح لانه يصدق عليه حد السدل ( وعن الفقيه ابى جعفر ) الهند وائى  
( انه كان يقول اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسئ )  
يعنى ولو ادخل يديه في كفيه ويذبحى ان يقيد بما اذا لم يزر از راره لانه يشبه  
السدل حينئذ اما اذا زرها فقد صار كغيره من الثياب فى اللبس واما الاقية  
الرومية التى تجعل لاكامها خروق عند اعلى العضد اذا اخرج المصلى  
يده من الخروق وارسل الكم فانه يكره ايضا لصدق السدل عليه ولان فيه  
شغل القلب ولانه فعل المنكرين اذ لا تكاد نفوس اهل الدنيا تسمح بتركه  
ولو ادخل الكم تحت منطقتة زالت الكراهة لزوال اسبابها المذكورة  
( و ) يكره ( ان يكف ثوبه ) وهو فى الصلوة ( بمقل قليل ) بان يرفعه من بين  
يديه او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو  
مشمرك الكم او الذيل ( وان يرفعه كيلا يترب ويكره ) للمصلى ( كل ما هو  
من اخلاق الجبارة عوما ) لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع  
فالتكبر والتجبرينا فيها ( ويكره ان يصلى فى ازار واحد ) او فى السراويل  
فقط لقوله صلى الله عليه وسلم \* لا يصليان احدهما فى الثوب الواحد ليس  
على عاتقه منه شئ \* ( الامن عذر ) بان لا يجد غيره ( و ) يكره ( ان يصلى  
حاسرا ) اى كاشف رأسه ( تكسلا ) اى لاجل الكسل بان استقل تغطيته  
( او تهاونا ) بان لم يبرها امرأهما فى الصلوة ( ولا بأس عليه اذا فعله )  
اى كشف الرأس ( تذلا وخشوعا ) لانه المقصود فى الصلوة وفى قوله لا بأس  
اشارة الى ان الاولى ان لا يفعل لانه فيه ترك اخذ الزينة المأمور بها مطلقا  
فى الظاهر ( و ) كذلك ( يكره ان يصلى فى ثياب البذلة ) بكسر الباء وبالذال  
المجعة وهو ما لا يصان ولا يحفظ من الدنس ونحوه ( او ) فى ثياب ( المهنة ) اى  
الخدمة والعمل لما فى ذلك ايضا من اخذ ترك الزينة ( والمستحب ان يصلى )  
الرجل ( فى ثلاثة اثار وقص وعامة ) ولو صلى فى ثوب واحد متوشحا  
به جميع بدنه كما يفعله القصار فى المقصرة جاز من غير كراهة لكن فيه ترك  
الاستحباب ( و ) روى ( عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى انه كان يلبس احسن ثيابه

٣ وسلم بل حرمة المسلم  
الواحد ارجح من  
جهة القبلة غير ان الوا  
حد لا يكون خلف  
الامام حتى يلتفت اليه  
بل هو عن يمينه فلو كانا  
اثنين كانا خلفه  
فيلتفت اليهما لا  
طلاق المذكور  
( شرح كبير )  
٩ اخره عن بيان  
صفتها لانه من العوا  
رض عليها والاصل  
خلوها عنه والعارض  
مؤخر عن الاصل و  
قدمه على بيان ما يفسد  
لانه كالجزء منه من  
حيث انه اعم اذ كل  
مفسد مكروه ولا  
عكس وذلك لان  
الفساد يتضمن الكراهة  
لانه بطلان العمل و  
بطلان العمل مكروه  
اعنى بالمعنى اللغوى  
وهو ضد المحبوب  
المرضى فيهم الحرام  
( شرح كبير )

في الصلوة والمرأة تصلي في) ثلاثة اثنان ايضا (قيص وخار ومقنعة) وفي الخلاصة قيص وازار ومقنعة وهو الاولى لان الازار فيه زيادة الستر والمقنعة تسد مسد الخمار وهو بكسر الميم ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والقناع أوسع منها بحيث يعطف من تحت الحنك ويربط من الوراء والخمار اكبر منهما بحيث يغطي به الرأس وترسل اطرافه على الظهر او الصدر (و) يكره ايضا للمصلي (ان يرفع رأسه او ينكسه وهو الركوع) لمخالفة الهيئة السنونة فيه (و) يكره (ان يعبت بثوبه او بشيء من جسده) العبت فعل فيه غرض غير صحيح والسفه مالاغرض فيه اصلا كذا عن الكردرى وقيل العبت لعب لالذة فيه واللعب هو الذي فيه لذة (و) يكره (ان يرفع اصابعه) بان يمدّها او يمزجها حتى تصوت لئيه عليه السلام عنه وقيل انه من عل قوم لوط وعلى هذا فيكره خارج الصلوة ايضا (اي يشبك بين اصابعه) ٤ لئيه عليه السلام عنه ان يفعل في المسجد ففي الصلوة اولى بالنهاي (و) يكره (ان يجعل يده على خاصرته) لئيه عليه السلام عن الخصر في الصلوة وهو مفسر بذلك على الاصح (ويكره ان يقلب الحصى) بكل حال (الا) بحال (ان لا يمكنه) الحصى (من السجود عليه) بان اختلف ارتفاعه وانخفاضه كثيرا فلا يستقر عليه قدر الفرض من الجهة (فيسويه حينئذ مرة او مرتين) لان فيه روايتين في رواية يسويه مرة وفي رواية مرتين (وفي اظهر الروايتين انه يسويه مرة) لا يزيد عليها لقوله عليه السلام \* لا تمسح الحصى وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة (و) يكره (ان يتربع في جلوسه الا من عذر ٤) لمخالفة الجلوس المسنون ولا يكره خارج الصلوة في الاصح لانه عليه السلام كان جعل قعوده في غير الصلوة مع اصحابه التربع وكذا عن عمر وان كان الجلوس على الركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع (و) يكره (ان يغمض عينيه) لئيه عليه السلام عنه في الصلوة (و) يكره (ان يلتفت) بوجهه (يميناً او شمالاً) لقوله عليه السلام حين سئل عنه \* هو اختلاس تختلسه الشيطان من صلوة العبد (ولو التفت بصدرة تفسد) وان كان بموق عينيه فلا يكره (و) يكره (ان يسجد على كور عمامته) وقد تقدم في بحث السجود (وان يتخف قصدا) يعني بقوله قصدا اختيارا من غير ضرورة وهذا (اذا كان يتخف صوتا فقط لاحرف له) اي لذلك الصوت وكذا

٤ لانه لا يكره لان  
العذر يبيح ترك الواجب  
فضلا عن السنة لان  
الخرج مدفوع بالنص  
(شرح كبير)

لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان او اكثر فانه يكون  
مفسدا ٩ على ماسنين ان شاء الله تعالى (اما السعال المدفوع) اى المضطر  
(اليه فلا يكرهه) كذا (التنخيم اذا كان عن ضرورة) كذا اذا منعه البلغم  
عن القراءة او عن الجهر وهو امام فانه لا يكرهه (والاحسن ان يدفع سعاله  
ان قدر) على دفعه من غير ضرر يلحقه رعاية للادب اما اذا كان يحصل له  
ضرر او شغل قلب يدفعه فالاولى عدمه (و) يكرهه ايضا (ان يرد) المصلى  
(السلام) بالاشارة (بيده) اوراسه لانه جواب معنى ولو حصل حقيقة تقسدت  
كذا اذا رده بلسانه فتكرهه اذا كان معنى فقط ولو صافح بذية السلام فسدت  
(و) يكرهه ايضا (ان يحمل الصبي) او غيره مما يشغله وهو (في صلوته)  
لقوله عليه السلام\* ان في الصلوة لشغلا (و) يكرهه ايضا (ان يتنخم) اى يخرج  
التخامة من حلقة بالنفس الشديد (قصدا) اى لغير عذر وحكمه كالتنخيم  
في تقصيله (و) يكرهه (ان يضع في فيه دراهم او دنائير) او غيرها من لؤلؤ ونحوه  
هذا اذا كان (بحيث لا يمنعه عن القراءة) لما فيه من الشغل بلا فائدة (وان  
منعه ذلك عن اداء الحروف) ولم يقرأ مقدار ما تجوز به الصلوة بان سكت  
او تلفظ بما ليس بقرآن (افسدها) لترك الفرض (و) يكرهه (ان يتنخم) وهو في  
الصلوة يعنى بالنفخ المذكور (نفخا لا يسمع صوته) المبين له حرفان او اكثر  
فان سماعه صوت مشتمل على حرفين او اكثر فسدت والا فلا بل يكرهه ايضا  
(وان يتلعن) المصلى (ما بين اسنانه) اى يكرهه ذلك (ان كان قليلا) دون قدر  
الحصة (وان كان كثيرا زاد على قدر الحصة) فان صلوته (تفسد) وكذا ان  
كان قدر الحصة في الصحيح (و) يكرهه للمصلى ايضا (ان يجهر بالشمية)  
والتأمين) وكذا بالثناء والتعوذ لمخالفة السنة (و) يكرهه (ان يتم القراءة في  
الركوع) لانه ليس محلها (و) يكرهه (ان يعد الآتى) بعد الهزة اسم جنس  
واحدة آية اى ان يعد الآيات والتسبيح (و) ان يعد (السورة) اذا كررها  
في الصلوة (يعنى) بالعد المكرره (العد بالاصابع) وهذا عند ابى حنيفة رح (وقال  
ابو يوسف ومحمد رح لا بأس به) اى بالعد لانه يحتاج اليه في مراعاة سنة القراءة  
في بعض المواضع وله انه ليس من اعمال الصلوة وفيه ترك الوضع المسنون ثم  
من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكرهه العدييه (ومنه من قال  
لا خلاف) انما هو (في التطوع) ولا خلاف في المكتوبة بل يكرهه ذلك فيها  
اتفاقا (وقال) الفقيه (ابو جعفر) الهندوانى لا خلاف (فيهما) اى المكتوبة

والتطوع ( وفي الفتاوى الخاقانية ان غز رؤس الاصابع ) يعني وهي  
موضوعه كما هي الهيئة المسنونة ( لا يكره ) ذكر ( في موضع ) آخر  
من الخاقانية انه ( لو احتاج اليها ) اي الى عدها يعني التسبيحات ( كما في صلوة  
التسبيح عدها اشارة ) اي من حيث الاشارة ( او بقلبه ) اي بحفظها  
ويضبطها بقلبه من غير اشارة بالاصابع ( و ) يكره ايضا للمصلي ( ان يسكن )  
وهو في الصلوة ( على حائط او على عصا ) انكأ ( لا من عذر ) اي كما ثا من  
غير عذر اما لو كان من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث القيام ( و ) يكره ايضا  
ان يخطو خطوات بغير عذر ( اما اذا كان بعذر فلا يكره كما اذا سبقه  
الحدث فمشى للوضوء وكالو مشى لقتل الحية والعقرب على قول السر خسي  
( هذا ) اي الكراهة المذكورة ( اذا وقف بعد كل خطوة ) او بعد كل  
خطوتين ( وان لم يقف ) بل خطا ثلاث خطوات متواليات ( تفسد صلوته  
لانه عمل كثير ( اذا كان ) ذلك ( بغير عذر ) اما اذا كان بعذر فلا تفسد فالحاصل  
ان المشي اذا كان بعذر لا يفسد ولا يكره وان كان بغير عذر فان كان ثلاث  
خطوات متواليات يفسد ولا يكره ولا يفسد ( و ) يكره ايضا ( التمايل  
في الصلوة على يمينه مرة وعلى يساره اخرى ) لانه من العبث المتأني للخشوع  
( و ) يكره ( اخذ القملة والبرغوث ) في الصلوة ( وقتله او ذنبه ) وفي الخلاصة  
قال ابو حنيفة لا يقتل القملة في الصلوة بل يدفنها تحت الحصى وقال محمد قتلها  
احب الى من دفنها وكلاهما لا بأس به وقال ابو يوسف يكره كلاهما انتهى  
والاخذ بقول محمد اولى اذا قرصته لئلا يذهب خشوعه بالمهاوي يحمل ما روى  
عن ابي حنيفة وابي يوسف راح على اخذ من غير عذر القرص ( ولا بأس  
بقتل الحية والعقرب ) في الصلوة لقوله عليه السلام \* اقتلوا الاسودين  
ولو كنتم في الصلوة اي الحية والعقرب ( قالوا ) اي المشايخ اي قال بعض  
المشايخ ( هذا اذا لم يخرج الى المشي الكثير كثلاث خطوات متواليات ) ولا الى  
المعالجة الكثيرة كثلاث ضربات متواليات ( فاما ان احتاج ) الى ذلك ( فمشى  
وما لم تفسد ) صلوته كالو قاتل في صلوته لانه عمل كثير ذكره السر خسي  
في المبسوط ثم قال والاظهر انه لا تفصيل فيه لانه رخصة كالمشي في سبق  
الحدث ٩ ويؤيده اطلاق الحديث والاصح هو الفساد الا انه يباح له  
افسادها لقتلها كما يباح لاغاثه ما هو ف او تخلص احده من سبب هلاكه كسقوط  
من سطح او غرق او حرق ونحوه وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم له

فانه مكروه ايضا  
روى ابو داود والترمذي  
عن كعب بن عجرة انه عليه  
السلام قال اذا توضأ  
احدكم فاحسن وضوءه  
ثم اخرج عامدا الى المسجد  
فلا يشك بين اصابعه  
فانه في الصلوة فاذنبي  
عنه حال الجلوس في  
المسجد منتظرا للصلوة  
او حال التوجه الى المسجد  
ولكونه كان في الصلوة  
حكما من حيث الثواب  
فاذا كان في الصلوة  
حقيقة كان منيا عنه  
بالطريق الاولى ولان  
فيه ترك الوضع المسنون  
( مخرج كبير )

اولغيره وتعام هذا البحث في الشرح ( ويكره ترك الطمأنينة في الركوع والسجود ) لانه ترك واجب وكذا في القومة والجلوسة لانه ترك واجب او سنة مؤكدة والكل مكروه ( ويكره تكرار قراءة السورة في الفرض ) في ركعة وكذا في ركعتين ( اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى ) اما اذا لم يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكرارها في الركعة الثانية للضرورة وهذا اذا كان عن قصد اما ان وقع عن غير قصد كما اذا قرأ في اولى قل اعوذ برب الناس فانه لا يكره ان يكررها في الثانية ( ولا يكره ) تكرار السورة في ركعة او ركعتين ( في التطوع ) يكره ( تطويل الركعة الاولى

على ) الركعة ( الثانية ) من كل شفع ( في التطوع الا اذا كان التطويل مرويا ) عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولا ( او ما ثورا ) اي منقول عنه صلى الله عليه وسلم فعلا كالمروى من قراءته سبح اسم ربك الاعلى في الاولى من الوتر وقل يا ايها الكافرون في الثانية وقل هو الله احد في الثالثة وفي فتاوى قاضيان لو طول الاولى على الثانية في التراويح لا بأس به بل المختار ذلك عند محمد وعند ابى حنيفة وابى يوسف رح التسوية بين الركعتين كافي الظهر والعصر عندهما فعلم ان ما قاله هنافيه خلاف محمد رح ( وتطويل ) الركعة ( الثانية ) على الركعة الاولى ( في جميع الصلوات ) الفرض والنفل ( مكروه ) وقيل انه غير مكروه في النفل والاوّل اصح واما اطالة الثانية منه على ما قبلها فلا يكره لانه شفع آخر ( ويكره ) ايضا في الصلوة ( نزع اقميص ) ونحوه والقلنسوة بفتح القاف واللام وضم السين وهى ما يلبس في الرأس ( و ) كذا يكره لبسهما ( اذا كان النزع واللبس ) بمثل يسير ( وان كان بعمل كثير تفسد صلوته ) ويكره ان يشم ) بفتح الشين هو الفصيح اى ينشق ( طيبا ) بكسر الطاء اى ذارايحة طيبة هذا اذا قصده اما اذا دخلت الراححة انفه بغير قصد فلا ( او ان يرمى بزافه ) البزاق بوزن غراب ماء الفم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق ( او ) يرمى ( بخمامته ) بضم النون وهو البلم الذى ينفذ الى الحلق بالنفس العنيف اما من الخيشوم او الصدر وانما يكره ذلك اذا لم يضطر اليه اما اذا اضطر بان خرج بسعال او تنخخ ضرورى فلا يكره الرمي تحت قدمه اليسرى اذا لم يكن في المسجد والاوّل ان يأخذه بطرف ثوبه ( و ) يكره ( ان يروح ) اى يجلب الروح بفتح الراء وهو نسيم الريح او الراححة ( بثوبه او بمروحة )

اذا كان لغير عذر ولذا  
فسر القصد بالاختيار  
لثلاثتهم منه انه اذا  
كان عن سهو وكان معه  
حروف انه لا يفسد لانه  
اذا كان معه حرفان  
وكان بلا ضرورة يفسد  
سواء كان قصدا او سهوا  
لان مفسدات الصلوة  
لا فرق فيها بين السهو  
وعدمه على ما يأتى ان  
شاء الله تعالى لان  
هيئتها مذكرة فلا  
يعذر فيها بالنسيان  
( شرح كبير )

( بكسر )



٩ والاستقاء من البئر  
والتوضؤ ويؤيده  
اطلاق الحديث و  
اعترض عليه انه يلزمه  
مثله في علاج الماربين  
يدى المصلى اذا حصل  
فيه عمل كثير فانه مأمور  
به بالنص مع انه مفسد  
عند الكل فاهو الجواب  
في علاج المار فهو  
الجواب هنا فالحق فيما  
يظهر هو الفساد  
الامر بالقتال او القتل  
لا يستلزم صحة الصلوة  
مع وجوده كافي صلوة  
الخوف ان المني فيها  
والقتال مفسد مع الا  
عربه عند الحاجة بل  
الامر في مثله لا باحة  
مباشرة وان كان  
مفسدا للصلوة وعدم  
الائم في ذلك بعد ان  
كان حراما وهذا كما  
يباح قطع الصلوة لا  
غائبة ملهوف وتخليص  
احد من سبب هلاك  
كسقوط من سطح او  
غرق او حرق ونحوه  
وكذا اذا خاف ضياع  
ما قيمته درهم له او لغيره  
على ما ذكره في الخلاصة  
وغيره اتم قيل استثنى  
من الحيات الحية البيضاء  
التي تمشى مستوية  
لانها من الجان لقوله  
عليه السلام اقتلوا اذا  
الطفتين واياكم والحية  
البيضاء فانها من ٤

بكسر الميم وقع الواو وهذا اذا روي مرة او مرتين فان روح ثلاث مرات  
متواليات تفسد صلوة لانه عمل كثير (و) يكره ايضا (ان يرفع يده)  
اي يشمره (الى المرفقين) وكذا الى مادون المرفقين عند ظهور الكفين  
وهذا اذا شمره خارج الصلوة وشرع فيها وهو كذلك اما لو شمر في  
الصلوة تفسد لانه عمل كثير (و) يكره ايضا (ان لا يضع يده) حالة القيام  
او الركوع او السجود او التشهد (في موضعها) المسنون المذكور في صفة  
الصلوة (الا) اي ان لم يضع (من عذر) يمنعه عن الوضع (و) يكره ايضا  
للمصلي (ان يقرأ) القرآن (في غير حالة القيام) من ركوع او سجود  
او قعود (وان يترك التسبيحات في الركوع والسجود وان ينقص من ثلاث  
تسبيحات في الركوع والسجود) لمخالفة السنة في ذلك كله (وان يأتي بالاذكار  
المشروعة في الانتقالات) متعلق بالمشروعة (بعد تمام الانتقال) متعلق  
بأني بان يكبر للركوع بعد الانتهاء الى حد الركوع ويقول سمع الله لمن حده  
بعد تمام القيام ونحو ذلك لان السنة ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال  
وانتهائه عند انتهائه (وفيه) اي في الاتيان المذكور (كراهتان)  
احدهما (تركها) اي ترك الانكار (في موضعها) اي موضع الذكر  
(و) الاخرى (تحصيلها) اي تحصيل الاذكار (في موضعها) اي غير  
موضع الذكر (و) يكره ايضا للمصلي (ان يمسح عرقه او) يمسح (التراب  
من جبهته في انشاء الصلوة او في) قعود (التشهد قبل السلام) لانه عمل  
لا فائدة فيه حتى لو كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينه فيؤلمها ونحو  
ذلك لا يكره لحصول الفائدة وهي دفع شغل القلب واما بعد السلام فلا  
يكره لما روي انه عليه السلام كان اذا قضى صلوته مسح جبهته بيده اليمنى  
ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن  
(ولا بأس للتطوع المنفرد ان يتعوذ) بالله (من النار) عند ذكرها  
(وان يقول اللهم اجرنا من النار وان يسئل الله تعالى الرحمة عند ذكر  
آية الرحمة) من الجنة وانواع النعيم (وان يستغفر) اي يطلب المغفرة  
عند ذكر العفو والمغفرة وما شبه ذلك (وان كان) المصلي المنفرد (في الفرض  
يكره له ذلك) خلافا للشافعي (واما الامام والمقتدى فلا يفعل) ذلك  
المذكور من السؤال ونحوه (لا في الفرض ولا في النفل) المشروع بالجماعة  
كالتراويح (ولا بأس بان يصلي) متوجها (الى ظهر رجل قاعد ٤ اوقام

يحدث ) اذا لم يحصل في حديثه لفظ يخاف منه الغلط ويكره ان يصلي الى وجه الانسان الا اذا كان بينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لانتفاء سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة ( او يصلي ) اي ولا بأس بان يصلي ( وبين يديه ) اي قدماه ( محف معلق اوسيف معلق ) لانهما لم يعبداهما احد ( او على بساط فيه تصاوير ) اي صور ( و ) الحال ( انه لا يسجد على التصاوير ) وقيل يكره وان لم يسجد عليها وهذا اذا كانت صورة ذي روح واما اذا كانت صورة غير ذي روح كالشجر ونحوه فبالاتفاق لا تكره وان سجد عليها اي على تصاوير ( ويكره ان يسجد عليها اي على التصاوير ذي الروح للتشبه بعبادتها ( و ) يكره ايضا ( ان يكون فوق رأسه ) اي رأس المصلي ( في السقف او بين يديه ) اي قدماه قريبا منه ( او بحذاءه ) اي في مقابلته وان لم يكن قريبا ( تصاوير ) مرسومة في جدار او غيره ( او صورة موضوعة او معلقة لان فيه تعظيما لها بخلاف ما اذا كانت خلفه لانه اهانة لها وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس ( واما اذا كانت مقطوعة الرأس يعني ) به ( اذا لم يكن له ) اي للشخص المصور ( رأس ) اصلا ( او كان ) له رأس ( فحماه بنحيط ) نسجه عليه حتى طمست هيئته ( او كانت ) الصورة ( صغيرة ) جدا بحيث ( لا تبدو ) اي لا تظهر ( للنظر ) اذا كانت قائما ( وهي على الارض ) اي لاتين تقاصيل اعضائها ( فلا يكره ) ح ان يكون بين يدي المصلي او فوق رأسه او نحو ذلك لانها لا يعبد فاتفق التشبه بعبادة الصورة

### فروع

لو محواجه الصورة فهو كقطع رأسها بخلاف قطع يديها ورجليها والخط على عنقها بنحيط \* وفي الخلاصة المختار ان الصورة اذا كانت على وسادة او بساط لا بأس باستعمالها وان كان يكره اتخاذها وان كانت على الازار او الستر فكروه \* وتكره التصاوير على الثوب صلى فيه اولم يصل واما اذا كانت في يديه وهو يصلي فلا بأس به لانه مستور بشيابه كذا لو كان على خاتمه ولو رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها و تغييرها انتهى ٩ ولعل المراد بقوله ان كانت في يده كونها معلقة في يده لانه عكسها بيده وفي قوله وان كان يكره اتخاذها نظر ذكرنا وجهه في الشرح

( لاو )

يستوى قتل جميع انواع الجن وقال في الهداية الحيات هو الصحيح احتراز من هذا القول الفقيه ابو جعفر الهندواني وما اختار صاحب الهداية هو اختيار الامام ابي جعفر والطحاوي فانه قال لا بأس بقتل الكل لانه عليه السلام عاهد الجن ان يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا انفسهم فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمه لهم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد حصل في عهده عليه السلام وفيين بعده الضرر بقتل بعض الحيات من الجن فالحق ان الحل ثابت ومع ذلك الاولى الامساك عما فيه علامة الجان لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم وقيل ينذرهما فيقول خل طريق المسلمين او ارجى باذن الله تعالى فان ابنت قتلها هذى في غير الصلوة فانها تفسدو لكن لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة لحوف الضرر ( شرح كبير )

( ولا بأس بالصلوة على الطنافس ) بفتح الطاء وكسر الفاء جمع طنفسة  
وهى البساط ذو الحمل ( و ) كذا لا بأس بالصلوة ( على البودوسا الفروش )  
بضمين جمع فراش وهو اسم لما يفرش عوما ( اذا كان ) الشيء المفروش  
( رقيقا ) بحيث يجد الساجد عليه حجم الأرض ( ولكن الصلوة على الأرض  
بلا حائل ) ( وعلى ما ابتداه الأرض ) كالخصير والبوريا ( افضل ) لانه اقرب  
الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام مالك فان عنده يكره السجود  
على ما ليس من جنس الأرض ( ولا بأس بان يكون مقام الامام ) اى موضع  
قيامه ومحل قدميه فى المسجد ( خارج المحراب و ) يكون ( سجوده فى  
الطاق ) اى فى المحراب ( و ) يكره ( ان يقوم فى الطاق ) بان يكون قدماه  
فى المحراب لان فيه التشبه باهل الكتاب فى امتياز الامام بمكان مخصوص  
وفيه بحث مذكور فى الشرح ٤ ( و ) يكره ( ان يفرد الامام )  
عن القوم ( فى مكان اعلى من مكان القوم اذا لم يكن بعض القوم معه ) لما فيه  
من التشبه المذكور ( وان انفرد ) الامام عن القوم ( بالمكان الاسفل اختلف  
المشايخ فيه ) قال فى الطحاوى لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب فانهم  
انما يخصون امامهم بالمكان المرتفع وظاهر الرواية الكراهة لان فيه  
اذراء بالامام ومقدار الارتقاء الذى يحصل به كراهة الانفراد قيل  
مقدار القامة وقيل ما يقع به الامتياز وقيل مقدار ذراع وعليه الاعتماد  
( ويكره للمقتدى ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد فى الصف  
فرجة ) يمكنه القيام فيها والمختار انه اذا لم يجد فرجة ان ينتظر الى الركوع  
فان جاء رجل فيها والا فليقيم وحده اولى من جذب رجل من الصف فى زماننا  
لغلبة الجهل فربما يقتضى الجهل الى فساد صلوة المجدوب ( و ) كذا  
( يكره للمنفرد ) وهويم المفترض والمنفرد ( ان يقوم فى خلال الصف ) بين  
المقتدين ( فيصل صلوته ) التى هو فيها ( فيخالفهم فى القيام والقعود ) والركوع  
والسجود ( و ) تكره ( الصلوة فى طريق العامة ) لانه عليه السلام نهى  
ان يصلى فى سبعة مواضع فى المزة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفى  
الحمام وفى معادن الابل وفوق ظهر الكعبة ( و ) تكره الصلوة ( فى الصحراء  
من غير ستر اذا خاف ) المصلى ( المروء ) اى من ان يمر احد ( بين يديه ) تكره ايضا  
( فى معادن الابل ) اى مباركها ( و ) فى ( المزبلة ) وهو ملقى الزبل اى السرقين  
( و ) فى ( المجزرة ) اى فى موضع الجزارة اى ذبح الحيوانات من الغنم وغيرها

٤ الظاهر ان التقيد به  
باعتبار الغالب وانه لا  
فرق بين كونه قاعدة  
او قائما وقوله يتحدث  
لا فائدة لى قول من قال  
بالكراهة بحضرة  
المحدثين وكذا بحضرة  
النائبين وماروى عنه  
عليه السلام لا اتصلوا  
خلف النائم ولا يتحدث  
فضعيف وقد صرح عن  
عائشة رضى الله تعالى  
عنها قالت كان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه  
وسلم يصلى من صلوة  
الليل كلها وانا معترضة  
بينه وبين القبلة فاذا  
اراد ان يوتر ايقظنى  
فاوترت روياء فى  
الصحيحين وهو يقتضى  
انها كانت نائمة وما فى ٨

(وفي المغتسل) أي موضع الاغتسال (و) في (الحمام) في (المقبرة) لما مر من الحديث ولأن هذه المواضع مواضع النجاسة (و) تكره ايضا (على سطح الكعبة) للحديث المتقدم (وذكر) قاضيان (في الفتوى) انه اذا غسل موضعا في الحمام ليس فيه تمثال (أي صورة) (وصلى فيه لأبأس به) والاولى ان لا يصلى فيه الا للضرورة كخوف الفوت ونحوه لاطلاق الحديث واما الصلوة في موضع جلوس الجماعي فقال قاضيان لأبأس به لانه لانبجاسة فيه وكذا قال في الفتاوى ولأبأس بالصلوة في المقبرة اذا كان فيها موضع اعد للصلوة وليس فيه قبر انتهى كلام الفتاوى (و) يكره (ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك) السورة من غير عذر (وبدا) القراءة (من سورة اخرى) وكذا لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وترك بينهما شيئا واما ان حصر عما بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من سورة اخرى للعذر هذا ان انتقل قصدا فان انتقل من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان يعود ذكره في القنية وان لم يعد فلا كراهة ايضا لعدم القصد (و) يكره (للامام ان يؤم قوما وهم له كارهون بخصلة) أي بسبب خصلة توجب الكراهة اولان فيهم من هو اولى منه بالامامة اما اذا كانت كراهتهم بغير سبب يقتضيها فلا تكره امامته لانها كراهة غير مشروعة فلا تعتبر (و) يكره ايضا للامام (ان ينقل عليهم) أي على القوم (بالطويل) الزائد على حد السنة في القراءة وسائر الاذكار (و) يكره (ان يجملهم عن اكمال السنة) في تسبيحات الركوع والسجود وقراءة التشهد (و) يكره (ان يلجئهم) أي يحوجهم (الى الفتح عليه) في القراءة يعني اذا رنج عليه في القراءة ينبغي ان يركع ان كان قد قرأ المقدار المسنون او ينتقل الى آية اخرى ان لم يكن قرأه ولا يحوج القوم ان يفتحوا عليه (و) يجب (عليه) أي على الامام (ان يقرأ ما تيسر) عليه قراءته (من القرآن) دون ما هو عسر عليه مما لم يحكم حفظه فان عرض له شيء من الحصر (انتقل الى آية اخرى او يركع ان كان قد قرأ ما يفيقه) وهو قدر السنة وقيل قدر ما يجوز به الصلوة وقيل قدر الواجب (و) يكره للمصلي (ان يمكث في مكانه) الذي صلى فيه وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ وردة قائما او جالسا في ناحية المسجد لا يكره كما هو قول الحلواني (بعد ما سلم في صلوة بعدها سنة) كالظهر والجمعة والمغرب

(والعشاء)

٧ مسند البزار (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان رسول الله عليه السلام قال نهيت ان اصلى الى النيام والمتحدثين مع ان البزار قال لا تله الا عن ابن عباس رضي الله عنه فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات يخاف منها التغليظ او الشغل وفي النائمين اذا خاف ظهور شيء يضجعه ويكره ان يصلى الى وجه انسان وهو محل ماروى البزار عن علي رضي الله عنه انه عليه السلام رأى رجلا يصلى الى رجل فارم ان يعيد الصلوة ويكون الامر بالاعادة لازالة الكراهة لانه الحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة وليس للفساد ولو كان بينهما ثالث ظهره الى وجه المصلى لا يكره لانتفاء سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة (شرح كبير)

٩ وفي عدم الكراهة فيما اذا كانت في يده اشكال لانها تمنعه عن سنة الوضع وهو مكروه بغیر الصورة

والعشاء (الاقدر مايقول) اى قدر قوله (اللهم انت السلام ومنك السلام  
تباركت يا ذا الجلال والاكرام وبه) اى بعدم المكث الالهذا القدر (ورد الاثر)  
عنه عليه السلام على ما تقدم (و) يكره (تقديم العبد) للامامة لان الغالب  
عليه الجهل حتى لو علم انه عالم لا يكره (و) تقدم (الاعرابى) لما قلنا فى  
العبد وهو منسوب الى الاعراب وهم سكان البادية من العرب ويلحق بهم  
سكانها من غيرهم كالتركمان والاكراد ونحوهم (و) تقديم (الاعبى)  
لانه لا يمكنه الاحتراز عن التجاسة ولا يتحقق الاستقبال الى القبلة كما ينبغي  
(و) تقديم (الفاسيق) لتساهله فى الامور الدينية (و) تقدم (ولد  
الزنا) بناء على ان الغالب فيه الجهل اذ ليس له من يحمله على التعلم حتى  
لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والاعرابى (و) ان تقدموا  
جاز (يعنى جاز الصلوة وراءهم مع الكراهة ولا تقصد خلافا لما لك فى  
الفاسيق اراد محمد بقوله يكره تقدم الاعرابى بالاعرابى الجاهل دون العالم  
على ما قررناه) ويكره النقل قبل صلوة العيد (مطلقا) (و) كذا يكره (بعدها  
فى الجبانة) اى الصحراء والمراد بها فناء المصر المعد لصلوة العيد والجمعة  
ولافرق فى هذا الحكم بين الجبانة والجامع (ويتنفل) فى غير الجبانة اما  
(فى مسجد) اى مسجد محلته (او فى بيته) يكره (ان دخل فى الصلاة وقد  
اخذه غائط او بول) لقوله عليه السلام \* لاصلوة بحضرة طعام ولا هو  
يدافعه الا خبثان \* (وان كان الاهتمام) بالبول والغائط (يشغله) اى يشغل  
قلبه عن الصلوة وينذهب خشوعه (يقطعها) اى يقطع الصلوة ليؤديها  
على وجه الكمال هذا اذا كان فى الوقت سعة والا فلا يقطع لان التفويت  
عن الوقت حرام (وان مضى عليه) اى الصلوة فيما اذا كان الاهتمام  
بشغله (اجزأه) اى كفاه فعلها (وقد اساء) وكان آثما لادائه اياها مع  
الكراهة التحريمية (وكذا) الحكم (ان اخذه) البول او الغائط اجزأه  
مع الاساءة (و) يكره (ان تكون قبلة المسجد الى المخرج) اى الخلاء  
(او الى الحمام) او الى القبر وفى الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلى وبين هذه  
المواضع حائل كالحائط وان كان حائط لا يكره (وان صلى فى بيته الى الحمام فلا  
بأس) لان الكراهة فى المسجد لاحترامه لالكون الصلوة عند التجاسة  
لان جدار الحمام حائل ما لو كان بخلاف ما لو كان التجاسة بين يديه فانه يكره ولو

فكيف بها اللهم الا  
ان يراد ان لا يسكنها  
بل يكون معلقة بيده ونحو  
ذلك والله اعلم وكذا  
فى قوله وان كان يكره  
اتخاذهما نظرا لما فى  
النسائى وصحح ابن حبان  
استاذن جبرائيل عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال ادخل فقال كيف  
ادخل وفى بيتك ستر  
فيه تصاوير فان كنت  
لا بد فاعلا فاقطع رؤ  
سها واقطعها واسأدا  
اجعلها باسطا ولم يذكر  
النسائى اقطعها وسأيد  
وفى البخارى فى كتاب  
المظالم عن عائشة رضى  
الله عنها انما اتخذت على  
سهوة لها ستر فيه تماثيل  
فهتكه النبي عليه السلام  
قالت فاتخذت منه  
مرفقتين فكانتا فى البيت  
يجلس عليهما زاد احد  
فى مسنده ولقد رأيته  
متكئا على احديهما  
وفىها صورة وفى الهداية  
لو كانت الصورة على  
باطم مفروش لا يكره  
لانها تداس وتوطأ  
بخلاف ما اذا كانت الو  
سادة منصوبة وكانت  
على الستر لانه تعظيم لها  
(شرح كبير)

في بيته (و) يكره (المرور بين يدي المصلي) لقوله عليه السلام \*لويلع المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكا ان يقف اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه\* وفي رواية اربعين خريفا وهذا (اذ لم يكن عنده) اي عند المصلي (حائل) يحول بينه وبين المار (نحو السترة) اي العصا المركوزة امامه (او الاسطوانة) بضم الهمزة والطاء وهي العمود (او نحوهما) من شجرة او آدمي او دابة او غير ذلك فانه لا يكره المرور من وراء الحائل وانما يكره المرور عند عدم الحائل اذ امر في موضع سجوده هو الاصح وفي النهاية الاصح انه لو صلى صلوة الخاشعين بان يكون بصره حال قيامه الى موضع سجوده لا يقع بصره على المار لا يكره والاو مختار السرخسي وما في النهاية مختار فخر الاسلام وان كان يصلي على الدكان فان حاذى اعضاء المار اعضاء المصلي يكره على ما ذكره في الهداية وغيرها هذا في الصحراء اما ان صلى في المسجد فان كان المسجد صغيرا كره المرور مطلقا وان كان كبيرا فقبل هو كالصغير لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصحراء يمر فيما وراء موضع سجوده وقيل يمر فيما وراء خمسين ذراعا وقيل قدر ما بين الصف الاول وحائط القبلة ورجح ابن الهمام ما ذكر في النهاية من غير تفصيل بين المسجد وغيره وينبغي للمصلي في الصحراء ان يتخذ سترة قدر ذراع في غلظ اصبع ويقرب منها ويجعلها قبالة احد حاجبيه الا ان عينه وان اتى العصا بين يديه ولم يغرزها او خط خطا قبل يحزبه عن السترة وقيل لا وعلى قول المجوز فقبل بخط خطا كالحجاب وقيل من جهة يمينه الى شماله واما الوضع ففي الكفاية يضع طولا لاعرضا ليكون على مثال الفرز \* ويدري المار اذا اراد ان يمر في موضع سجوده او بينه وبين السترة بالاشارة او التسبيح لاهما معا وسترة الامام سترة للقوم ويجوز ترك السترة في موضع يأمن المرور فيه وفي القنية قام في آخر الصف من المسجد وبينه وبين الصفوف مواضع خالية فلا داخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا يأتم المار بين يديه

### ﴿ فروع ﴾

يكره ايضا رفع البصر الى السماء في الصلوة وتكره الصلوة بحضرة الطعام ويكره رفع الرأس ووضعه قبل الامام وان يصلي وبين يديه تنور او كانون موقد بخلاف الشمع والسراج والقنديل وفي فتاوى الحجة الاولى عدم

(مواجهة)

لان العبرة لموضع القدم كافي الصيدا اذا كان رجلاه في الحرم ورأسه خارجه فهو صيدا الحرم وبالعكس لا ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون قدماء في المحراب وعلوا الكراهة بوجهين احدهما التشبه باهل الكتاب في امتياز الامام عن القوم بمكان مخصوص والاخر ان يشتبه حاله على من عن يمينه او يساره فعلى هذا لو كان يجنبى الطاق عمود ان وراءهما فرجتان بحيث يطلع اهل الجهتين على حاله لا يكره وعلى الاول يكره مطلقا قال السرخسي هذا هو الوجه يعنى الكراهة في الوجهين قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام ولا ينبغي ان امتياز الامام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجبا عليه وغاية ما هنالك كونه في خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه بنى في المساجد المحارب من لدن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولو لم تكن كانت السنة ان يتقدم ٨

مواجهة السراج ويكره ان يحرف اصابع يديه اورجله عن القبلة في السجود وكذا كل ما فيه مخالفة السنة او الواجب وفي خزانة الفقه ومن المنهى العدو والهرولة للصلوة ومن المكروه مجاوزة اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة السهو قبل السلام وقالوا لا يكره ستر القدمين في السجود وفيه نظر ٨ ولا تكرر الصلوة مشدود الوسط وقيل تكرر والمختار الاول واما اذا صلى وهو مشعر الكم فليل تكرر لانه كف الثوب وقيل لا قال صاحب الفنية وهو الاحوط ولعل مراده قدر ما يتكشف الكفان لا الرفع الى الساعد والمرفق فانه مكروه على مامر وتكرر الصلوة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كانت المسلم ولم تكن مزروعة فلا ولو اقبلت بين الصلوة في ارض الغير او في الطريق فان كانت مزروعة اول كافر فالطريق اولا والا فلهي اولى ولا يجيب في الصلوة احدا بويه اذا ناداه الا ان استغاث به ايهم فيقطعها كما يقطع لخوف سقوط اجنبى من سطح ونحوه او غرفة او حرقه او سرقة ما قيمته الدرهم له او غيره

### فصل في السنن

المراد بها في هذا الموضع ما ينسب في الصلوة من قول او عمل او لاجلها من غير افعالها (او افعالها) اي اول السنن (الاذان) وهو سنة مؤكدة للصلوات الخمس والجمعة دون الواجب كصلوة العيدين ودون النواقل كصلوة الكسوف ( اذا صليت بجماعة ) سواء كانت في وقتها او فائتة فان صلوا فوائت متعددة في جماعة اذن للاولى منها واقيم وفي البواقي ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الاقامة اذا صليت متوالية ويستحب الاذان والاقامة لمن صلى وحده في بيته وللمسافر الا انه يكره الترك للمسافر فقط كما يكره الترك في الجماعة والجماعة النساء وحدهن وجماعة المعذورين في المصير يوم الجمعة فان الاذان والاقامة مكروهان لهم لكرهية صلواتهم بجماعة ( وصفة الاذان مشهورة ولا ترجع فيه عندنا ) خلافا للثلاثة ( وهو ان يخفض صوته اولا بالشهادتين ثم يرجع فيمدهما بصوته ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان عندنا ) خلافا للثلاثة فانها عندهم فرادى الالفاظ الاقامة عند الشافعي واحد ( ويستحب كون المؤذن طالما بالسنة تقيا فيكره اذان الجاهل والفاسق ) لقوله صلى الله عليه وسلم ليؤذن لكم

٨ في عيادة ذلك المكان لانه محاذى وسط الصف وهو المطلوب اذ قيامه في غير محاذاته مكروه وغايته اتفاق المتين في بعض الاحكام ولا بدع فيه على ان اهل الكتاب انما يخصون الامام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبه انتهى ولقائل ان يقول لا يلزم من تخصيص الامام بالتقديم تخصيصه بالمكان على حدة لامكانه مع اتحاد المكان فان المسجد كله مكان واحد فلا يكون في شرعية التقديم دليل على شرعية تخصيص الامام بمكان على الوجه الذي حصصه اهل الكتاب فلم يعلم كون المتين متفقين على هذا الحكم بدليل شرعي فكان تشبههم وهو مكروه ثم يرد به ما علمنا بعضهم على ابي حنيفة رحمه الله بانهم يجعل المحراب من المسجد واجاب في الحواشي بان المراد من المسجد هنا هناموضع سجود الناس ومصلاهم والطاقي ليس بمسجد بهذا الاعتبار انتهى ( شرح كبير )

خياركم ( ويكره اذان الصبي وان كان عاقلاً ) في رواية وفي ظاهر الرواية لا يكره اذانه اذا كان عاقلاً (و) يكره ( التلحين ) في الاذان لانه ليس من افعال الاخبار وكذا في القراءة وتحسين الصوت مطلوب والتلحين ان يخرج الحرف عما لا يجوز له في الاداء ( ويستقبل القبلة بالاذان والاقامة ) لانه المتوارث فيكره تركه ( ويحول يميناً عند سجى على الصلوة وشمالاً عند سجى على الفلاح ) في الاذان والاقامة ( ويستدير في المنارة ) اذ لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع ثبات القدمين ( ويجعل اصبعيه في اذنيه ) لامره عليه السلام بلالاً به وقال \* انه ارفع اصونك \* وان لم يفعل فلا كراهة ( ويكره له التكلم وهو يؤذن ) او يقيم ويستأنف لوتكلم في اثائه لانه ذكر واحد ( ولا يرد السلام ) لو سلم عليه فيه ( ولا يشمت العاطس و ) يكره ( ان يؤذن قاعدا الا ان اذن لنفسه و ) يكره ( راكباً في ظاهر الرواية الا للمسافر ) وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يؤذن متوجهاً حيث توجهت دابته (و) يكره ( ان يؤذن جنباً ) في رواية واحدة ولو محدثاً لا يكره في احدى الروايتين ( وفي الافادة بسبب الجنبات روايتان ) والاشبه ان يعاد الاذان لا الاقامة لان تكراره مشروع ككفي يوم الجمعة دون تكرارها كذا في الهداية ( وتكره الاقامة بلا وضوء ) في المشهور ( وقيل لا ) ويستحب امادة اذان المرأة وتجب امادة اذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل وان مات في اثنان الاذان او الاقامة يجب الاستيناف وكذا ان جن او اغشى عليه اوسبقه الحدث فذهب وتوضاً او حصر ولم يلقيه احداً وخرس فانه يجب ان يستقبل الاذان والاقامة هو او غيره ولو قدم فيه مؤخر ايعود الى الترتيب ولا يستأنف ولا يكره اذان العبد والاعراى والاعشى وولد الزنا ولكن غيرهم اولى (و) يكره ( التضع عند الاذان والاقامة الا من عذر ) لتحصيل الصوت او تحسينه ولا يمشى في الاذان وفي الاقامة فان مشى الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا بأس به ان كان هو اماماً وقيل مطلقاً ويترسل في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكوت ويحذر في الاقامة بان يتابع كلماته وتكره مخالفة ذلك حتى لو ظن الاقامة اذا نافرسل فيها ثم علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح قاله قاضيهان وينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان علم بضعيف مستعجل اقامه ولا ينتظر رئيس الحلة لان فيه رياء وايذاء ويكره ان يؤذن في مسجدين شخص واحد واستحسن التأخرون التثويب وهو العود الى

٧ لما من الحديث المتفق عليه لاصلوة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الا خبثان وما في ابى داود رحمه الله لا تؤخر الصلوة لطعام ولا غيره مجمل على تأخيرها عن وقتها بما بينهما ( شرح كبير )

٨ وذكره ابن المصنف ولعل مرادهم قصد ذلك لانه فعل زائد لافادة فيه اما الوقع بغير قصد فلا وجه للكراهة بل يكره تكلف الكشف لانه اشتغال بما لافادة فيه ( شرح كبير )



الاعلام بعد الاعلام بحسب ما تعارفه كل قوم وخص به ابو يوسف  
رحمه الله من له زيادة اشتغال بامور العامة كالامير والقاضي والمفتي وينبغي  
ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلهما والفصل في غير المغرب  
مقدار ركعتين او اربع في كل ركعة قراءة اثنتي عشرة آية ونحوها واما  
في المغرب فعند ابي حنيفة رحمه الله يفصل بسكتة قدر ثلاث آيات قصار  
او آية طويلة وقيل قدر ثلاث خطوات وعندهما يجلسة خفيفة ولا يكره  
عنده ماقالا وعندهما ما قاله انما الخلاف في الافضلية ولا يجوز الاذان  
لصلوة قبل دخول وقتها وجوزه ابو يوسف رحمه الله تعالى والثلاثة  
في الفجر وتجب الاعادة لو اذن قبله لانه لم يحصل به الفائدة المقصودة منه  
وهي الاعلام بدخول الوقت والسمع للاذان ينبغي ان يجيب اى يقول  
مثل ما يقول المؤذن وعند سجي على الصلوة وسجي على الفلاح يقول لاحول  
ولا قوة الا بالله ٤ وعند الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبررت فالاجابة  
على هذا الوجه قيل واجبة وقيل الواجب الاجابة بالقدم واما باللسان فمستحبة  
وهو الاظهر وفي الاقامة مستحبة اجاعا وفي التجنيس لا يكره الكلام عند الاذان  
بالاجاع وان سمع الاذان غير مرة يجب الاول سواء كان مؤذن مسجده  
او غيره وفي العيون قارى سمع النداء فالافضل ان يمسك ويستمع وقال الرستغفي  
بعضى في قراءته ان كان في المسجد وكذا ان كان في بيته ان لم يكن اذان مسجده  
وينبغي ان يقول عقيب الاذان ما ورد عنه عليه السلام انه قال \* من قال حين  
يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمد الوسيلة  
والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته انك لا تخلف  
الميعاد حلت له شفاعتى \* (و) ثانى السنن (رفع اليدين) عند تكبيرة الافتتاح  
(مع التكبير) وتقدم الكلام عليه في صفة الصلوة (و) ثالثها (نشر الاصابع  
عند التكبير) بدون تكلف ضم ولا تقريج (و) رابعا (جهر الامام بالتكبير)  
وكذا بالتسميع والسلام (و) خامسها (النشاء) اى قراءة سبحانك اللهم الخ  
(و) سادسها (التعوذ) سابعا (التسمية و) ثامنها (التأمين) لقوله  
عليه السلام \* من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه \* (و)  
تاسعها (الاخفاء بين) اى بالاربع المذكورة من النشاء وما بعده (اماما كان  
المصلى (او مقديا) او منفردا (و) عاشرها (وضع اليمين) من اليدين  
(على الشمال) منهما (و) حادى عشرها (كون ذلك) الوضع (تحت السرة)

لرجل ) كونه ( على المصدر للمرأة و ) ثاني عشرها ( التكبيرات التي تؤتى بها في خلال الصلوة ) عند الركوع والسجود والرفع منه والنهوض من السجود او القعود الى القيام وكذا التسميع ونحوها ( و ) ثالث عشرها ( تسبيحات الركوع و ) رابع عشرها تسبيحات ( السجود ) خامس عشرها ( اخذ الركبتين باليدين في الركوع ) حال كونه ( مفرجا اصابعه ) وهي سادس عشرها ( و ) سابع عشرها ( افتراش الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب ) الرجل ( اليمنى ) موجهة اصابعها نحو القبلة في القعدة للرجل والترك فيهما للمرأة ( و ) ثامن عشرها ( الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد في القعدة الاخيرة و ) تاسع عشرها ( الدعاء ) في آخر الصلوة ( بما يشبه الفاظ القرآن ) والادعية الماثورة ( و ) تمام العشرين ( الاشارة ) بالمسجدة ( عند ) ذكر ( الشهادتين ٣ في بعض الروايات كما ذكرنا ) في صفة الصلوة ( وقد قيل قراءة الفاتحة في الآخرين في الفرائض ) ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل مستحب ( و ) قيل ( الخروج ) من الصلوة ( بلفظ السلام ) سنة ايضا والصحيح انه واجب ( وقيل السلام عن يمينه واجب ويساره سنة ) والاصح ان كليهما واجب ( وقيل بعض هذه الافعال ) التي ذكرنا انها سنة انما هو ( ادب ) والاصح ان جميعها سنة سوى ما بينا رجحان وجوبه ( وما ذكرنا ) يعني في صفة الصلوة ( بما سوى ذلك ) المذكور هنا من السنن فهو ( ادب ) ومراده ان ما لم ينص على انه فرض او واجب ولم يذكره هنا بما هو مذكور في صفة الصلوة فهو ادب كإخراج الكفين من الكمين عند التكبير ونحوه وفيه نظر فان من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في السجود وهو سنة وكذا ابداء الضبعين وبجافة البطن من القحذين وتوجيه الاصابع نحو القبلة فانها سنة ايضا

### ﴿ فصل في النوافل ﴾

جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العبادة التي ليست بفرض ولا واجب فتم السنة والمستحب والتطوع الغير الموقت ( اعلم ان السنة قبل الفجر ) اي صلوة الفجر ( ركعتان ) وهي اقوى السنن المؤكدة حتى روى عن ابي حنيفة رح انها لا يجوز مع القعود لغير عذر لقوله عليه السلام صلوهما ولو طردتكم الخيل ثم الاكد بعدها قيل ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر

٤ واما الحوقلة عند الجمعة فهو وان خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول لكن ورد فيه حديث مفسر رواه مسلم عن عمر قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال المؤمن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال اشهدان محمد ارسول الله ثم قال حى على الصلوة قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال حى على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة فعملوا ذلك العام على ما سوى هاتين الكلمتين قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وهو اى هذا الحجل غير جار على قاعدة لان عندنا المخصص الاول ما لم يكن متصلا لا يخص بل ٧

ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر والاصح ان التي قبل الظهر آكد بعد سنة  
الفجر ثم الباقي على سواء ( واربع قبل الظهر وركعتان بعدها ) لما روى عنه  
عليه السلام انه كان يصلي كذلك ( واربع قبل العصر ) وان شاء ركعتين  
وسنة العصر مستحبة لا مؤكدة ( وركعتان بعد المغرب ) لقوله عليه السلام  
من صلى في يوم وليلة اثنتي عشر ركعة سوى المكتوبة بئله بيت في الجنة  
اربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد  
العشاء وركعتين قبل الفجر ( واربع قبل العشاء ) وهي مستحبة ( واربع  
بعدها ) كذا ( وان شاء ركعتين ) وهما المؤكدة للحديث المتقدم آنفا ( وما ذكرنا )  
من السنة ( قبل العصر والعشاء فذلك مستحب ) كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء  
ويستحب الاربع ( ايضا ) بعد الظهر ( لقوله عليه السلام من حافظ على  
ركعات قبل الظهر اربع بعدها حرمه الله على النار ) ويجوز في الاربع  
بعد الظهر كونه بتسليمية واحدة او بتسليمتين لكن بتسليمية واحدة افضل  
اتفاقا وفي التي بعد العشاء كونها بتسليمية واحدة افضل عندنا في حنيفة رح  
وعندهما بتسليمتين ويستحب الست بعد المغرب لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلا \* كان  
للاوابين غفورا \* واختلف هل الاربع بعد الظهر والعشاء والست  
بعد المغرب سوى المؤكدة او معهما والظاهر الثاني لانه يصدق عليه انه  
صلى بعد الظهر والعشاء اربعا وبعد المغرب ستا والركعتان في ضمن  
ذلك ( و ) ذكر ( في المحيط ان تطوع قبل العصر باربع وقبل العشاء باربع  
فحسن لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يواظب عليهما ٩ فلا  
تكونان مؤكدين ( و ) السنة ( قبل الجمعة اربع ) لانه عليه السلام واظب  
على الاربع بعد الزوال في جميع الايام ( وبعدها ) اي بعد الجمعة ( اربع )  
لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعا ( وعندنا في  
يوسف ) رحمه الله السنة بعد الجمعة ( ست ) وهو مروي عن علي رضي الله  
تعالى عنه والافضل ان يصلي اربعا ثم ركعتين ( للخروج من الخلاف

### فروع

لو ترك سنة الفجر او غيرها من المؤكدة قيل يأنم والاصح لا يأنم لكن  
تقوته الدرجات والثواب ويستحق الملامة هذا ان رآها حقا ولم يستخف  
بها ولا يكفر ( واما مسحة الضمى ) اي صلاة الضمى ٨ ( فقد وردت )

٧ يعارض فيجرب فيه  
حكم المعارضة او يقدم  
العام والحق الاول وانما  
قدم العام في مواضع  
لاقتضاء حكم المعارضة  
ذلك في خصوص تلك  
المواضع وعلى قول  
من لم يشترط ذلك انما  
يلزم التخصيص اذا لم  
يمكن الجمع بان تحقق  
معارضة للعام في بعض  
الافراد بان يوجب  
نفي الحكم الملقى بالعام  
عليها فيخرجها عنه  
وهنا لم يلزم من وعده  
عليه السلام لمن  
اجاب كذلك وقال  
عند الجعنة الحوقة  
ثم هلل في الاخر من  
قلبه بدخول الجنة  
نفي ان يجعل المحيب  
مطلقا ليكون مجيبا  
على الوجه المستنون  
وتعليل الحديث  
المذكور بان اعادة  
المدعو دعاء الداعي  
يشبه الاستهزاء كما  
يفهم في الشاهد  
بخلاف ما هو ذكر  
يثاب عليه قاله لا يتم  
اذلا مانع من صحة  
اعتبار المحيب بهاداعي  
نفسه مخاطبا لها خفا  
وحضا على الاجابة  
بالفعل ( شرح كبير )

الاحاديث فيها ) اى فى قدرها ( من الركعتين الى ثنتى عشرة ركعة  
وهى مستحبة روى عن ابى ذر رضى الله عنه انه قال اوصنى يا رسول الله  
قال \* اذا صليت الضحى ثنتين لم تكتب من الغافلين واذا صليتها رابعا  
كتبت من العابدين واذا صليتها ستا لم يتبعك فى ذلك اليوم ذنب واذا  
صليتها ثمانيا كتبت من القانتين واذا صليتها عشرا بنى الله لك بيتا  
فى الجنة وروى انه عليه السلام قال \* من صلى الضحى ثنتى عشرة ركعة بنى  
الله له قصرا من ذهب فى الجنة \* ووقت صلوة الضحى من ارتفاع الشمس  
الى ما قبل الزوال ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار ( ثم الافضل فى  
صلوة الليل والنهار ) من التطوع المطلق ( اربع ركعات بتحرمة واحدة )  
وسلام واحد ( عنده ) اى ابى حنيفة رجه الله ( وقالا ) اى ابو يوسف  
ومحمد بن ( الافضل فى صلوة الليل ركعتان ) بتحرمة وعند الشافعى الافضل  
فى الليل والنهار الركعتان بتحرمة والدلائل مستوفة فى الشرح ٤ ( والزيادة  
على ثمان ركعات ) بتسليمة واحدة ( ليلا وعلى اربع ركعات ) بتسليمة  
واحدة ( نهارا مكروهة بالاجماع ) من ائمتنا لعدم ورود الاثر به ومن  
شرع فى صلوة التطوع او فى صوم التطوع ثم افسدها فعليه قضاء وهما  
عندنا وعند مالك وهو قول ابى بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة  
والتابعين رضى الله عنهم خلافا للشافعى واجدو تحقيقه فى الشرح ( وان )  
شرع فى التطوع ( بنية الاربع ) اى بنية ان يصلى اربع ركعات ( ثم قطع ) اى  
افسدهما شرع فيه قبل اتمام شفع ( لا يلزمه الاشفع ) اى الاقضاء شفع عند ابى  
حنيفة ومحمد بن ( خلافا لابي يوسف رح ) فان عنده يلزمه قضاء اربع فى  
رواية ولو افسد بعد اتمام شفع فان كان قبل القيام الى الثالثة يلزمه شفع واحد  
عنده وعندهما لا يلزمه شفع وان كان بعد القيام اليها يلزمه قضاء شفع اتفاقا  
( قالوا هذا ) الحكم المذكور وهو لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع  
بنية الاربع ( فى غير السنن ) الرواتب كسنة العصر والعشاء ( اما اذا  
شرع فى الاربع ) الرواتب التى ( قبل الظهر ) او قبل الجمعة او بعدها  
( ثم قطع ) فى الشفع الاول والثانى ( يلزمه الاربع ) اى قضاؤها بالاتفاق  
لانها لم تشرع الا بتسليمة واحدة ولذا لا يصلى فيها على النبى عليه السلام  
فى القعدة الاولى ولا يستفتح عند القيام الى الثالثة لانها بمنزلة صلوة واحدة  
( وان شرع فى الاربع ) من التطوع سنة كانت او غيرها ( ولم يقعد فى ) الركعة

٣ وانما قال عند الشهادتين مع ان الاشارة انما هى عند قول اشهدان لا اله الا الله لا عند قول واشهدان مجددا عبده ورسوله ايضا لما ان الاشارة عند اوليهما اشارة عند هما لكونهما من غلبة مقارنتهما كالشئ الواحد ( شرح كبير )

(الثانية) أي ترك القعدة الاولى (فسدت صلوته) تلك (عند محمد وزفر  
رح) لترك فرض وهو القعدة الاولى فانها فرض عندهما في النفل بناء على  
ان كل ركعتين منه صلوة على حدة (ويقضى) الركعتين (الاوليين) عندهما  
دون الآخرين لصحتهما (وقالا) أي ابو حنيفة وابو يوسف (لاتفسد) صلوته  
في الصورة المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء (وكل ركعتين) من النفل (اذا)  
افسدهما فعليه قضاؤهما) فحسب (دون) قضاء (ما قبلهما) وما بعدهما  
مالم يفسد لما تقدم ان كل شفع صلوة على حدة الاما تقدم عن ابي يوسف  
رحه الله فيما اذا نوى الاربع وشرع اذا افسدها قبل القعود الاول حيث  
يلزمه قضاء اربع عنده واما المسئلة الملقبة بالثمانية وهى ما اذا صلى اربع  
ركعات وترك القراءة في كلها او بعضها فاختلاف الواقع فيها بين ائمتنا  
مبنى على قاعدة اخرى مختلفة بينهم وهى ان ترك القراءة في كلتا ركعتي النفل  
او في احدهما يوجب بطلان التعميم فلا يصح شروعه في الشفع الثاني  
فلا يلزمه قضاؤه بافساده ولا يوجب عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وانما  
يوجب فساد الاداء فيصح شروعه في الشفع الثاني فاذا افسد لزمه  
قضاؤه ايضا وقول الامام كالاول في الاول وكالثاني في الثاني ثم المسئلة  
المذكورة وان ذكرت في الهداية وغيرها على ثمانية اوجه لكن باعتبار داخل  
بعض صورها في بعض فانها تنتهى الى ست عشرة صورة واحدة منها  
لا يلزم فيها قضاء شيء وهى ما اذا قرأ في الجميع والباقي المبنى على القواعد  
المذكورة خمس عشرة صورة وهى ترك القراءة في الجميع يقضى ركعتين  
وعند ابي يوسف رح اربعا \* تركها في الاولى فقط يقضى اربعا وعند محمد نكتين \*  
قرأ في الثانية فقط كذلك \* تركها في الثالثة فقط يقضى ركعتين اتفاقا \*  
تركها في الرابعة فقط كذلك \* تركها في الاولى والثانية كذلك تركها في  
الاولى والثالثة يقضى اربعا وعند محمد ركعتين \* تركها في الاولى  
والرابعة كذلك \* تركها في الثانية والثالثة كذلك \* تركها في الثانية  
والرابعة كذلك \* تركها في الثالثة والرابعة يقضى ركعتين اتفاقا \* تركها  
في الاولى والثانية يقضى ركعتين وعند ابي يوسف رحمه الله اربعا  
تركها في الاولى والرابعة كذلك \* تركها في الاولى والثانية والرابعة  
يقضى اربعا وعند محمد رح ركعتين \* تركها في الثانية والثالثة والرابعة  
كذلك \* ومن احكم القواعد لم يعسر عليه التخرج (ولو افتتح) التطوع

٩ اما عدم مواظبته  
على ما قبل العشاء  
فقرر بل لم يرواه  
صلاها فضلا عن المواظبة  
واما على ما قبل  
العصر فلانه قد لا يفهم  
من مجرد قول الراوى  
كان يفعل المواظبة لانه  
يصدق على تكرار  
الفعل بدون المواظبة  
والله سبحانه اعلم والسنة  
قبل الجمعة اربع وبعدها  
اربع اما الاربع بعدها  
فلاروى مسلم عن ابي  
هريرة قال قال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم اذا صليت بعد  
الجمعة فصلوا الرباع في  
رواية الجماعة الا  
البضارى اذا صلى  
احدكم الجمعة فليصل  
بعدها اربعا والاول  
يدل على الاستحباب  
والثاني على الوجوب  
فقلنا بالسنة مؤكدة  
جمعا بينهما واما الاربع  
قبلها فلما تقدم في سنة  
الظهر على مواظبته  
عليه السلام على الاربع  
بعد الزوال وهو يشتمل  
الجمعة ايضا ولا يفصل  
بينهما وبين الظهر  
(شرح كبير)

(قائماً ثم قعد من غير عذر) مبيح للعود في النفل (جاز) قعوده وصحت  
صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما (وان نذر) ان يصلي  
(صلوة ولم يقل) في نذره انه يصلي (قائماً او قاعداً يلزمه) اداؤها (قائماً)  
صرفاً للمطلق الى الكامل (وان صلى قاعداً قيل يجوز) ويسقط عنه  
(قياساً) على عدم النذر وذكر في الكافي ان الصحيح انه لا يلزمه القيام الا  
بالتنصيص عليه (وطول القيام افضل من كثرة عدد الركعات) يعني اذا  
اشتغل مقداراً من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع تقليل الركعات افضل  
من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثلاً افضل من صلوة اربع فيه  
لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود مشتملة  
على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح (ثم  
السنة) المؤكدة التي يكره خلافها (في سنة الفجر) وكذا في سائر السنن هو  
(ان لا يأتي بها محالطاً للصف) بعد شروع القوم في الفريضة ولا خلف  
الصف من غير حائل (وان يأتي بها امامي بيته) وهو الافضل (او عند  
باب المسجد) ان امكن بان كان هناك موضع لائق للصلوة (وان لم يمكن)  
ذلك (ففي المسجد الخارج) ان كانوا يصلون في الداخل وبالعكس ان كان  
هناك مسجدان صبيقي وشتوي (وان كان المسجد واحداً فخلف اسطوانة  
ونحو ذلك) كالعمود والشجرة وما اشبههما في كونه حائلاً والاتبان بها  
خلف الصف من غير حائل مكروه ومحالطاً للصف اشد كراهة (هذا)  
الحكم المذكور (اذا كان) اتبانه بها (بعد الشروع) اي شروع الجماعة  
(في الفريضة) المخالفة ايهاهم (واما قبل شروعهم في الفريضة فيأتي  
بها في اي موضع شاء) لانتفاء العلة المذكورة وانما قيد المصنف بسنة  
الفجر لان غيرها لا يؤدي بعد شروع الجماعة في الفريضة ٤ بخلاف سنة  
الفجر قائماً يجوز اداؤها اذا علم انه يدرك الامام في التشهد وان لم يعلم انه  
يدركه فيه يتركها ويقعد ولا يقضيها اذا فانت وحدها اصلاً لا قبل طلوع  
الشمس لكراهة النفل فيه ولا بعده لاختصاص القضاء خارج الوقت  
بالواجبات الا ماورد به الشرع وهو انما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند  
فوتها مع الفرض قبل الزوال ولم يرد في قضائها اذا فانت وحدها بعد طلوع  
الشمس قبل الزوال ولا اذا فانت مع الفرض بعد الزوال وقال محمد ربح احب الى  
ان يقضيها اذا فانت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال ولا خلاف

٧ وتسمى الصلوة سجدة  
لحصول التسبيح بها  
اولاً لاشتغالها عليه ولكن  
انما اطلقت في عرف  
الشرع على التطوع  
دون الفرض (شرح  
كبير)

٤ وقال الشافعي الا  
فضل في صلوة الليل  
والنهار الركعتان بتسليمية  
واحدة ولقوله عليه  
السلام صلوة الليل  
والنهار مثنى مثنى اخرجه  
اصحاب السنن الار  
بعة من حديث ابن عمر  
قال الترمذي اختلف  
اصحاب شعبه فيه فرفعه  
بعضهم ووقفه بعضهم  
ورواه الثقات مرفوعاً  
ولم يذكر فيه صلوة  
النهار وكذا هو في  
الصحيحين وقال النسائي  
هذا الحديث عندي  
خطأ وفوله في سننه  
الكبرى اسناده جيد  
لا يعارض كلامه هذا  
لان جودة السند لا  
تمنع الخطأ من جهة  
اخرى دخلت على  
الثقة ولهذا رواه  
الحاكم في كتابه في علم  
الحديث ثم قال رجاله  
ثقة الا ان فيه علة  
يطول بذكرها الكلام  
انتهى ولهما قوله عليه  
السلام صلوة الليل  
مثنى مثنى ٩

في غير سنة الفجر انها لاتقضى بعد الوقت اذا فانت وحدها وكذا  
ان فانت مع الفرض في الاصح وتقضى التي قبل الظهر في الوقت في  
الصحيح وتقدم على الركعتين وقيل يؤخر عنهما وتام هذا في الشرح  
ويستحب في سنة الفجر التحفيف ويقرأ في اوليهما مع الفاتحة  
قل يا ايها الكافرون والثانية الاخلاص لانه المروي عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم واختلف هل الافضل تأخيرهما الى قريب الفرض او تقديمهما  
اول الوقت والاحاديث ترجح الثاني واما السنن التي بعد الفريضة فانه  
( ان تطوع بها في المسجد فحسن و ) تطوع بهما ( في البيت افضل )  
وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع النواقل ماعدا التراويح ونحية  
المسجد الافضل فيها المنزل ( لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان  
يصلي جميع السنن والوتر في البيت ) وقال صلى الله تعالى عليه وسلم صلوة المرء  
في بيته افضل من صلوته في مسجدى هذا الا المكتوبة وكره بعض المشايخ  
سنة المغرب في المسجد وقال البعض يأتي بسنة المغرب في المسجد دون  
ماسواها وقال البعض التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن كما قال  
المصنف وبه افتى الفقيه ابو جعفر قال الا ان يخشى ان يشغل عنها اذا رجع  
فان لم يخف فالافضل البيت

### ﴿ ومن السنن ( المؤكدة ) ( التراويح ﴾

جمع ترويحاً سميت بها كل اربع ركعات منها للاستراحة بعدها وهي سنة  
مؤكدة في الصحيح لانه واظب عليها الخلفاء الراشدون والنبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم بين العذر في تركه المواظبة وقال عليه السلام \* عليكم بسنتي وسنة  
الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى \* وقال عليه السلام ان الله فرض عليكم  
صيام رمضان وسنت قيامه ( واقامتها بالجماعة سنة ) ايضا وعن ابي يوسف رح  
ان امكنه اداؤها في بيته مع مراعاة سننها فهو افضل الا ان يكون ففيها  
يقتدى به والاصح ان الجماعة فيها افضل وعليه الجمهور لكنهما سنة  
( على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة ) كلهم ( الجماعة ) وصلوا في  
بيوتهم ( وقد تركوا السنة ) وقد اساءوا في ذلك ( وان اقيمت التراويح  
في المسجد ) بالجماعة ( وتختلف ) عنها ( رجل من افراد الناس وصلى  
في بيته فقد ترك الفضيلة ) لا السنة ( فلم يأثم ) في قوله من افراد الناس  
اشارة الى ما تقدم من انه ان كان ممن يقتدى به لا ينبغي له ان يتخلف ( وان صلى

متفق عليه ولا ي  
حنيفة ما روى ابو يعلى  
الموصلي في مسنده ثنا  
شيبان بن فروخ ثنا  
طبيب بن سليمان قال  
قال عمرة سمعت ام  
المؤمنين عائشة ترضى اب  
تعالى عنها تقول كان  
رسول اب صلى اب  
تعالى عليه وسلم يصلي  
الضحى اربع ركعات لا  
يصلي بينهما بسلام وما  
في الصحيحين عن ابي  
سلمة ابن عبد الرحمن انه  
سأل عائشة رضى اب  
عنها كيف كان صلوة  
رسول الله عليه السلام  
في رمضان قالت ما كان  
يزيد في رمضان ولا  
في غيره على احدى  
عشرة ركعة يصلي  
اربعا فلا تسئل عن  
حسنهن وطولهن ثم  
اربعا فلا تسئل عن  
حسنهن وطولهن ثم  
كان يوتر بثلاث فهذا  
يفيد انه عليه السلام  
كان غالب احواله في  
صلوة الضحى وصلوة  
الليل الاربع بتسليمه  
فكان الافضل ولئن  
سلم انه لا يدل على  
الافضلية فلا اقل من  
انه يدل على ٩

في بيته بالجماعة) حصل لهم ثوابها وفضلها ولكن (لم ينالوا فضل الجماعة) التي تكون (في المسجد) الزيادة فضيلة المسجد و اظهار شعائر الاسلام (وهذا في المكتوبات) اي الفرائض لو صلى جماعة في البيت على هيئة الجماعة في المسجد نالوا فضيلة الجماعة وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا فضيلة الجماعة الواقعة في المسجد فالحاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل (والاحتياط) في النية فيها (ان ينوي التراويح او) ينوي (قيام الليل او) ينوي (سنة الوقت او قيام رمضان لان المشايخ قد اختلفوا في) جواز (اداء السنة بنية) مطلق (النفل) او مطلق الصلوة (قال بعض المتقدمين لا يجوز) ذلك (وهو قول ابي حنيفة رحمه الله و) قال (بعض المتأخرين) بل عامتهم (يجوز كن صلى ركعتين بنية صلوة الليل ثم تين) اي ظهر (انه كان) اي الشان (قد طلع الفجر قال بعضهم) وهو اكثر المتأخرين (ينوب) ذلك الذي صلاه (عن سنة الفجر وهو قولهما) اي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله بل هو ظاهر الرواية عن ائمتنا كلهم وتلك الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله شاذة غير ظاهرة (وان شك) بعدما صلى الركعتين بنية صلوة الليل (في طلوع الفجر لا ينوب) ما صلاه عن سنة الفجر (بالاتفاق) لان اليقين لا يسقط بالشك (وان نوى في التراويح صلوة مطلقة فحسب) اي من غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة (قالوا) اي بعض المشايخ (الاصح انه لا يجوز) وهو اختيار قاضيان خلاف ما اختاره صاحب الهداية وقد تقدم في بحث النية (ووقته) اي وقت التراويح ذكره باعتبار الفعل والنفل المذكور (بعد العشاء لا يجوز قبلها) سواء كانت بعد الوتر او قبله (وهو المختار) لانها نافلة شرعت بعد العشاء فكانت تبعاً لها كسنتها وقبل وقتها الليل كله ولو قبل العشاء وقبل ما بين العشاء والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح ما تقدم (و) يتنى عليه انه (لو صلى العشاء بامام وصلى التراويح بامام آخر ثم علم ان الامام) كان (قد صلى العشاء على غير وضوء) او علم فسادها بوجه من الوجوه (بعد العشاء والتراويح) تبعاً لها كما بعيد سنتها ولا يلزم اعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند ابي حنيفة رحمه الله ان كان صلاها مع التراويح لعدم تبعيته للعشاء عنده وانما يلزم تقديم العشاء للترتيب وعندهما يلزم اعادته ايضاً لانه تبع لها عندهما (و) يتنى على

٩ انتهاء فضيلة النية  
لانه عليه السلام  
لا يبدأ وم على ترك  
الافضل لا كما قال  
الشيخ كالدين ابن  
العمام انه عليه السلام  
كان يصلي اربعاً كما كان  
يصلي ركعتين فرواية  
بعض فعله اعنى فعل  
الاربع لا يوجب  
المعارضة بل المعارضة  
في الافضلية ثابتة  
والترجيح لرجح وهو  
في الاربع لانها احق  
على النفس بسبب  
طول تقيدها مقام  
الخدمة وقد قال  
عليه السلام انما اجره  
على قدر نصبك  
فترجع ان الاربع افضل  
(شرح كبير)



انهاهل يجوز بعد الوتر ام لانه ( ان قاتنه ) مع الامام ( ترويحاً او ترويحان )  
او اكثر هل يقضيها قبل الوتر او يوتر ثم يقضيها ذكر ( في الذخيرة )  
قال ( اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضى ) ما قاته  
من التراويح ( وقال بعضهم يصلي التراويح المتروكة ثم يوتر ) ولا شك ان  
تأخير الوتر اولى وكذلك الانفراد به ( واما الاستراحة ) في اثناء التراويح  
( فيجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويح ) اى بعد كل اربع ركعات  
قدر اربع ركعات وكذا بين الاخيرة والوتر والمراد الانتظار وهو مخير  
فيه ان شاء جلس ساكناً وان شاء هلك اوسجح اوقراً او صلى نافلة منفرداً  
وهذا الانتظار مستحب لعادة اهل الحرمين فان عادة اهل مكة ان يطوفوا  
بعد كل اربع اسبوما ويصلوا ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا  
اربع ركعات ( وان استراح على خمس تسليمات ) عقيب عشر ركعات  
( قال بعضهم لا بأس به ) اى لا يكره ( وقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك  
اى يكره تنزيها لان ادخال ما ليس بعبادة في العبادة مكروه ومن المكروه  
ما يفعله بعض الجهال من صلوة ركعتين منفرداً بعد كل ركعتين لانها بدعة  
مع مخالفة الامام والصف ( والافضل ) للامام ( تعديل القراءة ) اى تقدير  
ما يقرأ في الركعتين على سبيل المساواة والعدل لئلا يكون احدهما اطول  
من الاخرى ولم يفعل لا بأس به وانما كان الافضل كون التعديل  
( بين التسليمات ) لئلا يشغل قلبه بالتفكير في ذلك وهو في الصلوة وان صلى قاعداً  
بغير عذر جاز من غير كراهة وان كان الامام قاعداً بغير عذر والقوم قائمين  
جاز من غير كراهة ولا يستحب ( ولو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة فقد  
على رأس كل ركعتين قدر التشهد جاز ) ذلك عن التراويح وهو الصحيح  
من مذهب ابي حنيفة رحمه الله وعند البعض يجوز الكل عن تسليمية واحدة  
وفي ظاهر الرواية يجوز عن اربع تسليمات وقول المص ( ولا يكره لانه  
اكل ) مخالف لما ذكره في الخلاصة وغيرها انه يكره والكمال لا يحصل  
بمجرد المشقة ما لم يكن فيها اتباع سنة ولو لم يقعد على رأس كل ركعتين  
قدر التشهد لم يجوز الا عن تسليمية واحدة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح واما  
عند محمد رحمه الله فلا يجوز عن تسليمية ايضا بل تقصد ( واذا شكوا ) اى  
الامام او القوم ( في انهم هل صلوا بتسع تسليمات ) ثمانى عشر ركعة  
( او عشر تسليمات فقيه ) اى حكم هذا الشك ( اختلاف ) بين المشايخ

قال بعضهم يصلون بتسليمة اخرى جماعة وقال بعضهم وترون ولا يصلون بتسليمة اخرى احتراز عن الزيادة على الترويح بالجماعة (والصحيح انهم يصلون بتسليمة اخرى) اي يكملون بها (فرادى للاحتياط) اذ فيه اكمال التراويح بيقين والاحتراز عن التنفيل الزائد عليها بالجماعة (وذكر في المتن انه يقرأ في التراويح مقدار ما يؤدي الى تنفير القوم) عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لانه اخف الفرائض وقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في العشاء لانها تبع لها (و) قال (في الفتاوى) نفلا عن بعضهم (يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية حتى يقع به الختم ثلاث مرات) وقال بعضهم وهو في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا وبه يحصل السنة وهو الختم مرة واحدة لان عدد جلة ركعات التراويح ستمائة وآيات القرآن ستة آلاف وشيء وفي الهداية وغيرها السنة فيها الختم مرة فلا يترك لكسل القوم واذا كان امام مسجد حبة لا يختم فله ان يتركه الى غيره ومنهم من استحب الختم ليلة السابع والعشرين ثم اذا ختم قبل آخره قيل لا يكره له ترك التراويح فيما بقي لانها شرعت لأجل الختم مرة قيل يصلونها ويقرأ فيها ماشاء وسئل ابو بكر الاسكاف يجعل الامام للفريضة قراءة على حدة او يخلط فيجعل البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال يميل الى ما هو اخف على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح ازيد عليه ام يقتصر قال ان علم انه لا يثقل على القوم يزيد من الصلوة والاستغفار وان علم انه يثقل على القوم لا يزيد ويأتى بأشياء في كل شفع وفي شرح الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في التشهد واذا غلط فترك سورة او آية وقرأ ما بعده فاستحب ان يقرأ المستروكة ثم يعيد المقرؤة ليكون على الترتيب ولا ينبغي ان يقدم في التراويح الخوشحوان بل يقدم الدودستخوان فان الامام اذا كان حسن الصوت يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير ولو كان الامام لحانا فلا بأس ان يترك مسجده وكذا لو كان غيره اخف قراءة والحسن الكل في قاضيهان (ولوام) رجل (في التراويح ثم اقتدى بأخر في تراويح تلك الليلة لا يكره له) ذلك كما لو صلى المكتوبة اماما ثم اقتدى فيها متفلا وهذا لان صلاة النفل غير التراويح بالجماعة انما يكره اذا كان الامام

اصلا على ما قيل لقوله عليه السلام اذا قيت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة انما خلفناه في سنة الفجر لشدة تأكيدها على مامر على انها لا تقضى والحديث المذكور قد اوقفه ابن عينية وحاجد بن زيد وحاجد بن سلمة عن ابي هريرة ولما روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود رضى الله عنه انه دخل المسجد وقد قيت الصلوة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بمحض حذيفة وابي موسى وقد مرنا في اوقات الكراهة فكانت سنة الفجر مستثناة بادلة اخر عارضت حديث ابي هريرة ورجحت عليه فبقى غيرها من السنن على مقتضى الحديث لعدم المعارض نقل السروجي في شرح الهداية عن التحفة واما بقية السنن فان امكنه ان يأتي بها قبل ان يركع الامام اتى بها خارج المسجد ثم شرع في الفرض معه فيوز

٧ فضيلة السنة والفرض  
ونفي التهمة عن نفسه  
وان خاف فوت ركعة  
معه بخلاف سنة الفجر  
انتهى فعلى هذا لا  
فائدة في التقيد ان يقال  
ان الادراك على  
الوجه المذكور نادر  
فلم يعتبر لانه انما يجوز  
في غير الفجر اذا علم  
ادراكه قبل ركوع  
الركعة الاولى ولا شك  
ان صلوة اربع ركعات  
او ركعتين فيما بين  
شروع الامام الى ان  
يركع الركوع الاول مع  
اتمام الواجبات والسنة  
في غاية الندرة بخلاف  
سنة الفجر فانه يجوز  
ادائها اذا علم انه يدركه  
في التشهد عند قهقهة  
عند محمدا اذا علم انه  
يدرك الركعة الثانية  
كذا قيل بناء على  
الاختلاف في الجمعة فانه  
يفهم منه ان محمدا لا  
يعتبر إدراك ما دون  
الركعة قال ابن الومام  
والوجه اتفاقهم على  
صلاة الركعتين هنا يعني  
قيما اذا علم انه يدركه  
في التشهد ولا شك ان  
اتمام ركعتين خفيفتين  
مع مراعاة السنة  
فيهما قبل اتمام  
الركعتي الفرض مع ٧

والمقننى معاً متفليحاً وكان على سبيل التداعى بان يجتمع جمع كثير فوق  
الثلاثة حتى لو اقتدى واحد او اثنان لا يكره وفي الثلاثة اختلاف وفي  
الاربعة يكره اتفاقاً ذكره في الكافي وغيره ولو ام في التراجع في مسجد  
واحد مرتين او صلاها مأموماً في مسجد واحد مرتين كره وان كان في  
مسجدين اختلف فيه (واذا بلغ الصبي عشر سنين قام) البالغين (في  
التراويح يجوز) في قول نصير بن يحيى (وذكر في بعض) كتب (الفتاوى  
انه لا يجوز وهو المختار) وقال شمس الأئمة السرخسى هو الصحيح لان فيه  
بناء القوي على الضعيف لان نفل البالغ اقوى شروعه ملزوم بخلاف  
الصبي وان صلى اربع ركعات بتسليمه واحدة ولم يقعد على رأس  
ركعتين منها قدر التشهد (يجزئ) الرابع (عن تسليمة واحدة) اى عن  
ركعتين عند ابى حنيفة وابى يوسف رحهما الله (وهو المختار) والصحيح  
وقيل تنوب عن تسليمتين وان قعد على رأس الركعتين جازت عن تسليمتين  
بالاتفاق (واذا فرغ) الام (من) قراءة (التشهد ينظر) بفكره (ان علم انه)  
ان زاد عليه (يشغل على القوم لا يزيد الدعوات المأثورة) وفيه اشارة الى انه  
يزيد الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ما قدمناه الا انه يقتصر  
فيها على قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لانه المفروض عند الشافعى  
وبه تأدى السنة عندنا (ولو تذكروا تسليمة) كانوا قد سهوا عنها فذكروها  
(بعد) ما صلوا (صلوة الوتر) اختلف المشايخ في انهم هل يصلون تلك التسليمة  
بجماعة او منفردين (قال الشيخ الامام ابو بكر) محمد بن الفضل (لا يصلون)  
تلك التسليمة بجماعة لانها فانت عن محلها (وقال صدر الشهيد يجوز ان يقال  
تصلي) تلك التسليمة (بجماعة) لان وقتها باق وقوله يجوز ان يقال اشارة  
الى انه لا رواية فيها عن الأئمة وقول الصدر اظهر (ولو سلم الامام على رأس ركعة  
ساهبه في الشفع الاول) من التراويح (ثم صلى ما بقى) منها ما بقى (منها) على وجهها  
قبل ان يعبد ذلك الشفع (قال مشايخ بخارى يقضى الشفع الاول لا غير) لان  
فساده لا يؤثر فيما بعده (وقال مشيخ سمرقند عليه قضاء الكل) اى كل التراويح  
لان سلامه وقع سهواً في جميع الاشفاع فلم يخرج به من حرمة الصلوة وقد  
ترك القعدة على رأس كل من الاشفاع وقد في واسطها

### فروع

فاته تروحية او ترويحان وقام الامام الى الوتر مع الامام ثم يقضى ما فاته

٧ مراعاة السنة فيه ليس بنادر بل في غاية الكثرة واما اذا لم يعلم انه يدركه لوصلا هافاته يتركها ويقتدى لان فضيلة صلاة الفرض بالجماعة اعظم من فضيلة ركعتي الفجر لانها تقضيل الفرض مع الافراد بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتا الفجر ضعفا واحدا منهما والوعيد على ترك الجماعة اشد منه على ترك ركعتي الفجر على ما يعرف في موضعه واذا تركها فنقد هما لا تقضى اصلا لا قبل طلوع الشمس لكراهة الفضل فيه ولا بعده باختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات الا ماورد به الشرع والشرع انماورد في قضاء ركعتي الفجر عند فوتها مع الفرض قبل الزوال كافي غداة ليلة التعريس ولم يرد في قضائها اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال قال محمد احب الي ان يقضها اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال ( شرح كبير )

واذا لم يصل الفرض مع الامام قيل لا يتبعه في التراويح وفي الوتر وكذا اذا لم يصل معه التراويح لا يتبعه في الوتر والصحيح انه يجوز ان يتبعه في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض وشرع في التراويح فانه يصلي الفرض او لا وحده ثم يتابعه في التراويح وفي القنية لوتر كوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة \* نام المقتدى في القعود ثم استيقظ بعد سلام الامام ولم يدرك قدر ما فاته يتشهد ويسلم ويتابع فيما بقي وليس عليه قضاء شيء مالم يعلم بفوته \* ولو صلى التراويح قاعدا بلا عذر لا تصح والصحيح الجواز مع الكراهة ولو قدم الامام واقتدوا به قياما الصحيح الجواز عند الكل وقيل فيه خلاف محمد رحمه الله ويكره للمقتدى ان يقعد في التراويح حتى اذا اراد الامام الركوع قام واقتدى وكذا يكره ان يصلي مع غلبة النوم عليه بل ينصرف حتى يستيقظ ولو اقتدى على ظن ان الامام يصلي التراويح فاذا هو في الوتر يتمه معه ويضم رابعة ولو افسدها لاشيء عليه ( والوتر ثلاث ركعات ) بسلام واحد عندنا ( يقرأ الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها ) ويستحب قراءة سبح اسم ربك الاعلى في الاولى وقل يا ايها الكافرون في الثانية والاخلاص في الثالثة لما روى ابو حنيفة رح في مسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاول سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ( ويقتن في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة خلافا للشافعي ) فان عنده القنوت بعد الركوع وليس في جميع السنة بل في النصف الاخير من رمضان فقط والدلائل مذكورة في الشرح والدعاء المشهور في القنوت \* اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستعذك ونؤمن بك ونتوب اليك وتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخفد نرجوا رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق \* ويضم قنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما \* اللهم اهدني فين هديت وعافني فين عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شرما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت \* ويزيد ان شاء وصلى الله على النبي وعلى آله وصحبه وسلم \* ومن لا يحس القنوت يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة

حسنة وقنا عذاب النار \* اوبقول اللهم اغفرلى ويكررها ثلاثا وقيل  
يقول يارب ويكررها ثلاثا ﴿ تنبيه ﴾

لا يقنت في صلاة غير الوتر عندنا وقال مالك والشافعي يقنت في الفجر  
ويحوز عندنا ان وقعت قنّة اوبلية ان يقنت في الفجر قاله الطحاوى  
(ولا يصلى) اى الوتر (بجماعة الا في شهر رمضان) والمراد انه يكره بالجماعة  
خارج رمضان لانه لا يحوز وفي رمضان قيل الافضل الانفراد والصحيح  
ان الجماعة فيه افضل الا ان سنيها ليست كسنية جماعة التراويح (والمسبوق)  
في الوتر (يقنت مع الامام) بناء على ان المقتدى يقنت وهو الصحيح فاذا قنت  
مع الامام (لا) يقنت (بعدها) اى الركعة التى قنت فيها مع الامام لانه قنت في  
موضع القنوت يقين (وان شك انه في) الركعة (الثالثة) من الوتر (ام في)  
الركعة (الثانية) مندوم يترجح احد الامرين (يبني على الاقل) فيصلى الركعة  
التي هو فيها (وبعد ثم يصلى) اخرى (وبقنت مرتين) اى يقنت في كل من  
الركعتين المذكورتين (لان تكرار القنوت في موضعه مكروه) كما في المسئلة  
الاولى (وفي المسئلة الثانية لم يقع احدهما في موضعه) كذا في اكثر النسخ  
وفي بعضها لم يقع الاحدهما في موضعه وهو المناسب والمقصود وكذا الحكم  
لوشك انه في الاولى او في الثانية يقنت في كل ركعة يحتمل الثالثة (وذكر في  
الذخيرة) انه (ان قنت في الاولى او الثانية ساهيا لم يقنت في الثالثة) فهو مخالف  
المسئلة الشك (ولكن بينهما فرق) ٩ وهو ان الساهى قنت على انه موضع  
القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك وفي الخلاصة عن الصدر الشهيد ان الساهى  
ايضا يقنت ثانيا وهو الاوجه وقد حققناه في الشرح (وهل يصلى في آخر

القنوت على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ام لا قال الفقيه ابواليث يصلى)  
لانها من سنن الدماء وقد تقدمت الرواية بها في حديث قنوت  
الحسن رضى الله عنه (وذكر في بعض الفتاوى لابس بان يصلى)  
فظاهر هذا ان الاولى تركها وكلام ابى الليث يدل على ان الاولى الاتيان  
بها وقيل ان صلى في القنوت لا يصلى بعد التشهد وكذا ان صلى في التشهد الاول  
سهوا لا يصلى في الاخير وهو قول لا دليل عليه فلا يعتبر (و) اختلفوا ايضا  
(هل يجهر الامام بالقنوت ام يخافت به قال) الامام ابوبكر (محمد ابن  
الفضل يخافت كذا جرت العادة) اى بالخافتة (في مسجد) الامام  
(ابن حفص الكبير البخارى) والظاهر انه مختاره وهو الاصح وقيل يجهر

٩ وهو ان الساهى  
قنت على انه موضع  
القنوت فلا يتكرر  
بخلاف الشاك الا ان  
هذا الفرق غير مفيد  
اذ لا عبرة بالظن الذى  
ظهر خطأؤه اذا كان  
الشاك بعيد لاحتمال  
ان الواجب لم يقع في  
موضعه فكيف لا بعيد  
الساهى بعد ما يتقن  
ذلك وقد صرح في  
الخلاصة عن الصدر ٣

عند محمد رح لا عند أبي يوسف وقيل بالعكس (وقال صاحب الذخيرة) برهان الدين (استحسنوا) أي المشايخ والمراد بعضهم (الجهري في بلاد العجم ليتعلموا وقال في الشرح) يعني شرح الأسبجاني (يكون ذلك الجهري) أي جهري القنوت (دون جهري القراءة) فرقا بين الركن وغيره في الصفة ومختار صاحب الهداية وأكثر العلماء هو المخافة لأنه دعاء والأفضل فيهما إخفاء كما في النشاء والتأمين وسائر الأدعية والأذكار وقولهم ليتعلموا قلنا الصلوة ليست محل التعليم والتعلم والمنفرد بخير بين الجهري والإخفاء والأفضل الإخفاء (و) أما (المقتدى) فهو (مخير إن شاء قنت مخافة) وهو اختيار الأكثرين (وإن شاء أمن وإن شاء سكنت كله) أي كل المذكور من الأمور الثلاثة (مروى على) وجه (الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رح) فقيل عند أبي يوسف رحمه الله يقرأ وعند محمد لابل يؤمن وقيل عند أبي يوسف رحمه الله يسكت وقيل يخير عنده وإن شاء سكنت وإن شاء قرأ وعند محمد رحمه الله إن شاء قرأ وإن شاء أمن ومثله عن أبي يوسف رحمه الله أيضا وعنه في رواية يقنت إلى قوله ملحق ثم يسكت وعند محمد رحمه الله يقنت إلى أن يبلغ الدعاء فيؤمن والمقتدى بمن يقنت في الفجر لا يقنت معه عند أبي حنيفة ومحمد رح بل يقف ساكنا في الأظهر وقيل يقعد وقال أبو يوسف رح يقنت معه (وإن قنت) المقتدى (وأمن لا يرفع صوته بالاتفاق) حتى لا يشوش غيره

### ﴿ فروع ﴾

أوتر قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا لقوله عليه السلام لا وترين في ليلة ولأنه روى عنه عليه السلام أنه كان يصلي بعد الوتر ركعتين خفيفتين وهو جالس قرأ فيهما إذا زلزلت الأرض وقل يا أيها الكافرون

### ﴿ تنمات من النوافل ﴾

صلوة الكسوف وهي مما أجمع على شرعيتها بالجماعة من غير كراهة وصفتهما أن يصلي الإمام الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا إقامة كل ركعة بركوع واحد كسائر الصلوات ويطيل فيهما القراءة فيقرأ في كل ركعة منهما نحو البقرة ويخفي القراءة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجهر وعن محمد رحمه الله كقول أبي حنيفة رحمه الله ثم يدعو بعد الصلوة حتى تجلي الشمس وإن لم يحضر إمام الجمعة صلى الناس فرادى وكذلك خسوف القمر يصلون فرادى وكذلك عند

٣ الشهيد أنه قال في المسبوق لا يقنت ثانيا وفي الساهي يقنت ثانيا فإن كان في الذخيرة رواية فهي غير موافقة للدراية وتعليل قاضيان بأن تكرار القنوت غير مشروع منقوض بالشك اللهم إلا أن يختار في الشاك أيضا أنه يقنت في الأول مما شك فيه ثم لا يبعد كما اختاره أئمة بل فحينئذ لا يحتاج إلى الفرق أصلا إلا أن المختار ما قاله أبو حفص الكبير وأبو علي النسفي من أن الشاك يسعد في كل ركعة يحقل أنها ثلاثة وكذا الساهي على ما اختاره الصدر الشهيد والله سبحانه أعلم (شرح كبير)

(حدوث)

حدوث فزع من شدة ظلمة اوريدج اونحو ذلك ٤ وعند الأئمة الثلاثة  
صلوة الكسوف كل ركعة ركوعين والدلائل مذكورة في الشرح

ومنها صلوة الاستسقاء

إذا دام انقطاع المطر مع الحاجة اليه ولانسن فيها الجماعة عند أبي حنيفة  
رحمه الله بل يصلون وحدانا ان احبوا والاستسقاء عنده انما هو الدعاء  
والاستغفار وعند محمد رحمه الله يسن ان يصلي الامام او نائبه ركعتين  
كافي الجمعة يحجر بالقراءة في رواية وفي رواية لا يحجر وابو يوسف رح معه  
في رواية وهو الاصح وفي رواية مع أبي حنيفة رحمه الله ويخطب بعدها  
خطبتين عند محمد رح كافي العبدن وهو المشهور عن أبي يوسف رحمه الله  
وعنه في رواية خطبة واحدة ويقوم على الارض لاعلى المنبر ويتكى على  
قوس اوسيف او عصاويقلب الامام رداءه على قول محمد رح ولا يقبله على  
قول أبي حنيفة رح واختلف فيه عن أبي يوسف \* واتفقوا على ان السنة الخروج  
الى الاستسقاء ثلاثة ايام متتابعات ان تأخرت السقيا مشاة في ثياب رثة  
متدالين متواضعين خاشعين لله تعالى نا كسى رؤسهم وقد قدموا التوبة  
وردوا المظالم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وذكرا انهم يصومون  
قبله ثلاثة ايام والدلائل في الشرح والاحسن في صفة قلب الرداء ان امكن  
جعل اعلام اسفل والاجعل يمينه عن يساره ويستحب الدعاء بما ورد عنه عليه  
السلام انه كان يقول \* اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا غدا مجللا  
سيحاما مطبقا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالبلاد والعباد  
والخلق من اللاء واء والضنك ما لا نشكو الا اليك \* اللهم انبت لنا الزرع وار دلنا  
الضرع واسقنا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض \* اللهم انا نستغفرك  
انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا \* وفي المرغيناني عن أبي يوسف رح  
ان شاء رفع يديه وان شاء اشار بالسجتين ويخرجون بالصبيان والبهائم ولا يحضر  
معه اهل الكفر ولا يمكنون ان يستسقوا وحدهم (ومنها ركعتا شكر الوضوء)  
على ما تقدم في آداب الوضوء ومنها ركعتا تحية المسجد وفي مختصر البحر  
ودخول المسجد بنية الفرض او الاقتداء ينوب عن تحية المسجد وانما يؤمر بنية  
المسجد اذا دخله اغير صلوة ويكفيه لكل يوم ركعتان ولا تكرر بتكرار الدخول \*  
ومنها صلوة الاوابين بعد المغرب وقد تقدم بيان فضيلة اربع والست وعنه عليه  
السلام \* من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله تعالى له بيتا في الجنة \* ومنها ركعتا

٤ وقال الأئمة الثلاثة  
صلوة الكسوف كل  
ركعة ركوعين لحديث  
عائشة وابن عباس  
رضي الله تعالى  
عنهما في الصحيحين وغير  
هما انه عليه السلام صلى  
لكسوف الشمس  
ركعتين بربع ركوعات  
واربع سجدة ولنا ما  
خرج ابوداود والنسائي  
والترمذي في الثماني  
والطحاوي عن عطاء  
بن السائب عن ابيه عن  
عبد الله بن عمرو بن  
العاص قال انكسفت  
الشمس على عهد  
رسول الله فقام عليه  
السلام فلم يكدر كعبه ثم  
ركع فلم يكدر يسجد ثم  
سجد فلم يكدر رفع ثم  
رفع ثم فعل في الركعة  
الاخري مثل ذلك  
واخرجه الحاكم وقال  
صحيح ولم يخرجاه من  
اجل عطاء بن السائب  
انتهى وهذا توثيق منه  
لعطاء اخرج البخاري  
مقرونا بابي بشر وقال  
ايوب هو ثقة وروى ٢

الاستخارة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل ( اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب \* اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري وآجله فاصرفه عنه واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به \* قال وينبغي حاجته وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة امري وعاجله وآجله ثم يفعل ما ينشعر له صدره وينبغي ان يكررها سبعا \* ومنهار ركعتا السفر \* عن معمر بن المقدم قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم \* ما خلف احد عند اهله افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا \* ومنها ركعتا القدوم من السفر \* عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم \* لا يقدم من السفر الا نهرا في الضحى فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه \* ومنها صلوة التسبيح وصفتها علي مارواه الترمذي من رواية ابن المبارك ان يكبر ثم يقرأ سبحانك اللهم الى آخره ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يعوذ ويستمع ويقرأ فاتحة وسورة ثم يقولهن عشر مرات ثم يركع فيقولهن عشر مرات ثم يرفع رأسه من الركوع فيقولهن عشرا ثم يسجد الثانية فيقولهن عشرا ثم يرفع من السجود فيقولهن عشرا ثم يسجد الثانية فيقولهن عشرا ثم يقوم الى الثانية فيفعل فيها كذلك وكذا في الثانية والرابعة ففي كل خمس وسبعون تسبيحة ويدعو في الركوع بسبحان رب العظيم وفي السجود بسبحان ربى الاعلى وقيل لابن المبارك ان سها في هذه الصلوة هل يسبح في سجدي السهو عشرا قال لا انما هي ثلثمائة تسبيحة \* ومنها صلوة الحاجة \* عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم \* من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني آدم فليتوضأ ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين ثم ليثني على الله ثم يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

٢ ابودود والنسائي وابن ماجه والترمذي والطحاوي عن سمرة بن جندب انه قال بينا انا وغلام من الانصار نرى غرضين لنا حتى اذا كانت الشمس قدر رعين او ثلاث في عين الناظر من الافق اسودت حتى آضت كأنها تنومة فقال احدهما لصاحبه انطلق بنا الى المسجد ليجد ن فوالله شان هذه الشمس لرسول الله عليه السلام من امته حدثا قال فدفعنا فاذا هو بارز فاستقدم فصلى فقام بنا كاطول ما قام ينافي صلوة قط لا نسمع صوتا ثم ركع بنا كاطول ما ركع بنا في صلوة قط لا نسمع له صوتا ثم سجد بنا كاطول ما سجد بنا في صلوة قط لا نسمع له صوتا ثم فعل في الركعة الثانية مثل ذلك فوافق تجلى الشمس جلوسه في الركعة الثانية ثم سلم وقام فحمد الله واثنى عليه وشهد ان لا اله الا



ثم ليقبل لاله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين اسئلك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لاتدع على ذنبا الا غفرته ولاهما الا فرجته ولا حاجة لك فيهما رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين \* ومنها صلاة الضحى \* وقد تقدمت \* ومنها قيام الليل \* والاخبار فيه كثيرة جدا والصلوة خير موضوع مالم يلزم منها ارتكاب كراهة \* واعلم ان النفل بجماعة على السبيل التداعى مكروه على ما تقدم ماعدا التراويح وصلوة الكسوف والاستسقاء فلم ان كلا من صلوة الرغائب وصلوة البرات وصلوة القدر بالجماعة مكروه ٨ على ما صرح به البزازى وغيره والاحاديث فيها موضوعة صرح به ابن الجوزى وغيره على ما بيناه بنامه فى الشرح \* فائدة \* قال فى مختصر البحر لو اراد ان يصلى نوافل ينزها ثم يصليها وقيل كما هى وقال شرف الأئمة المحى اداء النفل بعد النذر به افضل من ادائه دون النذر

### فصل فيما يفسد الصلوة

( واذا تكلم المصلى ) فى الصلوة ( بكلام الناس ناسيا او عامدا تفسد صلوته ) والمراد من التكلم التللف بحرفين او اكثر لا الكلام التحوى وعند الشافعى رحمه الله تعالى الكلام ناسيا لا يفسد وعند مالك واجد الكلام ناسيا او لاصلاح الصلاة لا يفسد ودليلنا قوله عليه السلام \* ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وتماه فى الشرح وانما تفسد الصلوة بالكلام ( بشرط ان يكون مسموعا لنفسه ) اى لنفس المتكلم ( وان لم ) اى ولولم ( يصح ) المتكلم ( حروفه ) اى حروف الكلام ( او ) بشرط ( ان يكون ) المتكلم ( مصححا ) للحروف ( وان لم يسمع الكلام ) يشترط وجود احد الامرين اما التصحيح او السماع حتى لولم يصلى تصحيح ولا سماع لا تفسد وان وجد احدهما دون الآخر تفسد ٤ وفيه نظر فقد ذكر فى الحقايق انه ان صحح الحروف ولم يكن مسموع لا تفسد اتفاقا فالصحيح ان الفساد حصول كلا الامرين تصحيح الحروف والسماع لاحدهما على ما حققناه فى الشرح ( وان نام ) المصلى فى صلوته ( فتكلم او ضحك ) وهو نائم ( تفسد ) صلوته كذا فى عامة الفتاوى واختار فخر الاسلام عدم الفساد وقد تقدم فى نواقض الوضوء ( وان ان ) المصلى ( فى صلوته ) بان قال اه بقصر الهمة

٢ الا الله واشهد انه عبده ورسوله قال الترمذى حديث حسن صحيح الى غير ذلك من الاحاديث فى السنن وغيرها وبعضها صحيح بعضها حسن فيعارض ما استدلو به ويرجع عليه بموافقة القياس على انه قدرى عنه عليه السلام انه صلاها بثلاث ركوعات فى كل ركعة واربعم ركوعات فى كل ركعة وكلا الروايتين

فى صحيح مسلم وروى اكثر من ذلك حتى روى انه ركع عشر ركوعات فى كل ركعة فكل جواب اهم عن الزائد على الركوعين فهو جواب لافى الزيادة على الواحد وايضا التعارض والاضطراب يوجب التساقط والرجوع الى القياس على سائر الصلوات او يحتمل على انه عليه السلام لما اطال فى الركوع اكثر من المجهود جدارفع بعض من خلفه على توهم رفعه فرفع الصف الذى وراءه فلما رأى الا ولون انه عليه السلام ٣

مفتوحة ( اوتأوه ) بان قال اوه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو او قال آه بمد الهمزة ( اوبكى ) فيها ( فارتفع بكأوه ) اى حصل منه صوت مسموع ( ان كان ) ذلك الاين والتأوه او البكاء ( من ذكر الجنة ) اى بسبب تذكر الجنة ( او النار ) او نحو ذلك مما هو من الامور الاخرية ( لم يقطعها ) اى لم تفسد صلوته لانه بمنزلة الدعاء بالرجعة والعفو ( وان كان ) ذلك ( من وجع ) حصل له في بدنه ( او مصيبة ) اصابته في اهله او ماله ( يقطعها ) الابتزلة الشكايه فكأنه قال بى وجع او اصابتنى مصيبة وهو من كلام الناس فيفسدها وعن محمد رح انه ان كان شديدا لوجع بحيث لا يملك نفسه لا تفسد ( ولا فرق ) في الحكم المذكور ( بين قوله اوه ) اى التأوه ( وبين قوله آه ) بالقصر اى الاين عند ابى حنيفة ومحمد رح وهو قول ابى يوسف رح اولاهو ظاهر الرواية عنه ( وقال ابو يوسف رحه الله آخر الانفسد ) صلوته ( في نحو آه واف وتف ) مما هو مشتمل على حرفين فقط احدهما او كلاهما من حروف الزيادة العشرة يجمعها قولك سألتوניהا السين والهمزة واللام والنساء واليم والواو والنون والياء والهاء والالف فقوله اه حرفان كلاهما من الزوائد وقوله اف وتف مخففا حرفان احدهما منها مالو كانت ثلاثة احرف من الزوائد او غيرها او حرفين من غيرها فتفسد بالاتفاق ( و ) ذكر ( في الملحق ان المصلى اذا السعته الحية فقال بسم الله الرحمن تفسد ) صلوته ( عند محمد رح ) وفي الخلاصة عندهما ( خلافا لابى يوسف رح ) لانه بمنزلة البكاء بالصوت بسبب الوجع ( و ) روى عن محمد رح انه قال ( ان كان المريض لا يملك نفسه ) من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم او ان اوتأوه ( لا تفسد ) صلوته وكذا عن ابى يوسف رح لان ما يمكن الامتناع عنه يكون عفوفا ( كما لو نجشى او عطس فارتفع صوته وحصل به حروف ) حيث ( لم تفسد ) صلوته بذلك اجماعا لعدم امكان الامتناع عنه ( ذكر فى ) الفتاوى ( الخاقانية ) المنسوبة الى قاضى خان ( و ) ذكر ( فى الذخيرة ) انه ( اذا قال المريض يارب او قال بسم الله لما يلحقه من المشقة ) اى الالم ( لا تفسد ) صلوته ولم يذكر خلافا ولا اصح انه قول ابى يوسف رحه الله وعندهما تفسد كما تقدم ( ولو اجاب ) المصلى لمن قال امع الله اله ( بلاله الا الله او اخبر ) المصلى بما يسره او بما يسوءه او بما يحبه فقال ( جوابا للخبر بما يحبه ) سبحانه الله او

لم يرفع فرما انتظروه  
على احتمال ان يدركهم  
فلما يتسوا من ذلك  
رجعوا الى الركوع  
فطن من خلفهم انه عليه  
السلام كرر الركوع  
فروا كذلك وكذا  
يحمل روايات الثلاث  
والاربع وغيرها على  
تكرار الرفع من متقدم  
فروا المتأخر فلان انه  
صدر منه عليه السلام  
سيما هو حال ذهول  
ودهشة بحصول الامر  
المنزع مع زيادة  
الاطالة والله سبحانه  
اعلم ( شرح كبير )

قال جوابا للخبر بما يسه ( الحمد لله او ) قال جوابا للخبر بما يسوءه ( لاحول ولا قوة الا بالله تقصد ) صلوته ( عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله ) له انه ذكر فلا تقصد الصلوة ولهما انه قصد به الجواب فصار ككلام الناس ( وذكر ) القاضي الامام ( فخر الدين ) في الجامع الصغير ( قوله ) اى قول محمد رحمه الله ( اجاب يعنى قيل له هل اله غير الله فقال لا اله الا الله ولو اراد اعلامه انه في الصلوة لا تقصد ) ولو اخبر بوقوع مصيبة فقال جوابا ان الله واناله راجعون قيل تقصد اتفاقا والاصح انه على الخلاف المذكور ( ولو عطس ) المصلى ( فقال الحمد لله لا تقصد ) صلوته لانه لم يتغير بقصدته عن كونه ثناء ولا خطاب فيه وعن ابي حنيفة رحمه الله ان هذا اذا جد في نفسه من غير ان يحرك شفتيه فان حرك فسدت والاول هو الظاهر ثم الذى ينبغى للعاطس هو ان يسكت وقيل يحمد في نفسه ( ولو عطس ) رجل آخر فقال المصلى ( الحمد لله يريده ) اى مريدا ( استفهامه ) اى طلب الفهم ( للعاطس ) اى يريد ان يفهم الحمد ويذكره اياه ( تقصد ) صلوة الحامد لقصدته التفهيم وهذا يخالف لما في الهداية وغيرها من انها لا تقصد لكن ذكر في الفقيه عن ابي حنيفة رحمه الله رواية انها تقصد والاصح انها لا تقصد لانه لم يتعارف جوابا واما لو قال للعاطس یرحك الله فانها تقصد الا في رواية شاذة عن ابي يوسف رحمه الله ولو عطس رجل ( في الصلوة فقال له آخر یرحك الله فقال المصلى ) العاطس ( آمين تقصد ) صلوته لانه اجابة ولو كان يجنب المصلى العاطس مصل آخر فقال رجل ليس في الصلوة یرحك الله فقال المصليان آمين فسدت صلوة العاطس لانه اجابة لصلوة الآخر لان تأمينه ليس بجواب كذا في فتاوى قاضيان ( وان فتح المصلى على من ليس معه في الصلوة ) سواء كان في صلوة او خارج الصلوة والاحسن ان يقال على غير امامه ( تقصد ) صلوته لانه تعلم ان تعلم وهو من كلام الناس هذا ان قصد الفتح اما لو قصد القراءة دون الفتح فحصل الفتح للقارى لا تقصد وشرط في الاصيل للفساد التكرار بان يفتح مرة بعد اخرى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح ( وان فتح على امامه ) فقد ( قيل ان فتح بعد ما قرأ الامام مقدار ما تجوز به الصلوة تقصد صلوة الفاتح ) وان اخذ الامام بقوله تقصد صلوة الكل وهو القياس ( والصحيح انه لا تقصد ) صلوة الفاتح ولا صلوة الامام

٨ وقد ذكر والكرها  
وجوها منها فعلها  
بالجماعة وهى نافذة ولم  
يرد به الشروع ومنها  
تخصيص سورة الا  
خلاص والقدر ولم يرد  
به الشروع ومنها  
تخصيص ليلة الجمعة  
دون غيرها وقد ورد  
النهي عن تخصيص  
يوم الجمعة بصيام وليلة  
بقيام ومنها ان العامة  
يعتقدونها سنة من  
سنن النبي عليه السلام  
فيكون فعلها سبيل الكذب  
هم عليه عليه السلام  
قلت بل كثير من العوام  
ببلاد الروم يعتقد  
ونها فرضا وكثير منهم  
يتروكون الفرائض ولا  
يترونها وهى المصيبة  
العظمى ومنها ان فعلها  
يفرى قاصد وضع  
الاحاديث بالوضع  
والافتراء على النبي  
عليه السلام ومنها ان  
الاشتغال بعد السور  
بما يغفل ٧

ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لانه لاصلاح صلاته لاحتمال ان يجرى على  
لسان الامام ما يفسدها لو لم يفتح عليه والصحيح انه بنوى الفتح دون  
القراءة لانه ممنوع عنها لاعتنه (وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه)  
المؤتم (بعد الانتقال) فقد قيل (تفسد صلوۃ الفاتح وان اخذ الامام بقوله  
تفسد صلوۃ الكل) لانتفاء الحاجة وعامة المشايخ على عدم الفساد مطلقا  
وهو الصحيح قاله في الكافي الان الاولى ان لا يعمل بالفتح وللإمام ان لا يلجئهم  
اليه بل يركع اذا جاء آوانه او ينتقل الى آية اخرى ذكره في الهداية والمراد  
بآوانه بعد قراءة ما تجوز به الصلوۃ وقال بعضهم بعد قراءة المستحب  
وهو الظاهر قاله ابن الهمام في شرح الهداية والاولى ان يراد بآوانه بعد  
قراءة قدر الواجب (وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتح تفسد)  
صلوته لانه تعلم وهو عمل كثير (وان اكل) المصلي في صلوته (او شرب  
حامدا او ناسيا) انه في الصلوۃ (تفسد) صلوته لانه عمل كثير لا يعذر  
بالنسيان لان هيئته مذكرة بخلاف الصوم ولا فرق بين الكثير والقليل  
اذا لم يكن بين اسنانه حتى لو ابتلع سمسة من الخارج تفسد (وكذا)  
يفسدها (العمل الكثير) مما ليس من اعمالها ولم يكن لاصلاحها (وكل  
عمل لا يشك) بسببه (الناظر) الى المصلي (انه ليس في الصلوۃ فهو)  
عمل (كثير) وما دون ذلك بان يشك انه في الصلوۃ ام لا فهو قليل (وقال  
بعضهم كل عمل يعمل باليدين) عرفا وعادة (فهو كثير) ولو قدر انه عمله بيد  
واحدة وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل مالم يتكرر ولو وقع  
انه عمله باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص بما هو من اعمال اليد والاول اعلم  
(وذكر في المتن انه لا يعتبر في فساد الصلوۃ عمل اليدين) اى حقيقة  
(ولكن تعتبر القلة والكثرة) اما باعتبار غلبة ظن الناظر او لكونه مما  
يعمل في العادة باليدين او بيد واحدة وقيل ان استكثره المصلي فكثير والا  
فقليل وعامة المشايخ على القول الاول وهو المختار (ولو ادهن) المصلي  
بدهن اخذه من اناء او كان في يده فاخذه بيده الاخرى فدهن به (رأسه)  
اولحيته او غيرهما من جسده (او سرح شعره) سواء كان شعر رأسه  
اولحيته (تفسد) صلوته وكذا لو اكتحل او اخذ ماء الورد فجعله على  
شئ من اعضائه (ولو كان الدهن او نحوه في يده فمسحه برأسه) او بعضه  
آخر من غير ان يأخذه باليد الاخرى (لا تفسد) صلوته لانه عمل قليل

بالشروع والتدبر وهو  
خالف للسنة ومنها ان  
في الصلوۃ الرغائب  
للسنة في تعجيل الفطر  
ومنها ان سجدتها  
مكروهتان اذ لم يشرع  
التقرب بسجدة منفردة  
بلا ركوع غير سجدة  
التلاوة عند ابي حنيفة  
ومالك رحمهما الله و  
عند غيرهما غير سجدة  
الشكر ومنها ان الصحابة  
والتابعين ومن بعدهم  
من الائمة المجتهدين  
رحم لم ينقل عنهم هاتان  
الصلاتان فلو كانتا مشر  
وعتين لما افتات السلف  
(كبير شرح)  
٤ لكن كون اللفظ  
كلما مسموعا مع عدم  
تصحیح حروفه متعذر  
فلا فائدة في ذكر الهم  
الا ان يريد به بعض  
الالفاظ التي يخاطب  
بها بعض الحيوانات  
كاللفظ الذي تستدعي  
به الهرة والكلب وما  
يساق به الحمار فانها  
الفاظ مسموعة من غير  
تصحیح حرف لكن هـ

(وان جلّت المرأة) في الصلوة (صبيّا فارضته تفسد) صلوتها لانه عمل كثير (وان مص صبي ثدى امرأة) تصلى ينظر (ان خرج) بمصه منها (البن تفسد) صلوتها لانه ارضاع وهو عمل كثير ولا يشترط فيما يفسد الصلوة اختيار فان من دفع فمشى ثلاث خطوات بسبب الدفع من غير ان يلك نفسه تفسد صلوته وكذا لو جل رجل المصلى فوضعه على الدابة لو اخرجته من مكان الصلوة (والا) اى وان لم ينزل منها اللبن (فلا) تفسد صلوتها هذا ان مص مصّة او مصتبين فان مص ثلاث مصبات تفسد وان لم ينزل ذكره قاضيان وغيره (وان صافح) المصلى احدا (بيده يريد بها السلام تفسد) صلوته (ولو رفع العمامة او القلنسوة من رأسه ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع على رأسه او نزع القميص او تغمم) وفعل كل واحد من المذكورات (يد واحدة) من غير تكرار متوال (لا تفسد) صلوته (ولكن يكره) ذلك اذا كان بغير عذر اما في رفع العمامة ووضعها فظاهر واما نزع القميص فكذا ذكره وهو مشكل جدا واما التغمم فالذكر في الفتاوى انه مفسد وهو الصحيح وكذا المرأة اذا تحمرت وان انقضت كور عمامة فسواء مرة مرتين لا تفسد لانه يحصل بيد واحدة فينبغي ان يحمل ما ذكرهنا على هذا ولو وضع العمامة على رأسه خوفا من البرد او الحر ان يضره لا يكره لانه يعذر وكذا لو اصاب ثوبه او عمامته نجاسة فنزع لاجلها وذكر في فتاوى اللجنة ان رفع القلنسوة او العمامة بعمل قليل اذا سقطت افضل من الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت او احتاج في رفعها الى عمل كثير (ولو ضرب انسانا بيد واحدة) من غير آلة (او) ضربه (بسط) ونحوه (تفسد) صلوته (كذا) ذكره (في المحيط) وغيره لانه مخاصمة او تأديب او ملاعبة وهو عمل كثير (وذكر في الذخيرة ان المصلى على الدابة اذا ضربها لاستخراج السير) اى لطلب سرعة سيرها (تفسد) صلوته وهو يتناول الضربة الواحدة كما في ضرب الانسان (وبعض) المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او مرتين لا تفسد وان ضربها ثلاث مرات متواليات اى في ركعة واحدة هكذا قيد في الخلاصة (تفسد) وهو الاصح لانه عمل قليل فلا بد فيه من التكرار ليصير عملا كثيرا بخلاف ضرب الانسان فان الضرب في حقه بمنزلة التعليم او الاعلام وهو مفسد (وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط ففشها) اى نشطها

ه حيث يكون مخالفا لما ذكره الزاهدى في القنية وفي شرحه للقدرى انه لو استعطف هرة او كلبا او ساق حمارا او وقفه بلغة اهل الرستاق من مجرد صوت ليس معه حروف معجاة لا تفسد وفي الخلاصة ايضا معناه وكذا قوله او يكون صحيحا وان لم يسمع مخالف لما ذكره في الحقائق من انه لو صحح الحروف ولم يسمع نفسه لا تفسد اتفاقا وتقدم ما يؤيده من ان تصحح الحروف من غير سماع لا يعتبر كلاما على الصحيح فعمل ان السماع من غير تصحح الحروف غير مفسد لانه مجرد صوت وكذا تصحح الحروف بدون سماع غير مفسد لانه مجرد ايماء الى الحروف بالعضلات على ما مر (مخرج كبير)

وحرکها به للسير ( وفي نسخة ) من نسخ الذخيرة بدل فهمها ( فهياها  
 به ) اي اصلحها للسير ( او تحسها لاتفسد ) صلوته بذلك اذا لم يتكرر ثلاثا  
 متواليات وهو موافق للقول الذي قبله ( ولو هدى به ) اي بالسوط اي  
 ارشدها بالاياء به الى الطريق اي حرکه لاجل ذلك ومنه سميت  
 العصا بالهادية ( وضربها ) مع ذلك ( تفسد ) صلوته لان فيه تعليما  
 وضربا فكان عملا كثيرا ( وان حرك ) المصلي الراكب ( رجلا واحدة )  
 لاجل السوق لاعلى الدوام بل مرتين في الركعة الواحدة ( لاتفسد )  
 صلوته ( وان حرك ) كلثا ( رجله معاتفسد ) اعتبارا لهما بالدين ( وقال  
 بعضهم ان حرك رجله معاقبلا ) اي ضعيفا بحيث لا يدركه الغير الا بالتأمل  
 ( لاتفسد ) اذا لم يوال التكرار ( و ) روى ( عن ابي بكر انه اجاب في )  
 مسألة ( من قال له ) اي للمصلي ( كم صليتم فاشار اليه المصلي بيده ) باصبعين  
 منها ( الى انهم صلوا ركعتين ) او ثلاث الى انهم صلوا ثلاثا ونحو ذلك  
 ( لاتفسد ) صلوته لانه عمل قليل ومثله مروى عن عائشة رضى الله عنها  
 ( وان كتب ) المصلي ما يستبين اي يظهر ( حروفه ان كان اقل من  
 ثلاث كلمات لاتفسد ) صلوته لانه عمل قليل وكذا ان كتب ما لا تستبين  
 حروفه بان كتب على هواء او باصبعه جافة على نحو ثوب او حجر لاتفسد  
 صلوته بل تكره لانه عبث وينبغي ان يقيد بما اذا لم يكثر بحيث يظنه الناظر  
 انه ليس في الصلوة ( وان زاد ) في كتابة ما تستبين حروفه على اقل  
 من الثلاث بان كان ثلاثا واكثر ( تفسد ) لانه كثير ( وفي الملتقط ولو قال المصلي  
 مثل ما قال المؤذن تفسد ) صلوته اذا قصد اجابة المؤذن خلافا لابي يوسف  
 رحمه الله ( و ) قال ( في ) الفتاوى ( الخاقانية ان اذن في الصلوة يرد به )  
 اي بالتأذين ( الاذان ) اي الاعلام بدخول الوقت ( تفسد ) صلوته عند  
 ابي حنيفة رحمه الله ( وقال ابو يوسف رح لاتفسد ما لم يقل حي على  
 الصلوة حي على الفلاح ) لانه اعلام وعند ابي يوسف رح هو ذكر لكن الجميلة  
 خطاب ( ولو سمع ) المصلي ( اسم الله تعالى فقال جل جلاله ) او نحو ذلك  
 من الفاظ التعظيم ( او سمع اسم النبي ) صلى الله تعالى عليه وسلم ( فقال صلى  
 الله تعالى عليه وسلم ان اراد ) اي قصد بذلك ( اجابته ) اي اجابة ذكر  
 الاسم ( تفسد ) صلوته لاجل ذلك القصد ( وان لم يرد به الجواب ) بل  
 قصد ثناء و صلوة على سبيل الاستيناف ( لاتفسد ) لانه لاينا في الصلوة

٩ بناء على ما تقدمت  
 الاشارة اليه من انه  
 يقول ان ما تكلم به ذكر  
 بصيغته فلا تتغير بصيغته  
 لان الفساد للصلوة  
 الملفوظ لا عزيمة  
 القلب حتى لو تفكر  
 فترتب في نفسه كلاما او  
 شعر الاتفسد ما يذكر  
 لسانه وكذا لو كان كلاما  
 بصيغته لا يصير ثناء  
 وذكر اربع عتته وكذا  
 لو قصد اعلامه انه  
 في الصلوة لاتفسد مع  
 انه قصد به افادة معنى  
 لم يوضع له وهما يقو  
 لان انه اخرجه مخرج  
 الجواب وهو صالح  
 له لانه يستعمل في  
 موضعه عرفا فحتم  
 جوابا ككثيبت  
 العاطس والكلام  
 يبتى على قصد المتكلم  
 كالدخول عليه من اسمه  
 يحكي كان بين يديه كتاب  
 فقال وهو في الصلوة  
 يا حي خذ الكتاب  
 واراد به خطابه او مر به  
 من هو اسمه موسى  
 وفي يمينه شيء فقال له  
 وماتك بينك يا موسى  
 واراد سؤاله او كان  
 في سفينة وابنه  
 خارجها فقال يا بني  
 اركب معنا حيث تفسد  
 صلوته ٨

(ولو انشأ) اى رتب ونظم (شعرا او خطبة) لكن يفكره (ولم يتكلم بلسانه  
 لا تقصد) صلوته لانها لا تقصد بمجرد افعال القلب (و) لكن (قدساء)  
 اشد الاساءة لتزك الخشوع واشغال قلبه بغير الصلوة خصوصا ما ليس من  
 جنس العبادة (ولورد) المصلى (السلام يسده او برأسه او طلب منه  
 شئ قاومى برأسه) او عينيه او حاجبيه اى قال نعم اولا فان صلوته  
 (لا تقصد) بذلك وكذا لو اراه انسان درهما وقال اجيد هو قاومى بنعم اولا  
 لعدم العمل الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة ولا بأس ان يتكلم الرجل مع  
 المصلى قال الله تعالى \* فنادته الملائكة وهو قائم يصلى في المحراب الآية  
 وفي احكام القرآن للملوانى ولا بأس للمصلى ان يحجيه برأسه اما لو قيل  
 للمصلى تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فجانب المصلى فوسعه  
 له تقصد صلوته لانه امثل فيها غير امر الله وينبغي ان يمكث ساعة ثم  
 يتقدم برأيه (ولو قال) في الصلوة (اللهم اكرمى اوقال) اللهم (انم  
 على او) قال اللهم (اصلى امرى او) قال (اللهم ارزقنى العافية او)  
 قال (اللهم اغفرلى ولوالدى وللمؤمنين والمؤمنات لا تقصد) الصلوة  
 في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم اغفرلى ولوالدى او اللهم اغفر للمؤمنين  
 والمؤمنات ٤ والاصل ان كل ما يستحيل طلبه من الخلق فالدعاء به لا يفسد  
 وجعل في الهداية اللهم ارزقنى من قبيل ما لا يستحيل طلبه منهم وحكم  
 بانه مفسد والظاهر انه لا يفسد اذا اطلقه وان قيده بالمال ونحوه تقصد او  
 قوله اللهم اكرمى او انم على فهو على اختيار صاحب المحيط لا تقصد لان  
 معناه موجود في القرآن والمختار ان ماهو موجود في القرآن او في الحديث  
 لا تقصد وما ليس في احدهما اعتبر فيه الاصل المتقدم (ولو قال اغفر  
 لائى فقيه اختلاف المتأخرين) والظاهر عدم الفساد (ولو قال اللهم  
 اغفر لعمى) او نحو ذلك (تقصد) اتفاقا لعدم وجوده في القرآن  
 ولا في المأثور وعدم استحالة طلبه من الخلق (ولو قال اللهم ارزقنى  
 رؤيتك او جنتك او حجاج بيتك لا تقصد) لانه لا يطلب من الخلق (ولو قال  
 اللهم ارزقنى دابة او كرما) او زوجة او نحو ذلك (او اللهم اقض  
 دينى تقصد) لعدم استحالة طلبه من الخلق (ولو نظر) المصلى (الى  
 كتاب) او مكتوب (وفهم) ما فيه (ان نظر غير مستفهم) اى غير  
 قاصد لفهم ما فيه (لا تقصد) صلوته (بالاجاع وان نظر اليه مستفهما) اى

٨ في ذلك كله اجاعا  
 قال الشيخ كمال الدين  
 بن الهمام واقرب ما  
 ينقض كلامهما وافق  
 عليه من الفساد بالفتح  
 على غير امامه فهو قرآن  
 وقد تغير الى وقوع  
 الفساد به بالعزيمة انتهى  
 واما قصد الاعلام انه  
 في الصلوة بالتسبيح و  
 نحوه فقد خرج بقوله  
 عليه السلام اذا ثابت  
 احدكم نائبة وهو في  
 الصلوة فليستج الحديث  
 اخرجه الستة لانه  
 لم يتغير بعزيمته فيبقى  
 ماوراءه على المنع عما  
 هو من كلام الناس  
 الثابت بحديث معاوية  
 بن الحكم ونحوه ومناط  
 كونه من كلام الناس  
 كونه لفظا ايده معنى  
 ليس من اعمال الصلوة  
 لا كون وضع الافادة  
 ذلك وهذا كذلك  
 شرح كبير

قاصدا لفهم ما فيه فقد (ذكر في الملتقط) انها (تفسد) وهو مروي عن محمد رَح (وذكر في الاجناس) انها (لا تفسد عند ابي يوسف رَح وبه اخذ مشايخنا) والصحيح انها لا تفسد بالا جاع ذكر في الهداية والكافي (وان قرأ) المصلي القرآن (من المصحف او من المحراب تفسد) صلوته (عند ابي حنيفة رحمه الله خلا لهما) فان عندهما لا تفسد لكنه يكره لما فيه من التشبه باهل الكتاب وانما تفسد عند ابي حنيفة رَح لان فيه تقليد الاوراق وهو عمل كثير اولان فيه تعلم وهو عمل كثير ولا فرق على قوله بين القليل والكثير وقيل لا تفسد مالم يقرأ قدر الفاتحة وقيل مالم يقرأ آية وهو الاظهر وهذا اذا لم يكن حافظا لما قرأ فان كان حافظا له لا تفسد بالا جاع اعدم التعلم (ولو اخذ) المصلي (حجرا فرمى به طيرا) او نحوه (تفسد) صلوته لانه عمل كثير (ولو كان معه حجر فرمى به الطائر) او نحوه (لا تفسد) لانه عمل قليل وقد اساء لاشتغاله بغير الصلوة ولو رمى بالحجر الذي معه انسانا ينبغي ان تفسد كما لو ضرب به بسوط او بيده لما فيه من الخاصمة (و) قال (في الاجناس ان رمى باطراف اصابعه واحدا) اي حجرا واحدا (لا تفسد) وكذا لو رمى بحجرين لانه عمل قليل (وان رمى بسهم تفسد) لانه كثير (ولو حك) المصلي (جسده مرة او مرتين) متواليتين (لا تفسد) لقلته (وكذا) لا تفسد (اذا فعل) الحك (مرارا غير متواليات) بان لم يكن في ركن واحد (ولو فعل) ذلك (مرارا متواليات تفسد) لانه عمل كثير هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة لا تفسد لانه حك واحد كذا في الخلاصة (وذكر في الاجناس اذا قتل القملة مرارا) بقتلات متعددة او قتل قلات متعددة (ان قتل قلا متداركا) بان لم يكن بين كل قتلين قدر ركن (تفسد) صلوته (وان كان بين القتلات فرصة) اي مهلة قدر ركن (لا تفسد) لكن (الكف عنه افضل وكذا) لا تفسد الصلوة (لوروح المصلي بمروحة او بثوته مرة او مرتين) ولوروح مرات متواليات تفسد على نسق ما تقدم (ولو تنحج) المصلي (بريدبه اعلامه) اي اعلام الطالب له (انه في الصلوة وسمع حروفه) اي حروف التنحج وكذا ان سمع منه حرفان نحو اح بالفتح والضم (او تنحج لتحسين الصوت متعمدا) بان لم يكن مضطرا اليه (تفسد) صلوته (عند ابي حنيفة وابي يوسف رَح) كذا ذكره في الاجناس وصوابه عند ابي حنيفة ومحمد رَح كما هو في جميع الكتب والفساد قول اسمعيل الزاهدي واليه مال صاحب

٤ والاصل ان ما يستحيل عليه من الناس وكان في القرآن او مأثورا لا تفسد وفي الجامع الصغير لم يشترط كونه في القرآن ولا كونه مأثورا بل قال ان كان يستحيل سؤاله من الخلق لا تفسد وما لا يستحيل سؤاله من الخلق تفسد وجعل في الهداية قوله اللهم ارزقني مما لا يستحيل سؤاله من الخلق لقولهم رزق الامام الجند قال ابن الهمام وقد رجح عدم الفساد لان الرزاق في الحقيقة هو الله سبحانه ونسبته الى الامير مجاز انتهى وهذا لان الرزق المطلق عند اهل السنة هو ما يكون غداء للحيوان ويستعمل لمطلق ما يعطى مجازا وايصال ما يكون غداء للحيوان ليس في وسع المخلوق وانما في وسعه ايصال ما يكون سببا لذلك كالمال خلاف واذا قرر هذا الرزق ما لا تفسد بلا اول لذالو قيده به بان قال ٧



١٧ كرمي اوالم على  
لاشك ان لا يستحيل  
سؤاله من الخلق اذ  
يقال اكرم فلان  
فلانا واثم فلان على  
فكان ينبغي ان يفسد  
الا ان صاحب المحيط  
ذكرهما عن الاصل  
من جهة ما لا يفسد  
وانه اعتبر ان يكون  
معناه في القرآن وهذا  
مما معناه في القرآن  
مثل واذا انعمنا على  
الانسان فاما الانسان  
اذا ما ابتلاه ربك فاعلم  
ولا يزيد عليه اللهم  
زوجني مع ان معناه  
في القرآن اذ ليس  
في القرآن تزويج  
مطلق الانسان كما في  
الاکرام والانعام  
فليتأمل وهذا يفيد  
ان قولهم طلب مالا  
يستحيل طلبه على  
اطلاقه فالذي يعول  
عليه حينئذ ما قاله  
قاضيان انه اذا دعا بما  
جاء في الصلوة او في  
القرآن او في المأثور لا  
تفسد صلوته وان لم يكن  
في القرآن ولا في  
المأثور ولا يستحيل  
سؤاله من العبد تفسد  
انتهى وعلى هذا فلو  
قال اللهم امددني  
قال ٨

الهداية وقال غيره لا تفسد قال ابن الهمام وهو الصحيح وفي مبسوط شيخ  
الاسلام ان ما هو لتحسين الصوت لا يفسد اما ان كان بعذر بان كان  
مضطرا اليه فلا يفسد اتفاقا لعدم امکان التحرز وكذا ان كان لاجتماع  
البزاق في خلقه (ولو استأذن رجل) المصلي اى طلب منه الاذن في  
الدخول وكذا لو ناداه (فجهر) المصلي (بالقراءة) ليعلم انه في الصلوة  
(او قال الحمد لله) لاجل ذلك (او) قال (الله اكبر لا تفسد) صلوته وكذا  
لو سجد لاجل الاعلام لقوله عليه السلام \* من نابه شئ في صلوته فليسجد \*  
(وان قبلت المصلي امرأته ولم يقبلها هو) ولم يحصل له شهوة (فصلوته  
تامة ولو قبل هو) اى المصلي (امرأته) بشهوة او بغير شهوة (فسدت)  
لان من رآه ظنه في غير الصلوة ولو قيل المصلية زوجها بشهوة او بغير  
شهوة تفسد صلوتها والفرق ذكرناه في الشرح ٣ ولونظر الى فرج  
المطلقة الرجعت بشهوة يصير مراجعا ولا تفسد صلوته في المختار  
(المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك)  
الذى وسوسه (في امر) من امور (الآخرة لا تفسد) صلوته (وان كان  
في امر) من امور (الدنيا تفسد كذا ذكره في الذخيرة) لان الوسوسة الم  
فكأنه حوّل بسبب امر اخر وروى في الاول وسبب امر دنيوى في الثاني (المصلي  
اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا فقال الاسلام فتذكر) انه في الصلوة  
(فسكت) ولم يقل عليكم (تفسد) صلوته لانه تلفظ على قصد الخطاب  
(وذكر في الذخيرة المشي في الصلوة اذا كان) اى الماشي حال المشي  
(مستقبل القبلة) غير منحرف عنها (لا تفسد) الصلوة (اذا لم يكن  
متلاحقا) اى بعضه لاحق لبعض من غير مهلة (ولم يخرج من المسجد  
اذا كان المصلي فيه وان كان في الفضاء) اى الصحراء (لا تفسد) غير  
المتلاحق (مالم يخرج) المصلي (عن الصفوف) يعنى اذا مشى في صلوته  
الى جهة القبلة مشيا غير متدارك بان مشى قدر صف ثم وقف قدر ركن  
ثم مشى قدر صف آخر هكذا الى ان مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد  
صلوته الا ان خرج من المسجد ان كان فيه او تجاوز الصفوف ان كان  
في الصحراء فان مشى مشيا متلاحقا بان كان قدر صفين دفعة واحدة او  
خرج من المسجد او تجاوز الصفوف في الصحراء فسدت صلوته ٩ وان لم  
تكن قد امه صفوف في الصحراء فالعبر بمجاوزة موضع سجوده والبيت للمرأة

كالمسجد عند ابي على النسي رحمة الله وكالصحاء عند غيره ( وبعض  
 المشايخ قالوا في رجل رأى فرجة في الصف الثاني ) اى بالنسبة الى الصف  
 الذى هو فيه وهو الذى قد امه ليس بينه وبينه صف (فتشى البها) اى  
 الى تلك الفرجة (فسدها لا تقصد) صلوته (ولومشى الى الصف الثالث  
 وهو الذى بينه وبينه صف) (تقصد) صلوته وهذا القول ان جل على  
 اطلاقه اى سواء كان مشيه الى الثالث متلاحقا او غير متلاحق كان مخالفا  
 لما قبله وان قيد بكونه متلاحقا فلا (هذا) التفصيل كله ( اذا لم يكن )  
 الماشى في الصلوة ( مستدبر القبلة ) بان مشى قد امه او يمينا او يسارا  
 او قهقريا ( واما اذا استدبر القبلة فقد فسدت ) صلوته سواء مشى قليلا  
 او كثيرا اولم يمش ( كما اذا استدبر القبلة على ظن انه رعى ) اوسبقه  
 حدث آخر ( ثم تبين انه لم يكن رعى ) ولا احدث فان صلوته قد (فسدت)  
 بالاستدبار ( وان لم يخرج من المسجد ) لان استدباره وقع اغير ضرورة  
 اصلاح الصلوة فكان مفسدا ( ولومضغ العلك او ) مضغ ( الهليلج  
 في الصلوة ) (تقصد) وان لم يتلعه وهذا اذا اكثر بان توالى ثلاث مضغات  
 ولوام يمضغ الهليلج لكن دخل خلقه منه شئ يسير لا تقصد ولو كان في فمه  
 سكر او فانيذ فابتلع ذوبه تقصد وان لم يمضغه لانه يؤكل كذلك ( ولو ابتلع  
 ما بقى بين اسنانه ) من الماء كول ( ان كان ) ذاك ( زائدا على قدر الحصصة  
 تقصد ) صلوته وكذا ان كان قدرها ( وان كان اقل من قدر الحصصة  
 لا تقصد صلوته ولا يفسد صومه ) وقد تقدم في فصل ما يكره ولو اكل  
 حلوا وبقى في فمه طعم الخلاوة وهو في الصلوة وابتلع ريقه لا تقصد لانه يسير  
 جدا ﴿ فروع ﴾ ولو نفع في الصلوة ان كان غير مسموع لا تقصد  
 لكن يكره \* وان كان مسموعا ان كان له حروف مهمجة كاف وقف تقصد  
 وان عطس فحصل به حروف كاصهب ونحوه لا تقصد لانه اضطرارى  
 وكذا لو تجشى فحصل به حروف كذا اطلقه قاضيان وقيد في الكا في  
 بما اذا كان مدفوعا اليه فان لم يكن مدفوعا اليه تقصد \* ولو تاب فحصل  
 به حروف لا تقصد \* ولو قرع الباب فقال ومن دخله كان آمنا يريد به الاذن  
 تقصد وكذا لو قيل له من اين جئت فقال وبئر معطلة وقصر مشيد \*  
 او قيل له ممالك فقال الخيل والبغال والحمير يريد الجواب تقصد \* وان  
 جرى على لسانه نعم فان كان عادة له يجرى على لسانه كثيرا في غير الصلوة

( تقصد )

٨ لا تقصد بخلاف  
 قوله ارزقني ما لاواما  
 قوله اصلح بامرى فبا  
 لنظر الى اطلاق الامر  
 يستحيل طلبه من الخلق  
 وان كان يستعمل طلبه  
 منهم مقيدا ما صريحا  
 او دلاله فكذلك لا يفسد  
 واما طلب العافية  
 والمغفرة فظاهر في  
 عدم الفساد سيما  
 موجود في القرآن  
 ( شرح كبير )  
 ٣ وصاحب الخلاصة  
 اشار الى الفرق بان  
 تقييله في معنى الجماع  
 يعنى ان الزوج هو  
 الفاعل للجماع فانيانه  
 بدواعي الجماع في معنى  
 الجماع ولو جماعا ولو بين  
 الفخذين تقصد صلوتهما  
 على ما ذكره قبل ذلك  
 فكذا اذا قبلها مطقا  
 لانه من داعيه كذا  
 لومسها بشهوة بخلاف  
 المرأة فانها ليست علة  
 الجماع فلا يكون اتيان  
 دواعيه منها في معناه  
 ما لم يشته الزوج وفي  
 الخلاصة لو نظر الى  
 فرج المطلقة رجعا  
 بشهوة يصير مراحما  
 ولا تقصد صلوة في  
 رواية هو المختار وهذا  
 يشكل على الفرق ٧

تفسد لانه من كلامه والافلا لانه قرآن \* ولو قال بالفارسية آرى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرأ من الانجيل والتورية تفسد ان لم يكن ذكرا \* ولو انشد شعرا تفسد وان كان فيه ذكر \* ولو ابتلع دما خرج من اسنانه لا تفسد ما لم يكن ملاء الفم \* وكذا لوقاء اقل من ملاء الفم فساد الى جوفه وهو لا يملك امساكه \* ولورفع القبيلة من السراج لا تفسد \* وكذا لو تردى برداء او جل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او جل صبيبا او ثوبا على ماتفه لا تفسد ولو ركب الدابة تفسد وان نزل عنها لا \* ولو اغلق الباب لا تفسد \* ولو قبح الغلق اى القفل تفسد \* ولو لبس القميص تفسد \* ولو تنعل او خلع نعليه لا ولو لبس الخلف تفسد الا ان يكون واسعا يلبس بدو واحدة وكذا نزع \* ولو اجم الدابة او سرجها او تزع السرج تفسد وان امسكها او خلع اللجام لا وان شد الازار او السراويل تفسد وان خلعها لا

### تذيل في الحدث في الصلوة

من سبقه حدث سماوى من بدنه موجب للوضوء في الصلاة انصرف من فوره وتوضأ من غير ان يشغل بشئ غير ضرورى في وضوئه وبنى على صلوته عندنا ان لم يعرض له ما ينافيها خلافا لائمة الثلاثة لقوله عليه السلام \* من اصابه قيء او رفاف او قلنس او مذى فليصرف وليتوضأ ثم لين على صلوته وهو في ذلك لا يتكلم \* وفي رواية ثم لين على صلوته ما لم يتكلم والاستيناف افضل للبعد عن شبهة الخلاف وقيل البناء في حق الامام والمقتدى افضل احرازاً لفضيلة الجماعة الا ان يمكنها الاستيناف بجماعة اخرى \* ثم المنفرد ان شاء الله في مكان وضوئه ان امكن او اقرب المواضع اليه ان لم يمكن وان شاء رجع الى مصلاه والمقتدى يعود الى مكانه البتة ان لم يفرغ امامه فلو اتم في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء وان كان امامه قد فرغ بخير كالمنفرد \* والامام حكمه حكم المقتدى لانه بصير مقتديا بمن يستخلفه \* ثم استخلاف الامام غيره اذا سبقه الحدث جائز اجابا لما روى عن عمر رضى الله عنه انه دخل في الصلوة ثم اخذ بيد رجل وانصرف ثم قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رابني شئ فمست يدي فوجدت بلة \* ثم جاوز البناء مقيد بانصرف على فوره فان مكث بعد الحدث في مكانه قدر ركن فسدت الا اذا احدث بالنوم فكش زمانا ثم انتبه

٧ المذكور لانه اتى بما هو من دواعي الجماع ولذا صار مراجعاً وهي في معناه الا ان يقال فساد الصلوة يتعلق بالدواعي الذي هو فعل غير النظر والفكر واما النظر والفكر فلا يفسد ان مطلقاً على ما لم يقدم امكان التحرز عنهما بخلاف فعل سائر الجوارح (شرح كبير)

٩ وهذا بناء على ان الفعل القليل غير مفسد ما لم يتكرر متواليا وعلى ان اختلاف المكان مبطل للصلوة ما لم يكن لاصلاحها والمسجد مكان واحد حكماً وموضع الصفوف في الصحراء كالسجدة هذا اذا كان قد اتم صفوف امالو كان اما ما فشى حتى جاوز موضع سجوده فان كان ذلك مقدار ما بينه وبين الصف الذي يليه لا تفسد وان كانا كثر فسدت وان كان منفرداً فالمعتبر موضع سجوده وان جاوز فسدت والافلا (شرح كبير)

وان قرأ في ذهابه او اياه فسدت في الصحيح وقيل القراءة في الاياب لا تنفسد  
وقيل في الذهاب لا تنفسد \* والذكر لا يضر في الاصح \* ولو احدث را كما  
فرغ مسمعا فسدت \* وكذا ان احدث ساجدا فرغ مكبرا بنية تمامه او بدون  
النية \* وان نوى به الانصراف لا تنفسد ولو فقهه او سال دمه لشجحه او غضه  
ولو منه لنفسه استأنف لانه ليس بسماوي \* وكذا لو اصابته نجاسة مانعة  
من غير سبق حدث خلافا لابي يوسف رح فان كان النجاسة من حدثه بنى  
اتقاقا ولو من حدث غيره لا يبني ولو اتحد محلها وكذا لا يبني لسيلان دمل  
غزها فان سال لسقوط شيء من غير مسقط فليلبني لعدم صنع العباد  
وقيل على الخلاف \* واختلف فيما لو سبقه لعطاسه والاظهر انه يبني لكونه  
سماويا وان كان يفضحه فالأظهر انه لا يبني \* ولو سقط كرسفها بغير صنع  
مبلولا بنت بالاتفاق وان يحرركها فعلى الخلاف \* وان لم يكن الحدث من  
بدنه كالإغاء والجنون لا يبني \* وكذا ان كان موجبا للغسل كالاحتلام \*  
وان اشتغل بفعل غير ضروري بان جاوز ماء يقدر على الوضوء منه الى ابعد  
منه لا يبني وله ان يتوضأ ثلاثا ثلاثا في الاصح ويأتي بسائر سنن الوضوء \*  
ولو وجد في الحوض موضعا للتوضي ف تجاوز الى موضع آخر ان كان لعذر  
كضيق المكان الاول بنى والا فلا \* ولو قصد الحوض وفي منزله ماء اقرب  
منه ان كان البعد قدر صفين لا تنفسد وان كان اكثر فسدت وان كان مادته  
التوضؤ من الحوض فذهب اليه ونسي ماء في بيته بنى ولو كان بعيدا  
وبقره بئر ماء يترك البئر لان التزع يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع ان عدم  
غيره \* وان عرض له ما ينافي الصلوة من كلام ونحوه او كشف هورة لا يبني  
حتى لو كشف رأسها للمسح او ذراعها للغسل لا يبني في الصحيح \* وكذا  
لو كشف هواه في الاستنجاء في ظاهر المذهب وقيل ان لم يكن منه بد يبني  
والسنة ان ينصرف محدودا ممسكا بانه يومهم انه عرف \* والاستخلاف  
للإمام ان يأخذ ثوب رجل فيجره الى المحراب او يشير اليه وله ان يستخلف  
مالم يخرج من المسجد او يجاوز الصفوف في الصحراء فان لم يستخلف حتى  
جاوز او خرج بطلت صلوة القوم قبل خروجه وفي بطلان صلاته  
روايتان الاظهر عدم البطلان لانه في حق نفسه كالمفرد ويشترط كون  
الخليفة صالحا للإمامة ولو مسبوقا او لم يكن مع الإمام الا واحد تعين  
للاستخلاف من غير تعيين ان كان صالحا للإمامة والابان كاصبيا او امرأة

فقل يتعين فتنفس صلواته وصلوة الامام والاصح انه لا يتعين فتنفس صلواته  
فحسب ولو حصل سبق الحدث في ركوع او سجود تجب اعادتهما في البناء  
لان الانتقال من ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما احدث  
فيه ولو لم يعد لا يجزئه بخلاف ما لو تذكر فيهما سجدة فسجدها حيث لا تجب  
اعادتهما بل تستحب وعن ابي يوسف رح تلتزم اعادة الركوع لان القومة  
فرض عنده والله اعلم

❖ فصل في سجود السهو ٩ ❖

(سجدة السهو واجبة) الصواب ان يقال سجود السهو واجب فكأنه  
اراد بالسجدة معنى السجود ولم يرد الوحدة فان الواجب سجدتان هذا  
هو الصحيح وقيل هو سنة (لا يجب) سجود السهو (الا بترك الواجب)  
من واجبات الصلوة فلا يجب بترك السنن والمستحبات كالنعوذ والتسمية  
والتأمين والثناء وتكبيرات الانتقال والتسبيحات ولا يترك الفرائض لان  
تركها مفسد ان لم يتدارك فيعاد (او بتأخيرها) اى بتأخر الواجب عن  
محله (او بتأخير ركن) عن محله (اما بترك الواجب فهو كما اذا نسى) اى  
كثره وقت لنسيانه (قرأءة القنوت) في الوتر (او التشهد في) احدى  
الفتنتين الاولى والاخيرة فانه واجب فيهما (في اظهر الروايات) وهو  
الصحيح وقيل هو سنة في الاولى (و) كما اذا نسى (تكبيرات العيدين  
وكما اذا جهر) الامام (فيما يخافت او خافت فيما يجهر) واما المفرد فلا يجب  
عليه المخافة في الجهرية لانه مخير وكذا لو جهر في موضع المخافة في ظاهر  
الرواية وفي رواية النوادر يجب عليه السهو واليه مال ابن الهمام لان المخافة  
واجبة عليه وقيل ان جهر كجهر الامام وان جهر بقدر ما يسمع نفسه فلا  
(وذكر في الذخيرة) ان سجود السهو (يجب بستة اشياء) فيجب (بتقديم  
ركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع) هذا التمثيل من صاحب  
الذخيرة غير واقع في محله لان الركوع قبل القراءة والسجود قبل الركوع  
غير معتد به حتى يفترض اعادة الركوع بعد القراءة وامادة السجود بعد  
الركوع واذا لم يقع معتد به لا يكون فيه تقديم ركن نعم اذا فعل ذلك يجب  
سجود السهو لتأخير ركن بسبب الزيادة التي زادها فليأمل (و) يجب  
(بتأخير ركن) هذا ثاني الستة (نحو ان يترك سجدة صلوية) بضم الصاد  
منسوبة الى الصلب لاختصاصها بصلب الصلوة بخلاف سجدة التلاوة

ثم افراد السجدة في  
الترجمة وقوله سجدة  
السهو واجبة لوجه  
له بل الصواب ان يقال  
سجود السهو وسجدتان  
السهو بلفظ التثنية  
لان الاضافة فيه من  
قبيل اضافة الحكم الى  
سببه والحكم الواجب  
بالسهو انما هو سجدتان  
لا واحد لان المصدر  
اذا لم يقصد به العدد  
يطلق على القليل و  
الكثير كأنه اراد  
بالسجدة معنى السجود  
ولم يرد الوحدة ثم  
سجود السهو واجب  
عندنا على الصحيح من  
المذهب ذكر في  
المبسوط والمحيط و  
الذخيرة والبدائع  
فاستدل الكرخي عليه  
بقول محمد رح اذا سعى  
الامام وجب على المؤتم  
السجود فقد نص على  
الوجوب ووجهه انه  
شرع لجبر نقصان  
اداء للعبادة بصفة  
الكمال واجب فوجب  
وصار كدعاء الحج  
وقال القدوري  
هو سنة عند ٦

وسجدة السهو فاذا ترك سجدة من ركعة سهوا ( فتذكرها في الركعة الثانية ) بعد ذلك الركعة او فيما بعدها ( فسجدها ) فقد اخرجنا عن محله ( او يؤخر القيام الى الركعة الثانية ) بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى ثم يقوم كما هو مذهب الشافعي وهذا اذا لم يكن به عذر من ضعف او وجع او يؤخر القيام الى الركعة الثالثة بان زاد على قدر التشهد في القعدة الاولى على ما مر وسيجي ان شاء الله تعالى ( و ) يجب ( تكرار الركن ) هذا ثالث الستة ( نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث مرات ) يجب ( بتغيير الواجب ) من صفة الى صفة وهو رابع الستة ( نحو ان يجهر ) بالقراءة ( فيما يخافت فيه ) بها ( او تخافت فيما يجهر فيه ) يجب ( بترك الواجب ) وهو خامس الستة ( نحو ان يترك العقد الاولى او القنوت او تكبيرات العيدين ) او غير ذلك من الواجبات ( و ) يجب ( بترك السنة المضافة الى جمع الصلوات ) وهو السادس ( نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة الاولى ) فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تسبيح الركوع ونحوه فانه يضاف الى الركوع ٩ وهذا على رواية كون التشهد الاول سنة ( وقال بعض المشايخ ان تشهد في القعدة الاولى واجب ) وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون وقيل وجوبه بشيء واحد وهو ترك الواجب قال صاحب الذخيرة وهذا الجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها تخرج عليه لان الاتيان بالركن في محله واجب ففي تقديمه او تأخير تركه وتكرار الركن يلزم منه تأخير ما بعده والباقي ظاهر ( ولو جهر الامام فيما يخافت او خافت فيما يجهر قدر ما تجوز به الصلوة يجب عليه سجود السهو وهو ) اي التقدير بما تجوز به الصلوة ( الاصح والا ) اي وان لم يكن ذلك مقدار ما تجوز به الصلوة ( فلا ) يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والخافتة ( و ذكر في ) رواية ( النوادر ) انه ان جهر فيما يخافت فعليه سجود السهو قل ذلك او كثر وان خافت فيما يجهر ( ان خافت الفاتحة ) او اكثرها او خافت من السورة ثلاث آيات قصار او آية طويلة فعليه السهو وان خافت آية قصيرة يجب عنده اي عند ابي حنيفة رحمه الله ( خلافا لهما ) ففرق في النوادر بين الجهر والخافتة ٤ لان المخافتة في موضع الجهر اخف من عكسه اذا المخافتة مشروعة في بعض الجهرات كالمغرب والعشاء ولم يشرع الجهر في صلوة المخافتة وتمامه في الشرح ( ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافتة ان يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره

٦ عامة علمائنا استدلالا بانه لا يرفع القعدة ولو كان واجبا لرفعها كما في سجدة التلاوة والواجب ان سجدة التلاوة اتم ارفع القعدة لان عملها قبلها كالصلية بخلاف سجود السهو لان محله بعد القعدة فكيف يرفعه ( شرح كبير )  
٨ والتوفيق بين ما روي انه عليه السلام قام فسجوا له فرجع وما روي انه لم يرجع بالحمل على حالتي القرب من القيام وعدمه انتهى بل التوفيق بالحمل على الاستواء وعدمه اولى لان الواقع في الروايتين لفظ القيام فحملة مرة على الحقيقة ومرة على ما يقرب منها اولى من حمله مرة على ما يقرب من الحقيقة ومرة على ما هو بعيد عنها فليتأمل ( شرح كبير )

في القنية ) وقد تقدم في بحث القراءة ( ولو قام ) في الصلوة الرابعة ( الى )  
 الركعة ( الخامسة او قعد ) بعد رفع رأسه من السجود ( في ) الركعة ( الثالثة )  
 او قام الى الرابعة في المغرب او الثالثة فيه او في الفجر او قعد بعد رفعه من الركعة  
 الاولى في جميع الصلوة ( يجب ) عليه سجود السهو ( بمجرد القيام ) في  
 صورة ( و ) بمجرد ( القعود ) في صورة ( لتأخير الواجب وهو التشهد او السلام  
 في صورة القيام وتأخير الركن وهو القيام في صورة القعود ) ( وان نهض الى )  
 الركعة ( الثالثة ساهيا ان كان الى القعود اقرب يقعد ) لانه بمنزلة القاعد  
 ( وفي وجوب ) سجود ( السهو عليه ) حينئذ ( اختلاف ) بين المشايخ والاصح  
 عدم الوجوب لان فعله لم يعد قياما فكان قعودا ولا فرق في هذا الحكم  
 بين القعدة الاولى والاخيرة بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب ( وانما يكون  
 الى القعود اقرب اذا لم يرفع ركبتيه ) كذا ذكره صاحب المحيط والاصح  
 ما ذكره بدر الدين الكر دري انه ان انتصب النصف الاسفل يكون الى القيام  
 اقرب والافهوا الى القعود اقرب ( فان كان الى القيام اقرب لم يقعد ) بل يمضي  
 على صلوته كما لو لم يتذكر الا بعد تمام القيام ( ويسجد للسهو ) لتركه واجبا  
 وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن ابي يوسف رحمه الله اختارها  
 مشايخ بخاري اما في ظاهر الرواية فلم يستوى قائما يعود وان استوى قائما لا قال  
 الشيخ كالدين ابن المهام وهو الاصح ٨ ويؤيده قوله عليه السلام \* اذا قام  
 الامام في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما  
 فلا يجلس ويسجد سجدتين للسهو \* ثم لو عاد بعد ما صار الى القيام اقرب  
 قيل تفسد صلوته والصحيح انها لا تفسد وان عاد بعد ما استوى قائما  
 فسدت في الاصح لتكامل الجنابة برفض الفرض بعدما شرع فيه لاجل  
 ما ليس بفرض وفي القنية لو عاد الامام يعني بعدما قام من القعدة الاولى لا يعود  
 معه القوم تحقيرا للمخالفة وذكر بعضهم انهم يعودون معه انتهى وهو  
 يفيد عدم الفساد وفيها المقتضى نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر  
 بعد ما قام عليه ان يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كن  
 ادرك الامام في القعدة الاولى فقعد معه فقام الامام قبل شروع المسبوق  
 في التشهد فانه يتشهد بعا التشهد امامه فكذا هذا ( ولو كرر الفاتحة ) في ركعة من  
 الاولين متواليا ( او قرأ القرآن في ركوعه او في سجوده او في ) موضع ( التشهد  
 يجب عليه ) سجود السهو للزوم تأخير الواجب وهو السورة في الصورة الاولى

٩ لا الى الصلوة وهذا  
 على رواية كونه اسنة  
 فيها وهو اختيار البعض  
 وهو القياس قال  
 في الكافي لان القعدة  
 الاخيرة لما كانت فرضا  
 كانت قراءة التشهد  
 فيها واجبة فالقعدة  
 الاولى لما كانت واجبة  
 كانت قراءة التشهد  
 فيها سنة لان الاقوال  
 زين الافعال فكانت  
 احط رتبة منها انتهى  
 ( شرح كبير )

٤ وذلك لان الجهر في  
 موضع الخافضة اشد  
 والخافضة في موضع  
 الجهر اخف لان الخافضة  
 مشروعة في صلوات  
 الجهر كالمغرب والعشاء  
 دون العكس وكذا  
 مشروعة للنفرد  
 في موضع الجهر دون  
 العكس على الاصح  
 فاختر القليل منها لانه  
 وفرق ايضا بين  
 الفاتحة وغيرها حيث  
 شرط اكثرها وهو  
 اكثر من ثلاث آيات  
 قصار لان فيها معنى  
 الدعاء وان كانت قرآنا  
 حقيقة ٨

والقراءة في غير ما شرعت فيه في البواقي والتحرز عن ذلك واجب وان قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا يلزمه السهو وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة الاحرفا ثم اعادها لسهو عليه كذا في الخلاصة (وان قرأ الفاتحة) في احدى الآخرين مرتين (او ضم فيهما) اليها (سورة) او قرأ السورة دون الفاتحة (او قرأ التشهد مرتين في) العقدة (الاخيرة او تشهدا معا او راكعا او ساجدا لسهو عليه) كذا في المختار لعدم ترك واجب في ذلك كله لان الفاتحة لم يتعين وحدها في الآخرين على سبيل الوجوب والقيام والركوع والسجود محل انشاء والتشهد ثناء وقيل ان تشهد في القيام بعد قراءة الفاتحة فعليه السهو صححه السروجي وقيل لو تشهد في ركوعه او سجوده يلزمه السهو (ولو زاد في التشهد في) العقد (الاولى بان قال اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد يجب عليه) سجود السهو (بالاتفاق) لتأخير الفرض (وروى عن ابي حنيفة رح) انه ان زاد حرفا واحدا يجب عليه) سجود السهو (وروى عنهما انه ان قال اللهم صل على محمد لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد) وقد تقدم في بحث التشهد (وان سكنت في) الركعتين (الآخرين متعمدا فقد اساء وان سكنت ساهيا يجب السهو) هذا بناء على وجوب الفاتحة في الآخرين (وقال ابو يوسف رحمه الله لسهو عليه) بناء على عدم الوجوب وقد تقدم الكلام عليه في القراءة (وان قرأ القرآن بعد) قراءة (التشهد في) العقدة (الاخيرة لسهو عليه) لانه محل الدعاء والثناء والقرآن مشتمل عليهما (وان تذكر القنوت بعد الركوع لم يعد) الى القيام لقراءته ولا يقرؤ بعد الرفع من الركوع لفوات محله وان تذكر (وهو) بعد (في الركوع فقيه) اى في العود (روايتان) قبل يعود ويقت ويعيد الركوع والصحيح انه لا يعود ولا يقت في الركوع (وقال الناطقي) سواء (عاد او لم يعد يسجد لسهو) وفي الخلاصة وعليه السهو ماد او لم يعد قننت او لم يقت اما لو تذكر في الركوع انه ترك الفاتحة او السورة فانه يعود ويقرؤ ويعيد الركوع وان لم يعده نفسد صلوته لانه ارتفض بالعود والقراءة وان لم يقرأ في ارتفاض ركوعه روايتان والفرق المذكور في الشرح (وان سلم على رأس الركعتين في الظاهر على ظن انه اتهم ثم تذكر انه) انما (صلى ركعتين فقط يتها ويسجد لسهو) لان سلامه وقع سهوا (وان سلم على رأس الركعتين (على ظن انها) اى صلوته (جمعة او فجر يستأنف) صلوته لانه سلم عالما انه صلى ركعتين فوقع سلامه عدا فيكون قاطعا) وان

٧ ولو كانت دعا لم يجب السجود بتغير هيئته والصحيح ظاهر الرواية وهو التقيد بما تجوز به الصلوة من غير تفرقة لان القليل من الجهر في موضع الحافضة عفو ايضا في حديث قتادة في الصحيحين انه عليه السلام كان يقرأ في الجهر في الاولين بام القرآن وسورتين وفي الآخرين بام الكتاب ويسمعا الآية احيانا والفاتحة قرآن حقيقة وكونها ثناء ضعيفة لا اثر لافرق بينها وبين غيرها (شرح كبير) ٤ ولا بد من الفرق على ما هو الصحيح من انه لا يعود الى القيام ولو عاد وقت ولم يعد الركوع لم يفسد صلوته لان ركوعه قائما لم يرتفض ركوعه بين القنوت وبين الفاتحة ٣



سها عن القعدة الأخيرة) في ذوات الأربع (وقام الى الخامسة يعود الى  
 للعقدة مالم يسجد) للخامسة ويتشهد ويسلم (ويسجد للسهو) لتأخير  
 القعدة (وان قيد الخامسة بالسجدة نحولت صلوته نقلا) عند ابى حنيفة  
 وابى يوسف رحمهما الله وبطلت اصلا عند محمد رح (وعليه ان يضم اليها  
 ركعة سادسة) عندهما ليصير منفلا بست ركعات وقوله وعليه يفيد  
 ان الضم واجب والاصح ان الضم نذب فلولم يضم لاشئ عليه ثم بطلان  
 الفرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة عند ابى يوسف رح لان السجود يتم  
 بالوضع عنده وعند محمد رحمه الله لا يبطل مالم يرفع رأسه لانها لا تتم الا  
 بالرفع عنده وقائدة الخلاف انه لو سبقه الحدث قبل رفعه يتوضأ ويتشهد  
 ويصح فرضه عند محمد خلافا لابى يوسف وقول محمد هو المختار (ويسجد  
 للسهو) بعد تحولها نقلا على قول بعض المشايخ والاصح انه لا يسجد  
 قاله في النهاية (وان تعد في الرابعة ثم قام) قبل ان يسلم (يعود) ايضا  
 مالم يسجد (ويسلم) ولا يسلم قائما (ويسجد للسهو) لانه اخر واجبا (فان سجد  
 للخامسة كان فرضه تاما) لتام اركانه ويضم الى تلك الركعة ركعة اخرى  
 (ويكون الركعتان نافلة له) بناء على صحة النقل بنحرمة الفرض وهل  
 تنوبان عن سنة الظهر والعشاء قيل نعم والصحيح انهما لا تنوبان والكلام  
 في القيام الى الرابعة في المغرب والى الثالثة في الفجر كالكلام في القيام  
 الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم المذكور وهو الضم في الظهر والعشاء  
 والمغرب لا كلام فيه لعدم كراهة النقل اما في العصر والفجر فقد  
 قيل لا يضم الا في العصر في الصورة الاولى وقيل يضم مطلقا وهو  
 المختار لان النهى انما هو ٧ عن المنقلب القصدى لا الواقع من غير قصد ولو  
 تطوع آخر الليل فلا صلى ركعة طلع الفجر كان الاولى ان يتمها ثم يصلى  
 ركعتي الفجر لانه لم ينقل بعد الفجر قصدا باكثر من ركعتيه (ويسجد  
 للسهو) (استحسانا) والقياس ان لا يسجد لانه في صلوة غير التي سها فيها  
 وجه الاستحسان ان النقصان دخل في فرضه بترك السلام فيه او بتأخير  
 او ادخال فعل زائد قبله (وسهو الامام يوجب السجدة عليه) اصالة  
 (وعلى الهوم) تبعاله فان تركه الامام لا يسجد المؤتم (وسهو المؤتم لا يوجب)  
 السجود (على الامام) لانه متبوع لا تابع (ولا عليه) املا يصير مخالفا  
 لامامه (وان سها عن السلام يعنى) بالسهو عن السلام انه اطال القعدة

٢ او السورة اذا تذكرها  
 في الركوع فانه يعود  
 ويقرأها ويعد الركوع  
 رواية واحدة ولو عاد  
 وقرأ يرتفع الركوع  
 حتى لو لم يعده تقصد  
 صلوته بل لو قام لاجل  
 القراءة ثم بداله فسجد  
 لم يقرأ ولم يعد الركوع  
 قال بعضهم تقصد لانه  
 لما انتصب قائما للقراءة  
 ارتفع ركوعه وان  
 كان البعض يقول لا  
 تقصد لان الفرض  
 لاجل القراءة فاذا لم  
 يقرأ صار كأنه لم يكن  
 مع ان الكل واجب  
 وبين الفرق اما ولا  
 فبان وجوب القنوت  
 دون وجوبهما اذ  
 اكثر العلماء لا يقولون  
 بخلافهما فان الفاتحة  
 فرض عند اكثر العلماء  
 والسورة واجبة باتفاق  
 اثنتا فلذا يجب العود  
 لاجلها ويرتفع  
 الركوع بدون القنوت  
 واما ثانيا فبانها اذا  
 اعيدا فبان قرضين و  
 القنوت اذا اعيد يقع ٧

(الاخيرة) سا كتنا قدر ركن او اكثر (على ظن انه خرج من الصلوة) ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم (فسلم يسجد للسهو) لتأخير الواجب (وان سلم من عليه السهو يريد به) اى مريدا بسلامه (قطع الصلوة) يعنى انه (لا) يريد بسلامه (سجدة السهو) اى ان يسجد للسهو بل نوى ان لا يسجد له (ثم بداله) بعدما سلم (ان يسجد للسهو فله ان يسجد مالم يتكلم ولا يستدبر القبلة) اى ومالم يستدبر القبلة فالحاصل ان نيته عند السلام ان لا يسجد لاتمنع وجوب السجود ولا تسقطه مالم يعرض ما ينافى الصلوة (ومن شك في) حال (القيام) انه (هل كبر للافتتاح ام لا تفكر) في ذلك (وطال تفكره) قدر اداء ركن (وعلم) بعد ذلك (انه) قد كان (كبر او ظن) اى غلب على ظنه في الصورة المذكورة (انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكرانه كان فذكر فعلية السهو) للزوم تأخير الواجب وهو القراءة من تفكره وكذا ان شك هل هو في الظهر او في العصر مثلاً او انه صلى ثلثا او ربعا او فرغ من الفاتحة وتذكر اى سورة يقرأ ونحو ذلك يجب عليه السهو ان طال تفكره (ثم الاصل في) حكم (التفكر) انه (ان منعه عن اداء ركن) كقراءة آية او ثلاث او ركوع او سجود (او) عن اداء (واجب) كالقعود (يلزمه السهو) لاستلزام ترك الواجب وهو الاتيان بالركن او الواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك بان كان يؤدى الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو (وقال بعض المشايخ ان منعه) التفكير (عن القراءة او عن التسبيح يجب) عليه سجود (السهو والا فلا) فعلى هذا القول لو شغله عن تسبيح الركوع وهو راكع مثلاً يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح (وان سلم المسبوق ساهيا مع امامه) اى على اثر تسليمته الاولى كسائر المقتدين فانه (لاسهو عليه) لانه مقتد بعد وسهو المقتدى لا يوجب السجود (وان سلم بعده) اى بعد سلام امامه (يجب عليه) سجود (السهو) لوقوعه منه بعدما صار منفردا وفي المحيط ان سلم في الاولى مقارنا لسلامه فلاسهو عليه لانه مقتد وبعدة يلزم لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراد بالمعية حقيقتها وهو نادر الوقوع (و) ذكر (في الملتقط ان المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر ايام التشريق) اى تكبير التشريق (مع امامه) سهوا (فعليه السهو) لما قلنا انه صدر منه بعد انفراده (المسبوق يتابع امامه في سجود السهو) وان كان وقوع السهو منه قبل اقتدائه لالتزامه متابعتها ولو ظن الامام ان عليه

٧ واجبا بيان ذلك ان القراءة ان انقسمت الى فرض وواجب وسنة الا انه مهما طال يقع فرضا وكذا اذا طال الركوع والسجود على ما هو وقول الاكثر والاصح ان قوله فافروا ما تيسر الآية لوجوب احد الامرين فافوقها مطلق الصدق ما تيسر على كل فرد فهم اقرأ يكون فرضا ومعنى الاقسام المذكورة ان جعل الفرض مقدار كذا واجب وجعل فوق ذلك الى حد كذا سنة لانه يقع اول آية يقرأها فافروا ما بعد هالى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا سنة وذلك لانا اذا اعتبرنا الواجب ما بعد الآية الاولى منضميا اليها انقلب الفرض واجبا

سهوا فسجد وتابعه المسبوق ثم علم ان لسهو عليه في رواية لاتفسد  
صلوة المسبوق وبه اخذ الصدر الشهيد وفي رواية تفسد وهو الاشبه  
لاقتدائه به في موضع الانفراد (وان قام) المسبوق (قبل سلام الامام  
وقرأ ور كع و) لكن (لم يسجد حتى يسجد الامام لسهو يتابعه) المسبوق  
فيه وان لم يتابعه لاتفسد صلوته ولكنه يسجد عند فراغه (ويرتفض  
قيامه وقراءة ور كوعه اذا تابعه) لان انفراده لم يستحكم بعد فيلزمه  
متابعته ويلزمه اعادة ما فعله قبله حتى لو اعتبر وبني عليه ولم يعده  
فسدت صلوته وان كان قد قيد الركعة التي قام اليها بالسجود لا يتابع الامام  
في سجود السهو ويسجد اذا فرغ وان تابعه فسدت صلوته (واذا لم يتابع)  
المسبوق (الامام) في سجود السهو (يسجد) لاجل ذلك السهو (اذا فرغ  
من الصلوة استحسنانا) لانه آخر صلوته (وان سها فيما يقضى) بعد  
فراغ الامام (يسجد) لسهو (ايضا) لانه منفرد والمنفرد يسجد لاجل سهوه  
وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سهاهو ايضا كفته سجدتان  
عن السهوين لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو (ولا ينبغي للمسبوق)  
اي لا يباح له بل يكره تحريما (ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام  
الا ان يكون القيام لضرورة صون صلوته عن الفساد) كما اذا حشى ان  
انظر ان تطلع الشمس قبل تمام صلوته في الفجر او يدخل وقت العصر  
في الجمعة او تعضى مدة مسحه او يخرج الوقت وهو صاحب العذر او يدره  
الحدث او يخاف مرور الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره حينئذ ان يقوم  
قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد ولا يقوم قبل قعوده قدر التشهد اصلا  
(فالمسئلة) حينئذ (على وجوه) منها على ان ما يؤديه من قيام وقراءة  
ور كوع وسجود قبل قعود الامام قدر التشهد لا يعتد به وان ما  
يقضيه اول صلوته في حق القراءة اذا علم هذا فلا يخلو (اما ان يكون  
مسبوقا بر كعة او بر كعتين او بثلاث ركعات) او باربع ركعات (ان كان  
مسبوقا بر كعة) ينظر (ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من  
التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة) على حسب اختلافهم جازت صلوته  
لو مضى على ذلك (والا) اي وان لم يقع من قراءته بعد فراغ الامام من  
التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة (فسدت) صلوته ولا اعتداد بما قرأه

٩ وان اعتبرناه منفردا  
كان الواجب بعض  
الفاتحة وقد قالوا  
الفاتحة واجب وكذا  
الكلام فيما بعد الواجب  
الى حد السنة فليتأمل  
(شرح كبير)

قبل ذلك ( لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لا يعتبر ) على  
 ماهر والقراءة فرض عليه في الركعة التي يقضيها اذا لم يبق من صلوته  
 ما يمكن تدارك القراءة فيه فتفسد لتترك الفرض ( وكذا ) الحكم  
 ( ان كان مسبوقا بركتين ) لافتراض القراءة عليه فيهما وعدم ما  
 يمكن تداركها فيه بعدهما بخلاف ما اذا كان مسبوقا باكثر من ركعتين  
 حيث لا تفسد صلوته بعدم وقوع ما يجوز به الصلوة من ركعتين  
 بعد فراغ الامام من التشهد لتمكينه من تداركها فيما بعد حتى لو لم يقرأ  
 فيما بعد الركعتين مما يقضيه مقدار ما يجوز به الصلوة واعتد بما قرأه قبل  
 فراغ الامام من التشهد ومضى عليه تفسد صلوته ايضا واعلم ان المسبوق  
 هو من وقع شروعه مع الامام بعد ما فاتته الركعة الاولى معه واللاحق  
 من فاته شيء منها معه بعد اقتدائه به والمدرك من لم يفته مع الامام  
 شيء من الركعات ثم من احكام المسبوق ايضا انه فيما يقضى كالمفرد  
 الا في اربع مسائل احديها انه لا يجوز الاقتداء به اما لو نسي احد المسبوقين  
 المتساويين قدر ما عليه فلا حظ صاحبه في القضاء من غير اقتداء صح  
 وثانيها انه لو كبرناويا للاستيناف يصير مستأنفا قاطعا للاولى بخلاف  
 المفرد فانه لو كبرناويا للاستيناف لا يصير مستأنفا ما لم ينو صلوة اخرى غير التي  
 هو فيها \* وثالثها ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل التقيد  
 بالسجدة والمفرد لا يلزمه السجود لسهوه غيره \* ورابعها انه يأتي بتكبير التشريق  
 اتفاقا والمفرد لا يجب عليه عند ابي حنيفة رجه الله ولو قام المسبوق حيث  
 يصح له القيام وفرغ قبل سلام الامام وتابعه في السلام قيل تفسد صلوته  
 والفتوى ان لا تفسد \* ولو تذكر امامه سجدة تلاوة فسجدها بعد قيام  
 المسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه يرفضه ويتابع الامام في  
 سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلوته وان كان قيدا ما قام اليه بالسجدة  
 لا يتابعه ولو تابعه فسدت صلوته \* وان لم يتابعه قيل تفسد ايضا والاصح  
 عدم الفساد \* ولو تذكر الامام سجدة صلوية يتابعه المسبوق وان لم يتابعه  
 فسدت وان كان قيدا ما قام اليه بالسجدة تفسد في الروايات كلها تابعه  
 او لم يتابعه \* وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب يقرأ في الركعتين  
 اللتين سبق بهما السورة مع الفاتحة ويقعد في اوليهما لانه يقضى اول  
 صلوته في حق القراءة وآخرها في حق القعدة ولكن لو لم يقعد فيها سهوا  
 لا يلزمه سجود السهو لكونها اولى من وجهه ولو ادرك ركعة من الرابعة

٤ وان لم يتابع فسدت  
 ايضا في رواية كتاب  
 الصلوة ولا تفسد  
 في رواية النوادر وجه  
 رواية الاصل ان  
 العود الى سجدة  
 التلاوة ترفض القعدة  
 فتبين انه انفرد قبل  
 ان يقعد الامام ووجه  
 رواية نوادر ابي سليمان  
 ان ارتقاض القعدة في  
 حق الامام لا يظهر في  
 حق المسبوق لانه بعد  
 ما تم انفراده وخرج عن  
 متابعتهم من كل وجه  
 فلا يتعدى حكمه اليهما  
 لو ارتفضت كلهما في حقه  
 بعد استحكام انفراده  
 بان ارتد الامام العياذ  
 بالله بعد انما هما وصى  
 الظهير يوم الجمعة بجماعة  
 ثم راح الى الجمعة ارتفض  
 الظهير في حقه لافي  
 حقهم الا يرى ان يقيا  
 لو اقتدى بمسافر وقام  
 قبل سلامه للاتمام فتوى  
 الامام الاقامة حتى  
 تحول فرضه اربعا فان  
 لم يكن مسجد عاد الى  
 متابعة الامام وان لم  
 يعد فسدت وان مسجد  
 فان عاد فسدت وان لم يعد  
 فمضى عليها وان لم لا تفسد  
 كذا هكذا  
 ( شرح كبير )

يقوم ويقضى ركعة بفاتحة وسورة ويقعد ثم يركع كذلك ولا يقعد وفي الثالثة الفاتحة فقط ان شاء ولو كان امامه ترك القراءة في اوليين وقضاها في الآخرين وادرك المسبوق الآخرين فالقراءة فيما يقضى فرض عليه ايضا لانك القراءة التحقت بمحلها من الشفع الاول فخلا الشفع الثاني منها \* واذا فرغ المسبوق من التشهد قبل سلام الامام يكرره من اوله وقبل يكرر كلمة الشهادة وقبل يسكت وقبل يأتي بالصلوة والدعاء والصحيح انه يترسل ليفرغ من التشهد عند سلام الامام والصحيح انه لا يأتي بالثناء في الصلوة الجهرية حتى يقوم الى القضاء \* واما المقتدى اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه يسكت قولاً واحداً وان قام الامام الخامسة فتابعه المسبوق فان كان الامام قد في الرابعة فسدت صلوة المسبوق بمجرد القيام وان لم يكن قد لا تقصد ما لم يقيد معه الخامسة بالسجدة \* واما اللاحق فقد يكون بسبب ما فاتته النوم او سبق الحدث او الاشتغال بالوضوء او زجة بحيث لم يحسد مكاناً وحكمه ان يقضى ما فاتته اولاً ثم يتابع الامام ان لم يكن فرغ عكس المسبوق ولا يقرؤ ولو بعد فراغ الامام لانه خلف الامام حكماً ولذا لبسها لا يسجد للسهو وان سجد الامام للسهو وهو لم يتم صلواته لا يسجد معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافراً وامامه مثله فنوى الاقامة لا يصير صلواته اربعا بخلاف المسبوق في جميع ذلك

(وذكري في الفتاوى الخاقانية) فقال (رجل صلى ولم يدر ان لا تاتى صلى ام اربعا) قال (ان كان ذلك اول ماسها استقبل) قيل اول ماسها في هذه الصلوة وقبل في سنة وقبل بعد بلوغه وقبل يعني اول ماسها في عمره وعليه اكثر المشايخ (وان لقي ذلك الشك) اي صادفه ووقع له (غير مرة بخبري) اي يطلب ما هو الاخرى بالعمل (فان وقع تحريه على انه صلى ركعة) من صلوة ذات الركعتين (يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو وان وقع) تحريه (على انه صلى ركعتين) في الصورة المذكورة (يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم يقع) تحريه (على شيء اخذ بالاقول) لانه المتيقن (ومعنى الاخذ بالاقول انه ان كان في صلوة الفجر) مثلاً وشك انه صلى ركعة او ركعتين (يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد) مع ذلك احتياطاً (لاحتمال انه صلى ركعتين) والقعدة عليه فرض (و) قال (في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع

انها ) اى الركعة التى عرض فيها الشك هل هى الركعة ( الاولى او الثانية يقعد على رأس كل ركعة ) اى اذا لم يقع تحريره على شئ قبعل تلك الركعة كأنها الاولى فيصلها ويقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلى اخرى ويقعد لانها الثانية باعتبار ما اخذ به ثم يصلى اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة ثم يصلى اخرى ويقعد لانها آخر صلوته فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك ( وفي قنوى الفضلى اذا دار ) يعنى تردد المصلى ( بين الثانية والثالثة ) اى شك في قيامه ان الركعة التى قام منها هل هى الثانية او الثالثة ( لا يقعد وهو الصحيح ) لانها ان كانت تالفة فظاهر وان كان ثانية فقد تقدم انه اذا قام عن القعدة الاولى لا يعود ( الا في المغرب والوتر ) لاحتمال انها تالفة والقعود فيها فرض فيهما فيتشهد ويقوم فيصل ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت ثانية ولوشك في الفجر في قيامه ان التى قام اليها ثانية او تالفة او في المغرب والوتر انها تالفة ام رابعة او في الرابعة انها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم فيأتى بركعة اخرى للاحتمال وكذا لو شك كذلك في ركوعه او بعده قبل تقيدها بالسجدة اما لو شك في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلوته على قول محمد لان تلك الركعة ان لم تكن زائدة فعليه اتمامها وان كانت زائدة لا تقسد عنده لانه لما عرض الشك في السجدة الاولى ارتفع كآلو سبقه الحدث فيها فيرفضها ويقعد ويتشهد ثم يصلى ركعة اخرى وان كان الشك بعد ما رفع من السجدة الاولى بطلت صلوته اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد ترك القعدة الاخيرة ( وان بدأ المصلى بالسورة ) قبل الفاتحة ( ساهيا في الركعة الاولى ) او الثانية ( فعليه السهو وان قرأ حرفا ) واحدا ( كذا في الخاقانية ) لانه اخر واجبا ولم يعرف القليل لان السهو فيه غير غالب بخلاف الجهر وضده ويعود ويقرأ الفاتحة ثم السورة وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع ( وسجدة السهو ) اى سجود السهو ( سجدتان ) يسجد هما ( بعد السلام ) ٩ وعند الشافعى واحد قبله وعند مالك ان كان السهو بزيادة فبعده وان كان بنقصان قبله وهو رواية عن احمد والخلاف في الافضلية حتى لو سجد قبل السلام اجزأه عندنا على ظاهر الرواية ثم قبل يسجد بعد تسليمة واحدة وهو قول الجمهور منهم شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقيل بعد التسليمتين وهو

ثم كون سجود السهو بعد السلام مذهبا وعند الشافعى قبل السلام وهو قول احمد وعند مالك ان كان بزيادة فبعده وان كان بنقصان قبله وهو رواية عن احمد للشافعى ما في الكتب الستة واللفظ البخارى عن عبد الله بن نجيم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام في الركعتين الاولتين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلوة وانتظر الناس تسليمة كبر وهو جالس سجدتين قبل ان يسلم ومالك هذا الحديث فان فيه نقصانا في الصلوة بترك القعدة الاولى وقد سجد فيه قبل السلام وحديث ابن مسعود في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خسا ساهيا وسجد لسهو بعد السلام فثبت انه عليه السلام سجد ٢

اختيار شمس الأئمة وصدر الاسلام اخي فخر الاسلام وقال صاحب الهداية  
هو الصحيح وكذا صححه في الظهيرية والمفيد والينابيع (ويتشهد بعد  
السجدين ويسلم) لما روى انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك  
(ويأتى بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم) والدعاء (في كلتا  
القعدتين) قاعدة الصلوة وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوي وقال الكرخي  
يأتى بالصلوة والادعية في قعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح وقيل  
عند ابى حنيفة وابى يوسف رحهما الله في قعدة الصلوة وعند محمد  
في قعدة السهو والوجه ما صححه صاحب الهداية واعلم ان الاختلاف  
في الاتيان بالصلوة والادعية سواء والمصنف فرق بينهما في الخلاف بقوله  
يأتى بالصلوة في كلتا القعدتين (والادعية في قعدة السهو وقال بعضهم  
يأتى بالادعية فيهما) ولم اعثر على ذكر هذا الفرق لغيره والله سبحانه اعلم  
\* فوائد \* صلى ركعتين تطوعا فساها فيهما وسجد للسهو ليس له ان يبني  
على تلك الحرمة اخرين لئلا يكون سجوده في وسط الصلوة بدون  
ضرورة ولو فعل فلا فساد ويعيد السجود في الصحيح \* المسافر صلى  
الظهر ركعتين كذلك وسها وسجد للسهو ثم نوى الاقامة فانه يتم صلوته  
وان بطل به سجود السهو لانه مضطر الى تصحيح صلوته \* نسي التشهد  
في آخر الصلوة فسلم ثم تذكر فاشتغل بقراءة التشهد ثم سلم قبل تمامه  
فسدت صلوته عند ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رح والفتوى على قول  
محمد رح \* وعلى هذا لو نسي الفاتحة او السورة فتذكرها في ركوعه فعاد  
لقراءتها فلم يقرأ وسجد قيل تفسد صلوته والاولى ان لا تفسد \* جهر فيما  
يخافت او خافت فيما يجهر فتذكر في بعض الفاتحة يعيد الفاتحة جهرا  
في الجهرية لئلا يؤدي الى الجمع بين الجهر والخافت في ركعة واحدة \*  
اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها فقرأ سورة قبلها لا يلزمه  
السهو \* سلام من عليه السهو يخرج منه من الصلوة خروجاً موقوفاً عند  
ابى حنيفة وابى يوسف رحهما الله فان سجد للسهو ماد اليها والا فلا  
وعند محمد رح لا يخرجها اصلاً ويبتنى على هذا انه لو اقتدى به احد بعد  
السلام بصح اقتداؤه مطلقاً عند محمد رح وعندهما ان سجد للسهو صح والا فلا  
ولو كان مسافراً فنوى الاقامة بعد السلام تصير صلوته اربعاً عند محمد

٢ للنقصان قبل السلام  
ولز يادة بعده لنا  
ماروى المغيرة بن شعبة  
ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قام من اثنتين ولم  
يجلس ثم سجد للسهو  
بعد السلام رواه  
الترمذي وقال حديث  
حسن صحيح فقد سجد  
عليه السلام للنقصان  
بعد السلام قال صاحب  
الهداية وغيره لما  
تعارضت روايتا فعله  
عليه السلام بقي التمسك  
بقوله وهو ما في  
البخارى من حديث ابن  
مسعود قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
اذا شك احدكم في صلوته  
فليتحرك الصواب فليتم  
عليه ثم ليسجد سجدة  
بعد التسليم وعن  
عبد الله ابن جعفر بن  
ابى طالب ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
قال من شك في صلوته  
فليسجد سجدة بعد  
ما سلم رواه ابو داود  
وفيه اسمعيل ابن  
عباس وثقه ابن ٣

رحمه الله مطلقا وعندهما ان سجد ولو فقهه بعد السلام ينتقض وضوءه  
عند محمد رحمه الله لا عندهما

❁ فصل ❁

(في) بيان احكام (زلة القارى) الواقعة (في الصلوة الاصل فيه) اى  
في الزلل والخطأ (انه لم يكن مثله) اى مثل ذلك اللفظ (في القرآن والمعنى)  
اى والحال ان معنى ذلك اللفظ (بعيد) من معنى لفظ القرآن (متغير) به معنى  
لفظ القرآن (تغيرا فاحشا) قويا بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا (تفسد  
صلوته كما اذا قرأ هذا الغبار مكان) قوله (هذا الغراب وكذا ان لم يكن  
مثله في القرآن ولا معنى له) حتى يحكم عليه بالبعد او بعده (كما اذا قرأ يوم  
تبلى السرائل) باللام في آخره (مكان الرأ) في السرائر (وأن كان مثله  
في القرآن والمعنى) اى معنى اللفظ الذى قرأه (بعيد) من معنى اللفظ المراد  
(ولم يكن) معنى اللفظ المراد (متغيرا) باللفظ المقرو تغيرا فاحشا (تفسد  
ايضا عند ابى حنيفة ومحمد رح (وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد  
لمعوم البلوى) وهو قول ابى يوسف رح وان لم يكن مثله في القرآن ولكن  
لم يتغير به المعنى نحو قيسامين مكان قوامين فالخلاف على العكس تفسد عند  
ابى يوسف رح لا عندهما فالعبر في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا  
وجوزد المثل في القرآن عنده والموافقة في المعنى عندهما فهذه قواعد الأئمة  
المتقدمين في هذا الفصل واما المتأخرون كمحمد بن مقاتل ومحمد بن سلام  
واسماعيل الزاهدى وابى بكر بن سعيد البلخى والهندوائى وابن الفضل  
والحلوائى رحمهم الله فاتفقوا على ان الخطأ ان كان في الاعراب لا تفسد  
مطلقا وان كان مما اعتقده كفر لان اكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب  
قال قاضى خان ومآله المتأخرون اوسع ومآله المتقدمون احوط لانه لو نعمده  
يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكلما  
بكلام الكفار وهو مفسد كالموتكلم بكلام الناس ساهيا مالم يس بكفر فكيف  
وهو كفر انتهى واختلفوا فيما اذا كان الخطأ بابدال حرف بحرف على ما بيناه  
في الشرح ويأتى بعضه (ولا يقاس مسائل زلة القارى بعضها) مما ليس  
مذكورا عن الأئمة المتقدمين او المتأخرين (على بعض) مما هو مذكور  
(الابعلم كامل في اللغة) والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير  
ليعلم ما اعتقده كفر وما هو بعيد فاحشا او غير فاحش ومالم يس كذلك على

(قول)

٣ معين وغيره سيما  
وتأيدت روايته برواية  
الجبارى وعن ثوبان  
رض قال عليه السلام  
لكل سهو مجذبان بعد  
ما يسلم رواه ابو داود  
والنسائى وابن ماجه  
واحد هذا ولكن في  
السجود قبل السلام  
قول ايضا وهو ما رواه  
مسلم وغيره من حديث  
ابى سعيد الخدرى عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال اذا شك  
احدكم في صلوته فلم  
يذكر صلى اثنا ام  
اربعاً فليطرح الشك  
ولين على ما يستيقن  
ثم يسجد سجدتين قبل  
ان يسلم فقد تعارضت  
روايتان في قوله عليه  
السلام ايضا ولعل هذا  
السرفى ان الخلاف انما  
هو في الافضية حتى لو  
سجد قبل السلام اجزاء  
عندنا على ظاهر  
الرواية لان الاحاديث  
تدل على ٤



قول المتقدمين وليعلم مخارج الحروف فيلزم ما هو قريب في المخرج من غيره  
 على قول بعض التأخرين (وان بدل) القارىء ( حرفا مكان حرف ) كان  
 ( الاصل فيه ) اى فى ذلك التبدل انه ( ان كان بينهما ) اى بين الحرفين  
 ( قرب المخرج ) كالقاف مع الكاف ( او كانا من مخرج واحد ) كالسين  
 مع الصاد ( لا تنفس صلوته ) وزاد فى المحيط قيد الابدانه وهو ان يجوز ابدال  
 احدهما من الآخر ٩ فان الجيم والياء والشين من مخرج واحد ولا يجوز ابدال  
 احدهما من الآخر ( كما اذا قرأ ) فاما البتيم ( فلا تلهه ) بالكاف ( مكان )  
 القاف فى ( تفهم ) وذلك على القاعدة المذكورة وكذا على قول ابى حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله فان الكهر فى اللغة بمعنى القهر وكذا الوقراء لايلاف كرىش مكان  
 قرىش ( اما اذا قرأ مكان الدال ) المعجمة ( ظاء ) معجمة كما اذا قرأ تلظا لامين  
 مكان تلذ لامين او نماظرا مكان ذرا ( او قرأ الظاء ) المعجمة ( مكان الضاد )  
 المعجمة وعلى القلب كالمغضوب مكان المفضوب وضفر مكان ظفر ( ففسد )  
 صلوته ( وعليه ) اى على القول بالفساد ( اكثر الائمة ) لا تغير القاحش  
 فى بعضها وعدم المعنى فى البعض مع عدم جواز ابدال الظاء من الدال  
 وان كانا من مخرج واحد وهو يؤيد تقييد صاحب المحيط ( ورى عن محمد  
 ابن سلمة انها لا تفسد لان الجيم لا يميزون ) بين هذه الجروف ( وكان القاضى  
 الامام الشهيد المحسن يقول الاحسن فيه ) اى فى الجواب فى الابدال المذكور  
 ( ان يقول ) اى المفتى ( ان جرى ) ذلك ( على لسانه ولم يكن مميزاً بين )  
 بعض ( هذه الحروف ) عن بعض ( وكان فى زعمه انه ادى الكلمة على  
 وجهها لا تفسد ) صلوته ( وكذا ) اى مثل ما ذكره المحسن ( روى عن  
 محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهدى ) وهذا معنى ما ذكر  
 فى فتاوى اللجنة انه يفتى فى حق الفقهاء باعادة الصلوة وفى حق العوام  
 بالجواز ( ونحوهما ) ذكر ( فى الذخيرة انه اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج  
 ولا قربهما الا ان فيه ) اى ابدال احدهما من الآخر ( بلوى عامة نحو ان  
 يأتى بالدال المعجمة مكان الضاد المعجمة ) كائن يقرأ فى تذليل مكان تضليل  
 ( او ) نحو ان يأتى ( بالزاي المحض ) اى الخالصة ( مكان الدال المعجمة  
 ( او الظاء ) اى يأتى بالظاء المعجمة ( مكان الضاد المعجمة لا تفسد عند  
 بعض المشايخ ) وهذا افضل وهو ابدال احدهما من الآخر الثلاثة من غيره  
 منها ولم اشر على مسألة ابدال فيها الزاي بالدال ولنورد ما ذكره قاضيان

جواز كلا الامرين  
 الا ان المعنى يرجع  
 التأخير عن السلام  
 لان السجود للتأخير  
 عن سببه الى آخر  
 الصلاة اجاءا كان  
 تأخير عن جميع  
 فرائضها واجباتها  
 اولى والسلام من  
 واجباتها فان قيل انما  
 اخر لاحتمال ان يتكرر  
 السهو فيكتفى بسجود  
 واحد للكل ولا يحتاج  
 الى تكراره لكل سهو  
 دفعا للمرجح قلنا وذلك  
 الاحتمال باق مالم يعلم  
 فانه يحتمل ان يؤخر  
 السلام باطالة الفكر  
 وانه هل صلى ثلثا ام  
 اربعا ونحو ذلك او ظن  
 الخروج من الصلوة  
 على ما تقدم فكان  
 الاولى التأخير عن  
 السلام لا يلزم تكرار  
 السجود وهو غير  
 مشروع او تقديم الحكم  
 على سببه ان لم يتكرر  
 اذا وقع السهو بعد  
 السجود له قبل السلام  
 او التداخل فى السبب  
 فيما هو من الجواب  
 والاجزية فان سجوده

من هذا الفصل \* قرأ والعاديات ظجها بالظاء مكان الضاد تفسد ليفيض  
 بهم الكفار بالضاد اوليفيد بالذال مكان الظاء لاتفسد حدرابالذال المهملة  
 او المعجمة مكان الضاد تفسد غير المغلوب بالظاء او بالذال تفسد ولا الظالين  
 بالظاء المعجمة او الذال المهملة لاتفسد ولو بالذال المعجمة تفسد طلعهما هضم  
 بالذال المعجمة او بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد بظلام لاعبيد بالذال المعجمة  
 مكان الظاء تفسد موتوا بفيظكم بالضاد المعجمة مكان الظاء لاتفسد فضا  
 غليض القلب بالضاد المعجمة مكان الظاء في كل منهما تفسد وجاءكم النظير  
 بالظاء المعجمة مكان الذال لاتفسد وهو مكظوم بالضاد او الذال المعجمتين  
 تفسد ناضرة الى ربها ناظرة الاولى بالظاء المعجمة مكان الضاد والثانية  
 بالعكس لاتفسد فترطى بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد وذالت قطوفها  
 تذليلا بالضاد المعجمة مكان الذال تفسد ولو بالظاء المعجمة لاتفسد فضلت  
 اعناقهم بالضاد المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة لاتفسد وذللناها لهم  
 بالضاد المعجمة مكان الذال تفسد ولو بالظاء المعجمة لاتفسد في تضليل بالذال  
 المعجمة مكان الضاد لاتفسد وبالظاء المعجمة تفسد ان يتبعون الا الظن  
 وان الظن بالضاد المعجمة مكان الظاء تفسد اذا عوبه بالضاد المعجمة مكان  
 الذال لاتفسد من يضل الله بالظاء المعجمة مكان الضاد لاتفسد فرض عليك  
 القرآن بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد لجميع حاذرون بالضاد المعجمة  
 مكان الذال لاتفسد انما ضللنا بالظاء المعجمة مكان الضاد لاتفسد فرض  
 فيهن الحج بالظاء المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة تفسد وذروا ظاهر  
 الاثم بالظاء المعجمة مكان الذال والضاد المعجمة وجعلوا الله مما ذرأ  
 بالضاد او بالظاء المعجمتين مكان الذال تفسد وتلد الاعين بالضاد المعجمة  
 مكان الذال او بالظاء المعجمة تفسد واما ابدال الزاي بالذال المعجمة فينبغي  
 ان يكون التفصيل فيه ما في الاثنع كباياتي ان شاء الله تعالى ( واما الحكم  
 في قطع ) بعض ( الكلمة ) عن بعض ( بان ) اراد ان يقول الحمد لله فقال  
 ال ) فانقطع نفسه او نسي الباقي ثم تذكر فقال ( حمد لله ) اولم يتذكر  
 فترك الباقي وانتقل الى كلمة اخرى ( فقد كان الشيخ الامام شمس الائمة )  
 الحلواني ( يفتي بالفساد ) في مثل ذلك ( وعامة المشايخ قالوا لاتفسد لموم  
 البلوى ) في انقطاع النفس والنسيان وعلى هذا لو فعله قصدا ينبغي  
 ان تفسد وبعضهم قال ينظر الى الكلمة ان كان ذكر كلها مفسدا فذكر

• السهو وان كان عبادة  
 لكنه بمنزلة الكفارة  
 في معنى العقوبة فلي تأمل  
 ( شرح كبير )

٩ والافه منقوض  
 بمائل كثيرة كاسياتي  
 ان شاء الله تعالى  
 ( شرح كبير )

( بعض )

بعضها كذلك والافلاقال قاضيان وهو الصحيح وذكرا نه لو قرأ مطلع القجر فلما قال الفج انقطع نفسه فرجع لم تقسد صلوته و فرق بعضهم بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تقسد وفي الفعل كان اراد ان يقرأ يشكرون فقال يش وترك الباقي تقسد لان اللام في الاسم زائدة لكن هذا الفرق انما يستقيم على هذا اذا اتى باللام وحدها اما الوض من اليها شيئا آخر كما في الفج او انح فلا يستقيم وقال بعضهم ان كان لبعض المذكور معنى صحيح لا يتغير به المعنى فاحشا لا تقسد والالتقسد والاولى الاخذ بقول العامة في انقطاع النفس والنسيان وبما صححه قاضيان وبهذا التفصيل الاخير في العمد ( اما الوقف في غير موضعه والابتداء ) من غير موضعه ( فلا يوجب ) ذلك ( فساد الصلوة نعموم البلوى ) بانقطاع النفس والنسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام والعجم ( وهذا عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تقسد ان تغير المعنى ) تغيرا فاحشا ( نحو ان يقرأ لا اله ووقف وابتدا بقوله الا هو ) هذا مثال الوقف ( او ) قرأ ( ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقفوا ابتدا ) بقوله ( واياكم ان اتقوا الله او قرأ يخرجون الرسول ووقفوا ابتدا واياكم ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك ) من الامثلة كائن يقف على وقالت اليهود وابتدا عنبر ابن الله او يد الله مغلولة او وقف على لقد كفر الذين قالوا وابتدا ان الله هو المسيح ابن مريم او ان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك كله لما تقدم ( ولو وصل حرفا من آخر كلمة بكلمة اخرى بان قرأ ايا كنعبد وايا كنستعين ) بوصل كاف اياك بنون نعبد ونستعين ( او ) قرأ ( انا اعطينا الكوثر ) بوصل كاف اعطيناك بلام الكوثر ( او ) قرأ ( اذا جاء نصر الله ) بوصل همزة جاء بنون نصر الله ( او ما شبه ذلك ) فان صلاته لا تقسد على قول العامة من العلماء قال قاضيان وان تعمد في ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى بأول الثانية قال في فتاوى اللجنة المصلى اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقول نعبد بل الاولى والاصح ان يصل اياك نعبد واياك نستعين ( وعلى قول بعض المشايخ تقسد صلوته ) والظاهر ان مراده هذا القائل انما هو عند المكث على ايا ونحوها والافلا ينبغي لعاقل ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم ( وبعض المشايخ فصلوا وقالوا ان علم ) القارئ

(ان القرآن كيف) اى علم ان الكاف من الكلمة الاولى لامن الثانية (الا انه جرى على لسانه هذا) الوصل (لا تقسّدوا ان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك) اى ان الكاف مثلاً من الكلمة الثانية (تفسد) صلوته لان ماقرأه ليس بقرآن نظر الى ما اراده والصحيح قول العامة لان هذه كلها تكلفات باردة واذا اتسق النظم فلا عبرة بالارادة (وذكر في المتن انه لو قرأ في الصلاة (الهمد لله بالهاء) مكان الحاء (او) قرأ (كل هو الله احد) بالكاف مكان القاف (و) الحال انه لا يقدر على غيره كما في الاثر ونحوهم (نجوز صلوته ولا تقسّدوا كذا لو قال الحمد لله بالحاء المعجمة والذى ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في الالغ على ما يأتى قريباً ان شاء الله تعالى ولو قرأ قل اعود) بالذال المهملة مكان المعجمة (او) قرأ (فساء صباح المنذر ين بكسر الذال لا تقسّد) صلوته لان اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى الى فكأنه قال ارجع الى رب الفلق ولان صباح المنذر ين الى الرسل بمعنى نصيبهم على قومهم المكذبين وكذا لو قرأ يعودون برجال بالذال المهملة او قرأ فانظر كيف كان عاقبة المنذر ين بكسر الذال اى في نصرتهم على قومهم الكافرين (ولو قرأ الالغ لب باللام مكان رب) بالراء (لا تقسّد) الالغ بالهاء المثناة بعد اللام من الشئ بالتحريك وهو اللغظة بضم اللام وسكون الاء وهو تحول اللسان من السين الى الاء او من الراء الى الغين او الى اللام او الى الياء او من حرف الى حرف ذكره في القاموس والمختار في حكمه انه يجب عليه بذل الجهد دائماً في تصحيح لسانه ولا يعذر في تركه فان كان لا ينطق لسانه فان لم يجز آية ليس فيها ذلك الحرف الذى لا يحسنه يجوز صلوته ولا يؤم غيره فهو بمنزلة الامي في حق من يحسن ما عجز هو عنه واذا امكنه اقتداؤه بمن يحسنه لا يجوز صلوته منفرداً وان كان وجد قدر ما تجوز به الصلوة مما ليس فيه ذلك الحرف الذى عجز عنه لا يجوز صلوته مع قراءة ذلك الحرف لان جواز صلوته مع التلفظ بذلك الحرف ضروري فيعدم بانعدام الضرورة هذا هو الصحيح في حكم الالغ ومن معناه من تقدم آتفاً (وعن ابى حنيفة رحمه الله فيمن قرأ اذا ابتلى ابراهيم ربه بضم الميم) وقبح الباء (او) قرأ (الخالق البارئ المصور بفتح الواو) قرأ (وهو بطعم ولا يطعم بفتح العين والاول وكسرهما في الثاني انه) لا تقسّد صلوته (على ان المراد بابتلى دعا وبالضمير في وهو غير الله وعلى ان المصور مفعول البارئ وهذا اذا لم يرفع المصور فان رفعه تفسد وتتمام تحقيقه في الشرح ٤ (وان زاد) القارئ في الصلوة (حرفاً) نظر (ان لم يتغير المعنى) بان قرأ أو أمر بالمعروف وانه عن المنكر

٤ صريح الرواية عن ابى ح في الآية الاولى قال في النصاب عن ابى ح ومحمد فيمن قرأ واذا ابتلى ابراهيم ربه الصحيح انه لا تقسّد صلوته وفي المحيط عن ابى ح فيمن قرأ واذا ابتلى ابراهيم ربه برفع ابراهيم ونصب ربه انه لا تقسّد انتهى وفي المتن لو قرأ الخالق البارئ المصور بنصب الواو فن فضل الكرماني انه افاى بالفساد انتهى والحاصل انه تقدم ان مذهب المتأخرين عدم الافساد بالخطأ في الاعراب وهو اوسع ومذهب المتقدمين انه ان كان فاحشاً ما اعتقاده كفر يفسد وهو الاحوط وقد روى عن المتقدمين في بعض ذلك اختلاف وفي بعضه تصريح بالفساد بدمه والتحقيق فيه العمل بحجة المعنى بوجه محتمل وعدمها كما قررنا به قاعدتهم الغير المخترعة فنقول قال في الكشاف قرأ ابوح وهى قراءة ابن عباس رضى الله تعالى ٣

زيادة الف في اللفظ او قرأ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخلهم  
نارا بزيادة ميم الجمع (لاتفسد) صلوته (اتفاقا وان غير المعنى نحو ان يقرأ)  
والقرآن الحكيم (وانك لمن المرسلين بزيادة الواو) وكذا لو قرأ (وان)  
سعيكم لشتى) ونحو ذلك فقد (قالوا تفسد) صلوته لانه جعل جواب  
القسم قسما (ويذبحي ان لاتفسد) لانه ليس بتغير فاحش ولو نقص حرفا  
فان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى تفسد في قول ابي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله كالمو قرأ وما رزقناهم بحذف الراء او الزاي او قرأ وليقولوا  
درست بغير دال او خلقنا بغير خاء او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن  
من الاصول ولكن حذفه يؤدي الى ما اعتقده كفر بان حذف الواو  
من وما خلق الذكر والاني تفسدوا ما اذا كان الحذف على وجه الترخيم بان  
قرأ يا مالك بحذف الكاف فلا تفسد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول  
الكلمة بان قرأ الواقعة بغير هاء او من الاصول ولم يتغير المعنى بان قرأ تعالى  
جد ربنا بغير تاء (وذكر في) كتاب (زلة القارى للشيخ الامام حسام  
الدين ابي سعيد بن سعيد النسفي) انه (ولو قرأ الله السمد بالسين) مكان  
الصاد (لاتفسد) صلوته (وهو اختيار) الشيخ الامام (نجم الدين)  
ابي حفص (عمر النسفي) وهذا مبنى على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين  
وكذا على قول المتقدمين لصحة المعنى فان السمد العلو والتكبر \* واعلم ان  
الصاد والسين والزاي من مخرج واحد وكثير اما يبدل بعضها من بعض  
فلنذكر ما اورد قاضيخان مبني على قول المتقدمين منها قرأ اذا جاء نصر الله  
بالسين وويعوق ونصر بالصاد لاتفسد السمد بالسين ولا تفسد نصر بالصاد قال  
شمس الائمة السرخسي لاتفسد اصاطير بالصاد مكان السين لاتفسد خاسما  
وهو حصير بالصاد لاتفسد لانقسامهما بالسين مكان الصاد تفسد فهل عصيت  
بالصاد مكان السين لاتفسد وكذلك فان عسوك مكان عسوك لاتفسد للخائين  
خسما بالسين مكان الصاد تفسد سدنا كم مكان صدنا كم لاتفسد تسطلون  
بالسين مكان الصاد لاتفسد ثمن بخص مكان بخس لاتفسد صرا بامكان  
سرا باتفاد نصبا مكان نسبا تفسد السخرة مكان الصخرة تفسد يخسفان  
مكان يخفضان تفسد صورة مكان سورة لاتفسد صوط عذاب مكان  
سوط عذاب تفسد من قصورة مكان قسورة لاتفسد افسح من لسانا مكان  
افصح لاتفسد ليسأل السادقين عن سادتهم مكان الصادقين

٣ عنه واذا ابتلى ابراهيم  
ربه برفع ابراهيم  
والنصب ربه والمعنى  
انه دعاه بكلمات من  
الدعاء فعل المختبر هل  
يحميه اليهن ام لا انتهى  
فهذا يؤيد عدم الفساد  
واما الخالق الباري  
المصور فان نصب الراء  
لاتفسد لانه يكون  
مفعول الباري والمعنى  
الذي برأ المصور وهو  
معنى صحيح وان رفع  
الراء وخفضها فسدت  
لان اعتقاده كفر وان  
استكتمها لم تفسد لاحتمال  
النصب وغيره فلا تفسد  
بالشك واما هو يعظم  
ولا يعظم فقد روى عن  
يعقوب انه قرأ به ذكره  
في الكشف ووجهه  
بان الضمير لغیر الله وذكر  
في الفتاوى القباية انه  
افى عامة الائمة بسم  
تند بالفساد فبلغ ذلك  
السيرافي فاخبر بانها  
قراءة الاعمش وذكر  
توجيهها ٣

عن صدقهم لاتفسد ٤ وفيه نظرو كانوا يسرون مكان يصرون لاتفسد  
وقولوا قولا صديدا مكان سديدا تفسد فالغيبرات سبحا مكان سبحا  
تفسد وتواسوا بالسبر مكان وتواسوا صوا بالصبر تفسد رحلة الشتاء والسيف  
مكان الصيف تفسد حاصدا اذا حصد مكان حاسدا اذا حصد لاتفسد ثم  
عموا وسموا مكان صموا تفسد انسفا بالناسية ناسية بالسين فيهما مكان الصاد  
لاتفسد وكذا لنصفعا مكان لنسفا حصوما مكان حسوما تفسد لبنا خالسا  
مكان خالسا لاتفسد وكذا صائغا مكان سائغا مكان وفيهما نظر قل كل متربس  
فتربسوا بالسين فيهما مكان الصاد تفسد صحفا مكان صحفا منشرة تفسد  
(ولو قرأ عتي) بالعين المهملة (مكان حتى لاتفسد) لانها لغة فيها (ولو  
قال سمع الله لمل حده) باللام مكان النون (يرجى ان لاتفسد) لقرب الخرج  
والظاهر ان حكمه كحكم الالغ (ولو قرأ يدع اليتيم بتسكين الدال او بضم  
الدال وترك التشديد) في العين (لاتفسد لعموم البلوى ٩) فيه نظر ولذا  
حكم عليه قاضيان بالفساد في تسكين الدال بخلاف ترك التشديد في العين  
فانه لا يغير المعنى (ولو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقفوا قرأ)  
بعد الوقف التام (اولئك اصحاب الجحيم) او اولئك هم شر البرية او قرأ  
والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون وما  
اشبه ذلك مما يغير حكم الله على احد الفريقين بضده (لاتفسد) لصيرورة  
الكلام الثاني مبتدأ به غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالضد (ولولم  
يقف ووصل قال عامة المشايخ تفسد) لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله به ولو  
اعتقده يكون كفرا (وعن عبد الله بن المبارك وابي حفص) الكبير البخاري  
(ومحمد بن مقاتل وجاعة من المرازمة) جمع مروزي نسبة الى مرو على  
غير قياس (انه) اى الشأن (لاتفسد) صلوته لان فيه ضرورة سبق  
السان (وكذا افق ابو منصور الساتريدى) قال قاضيان والصحيح  
هو الاول (ولو قرأ ان الله برى من المشركين ورسوله بكسر اللام لاتفسد)  
عند المتأخرين ٧ واما عند المتقدمين فذكر قاضيان فيه الفساد لان اعتقاده  
كفر لكن في الكشف انها قراءة والجر في رسوله على القسم او الجوار  
(ولو قرأ انا كنا منذرين بفتح الذال تفسد) صلوته على قول المتقدمين وكذا  
لو قرأ وانت خير المنزلين بفتح الزاى او قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وقدرنا  
بفتح الراء وجعلنا وانزلنا بفتح اللام فيهما او قرأ ومن يغفر الذنوب الا الله

٣ فاخبره بذلك فرجعوا  
فهذه هي قاعدة المتقدمين  
من المقررة وما روى  
من الحكم بالفساد في  
المسئلة الاولى والثانية  
وما اشبه ذلك مما يصح  
تخرجه على معنى صحيح  
يحمل على الجواب نظرا  
الى ظاهر اللفظ ثم الر  
جوع توفيقا بين الر  
وايات (فصرح كبير)  
٤ وفيه نظر لان  
صدق بالسين لا معنى  
له فكان ينبى ان  
تفسد والظاهر انه  
على قول المتأ  
خرين (فصرح كبير)  
٣ والظاهر انهما على  
قول المتأخرين والا  
فاللغى بعيدا جدا  
(فصرح كبير)  
٩ قد يمنع عموم البلوى  
في ذلك خصوصا في  
الاول ولذا حكم  
قاضيان بالفساد فيه  
على ما يأتى قريبا ان  
شاهد الله تعالى لكونه  
على عكس المراد  
الدعاء يناقض الدفع ٧

اووما يعلم تأويله الا الله بفتح الهاء فيهما اوولا يغرنكم بالله الغرور بكسر  
 الرائ كل ذلك يفسد عند المتقدمين لالتأخرين (و) ذكر ( في فتاوى  
 قاضيهان لو قرأ يدع اليتيم يتسكن الدال تنفسد ) صلوته لانه عكس المراد وكذا  
 ذكر فيها ( ولو قرأ يتخلون بالناء ) مكان الدال في يدخلون ( تنفسد ولو قرأ نحن  
 خلقنا ) في اعناقهم اخلا لا ( مكان انا جعلنا ) او قرأ اياك نعبد بترك التشديد  
 ( لا تنفسد ) صلوته ( عند المتأخرين ) \* هذان فصلان \* الاول ذكر كلمة مكان  
 كلمة والاصل ان تقاربت الكلمتان معنى ومثله في القرآن لا تنفسد وان تقاربتا  
 ان لم تكن المبدلة في القرآن فكذلك عندهما عن ابي يوسف رحمه الله روايتان  
 وان لم تقاربا والمبدلة في القرآن تنفسد على قياس قولهما لا على قول ابي يوسف  
 رحمه الله وان لم يكن للمبدلة مثل في القرآن وليس مما اعتقده كفر تنفسد اتفاقا ان  
 لم يكن ذكر او ان كان في القرآن مما اعتقده كفر ووصل تنفسد عند عامة  
 المشايخ وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لا تنفسد  
 والصحيح انها تنفسد اتفاقا \* ومثال الاول العليم مكان الحكيم او الخير مكان  
 البصير ونحوه ومثال الثاني اياه مكان اواه والتساين مكان التواين ومثال  
 الثالث سطخت مكان نصبت وبالعكس وخلقت مكان رفعت وبالعكس  
 ومثال الرابع الغبار مكان الغراب ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان  
 فاعلين \* الفصل الثاني تخفيف الشديد وتشديد الخفيف \* والاصل فيه  
 انه ان كان لا يغير المعنى كأن قرأ وقتلوا تقتيلا ويسئلونك عن الساعة  
 بالتخفيف في قتلوا والساعة وكذا يدرككم الموت وراودوه اليك ونحو ذلك لا تنفسد  
 وان غير المعنى بان ترك التشديد في رب الفلق ونحوه او في ظلنا عليهم الغمام  
 او في لامارة بالسوء فاختر عامة المشايخ انها تنفسد وقال ابو علي النسفي  
 لا تنفسد بترك التشديد الا في رب العالمين واياك نعبد \* فعلم ان التفصيل  
 المذكور على قول المتقدمين وهو الاحوط وحكم تشديد الخفيف كحكم  
 عكسه في الخلاف والتفصيل فلو قرأ فعيينا بالتشديد لا تنفسد اهدنا الصراط  
 باظهار اللام لا تنفسد وكذا ما يشبهه ما ودعك بالتخفيف لا تنفسد ( نبيه )  
 ومتى ذكر كلمة مكان كلمة تغير النسب فلو قرأ عيسى بن لقمان تنفسد ولو قرأ  
 موسى بن مريم لا تنفسد ٤ ولو قرأ موسى بن عيسى لا تنفسد على قول ابي  
 يوسف رح وعلية عامة المشايخ وكذا لو قرأ موسى بن لقمان ولو قرأ عيسى بن  
 سارة تنفسد وكذا لو قرأ مريم بنت خيلان \* جميع هذا مخرج على ما تقدم

٧ واما ترك التشديد  
 فيه فلا يغير المعنى فلذا  
 لا يفسد ( شرح كبير )  
 ٨ لما تقدم انهم  
 لا يحكمون بالفساد  
 للخطأ في الاعراب واما  
 عند المتقدمين فقد  
 ذكره قاضيهان من  
 جهة ما يفسد عندهم  
 ما اعتقده كفر وهذا  
 بناء على كون الجرفيه  
 بالعطف على المشركين  
 كما يتبادر اليه الفهم على  
 ما حكى ابن اعرابيا سمع  
 رجلا يقرأ وكذلك فقال  
 ان كان الله بريئا من  
 رسوله فانا منه بريء  
 فأتى الرجل الى عمر  
 فحكى الاعرابي قرائته  
 فغندها امر عمر  
 رضى الله تعالى عنه بتعلم  
 العربية لكن نقل  
 في الكشف انها قراءة  
 وجهها بالجر على الجوار  
 او بان الواو للقسم فعلى  
 هذا ينبغي ان لا تنفسد  
 على قول المتقدمين ايضا  
 ( شرح كبير )

من الاصل (ولو قرأ الاما زطر رتم بالزاي) اوبالطاء اوبالذال مكان الضاد  
 (تفسد ولو قرأ ما اضطر رتم بالتاء) مكان الطاء (لا تفسد ولو قرأ الا من  
 خفف الخنفة بالتاء) مكان الطاء (فيهما تفسد) لعدم المعنى \* وهذا  
 فصل آخر وهو ابدال هذه الاحرف الثلاثة التاء والذال والطاء بعضها  
 من بعض فلنورد ما ذكره قاضيان من ذلك قرأ الطحيات اوالدحيات  
 مكان التحيات قال ابو علي النسفي لا تفسد \* بدل ما اشتق من القنوط  
 بما اشتق من القنوت اوبالعكس تفسد وعند الوجوه مكان وغنت الوجوه  
 تفسد لانتم اشد رهيبا بالطاء مكان التاء لا تفسد نبش البتشة الكبرى بالتاء  
 مكان الطاء فهما تفسد اظلم واغنى مكان واظفى لا تفسد الصرات مكان  
 الصراط تفسد بتراما مكان بطرا لا تفسد تلعا هضم مكان طلعا لا تفسد  
 امترنا عليهم مكان امطرنا تفسد مترا مكان مطرا تفسد والنور مكان  
 والطور تفسد ومستورا مكان مسطورا لا تفسد لولان ربتنا مكان ربطنا  
 تفسد لوت مكان لوط لا تفسد وما ينطق مكان ينطق لا تفسد كصاحب  
 الحوط مكان الحوت لا تفسد المبحنك مكان المبحدك تفسد ولا يسطشون  
 مكان يستشون لا تفسد حالة الخنب مكان حالة الخطب تفسد رحلة الشطاء  
 مكان الشتاء تفسد آمنط مكان آمنت لا تفسد ولو قرأ تائف مكان طائف  
 تفسد كاذبة خائفة لا تفسد هل طرى مكان خاطئة لا تفسد هل ترى من قور  
 مكان من فطور لا تفسد والطين مكان والتين تفسد لعلى اتلع مكان اطلع  
 لا تفسد فناف عليها تائف مكان فطاف عليها طائف تفسد يتخلون  
 مكان يدخلون تفسد (ولو قرأ فهل عصيت مكان عصيت لا تفسد)  
 وقد تقدم (ولو قرأ الشيطان بالتاء) مكان الطاء (لا تفسد) وقد تقدم  
 ايضا (ولو قرأ قل هو الله احت بالتاء) مكان الدال تفسد لعدم المعنى  
 وكذا لو قرأ ولم يولت بالتاء مكان الدال (ولو قال اللهم سل على محمد  
 بالسين) مكان الصاد (لا تفسد لصحة كونه من السلوان) وعلى بمعنى الباء  
 اى سلنا بمحمد عن غيره من امور الدنيا (ولو قرأ ما ودعك بترك التشديد  
 لا تفسد) لانه بمعنى الترك (ولو ترك التشديد في الرب تفسد) وقد تقدم  
 (ولو قرأ الم يجعل كيدهم في تضليل بالطاء) مكان الضاد (تفسد  
 ولو قرأ بالذال) المجبة مكانها (لا تفسد) للبعد الفاحش في الاول  
 وصحة المعنى في الثاني (ولو قرأ حالة الخنب التاء) مكان الطاء

لان كلها في القرآن  
 وليس فيه نسبة من  
 لا امله الى الام ولا  
 دليل قطعي على ان  
 امله ليس اسمها مريم  
 (فرح كبير)



تفسد وقد تقدم (ولو قرأ من الجنة والناس) بنصب الجيم اى بفتحها  
(لا تفسد) لان مأخذ الاشتقاق واحد ﴿فوائد﴾  
لو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كعقص مكان عصف او سرخ مكان  
خسر تفسد ان غير المعنى وان ترك كلمة من آية فان لم يتغير المعنى كالمعنى كالمعنى  
وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا فترك ذا او قرأ ولئن اتبعت اهواءهم من بعد  
ما جاءك من العلم وترك من اوجزاء سيئة سيئة مثلها بترك سيئة الثانية لا تفسد  
وان تغير المعنى بان قرأ فالهم لا يؤمنون وترك لا او قرأ او اذا قرأ عليهم القرآن  
لا يبجدون وترك لا فانه تفسد صلوته عند العامة وقيل لا تفسد والاول هو  
الصحيح وان زاد كلمة في آية فان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ  
لا تعبدهون الا الله وبالله الدين احسانا وبراً وذو القربى او قرأ ان الله كان  
غفوراً رحيماً عليهما لا تفسد وان تغير المعنى لكنه في القرآن بان قرأ من آمن بالله  
واليوم الآخر وعمل صالحاً وكفر فلهم اجرهم او قرأ واما من يحل واستغنى  
وآمن وكذب بالحسنى ونحو ذلك مما يكفره معتقده تفسد صلوته وكذا ان لم تكن  
في القرآن وتغير المعنى اما ان لم تكن في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ من ثمره  
اذا اثمر واستخصد او قرأ فيهما فأكمة ونخل وتفاح ورمال فلا تفسد  
صلوته الكل من فتاوى قاضيخان

﴿نتمات﴾

فما يكره من القراءة في الصلوة وما لا يكره وفي القراءة خارج الصلوة وفي  
مجدة التلاوة ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التأليف عرف ذلك  
بفعل الصحابة رضى الله عنهم وفيه التحرز عن هجر البعض والمستحب  
قراءة المفصل والافضل ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض  
السورة في ركعة وباقيها في ركعة قبل يكره والصحيح انه لا يكره ٧ واذا اراد  
ان يقرأ آخر سورة في الركعتين او سورة تامة فكثرهما افضلها وان اراد  
ان يقرأ آية طويلة او ثلاث آيات فالصحيح ان الثلاث اذا بلغت مقدار  
اقصر سورة افضل وان قرأ آخر سورة في ركعة قبل يكره ان يقرأ آخر  
سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح انه لا يكره قاله قاضيخان وكذا لو قرأ  
في الاولى من وسط سورة او من اولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى  
او من اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من  
غير ضرورة وعلى هذا الانتقال من آية الى آية اخرى ومن سورة واحدة

٧ لما روى النسائي من  
حديث عائشة رضى الله  
عنها ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قرأ في  
المغرب سورة الاعراف  
فرقها في الركعتين  
(شرح كبير)

لا يكره اذا كان بينهما آيتان او اكثر لكن الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة  
ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين سورتين سورة يكره الا ان يكون السورة  
اطول من التي قرأها بحيث يلزم اطالة الركعة الثانية على الاول اطالة  
كثيرة\* واول ترك بينهما ثلاث سور لا يكره\* ولو ترك سورتين فكذا الا يكره  
وهو الصحيح ولو جمع بين سورتين في ركعة واحدة الاولى ان لا يفعل  
في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر\* ولو انتقل  
في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة  
فان سها ثم تذكر يعود مراعاة لترتيب الآيات وان كرر آية واحدة  
مرارا ان كان في تطوع يصلح به وحده لا يكره وفي الفرض يكره حالة  
الاختيار لاحالة العذر والنسيان كذا في المحيط\* ولو قرأ في الثانية سورة فوق  
التي قرأها في الاولى يكره الا ان يكون بغير قصد وقبل في النفل لا يكره\* وسئل  
علي بن ابي حمزة عن قرأ في الاولى من الظهر سورة الفلق وفي الثانية قل هو الله  
احد فلما بلغ الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال  
يتم سورة الاخلاص\* وفي الخلاصة افتتح سورة وقصد سورة اخرى فلما  
قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح السورة التي ارادها  
يكره\* واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأها في الثانية  
ايضا قال البزازی لان التكرار اهون من القراءة منكوسا وفي الوالوجية  
من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يركع ثم  
يقوم ويقرأ في الركعة الثانية بفاتحة الكتاب وشي من سورة البقرة وفي فتاوى  
الجمعة القراءة على ثلاثة اوجه في الفرائض على التوادة والترسل والتدبر  
حرفا حرفا وفي التراويح يقرأ بقراءة الاثمة بين التوادة والسرعة وفي النوافل  
بالليل له ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم\* والقراءة بالروايات السبع كلها  
جائزة لكن الاولى ان لا يقرأ بالقراءة العجيبة والروايات الغريبة لان بعض  
السفهاء ربما يقعون في الاثم فلا يقرؤ عند العوام مثل قراءة ابي جعفر وابن  
عامر وحزرة والكسائي صيانة لدينهم فربما يستخفون او يضحكون وان كان  
كلها صحيحة فصيحة طيبة\* ومشايخنا اختاروا قراءة ابي عمرو وحفص  
عن عاصم كذا في فتاوى الجمعة اما القراءة خارج الصلوة فاعلم ان حفظ  
ما تجوز به الصلوة فرض عين على مكلف وحفظ فاتحة الكتاب  
وسورة واجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل من

صلوة النفل وقراءة القرآن من المحصف افضل لانه جمع بين عبادتي  
 القراءة والنظر في المحصف \* ويستحب ان يقرأ على طهارة مستقبل القبلة  
 لابسا احسن ثيابه ويستعيز ويسمى والتعوذ يستحب مرة واحدة مالم  
 يفصل بعمل ديني حتى لورد السلام او اجاب المؤذن او سجد او هلك ايس  
 عليه اعادة التعوذ ذكره في فتاوى اللجنة ولا يسمى في اول براءة وقيل ان  
 ابتدأها يسمى وان وصلها بالانفال لا يسمى ذكره في النوازل ثم قيل  
 الاولى ان يختم القرآن في كل اربعين يوما وقيل يختمه في السنة مرتين وقيل  
 ان اراد ان يقضى حقه يختمه في كل اسبوع وقيل في كل شهر وبه افتي ابو  
 عصمة قال ابن المبارك يعجبنى ان يختم في الصيف اول النهار وفي الشتاء  
 اول الليل ولا يستحب ان يختم القرآن في اقل من ثلاثة ايام لقوله عليه السلام  
 \* لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلاث \* وقراءة قل هو الله احد ثلاث  
 مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ وقال ابو الليث هذاشي  
 استحسنه اهل القرآن وأئمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون الختم في المكتوبة  
 فلا يزيد على مرة ولا بأس بالقراءة مضطجما اذا ضم رجله والقراءة ماشيا  
 او هو في عمل ان لم يشغله المشي والعمل قلبه لا تتركه والآنكره وسئل البقال  
 قراءة القرآن في الاوقات التي تتركه فيها الصلوة افضل ام الصلوة على النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم والدماء والتسبيح افضل \* والقراءة في الحمام ان لم يكن ثمه احد  
 مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا يجوز جهرا او خفية وان لم يكن  
 كذلك فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تتركه القراءة  
 في السليخ والغتسل ومواضع التجاسات وتكره عند القبور عند ابى حنيفة  
 رحمه الله ولا تتركه عند محمد وبقوله اخذ المشايخ \* رجل يكتب الفقه  
 ويحنبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن للكتاب الاستماع فالانتم على القارئ  
 لقراءته جهرا في موضع اشتغال الناس باعمالهم وعلى هذا لو قرأ على السطح  
 في الليل جهرا والناس نيام يأنم كذا في الخلاصة ولا يخلون عن نظر \* صبي  
 يقرأ في البيت واهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افتنعوا  
 العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان  
 القارئ في المكتبة واحدا يجب على المارين الاستماع وان كانا كثر ويقع  
 الخلل في الاستماع لا يجب عليهم \* ويكره للقوم ان يقرأوا القرآن جملة

تضمنها ترك الاستماع والانصات وقيل لا بأس به الكل في القنية والاصل فيه ان الاستماع للقرآن فرض كفاية على ماحققناه في الشرح \* رجل يقرأ الى جنبه رجل يدرس او يكرر فقها ولا يمكنهم الاستماع للقارئ \* فالائم على التأخر \* ولا يكره قيام القارئ للقادم اذا كان مستحقا للتعظيم ذكره في القنية \* واستماع القرآن افضل من تلاوته \* وكذا من الاشتغال بالتطوع لانه يقع فرضا والفرض افضل من النفل \* والجهر بالقرآن افضل ان لم يكن عند المشغولين مالم يخالطه رياء \* وتعلم المرأة القرآن من المرأة افضل من تعلمها من الاعمى الغير المحرم وقبل يكره تعلمها منه لان صوتها حورة ~~ك~~ذا ذكروه \* ولا بأس بتعليم الكافر القرآن او الفقه رجاء ان يهتدى لكن لا يمس المصحف مالم يغتسل عند محمد رحمه الله ومطلقا عند ابي يوسف رحمه الله \* ومن تعلم القرآن ثم نسبه يأنم والنسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف \* رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع ان يرده الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وطعن والا فهو في سعة من تركه \* ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه تشبه بفعل الفسقه هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن المغير فحرام بلا خلاف ويكره تصغير المصحف وكتابته بقلم رقيق وكتابة القرآن على ما يفرش وكتابته على الجدران والمحاريب غير مستحسنة \* ولا بأس بتخدية المصحف وكذا نطقه وتعثيره واذا صار المصحف بحيث لا يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في ارض طاهرة \* ولا يجوز ان يجلبده القرآن وقيل ان كواغد الاخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون كتب النحو \* ويكره توسد المصحف لغير الحفظ ويجوز للحفظ كما يجوز الركوب على جوالق هو فيه للضرورة

٩ اما الوجوب فلقوله  
عم اذا قرأ ابن آدم  
السجدة اعتزل ٢

### ❦ واما سجدة التلاوة ❦

فاذا قرأ آية السجدة وهي في اربعة عشر مواضع آخر الاعراف وفي الرعد والزلزال والاسرار ومريم واولى الحج وفي الفرقان والتل والم تنزيل ووص وفصلت والتجم والانشاق والعلق فانه يجب عليه ان يسجد بشرائط الصلوة الا التحريم سجدة بين تكبيرتين مستحبتين ٩ وعند الشافعي ثمانية الحج منها وص ليست منها وعند مالك الثلاثة الاخيرة ليست منها وعند الاثمة الثلاثة هي سنة وليس فيها رفع يد ولا تشهد ولا سلام وتجب على

( التالي )

التالى او على السامع سواء قصد السماع او لم يقصد \* وتجب على المؤتم  
بتلاوة امامه وان لم يسمعها فان لم يسجدها الامام لا يسجد وان سمعها  
لانه تبع ولو تلاها المؤتم لا تجب عليه ولا على من سمعها منه ممن هو  
معه في تلك الصلوة وعند محمد رحمه الله يسجدونها بعد الفراغ من الصلوة  
وتجب على من سمعها منه ممن ليس معه في صلوته اجابا ولو سمعها  
المصلي ممن ليس في صلوته يسجدها بعد الصلوة ولا يسجدها في الصلوة  
ولو سجدها فيها لا تسقط عنه ولا تقصد الصلوة \* وتجب على من سمعها  
من خائض او نفساء او كافر او صبي او مجنون وكذا من نام في الصحيح  
ولو سمعها من الطائر او الصدى لا تجب عليه ولو نهجى بها لا تجب  
عليه وعلى من سمعها وكذا لا تجب بالكتابة او النظر من غير تلفظ واذا  
تلاها او سمعها راكبا جاز اذاؤها بالايماء وان تلاها او سمعها غير راكب  
لا يجوز الايماء بها راكبا الا من عذر يبيحه في الفرض ولو تلاها وهو  
قادر على السجود فلم يسجدها حتى عجز عنه بمرض ونحوه جاز الايماء  
بها ولا يلزمه اعادتها اذا صح كما في قضاء الصلوة ويستحب ان يقوم  
فيسجدها من القيام وكذا القيام بعد الرفع منها \* ويستحب ان يتقدم  
التالى ويصف السامعون خلفه ولا يرفعوا قبله ولا يكره مخالفة ذلك بان  
يسجدوا حيث كانوا ولو قد امله او يسجدوا او يرفعوا قبله ولو ظهر فساد  
سجدة التالى لا تفسد سجدةهم \* ويستحب للتالى اخفاؤها اذا لم يكن السامع  
منهيا للسجود وان كان منهيا يستحب جهرها \* ولا تجب على الفور حتى  
لو سجد لها بعد سنة او اكثر تقع اداء لقضاء الا انه يكره تأخيرها من غير  
ضرورة ويشترط نية السجود للتلاوة لا التعيين حتى لو كان عليه سجدة  
متعددة فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة لآية  
كذا وهذه لآية كذا \* وبطلها ما يبطل الصلوة من التكلم والفقهمة  
والحدث قبل الرفع على قول محمد وهو الاصح خلافا لابن يوسف رحمه الله  
ومن سمعها من مصلى واقتدى به قبل ان يسجد المصلى لها يسجد معه  
\* وان اقتدى بعدما سجد لها فان كان اقتداؤه في الركعة التى تليها فيها  
سقطت عنه ان ادرك معه الركوع والا فلا بد من سجوده لها بعد الصلوة  
كما لو اقتدى به وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم يؤد فيها لا تقضى ابدا  
\* واذا تلاها في الصلوة فركع ونواها فيه او لم ينو فسجد للصلوة

٢ الشيطان يبكي يقول  
ياويله امر ابن آدم  
بالسجود فسجد فله الجنة  
وامرت بالسجود فابيت  
فلى النار رواء مسلم  
في الايمان وجه الا  
استدلال ان الحكيم اذا  
حكى عن غير الحكيم  
كلما ولم يذكره كان  
دليل صحة وقد حكى  
لفظ الامر وهو عند  
الاطلاق للوجوب مع  
ان آتى السجدة تقيده  
ايضالا لثلاثة اقسام  
قسم فيه الامر صريحا  
وقسم تضمن حكاية  
استنكاف الكفرة  
حيث امر وابه وقسم  
فيه حكاية فعل الصا  
لحين والانباء والملا  
ثمة للسجود وكل من  
الامثال والاعتداء  
ومخالفة الكفرة واجب  
الا ان دلالتها ظنية  
فكان الغالب للوجوب  
لا الافتراض واما تعيين  
مواضعه ففيه خلافا  
الشافى ومالك اما  
للشافى فانه يقول  
ان ثمانية الحج منها ومن  
ليست منها واستدل  
للأول بحديث عقبة بن  
عامر قلت يا رسول الله  
افصلت سورة الحج ٣

سقطت عنه اذا لم يقرأ بعدها اكثر من ثلاث آيات وفيما اذا قرأ ثلاثا  
 خلاف فان قرأ اكثر من ثلاث فلا بد من السجود لها قصدا ولا تأدى  
 بالركوع ولا بسجود الصلوة ولو تليت بالعربية تجب على من سمعها  
 ولم يفهمها اذا اخبرها اجابا ولو تليت بالفارسية تلزم على من سمعها  
 ولم يفهمها اذا اخبر عند ابى حنيفة رحمه الله خلافا للهم ولا تجب على  
 من لم يسمعها وان كان في مجلس التلاوة \* ويقول فيها ما يقول في سجود  
 الصلوة هو الاصح \* وقبل يقول (سبحان ربنا ان كان وعذرنا لمفعولا)  
 واختاره بعض المتأخرين وقيد بعضهم بما اذا لم تكن في صلوة الغرض  
 ولوكرر تلاوة آية في مجلس واحد كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد  
 جميع التلاوات او بعد بعضها فلو تبدل المجلس او الآية تكررت السجدة  
 وتبدل المجلس حقيقى بان ينقل من مكانه في الصحراء او ما هو في حكمها  
 بثلاث خطوات او اكثر وحكى بان يشرع في عمل آخر بان اكل  
 ثلاث لقمات او شرب ثلاث جرعات او تكلم ثلاث كلمات من غير ان يقوم  
 من مكانه والاتحاد الحقيقى ظاهر والحكمى هو الكائن بين اجزاء ما يطلق  
 عليه مكان واحد كالسجد والبيت والحائوت وكذا اذا مشى اقل من ثلاث  
 خطوات في نحو الصحراء اذا عرف هذا فان وجد الاتحاد حقيقة او حكما  
 عند تكرار آية كفته سجدة واحدة والا فلا فن مشى خطوة او خطوتين  
 او اكل لقمة او لقمتين او شرب جرعة او جرعتين او انتقل من زاوية  
 البيت او المسجد الى زاوية اخرى اورد سلاما او شمت طامسا ثم كررها  
 كفته سجدة واحدة بخلاف تسدية الثوب والدياسة والكراب  
 والانتقال من غصن الى غصن وكذا لو تكلم كلمات او شرب جرعات او عقد  
 نكاحا او بيعا او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة واحدة ولو اطال الجلوس  
 من غير ان يشتغل بشغل مما تقدم ثم كرر لا يجب عليه تكرار السجود ولو  
 كررها راكبا سائرا يتكرر الوجوب ان لم يكن في الصلوة فان كررها في  
 الصلوة لا يتكرر سواء كان في ركعة او اكثر وهو قول ابى يوسف رحمه الله  
 وهو الاصح وعند محمد رحمه الله ان كررها في ركعة اخرى يتكرر الوجوب  
 والسفينة كالبيت \* ولو تبدل مجلس السامع دون التالى يتكرر الوجوب  
 على السامع اجابا \* ولو تبدل مجلس التالى دون السامع يتكرر على السامع  
 ايضا عند البعض وعند البعض لا يتكرر وصحح في الكافي الاول وفي الهداية

٣ بسجدين قال نعم فن  
 لم يسجد هما فلا يقرأ هما  
 رواء الترمذى وعنه  
 عليه السلام فضلت  
 سورة الحج بسجدين  
 رواء ابوداود في المرا  
 سيل والجواب ان  
 الاول قد قال فيه التر  
 مذى اسناده ليس  
 بقوى والثاني مرسل  
 وليس بحجة عنده ولئن  
 سلم فالمراد بالسجدة  
 الثانية سجود الصلوة  
 بدليل اقترانها بالركوع  
 اذا لمعهود في مثلها كونه  
 من اوامر ما هو ركن  
 بالاستقراء كقوله تعالى  
 واسجدى واركعى مع  
 الراكعين كونهما فضلت  
 بسجدين لا يفيد ان  
 كلتهما سجدة لجواز  
 ان يراد تفضيلها بذكر  
 سجدين احديهما  
 للتلاوة والاخرى  
 للصلوة واستدل الثاني  
 بما رواء النسائي انه عليه  
 السلام سجد في صو  
 قال سجد هاتين الله دا  
 ود عليه السلام توبة  
 وسجدها شكا قلنا  
 غاية ما فيه انه عليه  
 السلام بين السبب ٤

وقتاوى قاضيخان الثانى وعليه الفتوى \* واعلم ان حكم الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند ذكر اسمه الشريف على القول بوجوبها كحكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلوة حينئذ دون تكرار السجود والفرق ان الصلوة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم يتقرب بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف السجدة فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة \* ولو قرأ آية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد بها ثم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل المجلس وقرأها فيها وسجد لها كفته هذه عن التلاوتين وان سجد للاولى لم تكفيه تلك السجدة عن التلاوتين وان لم يسجد للاولى ولا الثانية حتى خرج من الصلوة سقطتا وفي النواذر ان الاول لا تسقط والاول اصح ولو تلاها في الصلوة اولا وسجد لها ثم قرأها بعد ما سلم قبل يسجد ثانيا ولا تكفيه الاول وقيل تكفيه وقيل ان لم يتكلم بعد السلام قبل قرائتها تكفيه الاول وان تكلم لا ولو قرأها في الصلوة ولم يسجد لها حتى سلم فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاول ولو قرأ سجدة ثم سمعها في ذلك المكان من آخر ثم من آخر وهلم جرا كفته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة اولا على ظاهر الرواية والمسبوق اذا سجد بها مع امامه ثم قرأها فيما يقضى لا يسجد على مقتضى قول ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله ولو لم يكن سجد بها مع الامام يسجد اتفاقا \* واذا تلا السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعدها فوق ثلاث آيات فان شاء نواها في الركوع او السجود وان شاء سجد لها استقلالاً وان قرأ بعدها فوق ثلاث آيات فلا بد من السجود لها استقلالاً ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكره ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بعدها شيئاً بل يقرأ شيئاً ثم يركع فان كانت ختم السورة بقرؤ آيات من سورة اخرى وان بقى منها آيتان او ثلاث آيات كسورة بنى اسرائيل والانشاق فكذا ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى وان لم يوصل لا يكره والله اعلم \* ٩ ويكره للامام ان يقرأ آية السجدة في صلوة يخافت فيها وكذا في نحو الجمعة والعيد ان يكون في آخر السورة بحيث يؤدى ركوع الصلوة او سجودها وينبغي حينئذ ان لا ينويها في الركوع لتؤدى بالسجود من الجميع ويكره ان يقرأ سورة ويترك آية السجدة لانه يشبه الفرار من السجود ولا يكره ان يقرأ

٤ في حق داود عليه السلام والسبب في حقنا وكونه للشكر لا ينافي الوجوب فكل الفرائض والواجبات انما وجبت شكر التوالى نعم وامامنا في الصحابين عن ابن عباس رضى الله عنهما قال سجد من ليست من عزائم السجود وقد رأيت النبي عليه السلام يسجد فيها وفي رواية انه قرأ اولك الذين هدى الله فبهداهم اقتده وقال كان داود يمكن امر بينكم ان يقتدى به فدليل لنا فانه صرح بان النبي عليه السلام كان يسجد بها وانه عليه السلام امر بالاعتقاد بدادود عليه السلام وليس فيه ما يدل على تخصيصه عليه السلام بذلك فكنا ايضا مأمورين بالاعتقاد وح فيحمل قوله ليس من عزائم السجود على انه ليس مما امر به على سبيل العزم والقطع لما فيه من الاحتمال فيفيد في الفر ضية لا الوجوب على ما هو قولنا او السنة على ما هو قول الشافعي

السجدة وحدها ويترك سائر السورة لكن المستحب ان يقرأ معها آيات او آية  
دفعاً لتوهم التفصيل ﴿المحقات﴾ منها مباحث الامامة \* الصلوة  
بالجماعة سنة مؤكدة وقيل واجبة وفي البدائع تجب على العقلاء البالغين  
الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى والادلة تساعد على  
ما ذكرناه في الشرح والاعذار التي تبجح التخلف عنها المرض الذي يبيح  
التيم ومثله كونه مقطوع اليد والرجل من خلاف او مفلوجاً والمطر والطين  
والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح وكذا الاستخفاء من سلطان  
او غريم وهو معسر او لا يستطيع المشي او اعمى \* اولى الناس بالامامة اعلمهم  
بالسنة فان تساوا في العلم فاقرؤهم فان تساوا فافهمهم فاورعهم اى اكثرهم  
تحرزاً عن الحرام فان تساوا في الاوصاف الثلاثة فاكبرهم سناً فان تساوا  
في الاربعة فاحسنهم خلقاً والمراد بحسن الخلق الحلم والرفق والحياء ثم ان  
تساوا في الخمسة فقل اصحبهم وجهاً وقيل انسبهم فان تساوا اقرع بينهم  
(ويكره تقديم الفاسق كراهة تحريم وعند مالك لا يجوز تقديمه وهو  
رواية عن احمد وكذا المبتدع) ويكره تقديم العبد والاعرابي وولد الزنا  
والاعمى والكراهة فيهم دون تلك الكراهة وفي المحيط لا بأس بان يؤم الاعمى  
والبصير اولى \* ولو علم ان العبد والاعرابي او ولد الزنا عالم فلا كراهة \*  
والمبتدع من يعتقد شيئاً على خلاف معتقداهل السنة والجماعة وانما يجوز  
الاقتداء به مع الكراهة اذ الم يؤد ما يعتقد الى الكفر فان ادى الى الكفر فلا  
يجوز اصلاً الاقتداء به كغلاة الروافض ومن يقذف الصديقة او ينكر خلافة  
الصديق او يحبته او يسب الشيخين وكالجهمية والقدرية والمشبهة القائلين  
بانه تعالى جسم كالأجسام ومن ينكر الشفاعة او الرؤية او عذاب القبر  
او الكرام الكائنين اما من يفضل علياً ولا يسب فهو ممن يجوز الاقتداء بهم  
مع الكراهة وكذا من يقول انه تعالى جسم لا كالأجسام او يقول لا يرى  
جلاله وعظمته وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لا يجوز الاقتداء  
بالمشكك وان تكلم بحق المراد به من ناظر في دقائق علم الكلام وقيل من يريد  
زلة خصمه عند المناظرة في الكلام فانه كفر لانه محب كفر خصمه \* ويجوز  
الاقتداء بالشافعي ونحوه قيل مع كراهة وقيل من غير كراهة اذ لم يتحقق  
منه ما يفسد الصلوة على رأى المقتدى ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة  
ولا بالصبي في الصحيح ولا اقتداء العاقل بالمعتوه ولا اقتداء القارى بالامى

٧ واخرج الامام احمد  
وابونعيم واللفظه عن  
ابي سعيد الخدرى قال  
لقد رأيتنى في المنام كأنى  
اكتب سورة ص فاتيت  
على السجدة فوجد كل  
فى رأيت اللوح والقلم  
والدواة فاتيت النبي  
عليه السلام فاخبرته  
فامرنا بالسجود فيها  
فهذا صريح في الامر  
بها فلا يعارضه المحتمل  
واما مالك فانه يقول  
الثلاث الاخر وهى  
النجم والانشقاق و  
العلق ليست منها لما  
روى ابن عباس رضى  
الله عنهما انه عليه السلام  
لم يسجد فى فى من  
المفصل منذ تحول الى  
المدينة قلنا اسناده  
ضعيف ضعفه البيهقي  
فلا يصلح ناسخاً لما رواه  
البخارى والترمذى  
وصححه عن ابن عباس  
رضى الله عنهما انه عليه  
السلام سجد فى النجم  
وسجد معه المسلمون  
والشركون والجن  
والانس ولا يعارض ٧



والامى بالآخرس ومستور العورة بمكشوفها ولاغير المومى بالمومى ولا  
المومى قاعدا بالمومى مستلقيا او على جنبه ولا الطاهر بصاحب العذر ولا  
صاحب عذر بصاحب عذر آخر فان اتحدا في العذر جاز \* ولا يقتدى  
المفترض بالمتنفل ولا من يصلى فرضا بمن يصلى فرضا آخر فيجوز اقتداء  
المتنفل بالمفترض ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر الا اذا قال بعد نذر صاحبه  
نذرت تلك المنذورة التى نذرها فلان \* ويجوز اقتداء الحالف بالحالف  
وبالناذر دون العكس ومصليا ركعتى الطواف كالناذرين لا يجوز اقتداء  
احدهما بالآخر \* ولو اشتركا في نافلة فافسدها صح اقتداء احدهما  
بالآخر في القضاء بخلاف ما لو افسدها بعد الشروع غير مشتركين حيث  
لا يصح اقتداء احدهما بالآخر ولا بالناذر ولو صليا الظهر ونوى كل واحد  
منهما امامة الآخر صح صلوتهما ولو نوى كل اقتداء بالآخر فسدت \*  
ويجوز اقتداء من يصلى السنة بعد الظهر بمن يصلى السنة قبلها وكذا  
سنة العشاء بالتراويح وكذا اقتداء من يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة عن محمد  
ابن الفضل والاولى عدم الجواز \* ويجوز اقتداء الغاسل بالماسح وكذا  
اقتداء المتوضئ بالتيمم والقائم بالقاعد خلافا لمحمد رحمه الله فيهما وكذا  
اقتداء القائم بالاحدب الذى بلغت حد وبته حد الركوع ولو لم تصل الى  
حد الركوع فالاصح الجواز اتفاقا \* ويجوز امامة الخنثى المشكل للنساء  
وكذا امامة المرأة لهن لكن يكره ان يصليهن وحدهن جماعة وان فعلهن  
يكره ان تقدم الامام عليهن بل تقف وسطهن كما اذا ام العارى العراة  
\* ويجوز اقتداء الآخرس بالامى دون العكس \* والآخرس مع الامى  
كلامى مع القارى وفي المحيط ان القارى اذا كان على باب المسجد او  
يجوار المسجد والامى في المسجد يصلى وحده ان صلوته جائزة بخلاف  
وكذا اذا كان القارى في صلوة غير صلوة الامى جاز للامى ان  
يصلى وحده ولا ينتظر فراغ القارى بالاتفاق اما اذا صلى القارى في ناحية  
والامى في ناحية وصلوتهما متوافقة فقد ذكر ابو حازم عدم الجواز على  
قول ابى حنيفة رحمه الله وفي رواية الجواز والاول بناء على ما لو اقتدى  
قارى وامى بامى حيث تفسد صلوة الكل عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما صلوة القارى فقط \* ولا يجوز تقدم المؤتم على امامه خلافا  
لمالك \* والمعتبر موضع القدم حتى لو كان المقتدى اطول من امامه يقع سجوده

٧ لما في الصحيحين عن  
ابى رافع الصانع قال  
صليت خلف ابى هريرة  
العقبة فقرأ اذا السماء  
انفتحت فوجد فيها  
فقلت ما هذه قال  
سجدت بها خلف ابى  
القاسم عليه السلام فما  
زال اسجد فيها حتى  
القاه ومارواه الجماعة  
الا البخارى عن ابى  
هريرة انه قال سجدنا مع  
رسول الله عليه السلام  
في الشقة وقرأ باسم  
ربك مع ان الميثب اولى  
من النافى واما اشتراط  
شرائط الصلوة فبا  
لاجاع والتحريم  
ليست بشرط بل  
التكبيرتان مستحبتان  
حتى لو تركهما صححت  
ولذا لا يرفع يديه لانه  
عليه السلام لم يفعله  
ولا تشهد فيها ولا تسليم  
لعدم التحريم  
( شرح كبير )  
٤ واعلم ان اداء سجدة  
التلاوة بالركوع مما قدم  
فيه القياس على الا  
ستحسان كما ذكره في  
الاصول قال الشيخ ٩

قدام الامام لكن قدمه غير مقدمة عليه يجوز \* والمعتبر في القدم العقب حتى لو كان عقب المقتدى غير مقدم على عقب الامام لكن قدمه اطول تقع اصابعه قدام اصابعه يجوز \* ومن صلى مع واحد يقيمه عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليهما وعن محمد رحمه الله ان الواحد يجعل اصابعه عند عقب الامام وعن ابي يوسف رحمه الله انه يتوسط الاثنين فلو اقام الواحد خلفه او عن يساره يكره وقيل لا ولو توسط الاثنين لا يكره ولو توسط الاكثر يكره \* ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء والخشى المشكل يقوم قدام النساء \* والترتيب بين الرجال والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح اما بينهم وبين النساء ففرض عندنا حتى لو حاذت امرأة اوصية مشتهة رجلا او تقدمت عليه قدر ركن وصلواتهما مطلقة مشتركة تحريمه واداء واتحد المكان والجهة بلا حائل ونويت امامتها فسدت صلوة الرجل \* فشرط المحاذاة المفسدة عشرة على ما قالوا \* الاول كونها بالغة اوصية مشتهة وهي بنت تسع مطلقا او ثمان او سبع اذا كانت عبلة وسمينة فلولم تكن كذلك لا تنفسد ولا فرق بين المحرم وغيره \* الثاني كونها تعقل الصلوة فلو كانت لا تعقلها لا تنفسد \* الثالث ان تكون المحاذاة قدر ركن عند محمد رحمه الله واداء الركن معها شرط عند ابي يوسف رح \* الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا تنفسد المحاذاة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة \* الخامس كون الصلوة مشتركة من حيث التحريم بان تبني المرأة تحريمها على تحريم الرجل او يبني تحريمها على تحريم ثالث فلا تنفسد المحاذاة فيما اذا صليا صلوة واحدة منفردين او مقتديا احدهما امام لم يقتد به الآخر \* السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل اماما لها او كان لهما امام فيما يؤديانه تحقيقا كالمقتدين او تقديرا كاللاحقين بعد فراغ الامام فلا تنفسد المحاذاة اذا كانا مسبوقين قاما الى قضاء ما سبقا \* السابع اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على دكان قدر قامة والآخر على ارض لا تنفسد \* الثامن اتحاد الجهة فلو اختلف بان كان يصليان في جوف الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة الآخر لا تنفسد المحاذاة \* التاسع عدم الحائل بينهما حتى لو كانت بينهما اسطوانة ونحوها لا تنفسد والفرجة التي تسع انسانا كالحائل \* العاشر ان ينوي الامام امامة النساء فانه ان لم ينوها لا يصح اقتداؤها فلا تنفسد

بكمال الدين بن المهام  
فان قلت قد قالوا ان  
تأديها في ضمن الركوع  
هو القياس والا  
ستحسان عدمه والقياس  
مقدم على الاستحسان  
فاسعفي بكشف هذا  
المقام فالجواب ان مراد  
هم من الاستحسان  
ما خفي من المعاني التي  
يناط بها الحكم ومن  
القياس ما كان ظاهرا  
متبادرا فظهر من هذا  
ان الاستحسان لا يقال  
القياس المحدود في الا  
صول بل هو اعم منه  
قد يكتن والاستحسان  
بالنص وقد يكون  
بالضرورة وقد يكون  
بالقياس اذا كان قياس  
آخر متبادرا وذلك خفي  
وهو القياس الصحيح  
فيسمى الخفي استحسانا  
بالنسبة الى ذلك المتبادر  
فثبت به ان معنى الاستحسان  
في بعض الصور هو القياس  
الصحيح ويسمى مقابلة  
قياسا باعتبار الشبه  
وبسبب كون القياس  
المقابل ما ظهر بالنسبة  
الى الاستحسان ظن  
مجدبن سلة ان الصليبه  
هي التي تقوم مقام ٩

محاذاتها وقيل محاذاة الامرء مفسدة كالمرأة وهو غير صحيح \* وبشترط  
لحصة الاقتداء اتحاد مكان الامام والمقتدى حكما فلو كان بينهما حائط  
فان كان قصيرا دون القامة قليلا عرضه غير زائد على ما بين الصفيين لا يمنع  
والافان كان فيه باب او كوة يمكن الوصول الى الامام وهو مفتوح  
فكذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا او الكوة صغيرة لا يمكن النفوذ منها  
او مشبكة كان لا يشبه عليه حال الامام برؤية او سماع لا يمنع على اختيار  
الخلواتى قال فى المحيط وهو الصحيح وان كان الحائط على خلاف ما ذكر  
بان كان عرضا طويلا وليس فيه ثقب منع وان لم يكن بينهما حائط  
ولكن بينهما وبين المقتدى وبين الصف الذى قد امه بعد فان كان اقل  
بما يمكن فيه صف وتمر فيه العجلة لا يمنع مطلقا وان كان قدر ما يقوم  
فيه صف فان كان فى المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا ان  
يقوم فيه ثلاثة فانهم صف يحل به اتصال من ورائهم بمن قدامهم بالاتفاق  
بخلاف الواحد فانه لا يحصل به الاتصال بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما  
خلاف لابي يوسف فان الاثنين عنده كالثلاثة فى ذلك وفى حكم انعقاد جمعة  
الامام معهما وفى حكم محاذاة النساء وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا  
جدا كمسجد بيت المقدس المشتمل على المساجد الثلاثة وقام المقتدى فى اقصاه  
من غير اتصال الصفوف لا يجوز ولو اقتدى من سطح المسجد فالكلام  
فيه كالمقتدى من وراء الجدار وكذا المؤذنة ولو اقتدى على جدار  
بينه متصلا بالمسجد ولا يخفى عليه حال الامام جاز بخلاف ما لوقام على سطحه  
حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام \* ولو صلى على دكان  
خارج المسجد ان اتصلت الصفوف جاز والا فلا ولو كان بين الامام  
والمقتدى فى الجامع او غيره نهر فان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا  
يمنع والصحيح ان الصغير ما لا يمكن فيه سير الزورق وان امكن فهو كبير  
ومصلى العبد كالمسجد فى الحكم

### فصل

فما يتابع المقتدى فيه الامام ولما يتابعه \* لاختلاف فى لزوم المتابعة  
فى الاركان الفعلية واما الركن القولى وهو القراءة فلا يتابعه فيه عندنا  
بل يستمع وينصب سواء كان الامام يجهر بالقراءة او لا وعند الشافعى  
تلزمت المتابعة فى الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة وعند مالك واجد  
فى المحاذاة دون الجهر \* اما جواز القراءة خلف الامام فقال به محمد فى السرية

٩ سجدة التلاوة  
الركوع فكان القياس  
على قوله ان يقوم  
الصليبة وفى الاستحسان  
لا تقوم بل الركوع  
لان سقوط السجدة  
بالسجدة امر ظاهر  
فكان هو القياس وفى  
الاستحسان لا يجوز  
لان هذه السجدة قائمة  
مقام نفسها فلا تقوم  
مقام غيرها كصوم يوم  
من رمضان لا يقوم  
عن نفسه وعن قضاء  
يوم آخر فصح ان القياس  
وهو الامر الظاهر  
هنا مقدم على  
الاستحسان بخلاف  
قيام الركوع مقامها  
فان القياس بأبى الجواز  
لانه الظاهر وفى  
الاستحسان يجوز وهو  
الحق فكان ح من تقديم  
الاستحسان يجوز وهو  
لكن عامة المشايخ على  
ان الركوع هو القائم  
مقامها كذا ذكره محمد  
فى الكتاب فانه قال قلت  
فان اراد ان يركع بالسجدة  
نفسها هل يحبس به ذلك  
قال اما فى القياس فالر  
كعة فى ذلك والسجدة  
سواء لان كل ذلك ٣

وعندهما تكرر فيها ايضا كراهة تحريم وفيما ماعدا القراءة من الاذكار يتابعه  
يأتي به المقتدى كما يأتي به الامام ويبتنى على لزوم المتابعة في الاركان ان المقتدى  
لورفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ذلك  
ركوعين ولورفع الامام رأسه من الركوع او السجود قبل تسليح المقتدى  
ثلاثا فالصحيح انه يتابع الامام اما لوقام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدى التشهد  
فانه يتم ثم يقوم وان لم يتم وقام جازوكذا لو سلم في القعدة الاخيرة قبل ان يتم  
المقتدى التشهد فانه يتم ثم يسلم وان لم يتم جازو لو سلم قبل اتيان المقتدى  
بالصلوة والدعاء يتابعه لانها سنة والتشهد واجب وكذا لو تكلم الامام  
بعد تمام القعدة قبل اتمام المقتدى التشهد يتم ويسلم بخلاف ما لو احدث  
الامام عمدا في هذه الحالة فانه لا يتم بل ان كان قعد قدر ما يمكن فيه قراءة  
التشهد صححت صلوته والا فلا \* ولوركع في الوتر قبل ان يتم المقتدى  
القنوت يتابعه ان كان قرأ شيئا منه وان لم يكن قرأ شيئا يقرأ قدر ما لا يفوته  
الركوع معه وفي نظم الزندوستي خمسة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم  
القنوت وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجود التلاوة وسجود السهو  
واربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة او زاد على اقوال  
الحكاية في تكبيرات العيدين وكان المقتدى يسمع التكبيرات منه او زاد على الرابع  
في تكبيرات الجنازة او قام الى الخامسة ساهيا فان كان قعد على الرابعة ينتظره  
قاعدا فان مازاد سلم من غير اعادة التشهد وسلم المقتدى معه وان قيد الخامسة  
بالسجدة سلم المقتدى وحده وان كان لم يقعد على الرابعة فان مازاد يتابعه المقتدى  
وان قيد الخامسة بالسجدة فسدت صلوتهم جميعا ولا يعيد المقتدى تشهده  
وسلامه \* وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها القوم رفع اليدين  
في التحريمة والثناء مادام الامام في الفاتحة فان شرع في السورة لا يفعله  
المقتدى ايضا عند محمد رح خلافا لابي يوسف وتكبير الركوع والسجود  
والتسبيح فيهما والتسبيح وقراءة التشهد والسلام وتكبير التشريق

### ﴿ فصل في قضاء الفوائت ﴾

من ترك الصلوة لزمه قضاؤها سواء تركها بعذر مسقط او بعذر عذر ٩  
ويقدمها على صلوة الوقت لان الترتيب بين الفاتة والوقية وبين الفوائت  
شرط عندنا خلافا للشافعي الا انه يسقط بالنسيان وبضييق الوقت

(وبكثرة)

٣ والسجدة سواء  
لان كل ذلك صلوة واما  
في الاستحسان فينبغي  
له ان يسجد وبالقياس  
تأخذ وهذا لفظ محمد  
( فرح كبير )  
٩ لان الاقتداء شركة  
وموافقة فلا بد من الا  
تخاذل وعند الشافعي  
يصح في جميع ذلك لان  
الاقتداء عنده اداء على  
سبيل الموافقة وعندنا  
معنى الضمن مرعى فانه  
عليه السلام جعل الا  
ئمة ضمنا اى لصلوة  
المقتدى ولا ضمان في  
الذمة اذ صلوة المقتدى  
لا تصير واجبة على الا  
مام فثبت ان الامام ضامن  
من بصلوة نفسه وصلوة  
المقتدى اى صارت  
صلوة المقتدى في ضمن  
صلوته صحة وفسادا  
واذا ثبت هذا والشئ  
لا يتضمن ما هو فوقه  
ولامغايره ثبت ما قلنا  
ولا يقال النفل يغاير  
الفرض فكيف يصح  
اقتداء المتفل بالفرض  
لانا نقول ممنوع

وبكثرة الفوائت \* فلو صلى فرضا ذا كرا ان عليه فائتة قبله فسد فرضه  
فسادا موقوفا عند ابي حنيفة رح وباتا عندهما معنى الوقت عنده انه ان  
لم يقض الفائتة حتى لو صلى ستا وهو ذا كر لها عاد الكل صحيحا مثاله فاته  
صلوة الفجر فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني  
وهو ذا كر للفائتة في كل واحدة منها فهذه الخمس فاسدة فسادا موقوفا  
عنده فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الفائتة صححت الظهر  
والخمس قبلها وان قضى الفائتة قبل ظهر اليوم الثاني تقرر فساد الخمس  
وهذا معنى قولهم صلوة تصحح خسا و صلوة تفسد خسا فالتى تصحح هى  
ظهر اليوم الثانى اذا ادبت قبل الفائتة والى تفسد هى الفائتة اذا صليت  
قبل ظهر اليوم الثانى والتذكر فى خلال الصلوة كالتذكر فى اولها فى الحكم  
المذكور وان استمر النسيان الى ان سلمت لصحت لسقوط الترتيب بالنسيان \*  
وضيق الوقت بان يكون ما بقى منه لا يسع الفائتة الوقتية معابل كان بحيث  
لو صلى الفائتة يخرج الوقت قبل تمام الوقتية فيسقط الترتيب فيقدم الوقتية ولو  
كان الفوائت متعددة والوقت يسع بعضهما مع الوقتية دون كلها فلا بد  
من تقديم ذلك حتى لو فاته العشاء والوتر وقد بقى من وقت الفجر ما لا يسع الا  
خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يصلى  
الفجر ثم المعتبر حقيقة اتساع الوقت لا غلبة الظن حتى لو ظن من عليه  
العشاء ضيق وقت الفجر فصلها وفى الوقت سعة يكررها الى ان تطلع الشمس  
فرضه ما يبلى الطلوع ما قبله تطوع وقيل بشرع فى العشاء وان طلعت  
قبل الفراغ صحت فجره والا فلا كذا فى شرح الزاهدى ولو قدم الفائتة  
عند ضيق الوقت صح لكنه ياثم \* ثم المراد تضيق اصل الوقت لا الوقت  
المستحب حتى لو تذكر فى وقت العصر ان عليه قضاء الظهر وعلم انه لو اشتغل  
بقضائها يقع العصر فى الوقت المكروه يسقط الترتيب عند الحسن بن زياد  
لا عندنا ونحمد رح يوافقه فى رواية ولوبقى من المستحب ما لا يسع الظهر  
بتامها سقط الترتيب بالاتفاف فيصلى العصر ويؤخر الظهر الى بعد  
الغروب ولو شرع فى العصر الشمس حراء ذا كر الظهر ثم غربت وهو  
فيها اتما وقال ابن ابان يقطعها ثم يرتب ثم العبرة لوقت الافتتاح حتى لو  
افتتح الوقتية اول الوقت وهو ذا كر للفائتة وطال حتى تضيق او خرج  
لا تصح قال الزاهدى ويراعى الترتيب وان لم يقدر على اداء الوقتية الا

٦ بل النفل مطلق  
والفرض مقيد والمطلق  
جزء المقيد فلا يفارقه  
فلذا صح اقتداء المشتغل  
بالمفترض وكذا ان افسد  
المشتغل صلوته بعد  
اقتدائه به لعدم المغاير  
فان قيل القراءة فرض  
على المقتدى فى الاخرين  
قلنا لما اقتدى به لم يبق  
عليه قراءة لا فرضا  
ولا نفلا وكذا قاعدة  
المشتغل على رأس  
الركعتين تصوير نفلا  
لصيرورة نقل اربعا  
بالاقتداء لان القعدة  
انما تلزم اذا اراد  
الخروج اما اذا لم يرد  
فلا كذا فى الكافي ولا  
يصح اقتداء الناذر  
لمغايرة السبب لان  
فى حق كل منهما امر  
يترجع اليه وهو نذره  
وهما متغايران فتغاير  
اسبابهما الا اذا قال بعد  
نذر صاحبه نذرت  
تلك المنذورة التى  
نذرها فلان فح يجوز  
اقتداء احدهما بالآخر  
للاتحاد ويجوز اقتداء  
الحالف بالحالف لان  
الواجب هو البر  
فبقيت ٢

بالتخفيف في قصره القراءة والافعال ويقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة  
والكثرة المسقط للترتيب صيرورة الفوائت ستاخرج وقت السادسة وعن  
محمد رح انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح \* ثم الفوائت نوعان  
قديمة وحديثة فالحديثة تسقط الترتيب عند الكثرة اتفاقا واختلف في القديمة  
كن ترك صلوة شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوات حتى  
ترك صلوة ثم صلى اخرى ذا كرا لفائتة الحديثة لم يجوزها البعض وجعل الماضي  
من الفوائت كأن لم يكن وجوزها لا كثرون وعليه الفتوى ولو قضى بعض  
الفوائت حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلوة شهر ثم  
قضاها حتى بقى اقل من ست ثم صلى الوقتية ذا كرا لما بقى لم يجوز عندهؤلاء  
والاصح الجواز لان الساقط لا يعود فلا يصير صاحب ترتيب في مثل هذه  
الصورة ما لم يقض جميع الفوائت \* ترك صلوة من صلوات يوم ليلة ونسيها  
ولم يقع تحريمه على شيء بعيد صلوة يوم ليلة ليخرج عما عليه بيقين وان  
ترك صلوتين من يومين ونسيهما بعيد صلوة يومين وكذا لو نسي ثلاث  
صلوات من ثلاثة ايام او اربعة ايام قال عمرو بن ابي عمر وسألت  
محمد بن نسي بمجدة صلوتية ولم يدرك من اى صلوة هي قال يعيد الخمس  
قلت فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلوة خمسة ايام \*  
صبي صلى العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزمه اعادتها وهي واقعة بمحمد  
ابن الحسن سألها ابا حنيفة فاجابه بذلك فقضيها \* ومن فاتته صلوة  
في الصحة قضاها في المرض بحسب حاله من يتم او يعود او ايماء فان صح  
بعد ذلك لا يلزمه اعادتها والاولى قضاء الفائتة في البيت سترًا لذنبه  
شك في صلوته انه صلاها ام لا ان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت  
ثم شك فلا شيء عليه \* ومن مات وعليه صلوات فاوصى بمال معين  
يعطى لكفارة صلوته لزمه ويعطى لكل صلاته كالفطرة ولو ترك كذلك  
وكذا الصوم كل يوم وانما يلزم تنفيذها من الثلث وان لم يوص قنبر  
به بعض الورثة جاز وان كانت الصلوات كثيرة والخطة قليلة يعطى  
ثلاثة اصوع عن صلوة يوم ليلة مع الوتر مثلا لفقير ثم يدفعها الفقير  
الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل مرارا حتى يستوعب  
الصلوة ويجوز اعطاؤها الفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار  
والافطار \* ولو فدى عن صلوته في مرضه لا يصح كذا في التاتار خانية

٢ الصلواتان فقلان في  
نفسهما ولذا اصح اقتداء  
الحالف بالناذر دون  
العكس (شرح كبير)  
٩ خلافا لاجد فان عنده  
اذا تركها عمد ابغى  
غذرا لا يلزمه قضاؤها  
لكونه صار مرتدا  
المرتد لا يؤمر بقضاء  
ما تركه اذا تاب وعند  
الجمهور لا يصير مرتدا  
فتؤمر بالقضاء ويقدمها  
على صلوة الوقت  
لان الترتيب بين  
الفائتة والوقتية  
وبين الفوائت شرط  
عنده به قال الخفي  
والزهري وربيعة ويحيى  
الانصارى والليث  
ومالك واحد واسحق  
وقال الشافعي مستحب  
وهو قول طاوس  
والحسن وابي ثور لان  
كل فرض اصل بنفسه  
فلا يكون شرطا لغيره  
وهذا هو الاصل الا ما  
اخرجه دليل كالايامان  
فانه اعظم الاصول وهو  
شرط لكل العبادات  
ولنا ان الكتاب مجل  
في حق اوقات الصلوة؛

ومن اراد ان يقضى الصلوة التي صلاها فان كان لاجل نقصان دخلها  
فحسن والا فقل يكره وقيل لا يكره الا بعد الفجر والعصر لانه نقل

### فصل في صلوة المسافر

٤ مطلقا اداء وقضاء

وانما ثبت الاوقات  
بقوله عليه السلام  
وقوله صلوا كما رأيتموني  
اصلي ولا شك ان بيان  
المجمل المفيد للقرضية  
بخبر الواحد مفيد  
للقرضية ولم يثبت عنه  
عليه السلام تقديم صلوة  
على ما قبلها اداء ولا  
قضاء ففي الصحيحين عن  
جابر انه صلى الله عليه  
وسلم صلى العصري  
يوم الخندق بعدما  
غربت الشمس ثم  
صلى المغرب بعدها  
وعن ابي جعة حبيب  
بن سماع انه عليه السلام  
صلى المغرب عام الا  
حزاب فلما فرغ قال  
هل علم احد منكم  
اني صليت العصر قالوا  
لا يا رسول الله ما صليتها  
فامر المؤذن فاقام  
فصلى العصر ثم اعاد  
المغرب رواه احمد ذكره  
ابو الفرج باسناده قال  
ابو حفص بن شاهين  
يتبعين انه ذكرها وهو  
في الصلوة والا لما  
اعادها واخرج الدار  
قطني والبيهقي عن  
اسماعيل

اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلاثة ايام من اقصر السنة بالسير المتوسط  
وهو مشى الاقدام والابل في البر او اعتدال الريح في البحر وعن ابي يوسف ررح  
يومان واكثر الثالث وصحح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفراسخ  
لكن قال المرغيناني وطامة المشايخ قدورها بالفراسخ فقبل احد وعشرون  
فرسخا وقيل ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوى وقال العتابي  
في جوامع الفقه وهو المختار ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يصير فيه  
سيرا وسطا مسافة ثلاثة ايام وانما يصير مسافرا اذا فارق بيوت مصره او  
قريبه ناويا للذهاب الى موضع بينه وبين ذلك الموضع المسافة المذكورة  
فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج  
منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير  
مسافرا ما لم يجاوزها وان جاوز العمران من جهة خروجه وكان بخذائه محلة  
من الجانب الاخر يصير مسافرا اما فناء المصر فان كان بينه وبين الفناء  
اقل من غلوة ولم يكن بينهما مزرعة تعتبر مجاوزته ايضا والا فلا \* ثم  
للمسافر احكام يخالف فيها المقيم كاباحة الفطر في رمضان وامتداد مدة  
المسح ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية ومن ذلك  
قصر ذوات الاربع من الصلوة فان فرضه في كل منها ركعتان \* والقصر  
عندنا لازم حتى انه يكره الاتمام وان اتم فان قعد في الثانية قدر ان تشهد اجزائه  
والاخرين نافله له ويصير مسيئا لتأخير السلام لكونه بنى النفل على تحريمه  
الفرض وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لتركه فرضا كما في الفجر والجمعة  
وكذا لو ترك القراءة في احدى الاولين \* ثم لا يزال المسافر على حكم السفر حتى  
يدخل وطنه او ينوي اقامة خمسة عشر يوما بموضع واحد من مصر او قرية  
غير وطنه ولا يشترط نية الاقامة في دخول وطنه فلو نوى في غير وطنه اقل  
من خمسة عشر يوما لا يزول حكم السفر وكذا ان نوى خمسة عشر يوما  
بموضعين كككة ومنى الا ان يكون بيتوته في احدهما وان كان يقول غدا اخرج  
او بعد غدا اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا ولو بقى سنين عديدة \*  
وفي الغاية المسافر اذا دخل مصرا على عزم انه متى حصل عرضه خرج





بخلاف الصبي وقبل يقصران \* والحائض اذا ظهرت وقدمت الى مقصدها  
اقل من ثلاثة ايام تتم في الصحيح \* ثم اعلم ان الصلوة مادام وقتها باقيا  
فهى قابلة للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العيد مالم تؤدفاذا خرج الوقت  
تقرر في الذمة على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك  
آخر الوقت عندنا بحيث لا يبقى منه قدر ما يسمع قوله الله اكبر وصلوة المسافر  
تغير من الركعتين الى الاربعة بنية الإقامة مادام في الوقت وكذلك بالافتداء  
بالمقيم ان تم اقتداء \* فلو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح ولزمه  
الاتمام وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح لتقرر الصلوة في ذمته ركعتين  
فلا تغير بالافتداء كما لا تغير بنية الإقامة فيلزم اقتداء المفترض بالمتنقل في حق  
القعدة ولو اقتدى به في الوقت ثم فسدت صلوته فانه يصلي ركعتين  
لزوال الافتداء \* ولو اقتدى المقيم بالمسافر صح في الوقت وخارجه فاذا  
صلى المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلوته بغير قراءة في الاصح  
وقيل بقراءة \* ويستحب للمسافر اذا سلم ان يقول اتموا صلواتكم فانا قوم  
سفر او انا مسافر \* ومن فاته صلوة وهو مقيم فاسافر قضاها اربعا \*  
ومن فاته صلوة وهو مسافر فاقام قضاها ركعتين لما تقدم \* والوطن  
اما اصلى او وطن اقامة او وطن سفر فالاصلى وهو مولد الانسان او موضع  
تأهله ومن قصده التعيش به لا الارتحال عنه اما لو كان له ابوان ببلد  
غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطنه وفي المبسوط هو الذى  
نشأ فيه او توطن فيه فقوله او توطن يتناول ما عزم القرار فيه او تأهل به  
وعدم الارتحال وان لم يتأهل \* ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الإقامة به  
فقبل لا يصير مقيما وقبل يصير مقيما وهو الاوجه ولو كان له اهل ببلدين  
فاتبهما دخل صار مقيما فان ماتت زوجته في احدهما وبقي له فيها دور  
وعقار قبل لا تبقى وطنه وقبل تبقى \* ووطن الإقامة ما ينوى فيه الإقامة  
خسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولده ولا له به اهل \* ووطن السفر  
ما ينوى فيه إقامة اقل من خسة عشر يوما من ذلك \* ويسمى وطن السكنى  
والحققون على عدم اعتباره وطنا \* ثم الاصلى ينتقض بمثله حتى لو كان له  
وطن اصلى فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه حتى  
لودخله بعد ذلك لا يلزمه الاتمام ما لم ينو الإقامة ولا ينتقض بوطن الإقامة  
ولا بالسفر واما وطن الإقامة فينتقض بوطن إقامة آخر وان لم يكن بينهما

ه من ذكرها اولاً  
فلا يرد ان سعيداً  
لا يقاوم ما كاولو كان  
الترتيب مستحباً لتركه  
عليه السلام مرة او  
اشار الى تركه مرة ولم  
ينقل ولا نقل ايضاً  
عن احد من الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم  
قولاً ولا فعلاً وليس  
هذا كخبر الفاتحة لان  
ذلك ليس ببيان المجمل  
بل هو زيادة على مطلق  
الكتاب وهو بخير  
الواحد غير جائزة  
وبهذا التقرير سقط  
ما يحمله الشيخ كالدين  
بن الهمام وبني عليه  
اولوية قول الشافعي  
ولم ار من تعرض له نعم  
كان ينبغي على هذا ان  
لا يسقط الترتيب  
بالنسيان وضيق  
الوقت وكثرة الفوائد  
الا انه سقط لادلة  
اخرى واما النسيان  
فلقوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم من نام عن  
صلوة ونسيها فليصلها  
اذا ذكرها فان ذلك ٦

مدة سفر وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطرأ عليه وطن اقامة آخر \* ثم السفر ليس بشرط لشبوت الوطن الاصلى بالاجاع وكذا اشبوت وطن الإقامة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انه شرط حتى لو خرج من مصره لا تقصد السفر فوصل الى قرية ونوى اقامة خمسة عشر يوما لا نصير وطن اقامته \* وكذا لو قصد السفر فقبل ان يسير مدته اقام بقريه لا نصير وطن اقامته وعلى ظاهر الرواية نصير في الصورتين \* ويرخص للمسافر ترك السن وقيل لا ولا عدل ما قاله الهندي وانى ان فعلها افضل حالة النزول \* والترك افضل حالة السير الاسنة الفجر والعاصى والمطيع في سفره في الرخص سواء عندنا وعند الثلاثة ليس للعاصى بسفره كالأبقى او في سفره \* كقاطع الطريق ان يترخص بالرخص المشروعة للمسافر ٩ ولا يجوز الجمع عندنا بين صلوتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة وعند الثلاثة يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت واحد بعذر السفر او المطر تقدما او تأخيرا بان يصلى المتأخرة في وقت المتقدمة او يؤخر المتقدمة فيصلحها في وقت المتأخرة والدلائل في جميع ذلك مذكورة في الشرح

### ﴿ فصل في صلوة الجمعة ﴾

٧ صلوة الجمعة فرض عين على من استجمع شرائطها \* ولها شروط للوجوب زائدة على شروط سائر الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفاس \* وشروط الاداء زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها \* اما شروط الوجوب فستة \* اولها الذكورة فلا تجب على المرأة \* الثاني الإقامة فلا تجب على المسافر \* الثالث الحرية فلا تجب على العبد ولو اذن له المولى فيها قيل تجب عليه وقيل يتخير والمكاتب تجب عليه كذا معتق البعض دون المأذون وقيل للمستأجر ان يمنع الاجير عنها والا صح انه لا يمنعه لكن يسقط عنه من الاجر قدر اشتغاله ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه شيء \* الرابع الصحة اى عدم المرض فلا تجب على المريض اذا خاف زيادة المرض او بطل البرء بالذهاب اليها ومثله الشيخ الكبير الضعيف عن السعي \* الخامس سلامة العينين فلا تجب على الاعمى مطلقا وعندهما ان وجد قاءا تجب عليه \* السادس سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد ومقطوع الرجلين وان وجد من يحمله \* والمرضى

٦ وقتها متفق عليه فقد قصر وقتها على وقت التذكر فلا يكون حال النسيان وقتها فكان وقتها صلاه لعدم المزاحجة ولزم منه سقوط الترتيب واما ضيق الوقت فلا يجاع على حرمة تأخير الصلوة عن وقتها قصدا ومسنده الكتاب والسنة وايدى الدليل العقلى فرجع على دليل اشتراط الترتيب واما الكثرة فلان الحرج مدفوع بالكتاب وعليه الاجاع ايضا واشتراط الترتيب اذ ذلك يستلزمه وايضا ربما افضى الاشتغال بالترتيب الى تفويت الوقتية وهو حرام كالمسقط (مرح كبير) ٩ لانها نعم فلا ينالها المستحق للنعم وقياسا على عدم جواز صلوة الخوف للبقاء وقطاع الطريق بالاجاع قلنا هذا قياس في مقابلة النصوص من الكتاب والسنة قال الله تعالى فمن كان منكم

كالمرضى ان يبقى المريض ضايعا بذهابه على الاصح فالتمريض من جلة الاعذار  
المبحة للتخليف عن الجمعة والجماعة وكذا الخوف من ظالم ونحوه والمطر  
والثلج والوجل ونحوها فهؤلاء الذى لم يستكملوا الشرائط لا تجب عليهم  
الا انهم لو حضروا وصلوها اجزأتهم عن فرض الوقت كالفقير اذا حج  
\* واما شروط الاداء فستة ايضا \* الاول المصر او فناءه فلا تصح في  
القرى عندنا واختلفوا في تفسير المصر والصحيح ما اختاره صاحب الهداية  
انه الموضع الذى له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقم الحدود والمراد  
القدرة على اقامة الحدود صرح به في تحفة الفقهاء ولا بد من كون  
الموضع المذكور ذاسكك ورسابق صرح به فيها ايضا الا ان صاحب  
الهداية تركه بناء على ان الغالب ان الامير او القاضى شأنه القدرة على  
تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد له رسابق واسواق  
وسكك \* والمسجد الجامع ليس بشرط فيجوز في فناء المصر وهو ما  
اتصل به معدا لمصالحه من ركض الخيل وجع العساكر والمناضلة  
ودفن الموتى وصلوة الجنائز ونحو ذلك \* وتجوز اقامتها بمعنى في الموسم  
اذا كان هنا خليفة او امير الجواز خلافا لمحمد بخلاف ما اذا لم يكن  
امير الموسم اى امير الحاج فانها بالاتفاق لا تجوز \* ولا يصلى بها العيد  
اتفاقا ايضا للاشتغال فيه بامور الحج \* وانما تجوز اقامة الجمعة في المصر  
في موضع واحد لا اكثر في ظاهر الرواية عن ابى حنيفة رحمه الله وعنه  
كقول محمد رحمه الله تعالى انها تجوز في مواضع متعددة قيل وهو  
الاصح وعن ابى يوسف رحمه الله تجوز بموضعين لا غير وعنه لا تجوز  
بموضعين الا ان يكون بينهما نهر فاصل \* ثم على قول بعدم جواز التعدد  
لو تعدد فالجمعة لمن سبق قيل بالفراغ والصحيح بالافتتاح فان صلوا  
معا ووقع الاشتباه فسدت صلوة الكل وعن هذا وعن الاختلاف في المصر  
قالوا في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة ينبغى ان يصلى اربع  
ركعات بنية آخر ظهر ادركت وقته ولم يسقط عنى بعد حتى ان صحت  
الجمعة وكان عليه ظهر يسقط عنه والافضل \* والاولى ان يصلى بعد  
الجمعة سنتها ثم الاربعة بهذه النية ثم ركعتين بنية سنة الوقت فان  
صحت الجمعة يكون قد ادى سنتها على وجهها والافضل صلى الظهر مع  
سنته \* وينبغى ان يقرأ السورة مع الفاتحة في الاربعة التي صلى بنية آخر

٢ مريضاً وعلى سفر  
فعدة من ايام اخر  
الاية واذا ضربتم  
في الارض فليس عليكم  
جناح ان تقصروا من  
الصلوة الاية وان كنتم  
مرضى او على سفر  
الاية قال عليه السلام  
يسمع المقيم يوما وليلة  
والمسافر ثلثة ايام  
ولا فصل في هذه  
النصوص بين مسافر  
ومسافر على ان الله  
تعالم بمنع نعمه عن  
عباده في الدنيا لمصيبهم  
والالا اباح له التكاثر  
والبيع والشراء وغير  
ذلك من العقود  
الشرعية التي فرعتها  
من نعمه لا يقال ذلك  
للضرورة كاكل الميتة  
ونحوه لانا نقول فينبغى  
ان يقتصر على قدر  
الضرورة ولا يباح  
الزائد كاكل الميتة ولا  
قائل به والقياس على  
عدم جواز صلوة الخوف  
للغاوة وقطاع الطريق  
غير صحيح لان المعصية  
في حقهم في نفس الصلوة  
اذ قصد هم هم ح  
محاربة الله ٣

ظهر ان لم يكن عليه قضاء فان وقع فرضا فالسورة لا تضر وان وقع نقلا  
 فقرة السورة واجبة \* ومن هو في اطراف المصرايس بينه وبين المصر  
 فرجة بل الابنية متصلة فعليه الجمعة وان كان بينه وبين المصر  
 فرجة من المزارع والمراعى فلا الجمعة عليه وان كان يسمع النداء وعند محمد  
 رح ان سمع النداء فعليه الجمعة \* وان دخل القروى المصر يوم الجمعة فان  
 نوى المكث الى وقتها لزمته وان نوى الخروج قبل دخوله لا تزمه وان  
 نواه بعد دخول وقتها تزمه وقال الفقيه ابو الليث لا تزمه وهو مختار  
 قاضيان \* الشرط الثانى كون الامام فيها السلطان او من اذن له  
 السلطان ولو قد العبد ناحية فصلى بهم الجمعة جاز \* والمنقلب  
 الذى لا منشور له اذا كانت سيرته فى الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها  
 وليس للقاضى ان يصلى بهم اذا لم يؤمر به صريحا او دلالة وكذا  
 صاحب الشرطة وعن ابى يوسف رحمه الله يجوز لصاحب الشرطة ان  
 يصلى بهم دون القاضى فان مات والى المصر فصلى بهم خليفته قبل  
 اتيان وال صم وكذا لو صلى القاضى او صاحب الشرطة وان لم يكن  
 احد من هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصلى بهم جاز ومع وجود واحد  
 لا يجوز الا باذنه للضرورة هناك لاهنا \* ولومات الخليفة وله امر  
 وولاية على اشيائه من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة لانهم لم ينزلوا بموته  
 \* ولو شرع المأمور بها ثم حضر آخر مكانه مضى عليها ولو حضر قبل  
 شروعه لا يصح شروعه \* والمرأة اذا كانت سلطانة يجوز امرها  
 باقامتها لا اقامتها وللمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له فى  
 الاستخلاف بخلاف القاضى ٩ ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة  
 والصلوة على ما حققناه فى الشرح \* والاذن فى الخطبة اذن فى الصلوة  
 وبالعكس \* الشرط الثالث الوقت فانها لا تصح بعده بخلاف سائر  
 الصلوات ووقتها وقت الظهر اجاما \* ولا تجوز قبل الزوال الا فى قول  
 احمد بن حنبل ولا بعد دخول وقت العصر خلافا لمالك ولو خرج  
 الوقت وهو فيها يستأنف الظهر ولا يبنيه عليها خلافا للشافعى  
 رحمه الله \* الشرط الرابع الخطبة وعليه الجمهور وشرطها كونها فى الوقت  
 لا تصح قبله وان تكون بحضرة الجماعة فلو خطب وحده ثم حضرت  
 الجماعة فصلى بهم لا تجوز ولا يشترط الا حضورهم عندها لاسماهم

٣ ورسوله والمصية  
 فيما نحن فيه فيما تعلق به  
 الصلوة ونحوها من  
 الرخص لافى عينها  
 فصار كالصلوة عند  
 الطلوع ومع الصلوة  
 فى الثوب المنسوب و  
 كالزنا فى حق ثبوت  
 النسب مع الوطى فى  
 الحيض فليتأمل  
 (شرح كبير)  
 ١٧ اعلم ان صلوة الجمعة  
 فرض عين على كل من  
 استكمل شرائط وجوبها  
 دل على فرضيتها  
 الكتاب وهو قوله  
 تعالى فاسعوا الى ذكر  
 الله وذروا البيع فانه امر  
 وهو باطلاق يقتضى  
 الوجوب ونهى عما كان  
 مباحا فيقتضى حرمة  
 وبالسنة وهى كثيرة  
 منها قوله عليه السلام  
 لقد هممت ان آمر  
 رجلا يصلى بالناس ثم  
 احرق على رجال  
 يتخلفون عن الجمعة  
 بيوتهم رواه مسلم  
 واحد وقوله عليه  
 السلام لينتهين اقوام

لها بعد ان تكون جهرا حتى لو بعدوا او ناموا او كانوا صما اجزأت  
 \* وركنها مطلق ذكر الله بنيتها عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما  
 ذكر طويل يسمى خطبة \* وواجبها كونها مع الطهارة والقيام وستر  
 العورة \* وسنتها كونها خطبتين بجلسة بينهما يشمل كل منهما على  
 الحمد لله والتشهد والصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والاولى  
 على تلاوة آية والوعظ والثانية على الدماء للمؤمنين والمؤمنات بدل  
 الوعظ وهذه \* كلها فرائض عند الشافعي فلو قال الحمد لله اوسبحان الله  
 اولا اله الا الله ونحو ذلك اجزاء اذا كان على قصد الخطبة عند ابي ح  
 رح بخلاف مالمو عطس فحمد لاجله فانه لا يجزئ عنها ويكره  
 للخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا ولو خطب ففر من كانوا  
 حاضرين وجاء آخرون فصلى بها اجزأهم ولو خطب ثم ذهب فتوضأ  
 في منزله ثم جاء فصلى يجوز \* ولو تغدى فيه اوجامع فاغتسل استقبل  
 الخطبة وقيل في التغدى لا يستقبل ولو خطب جنبا فاغتسل استقبل الكل  
 في شرح الهداية للسروجي \* الشرط الخامس الجماعة واقلهم ثلاثة  
 سوى الامام وعند ابي يوسف اثنان سواء وعند الشافعي اربعون  
 وهو ظاهر مذهب احمد وعند مالك من يقرى بهم قرية وفي رواية  
 ثلاثون \* ويشترط ككون الجماعة رجالا عقالا فلا تنعقد بالنساء  
 والصبيان لا كونهم احرارا او مقيمين فتعقد بالعبيد والمسافرين وتصح  
 امامتهم فيها وكذا المرضى ونحوهم من المعذورين خلافا لوزر فعنده  
 لا تصح امامة من لا تجب عليه فيها \* ويشترط بقاء الجماعة الى السجدة  
 الاولى عند ابي حنيفة رحمه الله فلو نفروا قبلها او نقصوا يستقبل من  
 بقى الظهر وعندهما يشترط بقاؤهم الى التسمية فلو نفروا بعدها يتم  
 من بقى الجمعة وعند زفر يشترط بقاؤهم الى القعود قدر التشهد فيها  
 \* الشرط السادس الاذن العام حتى لو ان السلطان ونحوه اطلق  
 باب قصره وصلى فيه بخشمه لا تجوز جعته وان فتحه واذن للناس  
 بالدخول جازت سواء دخلوا اولا \* ويستحب التكبير الى الجمعة والغسل  
 والتطيب والسواك ولبس احسن اثياب ويجب السعي وترك الاشتغال  
 بالاذان الاول وهو الذي على المنارة بعد دخول الوقت وقيل الذي بين  
 يدي المنبر والاول اصح \* واذا صعد الامام المنبر يجب على الناس ترك  
 الصلوة النافلة \* وترك الكلام عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يباح الكلام

٤ عن ودعهم الجمعات  
 اوليختمن الله على قلوبهم  
 ثم لم يكون من  
 الغافلين رواء البخاري  
 ومسلم والنسائي واحد  
 وقوله عليه السلام من  
 ترك ثلاث جمع تهاونا  
 طبع على قلبه رواء  
 الخمسة وقوله عليه  
 السلام رواح الجمعة  
 واجب على كل محتلم  
 رواء النسائي باسناد  
 صحيح على شرط مسلم  
 وغير ذلك من  
 الاحاديث وبأني  
 بعضهما ان شاء الله تعالى  
 واجماع الامة على  
 فرضيتها عينا حكاها ابن  
 المنذر وغيره حتى قال  
 ابو بكر ابن العربي  
 لا يطلب على فرضية  
 الجمعة دليل فان الاجماع  
 من اعظم الادلة  
 ( شرح كبير )

٩ حيث لا يملك  
 الاختلاف ان لم يؤذن  
 لديه والفرق ان الجمعة  
 موقته تفوت بتأخيرها  
 فالامر باقمتها مع العلم  
 بان الأمور غرض  
 للاغراض المؤدية الى  
 التفويت امر بالاستخلاف  
 دلالة بخلاف القاضي  
 لان القضاء غير ٦

حتى يشرع في الخطبة \* ويكره والخطيب يخطب قراءة القرآن ورد السلام وتسميت العاطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل واذا قرأ الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية فمن ابى حنيفة ومحمد رحمه الله انه ينصت وعن ابى يوسف رحمه الله انه يصلى سرا وبه اخذ بعض المشايخ والاكثر على انه ينصت وفي الحجة لو سكت فهو افضل وعن ابى حنيفة رحمه الله اذا عطس يحمده الله تعالى في نفسه ولا يجهر وهو الصحيح وكذا لو شمت اورد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار برأسه او عينيه او يديه عند رؤية المنكرو لم يتكلم بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب الانصات الا ان يشرع في مدح الظلة فلا تجب حينئذ ولذا ذهب بعضهم الى ان البعد في زماننا افضل كيلا يسمع مدح الظلة لكن الصحيح ان القرب افضل والبعد يجب عليه الانصات في الصحيح \* وقيل يجوز له القراءة ونحوها وعن ابى يوسف رحمه الله انه كان ينظر في كتابه ويصلحه بالقلم واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذن بين يديه الاذان الثاني ويستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة لكن الرسم الآن انهم يستقبلون القبلة للمرج في نسوية الصفوف لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للسروجي \* فاذا فرغ من الخطبة قاموا وصلى بهم ركعتين على ما هو المعروف يقرأ فيهما قدر ما يقرأ في الظهر

### مسائل متفرقة

ومن ادرك الامام فيها صلى معه ما ادرك وبنى عليه الجمعة ولو ادركه في التشهد او سجود السهو وقال محمد رحمه الله ان ادرك مع ركوع الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك فيما بعد ذلك بنى عليها الظهر \* واذا صعد الخطيب على المنبر لا يسلم على القوم عندنا خلافا للشافعي واحمد \* وكل بلدة قمت بالسيف يخطب فيها بالسيف مككة \* والتي اسلم اهلها طوعا كالمدينة يخطب فيها بلا سيف \* وفي النبايع الجهر في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى \* ويكره اشد الكراهة وصف السلاطين بما ليس فيهم لان فيه خلط العبادة بالمعصية وهى الكذب \* ومن صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلوة الامام الجمعة ولا عذر له صحت ظهره خلافا لزفر والثلاثة لكنه يكون حاصيا بترك الجمعة \* ثم بداله ان يصلى الجمعة بعد ذلك فتوجه اليها قبل الفراغ منها بطل ظهره بمجرد السعي

٦ موقت قال فراح الهداية في كتاب القاضي انما يجوز الاستخلاف في الجمعة بشرط ان يكون المستخلف قد سمع الخطبة اما اذا لم يكن سمعها فلا لانها من شرائط افتتاح الجمعة بخلاف ما لو سبقه الحدث فاستخلف من لم يشهد الخطبة لان الخليفة حبان وليس بمفتتح والخطبة شرط الافتتاح وقد وجد في حق الاصل وبخلاف المستعير فانه ان غير لانه يملك المنافع لنفسه فكان له تعليقها والقاضي انما اذن له ليعمل لغيره وهذا ما قالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له اقامة غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له اقامة غيره مقام نفسه فهم بعض الفضلاء من هذا ان الاستخلاف انما يجوز في الصلاة بعد الشروع حتى قال في بعض مصنفاته ان الاستخلاف لا يجوز للخطبة اصلا ولا للصلوة ابتداء بل بعد ما حدث الامام ٧

سواء ادركها او لا حتى انه يجب عليه اعادة الظهر اذا لم يدرك الجمعة  
 او بدا له ان يرجع فرجع وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يبطل ظهره  
 ما لم يشرع في الجمعة وفي رواية ما لم يتم الجمعة \* ولو كان من صلى الظهر  
 معذورا كالمسافر ونحوه فسعى اليها قبل لا يبطل ظهره بالسعي اتفاقا  
 والصحيح من المذهب عدم الفرق بين المعذور وغيره \* ولو كان في الجامع  
 فسمع الخطبة ثم قام فصلى الظهر جاز ظهره ولا ينتقض والذي ينبغي  
 انه لو شرع في الجمعة ينتقض \* ويكره للمعذرين والمجورين اداء الظهر  
 بجماعة في المصير يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده  
 \* ويستحب للمريض ان يصلى الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء  
 البرء في كل ساعة \* والاولى ان لا يصلى الا من خطب ولو صلى غيره  
 جاز وان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويصلى  
 الفجر ان كان في الوقت سعة وان فاتته الجمعة صلى الظهر وقال محمد  
 رحمه الله ان خاف فوت الجمعة لا يقطعها ومن حضر والمجهد ملاك  
 ان تخطى يؤذى الناس لا تخطى وان كان لا يؤذى احدا بان لا يبطأ ثوبا  
 ولا جسدا لابس بان تخطى ويدنو من الامام ذكر الفقيه ابو جعفر عن  
 اصحابنا لا بأس بالخطى ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ فعلى  
 هذا جواز التخطى مشروط بشرطين \* احدهما ان لا يؤذى احدا  
 والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة لكن ينبغي ان يقيد هذا بما وجد  
 مكانا اما اذا لم يجد وفي القدام مكان خال فله ان يخطى اليه للضرورة  
 \* ويكره تطويل الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طوال  
 المفصل لاسيما في ايام الشتاء \* ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة  
 قبل ان يصلها ولا يكره قبل الزول هو الصحيح

### ﴿ فصل في صلاة العبد ٩ ﴾

صلاة العبد واجبة على من تقرر عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب  
 يشترط لها جميع ما يشترط للجمعة وجوبا واداء الا الخطبة فانها ليست  
 بشرط لها بل هي سنة بعدها \* ويستحب يوم الفطر ان يأكل شيئا  
 قبل الصلوة والاولى ان يكون تمرا ان تيسر والافشيئا حلوا ويوم الاضحى  
 يؤخر الاكل الى ما بعد الصلوة وقبل هذا في حق من يضحي لافي حق غيره  
 والاول اصح والاصح انه لا يكره الاكل قبل الصلوة هنا ولا تركه هناك

١٧ الا اذا كان مأذونا  
 من السلطان للاستخلاف  
 اعتمادا منه على التقيد  
 المذكور وعلى القاعدة  
 المذكورة وانت خبير  
 بان اطلاقهم وفرقهم  
 المذكورين المأذون  
 في الجمعة وبين القاضي  
 يفيد اطلاق الاستخلاف  
 في الخطبة وفي الصلوة  
 غاية ما في الباب انه اذا  
 خطب واراد الاستخلاف  
 لا يجوز ان يستخلف  
 من لم يشهد الخطبة الا  
 اذا كان بعد الشروع  
 وسبق الحدث واما  
 القاعدة المذكورة منقول  
 بموجبها ولا نسلم ان  
 المأذون في الجمعة قام  
 مقام غيره لغيره بل  
 لنفسه بخلاف القاضي  
 وذلك لان القاضي  
 انما قام مقام السلطان  
 لاجل الرعية خاصة  
 ولذا لا يجوز حكمه  
 لنفسه بل ولالمن هو  
 بمنزلة نفسه من لا تقبل  
 شهادته واما الامور  
 بالجمعة فانه ما قام مقام  
 السلطان لاجل الناس  
 فقط بل ٨

\* ويستحب اداء صدقة الفطر قبل الصلوة في الفطر \* ويستحب التوجه الى المصلى ماشيا ان قدر ولا يكره الركوب وكذا في الجمعة ويستحب التكبير جهرًا في طريق المصلى يوم الاضحى اتفاقًا ويوم الفطر لا يجهر به عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما يجهر وهو رواية عنه والخلاف في الافضلية اما الكراهة فمنفية عن الطرفين ثم قيل يقطع التكبير بوصوله الى المصلى وقيل لا يقطعه مالم يفتح الصلوة \* ويكره التنفيل قبل صلوة العيد وقد تقدم \* واذا دخل وقت الصلوة بارتفاع الشمس وخرج وقت الكراهة يصلى الامام بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة يكبر تكبيرة الاحرام ثم يضع يديه تحت سترته ويثنى ثم يكبر ثلاث تكبيرات بفصل بين كل تكبيرتين بسكتة قدر ثلاث تسبيحات ويرفع يديه عند كل تكبيرة منهن ويرسلهما في اثنتين ثم يضعهما بعد الثالثة ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية يتبدى بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلاث تكبيرات على هيئة تكبيرات في الاولى ثم يكبر ويركع فالزوائد في كل ركعة ثلاث عندنا والقراءة في الاولى بعد التكبير وفي الثانية قبله وهو رواية عن احمد وفي ظاهر قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى ستا وفي الثانية خسا ويقرأ فيها بعد التكبير وقال الشافعي في الاول سبعا وفي الثانية خسا ويقرأ فيها بعد التكبير ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يبدؤ فيهما بالتكبير ويعلم الناس في الفطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحى احكام الاضحية وتكبير الشريق وهي سنة ويسن فيها ما يسن في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها ويستحب الرجوع في طريق غير طريق الذهاب تكثير الشهود ومن لم يدرك صلوة العيد مع الامام لا يقضيها وان حدث عذر منع الناس عن الصلوة يوم الفطر قبل الزوال صلواها من الغد قبل الزوال وان منع عذر عن الصلوة في اليوم الثاني لم تصل بعد بخلاف الاضحى فانها يصلى في اليوم الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني وكذا ان اخرها بلا عذر الى الثاني او الثالث جاز ولكن مع الاساءة \* ولا تصلان بعد الزوال على كل حال ٤

٨ لاجل نفسه ايضا  
فان الصلوة المأمور  
باقامتها ليست مخصوصة  
بغير بل هي له ايضا فقد  
اقام فيها مقام غيره  
لنفسه ولغيره الا ان  
الغير تابع له ونفسه  
اصل في ذلك المقام  
فكان من القسم الثاني  
وهو من اقام مقام غير  
مقام نفسه فجاز له  
الاستغلاف كما في المستعير  
وعلى هذا عمل الامة  
من غير تكبير قليتأمل  
والاذن في الخطبة اذن  
في الصلوة وبالعكس  
ففي الواقيات احدث  
الامام وقال لواحد  
اخطب ولا تصل بهم  
اجزأ أن يخطب ويصل  
بهم ( شرح كبير )

### فروع

الخروج الى المصلى وهو الجبانة سنة وان كان يسعهم الجامع وعليه عامة المشايخ ويجوز اقامتها في المصر وفنائها في موضعين واكثر ويجوز الخطبة قبل الصلوة ويكره \* ادرك الامام را كما كبر للاحرام ثم للعيدان ظن انه يدركه في الركوع ويكبر برأى نفسه لا برأى الامام وان خاف فوت الركوع

( مع )



مع الامام ركع وكبر للعبد في ركوعه وعن ابي يوسف رحمه الله بترك التكبير  
ويسبح تسبيح الركوع ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه واذ رفع الامام رأسه  
سقط عنه ما بقى من التكبيرات فلا يتمها في الركوع ولا في القومة ويتبع امامه  
في التكبير وان خالف رأيه الا ان جاوز اقوال الصحابة رضى الله عنهم وهو  
يسمع تكبيره فانه لا يتبعه فان لم يسمع تكبيره وانما يسمع المبلغ يتبعه وان جاوز  
الاقوال لكن ينوى بكل تكبيرة الدخول في الصلوة وكذا اللاحق يكبر  
برأى الامام بخلاف المسبوق \* نسي التكبير في الاولى حتى قرأ بعض الفاتحة  
او كلها ثم تذكر يكبر ويعيد الفاتحة وان تذكر بعد ما قرأ الفاتحة والسورة  
يكبر ولا يعيد القراءة \* سبق بركة يقرأ في قضاء ماسبق او لانهم يكبر وقيل  
بالعكس والاول هو ظاهر الرواية \* النساء ان اردن ان يصلين صلوة  
الضحى يصلين بعد ما صلى الامام كذا في الخلاصة \* ويستحب تعجيل  
الصلوة في الاضحى وتأخيرها في الفطر \* وفي القنية تقدم صلوة العبد على  
الجنائز و صلوة الجنائز على الخطبة \* ويندب لمن اراد ان يضحى تأخير تقليم  
الاذفار وحلق الرأس ولا يجب وان استلزم التأخير الكراهة لا يؤخر وهو  
ما زاد على اربعين \* قال في القنية الافضل ان يقلم اظفاره ويقص شاربه  
ويحلق مائه وينظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع فان لم يفعل ففي خمسة  
عشر يوما ولا عذر في تركه وراء الاربعين فالاسبوع هو افضل \* والخمسة  
عشر الاوسط والاربعين الابد ولا بأس بقول الرجل لغيره يوم العيد  
( تقبل الله منا ومنك ) والتعريف الذي يفعله بعض الناس من الاجتماع  
عشية عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعون ويتشبهون  
باهل عرفة ليس بشيء \* قيل اى ليس بشيء مندوب ولا مكروه وقيل  
يكروه وهو الظاهر \* وتكبير التشريق عقيب الصلوة قبل سنة عندنا  
والاكثر على انه واجب بشرط الاقامة والحرية والذكورة وكون الصلوة  
فريضة ادبت بجماعة مستحبة في المصر هذا كله عند ابي حنيفة رحمه الله  
نعالي فلا يجب على مسافر ولا على عبد ولا على امرأة الا اذا اقتدوا بمن  
يجب عليه ولا يجب عقيب الواجب كالوتر و صلوة العيد ولا عقب النوافل  
وعلى المنفرد ولا على المعذورين الذى صلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة  
ولا على اهل القرى وعندهما يجب على كل من يصلى المكتوبة \* وابتدأه  
فجر يوم عرفة عندنا وعند مالك ظهر يوم النحر وآخره عصر يوم النحر عند

١٩ اعلم صلوة العيد واجبة

على من تجب عليه  
الجمعة هذا هو الصحيح  
من المذهب وتسمية  
محمد اياها سنة في الجامع  
الصغير حيث قال عيد  
ان اجتماع في يوم واحد  
الاولى سنة والثاني  
فريضة لا يترك واحد  
منهما لكونهما وجبت  
بالسنة لا يرى الى قوله  
ولا يترك واحد منهما  
فانه اخبر بعدم الترك والا  
خيار في عبارات الائمة  
والمشاغف قيد الوجوب  
والدليل على وجوبها  
اشارة قوله تعالى  
ولتكملوا العدة  
ولتكبروا الله على  
ما هدركم وقوله تعالى  
فصل لربك وانحر فان  
في الاولى اشارة الى  
صلوة عيد الفطر وفي  
الثانية اشارة الى صلوة  
عيد النحر والسنة وهو  
ما ثبت بالنقل المستفيض  
عنده عليه السلام انه  
كان يصلى صلوة العيدين  
من حين شرعتهما الى  
ان توفاه الله تعالى من  
غير ترك وهو دليل  
الوجوب وكذا صلاهما  
انخفا.

ابي حنيفة رحمه الله فيكون ثمان صلوة عصر آخر ايام التشريق عندهما  
فيكون ثلاثا وعشرين صلوة والعمل على قولهما \* وصفته ان يقول  
بعد السلام (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد)  
مرة واحدة فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده \* وعند الشافعي  
قبل التهليل ثلاث تكبيرات \* امام نسي التكبير وقام وذهب فلم يخرج من  
المسجد يعود ويكبر وان خرج لا يعود ولا يكبر بل يكبر القوم وحدهم وكذا  
ان كان الامام لا يرى التكبير والمقتدى يراه يكبر وحده \* ترك صلوة في ايام  
التشريق فقصاها فيها من ذلك العام كبر ولو تركها في غيرها فقصى فيها  
او بالعكس لا يكبر وكذا لو ترك فيها فقصى فيها من عام آخر \* احدث عدا  
سقط التكبير ولو سبقه كبر بلا وضوء ولو اجتمع سجود السهو والتكبير  
والتلبية بدأ بالسهو ثم بالتكبير ثم بالتلبية ولو قدم التلبية سقط التكبير  
والسهو \* الكل في الكافي الله اعلم

### ❖ فصل في الجنائز ❖

يستحب ان يوجه المحتضر الى القبلة على شقه الايمن \* والايسر ان يوضع  
مستلقيا وقدماه الى القبلة ويرفع رأسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة \* ويلقن  
الشهادة بان تذكر عنده لئلا يكون دون ان يؤمر بها واما التلقين بعد الدفن  
فلا يؤمر به ولا ينهى عنه \* فاذا مات غمضت عيناه وشد لحياه بعصابة  
مريضة من فوق رأسه وتمد اطرافه ويقول مغمضه (بسم الله وعلى ملة  
رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه بلبقائك  
واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ) وتخلع ثيابه ويجعل على سريره  
اولوح ويوضع على بطنه سيف او شئ من حديد ولا يوضع على بطنه  
المصحف \* وتكره القراءة عنده حتى يغسل ويسرع في تجهيزه الكل  
في شرح الهداية للسروجي \* وفي المحيط لابأس بجلوس الحائض والجنب  
عند الميت \* واذا ارادوا غسله يستحب ان يضعوه على سريره اولوح قد  
جراى ادير الحجر بالنحور حوله وترا ثلاثا او خسا اوسبعا ويوضع على قفاه  
ورجلاه الى القبلة ان امكن والا فكيف تيسر ويجرد من ثيابه عندنا وعند  
الشافعي انه يغسل في قبضه ٤ وتستمر عورته الغليظة فقط في ظاهر الرواية  
وفي رواية يستركل عورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح المأخوذ به  
ويلف انفاسل على يده خرقة لاستحجائه وقال ابو يوسف رحمه الله

٢ الراشدون والائمة  
المهديون من غير ترك  
وهي من اعلام الدين  
فكانت واجبة وحديث  
الاعرابي الذي قال  
هل على غيرهن لا ينافيه  
لان الاعرابي لا تجب  
عليه اذن فرائطها  
المصر (فرح كبير)  
٤ والاصل فيه ما روى  
ان ركباجاؤا الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يشهدون انهم رأوا  
الهلال بالامس فامرهم  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان يفطروا  
ان يخرجوا الى عيدهم  
من الدردرواه ابوداود  
والنسائي وابن ماجه  
والدارقطني وزاد ان  
الركب جاؤا آخر النهار  
قال الدارقطني استأذنه  
حسن وصححه عبد  
الحق والبيهقي وروى  
الطحاوي ثنا عبد الله بن  
صالح شاهشيم بن بشير  
عن ابي بشر جعفر بن  
اياس عن ابي غير بن  
انس بن مالك اخبرني  
عموتي عن الانصار ٣

لا يستجى اصلانم يوضؤه فيدو بغسل وجهه ولا يعضض ولا يستنشق  
 عندنا خلافا لاشافعى لكن يمسح اسنانه وشفتيه ومنخره بخرقة يلفها  
 على اصبعه ويمسح رأسه في ظاهر الرواية وهو الصحيح وقيل لا ولا يؤخر  
 غسل رجليه هذا في حق البالغ والصبي الذى يعقل الصلوة اما الذى  
 لا يعقلها فلا يوضؤ على ما قالوا ثم يغسل رأسه وحيته بالخطمى العراقى  
 من غير تسريح ثم يفيض عليه ماء مغلى بسدر او خطمى او اشنان قبل  
 طحنه وهو الخرض او بصابون ان تيسر شئ من ذلك والا فمضمخ  
 قراح ويغسل ثلاثا يجمع كل مرة على شقه الايسر فيغسل شقه الايمن  
 حتى يصل الماء الى تحته ثم على شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك ولا يكب  
 على وجهه ليغسل ظهره ثم يقعد بعد المرة الاولى او بعد المرتين ويسنده  
 الى صدره او يده او ركبته ويمسح بطنه مسحار قيقا فان خرج منه شئ  
 ازاله ولا يعيد غسله ولا وضوءه وفي البدائع يغسل في المرة الاولى بالماء  
 القراح ليتل بدنه والنجاسة التى عليه وفي الثانية بماء السدر او ماجرى  
 مجراه وفي الثالثة بالقراح وشئ من الكافور \* ولا يؤخذ شئ من شعر الميت  
 ولا من ظفره ولا يحنن وقيل ان انكسر ظفره فلا بأس باخذه وليس في غسله  
 استعمال القطن وقيل يحشى فيه ومسامعه به ويوضع على وجهه وقيل  
 تحشى بحارفة كاتفه وفيه \* وجوزه بعضهم في دبره واستقبجه مشايخنا قاله  
 قاضيان \* واذا تم غسله نشف ثوب وجعل الخنوط على رأسه وحيته  
 ويكره الزعفران والورس في حق الرجال \* ويجعل الكافور على مواضع  
 سجوده وهى جبهته واتفه ويدا وركبته وقدماه \* ثم يغسل الميت  
 وتكفينه والصلوة عليه ودفته فرض كفاية \* ولو ماتت امرأة بين الرجال  
 تتيم ولا تغسل فحرمها يتيمها بيده والاجنبى بخرقة وكذا الرجل بين النساء  
 يتيم \* ولا يجزئ الفرق عن الغسل والاولى في الغاسل ان يكون اقرب  
 الناس الى الميت فان لم يوجد فاهل الامانة والورع وينبغي للغاسل  
 ولمن حضر اذا رأى ما يجب من الميت ستره ولا يتحدث به من العيوب  
 الكاثنة قبل الموت او الحادثة بعده كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان  
 مشهورا ببدعة فلا بأس بذلك تحذيرا للناس من بدعته وان رأى حسنا  
 من امارات الخير كوضاء الوجه والتبسم ونحو ذلك يستحب اظهاره \*  
 والسنة ان يكفن الرجل في ثلاثة اثواب قميص وازار ولفافة \* والمرأة

ان الهلال خفى على  
 الناس في آخر ليلة من  
 شهر رمضان في زمن  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاصبحوا  
 صياما فجاء ركب فشهدوا  
 عند رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بعد  
 زوال الشمس انهم  
 رأوا الهلال الليلة الماضية  
 فأمر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الناس بالفطر  
 فافطروا تلك الساعة  
 وخرج بهم من الغد  
 وصلى بهم صلوة العيد  
 فدل على عدل جوازها  
 بعد الزوال والا لما  
 اخرها عليه السلام الى  
 الغد والفرق بين الفطر  
 والاضحى ان عيد  
 الفطر الذى اضيف اليه  
 الصلوة يوم واحد  
 وعيد الاضحى الذى  
 اضيفت اليه ثلاثة ايام  
 لانها كلها ايام الاضحى  
 بالاجماع فالصلوة فيما  
 سوى ذلك من الايام  
 لا تسمى صلوة العيد  
 الا ان النفل ورد بها  
 عند العذر في اليوم  
 الذى يلى يوم الفطر  
 مع انه ليس عيد

ابى حنيفة رحمه الله فيكون ثمان صلوة عصر آخر ايام التشريق عند هما  
فيكون ثلاثا وعشرين صلوة والعمل على قولهما \* وصفته ان يقول  
بعد السلام (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد)  
مرة واحدة فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده \* وعند الشافعي  
قبل التهليل ثلاث تكبيرات \* امام نسي التكبير وقام وذهب فلم يخرج من  
المسجد يعود ويكبر وان خرج لا يعود ولا يكبر بل يكبر القوم وحدهم وكذا  
ان كان الامام لا يرى التكبير والمقتدى يراه يكبر وحده \* ترك صلوة في ايام  
التشريق فقضاه فيها من ذلك العام كبر ولو تركها في غيرها فقضى فيها  
او بالعكس لا يكبر وكذا لو ترك فيها فقضى فيها من عام آخر \* احدث عبدا  
سقط التكبير ولو سبقه كبر بلا وضوء ولو اجتمع سجود السهو والتكبير  
والتلبية بدأ بالسهو ثم بالتكبير ثم بالتلبية ولو قدم التلبية سقط التكبير  
والسهو \* الكل في الكافي الله اعلم

### فصل في الجنائز

يستحب ان يوجه المحتضر الى القبلة على شقه الايمن \* والايسر ان يوضع  
مستلقيا وقدماء الى القبلة ويرفع رأسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة \* ويلقن  
الشهادة بان تذكر عنده ليدكر دون ان يؤمر بها واما التلقين بعد الدفن  
فلا يؤمر به ولا ينهى عنه \* فاذا مات غمضت عيناه وشد لحياه بعصا  
مریضة من فوق رأسه وتمد اطرافه ويقول مغمضه (بسم الله وعلى ملة  
رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه له بقاءك  
واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ) وتخلع ثيابه ويجعل على سريره  
اولوح ويوضع على بطنه سيف او شئ من حديد ولا يوضع على بطنه  
المحفف \* وتكره القراءة عنده حتى يغسل ويسرع في تجهيزه الكل  
في شرح الهداية للسروجي \* وفي المحيط لابأس بجلوس الحائض والجنب  
عند الميت \* واذا ارادوا غسله يستحب ان يضعوه على سريره اولوح قد  
جراى ادير الحجر بالنحور حوله وترا ثلاثا او خسا او سبعا ويوضع على قفاه  
ورجلاه الى القبلة ان امكن والا فكيف تيسر ويجرد من ثيابه عندنا وعند  
الشافعي انه يغسل في قبضه ٤ وتسترعورته الغليظة فقط في ظاهر الرواية  
وفي رواية يستركل عورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح المأخوذ به  
ويلف انفاسل على يده خرقة لاستحائها وقال ابو يوسف رحمه الله

٢ الراشدون والائمة  
المهديون من غير ترك  
وهي من اعلام الدين  
فكانت واجبة وحديث  
الاعرابي الذي قال  
هل على غيرهن لا ينافيه  
لان الاعرابي لا يجب  
عليه اذ من فرائطها  
المصر (فرح كبير)  
٤ والاصل فيه ما روى  
ان ركباجاؤا الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يشهدون انهم رأوا  
الهلال بالامس فامرهم  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان يفطروا  
ان يخرجوا الى عيدهم  
من القدر واه ابو داود  
والنسائي وابن ماجه  
والدارقطني وزاد ان  
الركب جاؤا آخر النهار  
قال الدارقطني اسناده  
حسن وصححه عبد  
الحق والبيهقي وروى  
الطحاوي ثنا عبد الله بن  
صالح شاهنم بن بشير  
عن ابى بشر جعفر بن  
اياس عن ابى عمير بن  
انس بن مالك اخبرني  
عموتي من الانصار ٣

لا يستحبى اصلا ثم يوضؤه فيدو بغسل وجهه ولا يغمض ولا يستنشق  
عندنا خلافا للشافعي لكن يمسح اسنانه وشفتيه ومنخره بخرقة يلفها  
على اصبعة ويمسح رأسه في ظاهر الرواية وهو الصحيح وقبل لا ولا يؤخر  
غسل رجله هذا في حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة اما الذي  
لا يعقلها فلا يوضؤ على ما قالوا ثم يغسل رأسه وحيتته بالخطمي العراقي  
من غير تسريح ثم يفيض عليه ماء مغلى بسدر او خطمي او اشنان قبل  
طحنه وهو الخرض او بصابون ان تيسر شيء من ذلك والا فبمخض  
قراح ويغسل ثلاثا يجمع كل مرة على شقه الايسر فيغسل شقه الايمن  
حتى يصل الماء الى تحتة ثم على شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك ولا يكب  
على وجهه ليغسل ظهره ثم يقعد بعد المرة الاولى او بعد المرتين ويسنده  
الى صدره او يده او ركبته ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً فان خرج منه شيء  
ازاله ولا يعيد غسله ولا وضوءه وفي البدائع يغسل في المرة الاولى بالماء  
القراح ليبتل بدنه والتجاسة التي عليه وفي الثانية بماء السدر او ماجرى  
مجراه وفي الثالثة بالقراح وشيء من الكافور \* ولا يؤخذ شيء من شعر الميت  
ولا من ظفره ولا يحنن وقيل ان انكسر ظفره فلا بأس باخذه وليس في غسله  
استعمال القطن وقيل يحشى فمه ومسامعه به ويوضع على وجهه وقيل  
تخشى محارفه كأنفه وفمه \* وجوز به بعضهم في دبره واستحبوه مشايخنا قاله  
فاضل خان \* واذا تم غسله نشف بثوب وجعل الحنوط على رأسه وحيتته  
ويكره الزعفران والورس في حق الرجال \* ويجعل الكافور على مواضع  
سجوده وهي جبهته وانه ويدا وركبته وقدماه \* ثم يغسل الميت  
وتكفينه والصلوة عليه ودفنه فرض كفاية \* ولومانت امرأة بين الرجال  
تتيم ولا تغسل فحرمها يتيمها يده والاجنبى بحرقة وكذا الرجل بين النساء  
يتيم \* ولا يجوز الفرق عن الغسل والاولى في الغسل ان يكون اقرب  
الناس الى الميت فان لم يوجد فاهل الامانة والورع وينبغي للغسل  
ولمن حضر اذا رأى ما يجب من الميت ستره ولا يحدث به من العيوب  
الكاشة قبل الموت او الحادثة بعده كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان  
مشهوراً ببدعة فلا بأس بذلك تحذيراً للناس من بدعته وان رأى حسناً  
من امارات الخير كوضاء الوجه والتبسم ونحو ذلك يستحب اظهاره \*  
والسنة ان يكفن الرجل في ثلاثة اثواب قميص وازار ولفافة \* والمرأة

ان الهلال خفي على  
الناس في آخر ليلة من  
شهر رمضان في زمن  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاصبحوا  
صيماً فاجاز كعبته فشهدوا  
عند رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بعد  
زوال الشمس انهم  
رأوا الهلال الليلة الماضية  
فامر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الناس بالفطر  
فأفطروا تلك الساعة  
وخرج بهم من الغد  
وصلى بهم صلوة العيد  
فدل على عدل جوازها  
بعد الزوال والا لما  
اخرها عليه السلام الى  
الغد والفرق بين الفطر  
والاضحى ان عيد  
الفطر الذي اضيف اليه  
الصلوة يوم واحد  
وعيد الاضحى الذي  
اضيف اليه ثلاثة ايام  
لأنها كلها ايام الاضحى  
بالاجماع فالصلوة فيما  
سوى ذلك من الايام  
لا تسمى صلوة العيد  
الا ان النفل ورد بها  
عند العذر في اليوم  
الذي يلي يوم الفطر  
مع انه ليس عيد ٤

في خمسة درع وخار وازار ولفافة وخرقة تربط على ثديها \* والكفاية  
في حقه ان يقتصر على ازار ولفافة وفي حقه على ازار وخار ولفافة \*  
والفرض في حقهما ثوب يستر البدن \* واللفافة من القرن الى القدم وكذا  
الازار والقميص من المنكب الى القدم والدرع هو القميص قتمته  
على الصدر دون الكتف \* وعرض الخرقة من اصل الثديين الى السرة  
وقيل الى الركبة وهو استر \* وصفة التكفين ان تبسط اللفافة على بساط  
او حصير ونحوه ثم يذر عليها الطيب ثم تبسط الازار عليها ويذر عليه  
الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالثوب الذي نشف فيه فيقمص  
ويحيط ثم يعطف الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللفافة كذلك  
ويربط ان خيف انتشاره \* والمرأة تقمص ثم يجعل شعرها صغيرتين  
على صدرها فوق الدرع ثم يوضع الحار على رأسها كالمنقعة منشورا  
فوق ذلك تحت الازار ثم يعطف الازار واللفافة كما مر \* ثم تربط الخرقة  
فوق الاكفان وقيل بين الازار واللفافة والامة كالخرة والمراهق والمراهقة  
كالبالغ والبالغة وان لم يراهق يكفن في ازار ولفافة \* وان كفن في ثوب  
واحد اجزاء وقيل الصبي بثوب والصبية بثوبين وقال قاصصنا الاحسن  
ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز والسقط  
والمولود ميتا يلف في خرقة والخثى المشكل كالانثى ولا يغسل بل يتيم \*  
والجديد في الكفن والغسيل ولو خلقا سواء ويستحب فيه البياض \*  
ويجوز من القطن والكتان والبرود وان كان لها اعلام مالم تكن  
تمثيل \* ويكره للرجال المزعفر والمعصر والحريز ولا تتركه للنساء وان لم  
يوجد للرجال الا الحريز يجوز الكفن به لا يزداد على ثوب واحد  
للضرورة \* وينبغي ان يكون الكفن في النفاسة مثل ملبوسه في الجمعة  
والعيد والمرأة ما يلبس في زيارة اهلها وقبل يعتبر اوسط ما تلبسه في الحياة  
وفي المرضي ان كان في المال كثرة وفي الورثة قلة فكفن السنة اولى  
والا فالكفاية اولى مع جواز كفن السنة \* وتجرم الاكفان قبل ان يدرج  
الميت فيها وترامة او ثلثا او خسا \* والمحرم كغيره عندنا وقال الشافعي  
واحد لا يغطي رأسه ولا يمس طيبا والكفن من جميع المال مقدما على  
الدين والوصية والميراث ان يكون التركة عبدا جانيا او شيئا مرهونا  
فان حق ولي الجنابة والمرتهن مقدم على التكفين واذ لم يكن للميت مال

٤ الفطر على خلاف  
القياس فاقصر عليه  
والله سبحانه اعلم  
شرح كبير  
٩ لما روى الجماعة الا  
البخاري انه قال عم  
لقتوا موتاكم شهادة ان  
لا اله الا الله والمراد من  
قرب من الموت كافي  
قوله عم من قتل قتيلا  
ولا ينبغي ان يؤمر بها  
بل تذكر عنده ليتذكر  
واما التلقين بعد الدفن  
فقليل يفعل الحقيقة  
روينا وقيل لا يؤمر  
به ولا ينهى عنه كذا  
ذكره ابن الهمام والذي  
عليه الجمهور ان المراد  
من الحديث مجازة كما  
ذكرنا حتى ان من  
استحب التلقين بعد  
الموت لم يستدل به الا  
على تلقينه عند الاحصار  
مع انهم قائلون بجواز  
الجمع بين الحقيقة والمجاز  
واما لا ينهى عن التلقين  
بعد الدفن لانه لا ضرر  
فيه بل فيه نفع فان الميت  
يستأنس بالذكر على  
ما ورد في الآثار ففي  
صحیح مسلم عن عمرو  
بن العاص قال اذا هـ

فكفنه على من تجب عليه نفقته في حياته ٤ و كفن الزوجة على الزوج  
عند أبي يوسف فرح ان كانت معصرة وقيل وان كانت موسرة ايضا عنده  
وقال محمد والشافعي رح على من تجب عليه نفقتها ان لم يترك مالا وهو الاوجه  
على ما حققناه في الشرح \* ولو كفنه من يرثه يرجع به في تركته وان كفنه  
من لا يرثه من اقاربه بغير امر الوارث لا يرجع سواء اشهد بالرجوع اولم  
يشهد ﴿ ثم الصلوة عليه فرض كفاية كما مر ﴾ و شرط صحتها شرائط  
الصلوة المطلقة واسلام الميت وطهارته ووضع امام المصلي وبهذا القيد  
علم انها لا تجوز على غائب ولا حاضر محمول على دابة او غيرها لاختلاف  
المكان ولا موضوع تقدم عليه المصلي وركنهما القيام فلا تجوز قاعدا  
بلا عذر وكذا راكباً \* والتكبيرات سوى الاولى فانها شرط \* والدعاء  
الا انه يتحمله الامام عن المسبوق اذا خشى ان ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات  
ويترك الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم  
امام الحى ثم الولي على ترتيب الارث \* وله ان يأذن لغيره اذا انتهى الحق  
اليه وليس لغير المذكورين ان يتقدم بلاذنه فان تقدم فله ان يعيد ان شاء  
وان صلى هو فليس لغيره ان يصلى بعده من السلطان فمن دونه وعند  
أبي يوسف فرح هو اولى من الجميع وهو قول الشافعي ورواية عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وفي فتاوى قاضيخان قال الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان  
يقدمه الاولياء وان حضر والى المصر والقاضي قالوا الى اولى ان يقدم  
وان لم يخضر الوالى ولا القاضي وحضر امام الحى وصاحب الشرطة  
فضاحب الشرطة اولى ان يقدم وان حضر خليفة والى المصر فهو اولى  
بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين  
وحضر الاولياء وامام الحى ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحى وان لم  
يحضر امام الحى وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر  
الوالى او خليفته والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحى والاولياء فابى  
الاولياء ان يقدموا احدا من هؤلاء وارادوا ان يتقدم موفلهم ذلك ولهم ان  
يقدموا من شاءوا ولا يقدم احد من هؤلاء الا باذنهم \* وهذا قياس قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف فرح وزفروبه اخذ الحسن انتهى ثم عدم جواز صلوة  
غير الوالى بعده مذهبنا وبه قال مالك وقال الشافعي رح لمن لم يصلى ان يصلى  
وله في اعادة من صلى قولان احدهما استحباب عدوها ٩ وهى اربع تكبيرات

ه دفنتوني اقيموا عند  
قبرى قدر ما يضر  
جرورا ويقسم لهما حق  
استأنس بكم وانظر  
ماذا اراجع رسل ربى  
وعن عثمان قال كان  
النبي عليه السلام اذا  
فرغ من دفن الميت  
وقف عليه وقال  
استغفروا لاختيكم  
واسألوا له التثبيت فانه  
الا نسال رواء ابو  
داود والبيهقي باسناد  
حسن ( شرح كبير )  
٤ لحديث عائشة رض  
ان رسول الله عليه السلام  
غسلوه وعليه قميصه  
يصبون الماء عليه ويد  
لكونه من فوق القميص  
رواء ابو داود قلنا ذلك  
مخصوص به عليه السلام  
لما روى ابو داود ايضا  
انهم قالوا انجر دة كانجر د  
موتانا م نفسه في ثيابه  
فسمعوا من ناحية البيت  
اغسلوا رسول الله عم  
وعليه ثيابه قال ابن  
عبد البر وروى ذلك عن  
عائشة رض من وجه  
صحیح وروى انهم  
غشيم ٦

يقرؤ دعاء الاستفتاح عقيب الاولى ويصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما بعد التشهد عقيب الثانية ويدعوا لنفسه وللميت ولسائر المؤمنين عقيب الثالثة ويسلم عقيب الرابعة من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية وقيل يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك رب العزة الى آخره وينوي بالتسليتين الميت مع القوم وقيل لا ينوي الميت وقيل ينوي في التسليمة الاولى فقط وصفة الدعاء بعد الثلاثة ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثانا اللهم من احييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وخص هذا الميت بالروح والراحة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا ف تجاوز عنه ولقه الامن والبشرى والكرامة والزلفى برحمتك يا ارحم الراحمين \* ويجوز غيره من الادعية اذ ليس فيه دعاء موقت \* وان كان الميت غير مكلف يقول بعد قوله ومن توفيته منا فتوفه على الايمان \* اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا اللهم اجعله لنا شافعا ومشفعا ثم يتم الدعاء له وللمؤمنين وفي المفيد ويدعو لوالدي الطفل \* وقيل يقول اللهم ثقل به موازينهما واعظم به اجورهما اللهم اجعله في كفالة ابراهيم والحقه بصالح المؤمنين \* والمجنون كالطفل وينبغي ان يقيد بالمجنون الاصل دون العارضى بعد البلوغ ومن لم يحضر عند اول التكبير اذ احضر لا يشرع ما لم يكبر الامام تكبيرة حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند تكبيرة سبقة الامام بها فانه لا ينتظر وقال ابو يوسف رحمه الله يكبر المسبوق ايضا كما خضر تكبيرة الافتتاح وبقوله نأخذ فمن جاء بعد ما كبر الامام الرابعة يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلاث تكبيرات عنده وعليه الفتوى وعندهما فاته الصلوة وذكر في المحيط ان محمدا مع ابي يوسف في هذه الصورة وبقضى المسبوق ما فاته من التكبيرات متوالية من غير دعاء اثنان ترفع قبل فراغه قبطل صلوته فاذا رفعت على الاكتاف قبل فراغه يقطع التكبير لانها بطلت وقبل وضعها على الاكتاف لا تبطل وان رفعت عن الارض \* ولا ترفع الايدي في صلوة الجنائزة الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع عند كل تكبيرة وهو قول الائمة الثلاثة ويقوم

٦ نعاس وسعواها تفاء  
يقول لا تجردوا رسول  
الله وفي رواية اغسلوا  
في قميصه الذي مات فيه  
ذكره ابن دحية في العلم  
المشهور فدل هذا ان  
عادتهم كانت تجرديهم موتا  
هم للفصل في زمنه عليه  
السلام ولان السنة  
في الغسل والتنظيف  
التجريد اشد تمكنا  
من اقامة واعتبار احوال  
الحياة (مخرج كبير)  
٤ وكفن الزوجة على  
الزوج عند ابي يوسف  
وفي شرح السراجية  
لمصنفها واما المرأة اذا  
لم يكن لها مال فكفنها  
ومؤنتها على الزوج عند  
ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد والشافعي  
ذلك على من تلزمه  
نفقتها من ذوى انسابها  
انتهى فقد ضم قول ابي  
حنيفة الى قول ابي  
يوسف وقيد بما اذا لم  
يكن لها مال وفي  
المنظومة قيد بالاعسار  
ايضا لكن خص الخلاف  
بابي يوسف ولم يذكر  
معه ابا حنيفة وكذا  
في عامة الكتب وفي ٤



الامام بحذاء صدر الميت ذكر اركان اوائى في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى انه يقوم بحذاء وسط المرأة وكذا للرجل في رواية والمختار هو ظاهر الرواية \* ويستحب ان يصفوا ثلاثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للامامة ويقف وراءه ثلاثة ووراءهم اثنان ثم واحد وافضل صفوف الجنائزة آخرها بخلاف سائر الصلوة \* ولو اخطاوا في الوضع فوضعوا رأسه مما يلي يسار الامام جازت الصلوة \* وان تعدوه فقد اساءوا وجازت \* وتكره الصلوة عليه في مسجد جماعة عندنا وقال الشافعى واحد لابس بها ٩ ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا تتركه ولو وضعت على باب المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف المشايخ فيه \* ومن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره مالم يغلب على الظن انه تقمخ \* ولا يصلى على عضو الا اذا كان في حكم الكل بان وجسد اكثر الميت او النصف ومعه الرأس بخلاف ماله ووجد نصفه مشقوقا بالطول \* ولا يصلى على باغ ولا على قطاع طريق اذا قتل حال الحرب ولا يغسلان وان قتل بعد وضع الحرب اوزارها يصلى عليهما \* وحكم المقتولين بالعصية والكافرين في المصر بالليل حكم قطاع الطريق ومن قتل احد ابويه لا يصلى عليه \* ومن قتل نفسه يصلى عليه خلافا لابى يوسف رحمه الله تعالى ومن علمت حيوته عند ولادته باستهلاله او حركة غسل وصلى عليه وكذا لو خرج اكثره حيا والاغسل ولا يصلى عليه وان سبى صبي ومات فان لم يسب معه احد ابويه يصلى عليه وان سبى معه احدهما لا يصلى عليه الا ان اسلم احدهما او اسلم الصبي بنفسه وكان يعقل الاسلام \* والسنة في حل الجنائزة عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربعة خلافا للشافعى \* ويستحب ان يحملها من كل جانب عشر خطوات لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من حل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعون كبيرة \* وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على يمينه ثم مؤخرها كذلك ثم بمقدمها على يساره ثم مؤخرها كذلك \* وحل الصبي على الايدي الاولى من حمله على الدابة ولا بأس ان يحمله رجل واحد على يديه او يحمله على يديه وهو راكب ولا بأس ان يحمله في سفت او طبق \* ويكره حال الميت على الظهر او الدابة

٤ الفتاوى لم يقيد بالا  
عساريل قالوا تجهيزها  
على الزوج وان تركت  
مالا عند ابى يوسف  
وعليه الفتوى انتهى  
والاولى حيث جعل  
الفتوى على قول ابى  
يوسف ان تقيد بما اذا  
كانت معسرة لان وقاية  
ما وجهوا به ان العزم  
بالغم ولو تركت مالا  
يرثه الزوج فيكون  
غرامة تجهيزها عليه  
ولاشك ان هذه العلة  
لا تخص بل تم سائر  
الورثة ومقتضاها على  
ان يكون الورثة بالحصص  
حال الاعسار ايضا  
فكيف يجب عليه وحده  
فان قيل باعتبار ان  
نفقتها عليه وحده حال  
الحياة يقال كانت في  
مقابلة احتباسها وقد  
زال بالموت بخلاف  
ما يجب على القريب  
للقرابة وهي باقية بعده  
فاذا هـ

ويسرعون في المشي بهادون الخشب وهو ضرب من العدو دون العنق وهو الخطو الفسيح والمراد بالاسراع من غير ان يضطرب ولا يكره المشي قدامها الا ان المشي خلفها افضل عندنا \* والراكب يسير خلفها ولا يتقدمها ان بعد كيلا يؤذي باثارة الغبار والمشى افضل ولا يقوم احد للجنائزة اذا مرت به الا اذا اراد ان يتبعها \* وما ورد من الاحاديث من القيام منسوخ \* ولا ينبغي ان يرجع حتى يصلي عليها وبعد ما صلى قالوا لا يرجع الا باذن اهله وفي المحيط قيل الرفق ان يسع الرجوع بغير اذنهم وهو الوجة والاولى وينبغي لمتبعها ان يكون مخشعا متفكرا في ماله متعظا بالموت وبما يصير اليه الميت ولا يتحدث باحاديث الدنيا ولا يضحك وسمع ابن مسعود رضى الله تعالى عنه رجلا يضحك في جنازة فقال له اتضحك وانت في جنازة لا كلمتك ابدا \* وينبغي ان يطيل الصمت ويكره رفع الصلاة فيها بالذكر وقراءة القرآن كراهة تحريم وقيل ترك الاولى فليذكر في نفسه وليقرأ في نفسه \* ولا ينبغي للنساء ان يخرجن معها بل يكره كراهة تحريم في زماننا ويحرم النوح وشق الجيوب وخش الحدود ولطمها ونحو ذلك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ( ايس منامن من شق الجيوب وخش الحدود ودعا بدعوى الجاهلية ) ولا بأس بالبكاء بارسال الدموع في الجنائزة وفي المنزل لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا \* وأشار الى لسانه او يرحم وان كان مع الجنائزة صائحة او نائحة تزجر فانهم تزجر لا يترك اتباع الجنائزة لذلك وينكر بقلبه \* واذا انتهت الجنائزة الى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق واذا وضعت يجلسون ويكره القيام ذكره قاضيمان وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة \* والافضل في القبر اللحد ان امكن والا فالشق وذلك بان تكون الارض رخوة واللحد ان يحفر في جانب القبلة من القبر حفيرة فيوضع فيها الميت وينصب عليه اللبن او غيره \* والشق ان يحفر حفيرة كالنهر ويبني جانبها باللبن او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللبن او الخشب ولا يمس السقف الميت قال في المنافع اختاروا الشق في ديارنا لرخاوة الاراضى حتى اجازوا الآجر والخشب واتخاذ الثابوت ولو من حديد ومثله في المبسوط ويكون الثابوت من رأس المال اذا كانت الارض رخوة او ندية

ه تأملت وجدت التوجيه يرجع قول محمد ( شرح كبير ) ٩ له حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه عليه السلام مر بقبر دفن ليلا فقال متى دفن هذا فقالوا البارحة قال افلا اذ نتوني قالوا دفناه في ظلة الليل فكرهنا ان نوقضك فقام فصفقنا خلفه فصلى عليه متفق عليه ولان الصحابة رضى الله تعالى عنهم صلوا على النبي عليه السلام فراد الا يؤمهم احد ورى انه عليه السلام اوصى بذلك ذكره البزار والطبراني لنا انها فرض كفاية وقد سقط بالاولين فاذا صلى بعد سقوطها كان نقلا ولو شرع على قبره عليه السلام الى يوم القيمة لانه لا آن كما وضع لان الارض لا تأكل اجساد الانبياء عليهم السلام ولما اجتمع الامة على تركها ٦

مع كون الثابت في غيرها مكروها في قول العلماء قاطبة\* وينبغي ان يفرش  
التراب وتطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف من يمين الميت  
ويساره ليصير بمنزلة اللحد في المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ الثابت للنساء  
يعنى ولولم تكن الارض رخوة\* ومقدار عمق القبر قيل قدر نصف قامه  
وفي الذخيرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان زادوا فهو افضل وان  
عمقوا مقدار قامه فهو احسن فلم ان الادنى نصف القامة والا على تمامها  
وبوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة مستقبلة القبلة عند وضعه ولا يسل  
سلا بان يوضع عند رجل القبر ثم يسل من قبل رأسه منحدرًا خلافا للشافعي  
واحذر جهما الله تعالى ويقول واضعه (بسم الله وعلى ملة رسول الله ولا تعين  
في مدد الواضعين من وتر او شفيع بل معتبر حصول الكفاية وذو الرحم  
المحرم اولى بوضع المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب ولا يدخل  
القبر امرأة ولا كافر وان كانا قريبين ذكر اكان الميت اوانثى\* ويستحب تسجدة  
قبر المرأة بثوب حال الوضع حتى يسوى اللبن ونحوه على اللحد ولا تستحب في  
حق الرجل خلافا للشافعي\* ويوجه الميت في القبر الى القبلة على شقه الايمن  
ولا يلقى على ظهره وتحمل القعدة\* وفي النبايع السنة ان يفرش في القبر التراب  
يعنى في الارض الندية قال السروجي وفي كتب الشافعية والحنابلة يجعل تحت  
رأسه لبنة او حجر ولم اقف عليه لاصحابنا رضى الله تعالى عنهم انتهى\* ويكره  
ان يوضع تحته مضربة او مخددة ويسند الميت من ورائه بتراب ونحوه ثلاثين قلب  
ويسوى اللبن على اللحد اى يقيم اللبن عليه من جهة القبلة وتسد شقوقه  
كيلا ينزل عليه التراب منها ولا بأس بالقصب قال الوري يستحب اللبن  
والقصب والحشيش في اللحد\* واختلف في وضع البوريا فوق اللبن قبل  
يكره وقيله لا ويكره الا جرو الحشيش وقيل لا بأس عند رخاوة الارض\* ثم بهال  
التراب ولا يزداد على التراب الذى خرج من القبر وتكره الزيادة وعند محمد لا بأس  
بها ويستحب حتى التراب عليه ثلاثا ولا بأس برش الماء عليه\* ويسم القبر  
ولا يسطح عندنا ٣ خلافا للشافعي وفي المحيط يسم القبر اربع اصابع  
او شبر وفي البدائع قدر شبرا او اكثر قليلا ويكره تخصيص القبر وتطينه لما  
روى انه عليه السلام نهى عن تخصيص القبر وروان تكتب عليها وان يبنى عليها  
وان توطأ وفي منية المفتي المختار انه لا يكره التطين وعن ابي حنيفة يكره ان يبنى  
عليه بناء من بيت اوقية او نحو ذلك وكذا يكره وطئه والجلوس عليه

٦ والجواب عن  
الحديث الاول انه  
عليه السلام كان هو  
الولى لانه اولى بالمؤمنين  
من انفسهم وعن الثاني  
بانه مخصوص به للاجماع  
الذى ذكرناه على  
ترك الصحابة رضى الله  
عنهم الذين لم يحضروا  
وقاته عليه السلام  
الصلوة على قبره عليه  
السلام  
(فرح كبير)  
٩ لما روى ان سعيد بن  
ابى وقاص رضى الله  
تعالى عنه لما توفي امرت  
عائشة رضى الله تعالى  
عنها بادخل جنازته  
المسجد حتى صلى عليها  
ازواج النبي عليه السلام  
ثم قالت هل عاب الناس  
علينا ما فعلنا فقول نعم  
فقال ما اسرع ما نسوا  
ما صلى رسول الله عليه  
السلام على جنازة  
سهيل ابي البيضاء الا في  
المسجد ٧

﴿ نوع في الشهد ﴾

والمراد به الحكمى الذى يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع الجارية على المكلفين فى الدنيا \* اما الشهيد الحقيقى الذى وعد الله الثواب المخصوص فليس مما يتعلق به الاحكام المذكورة غير الاعتقاد انه الذى قتل فى سبيل الله ومن الحق به والله اعلم بمن قتل فى سبيله \* والشهيد الحكمى على قول ابى حنيفة رحمه الله مسلم مكلف طاهر علم انه قتل ظلما قتل لم يجب به مال ولم يرث وعلى قولهما يترك قيد التكلف والطهارة فهذا شامل لمن قتله اهل الحرب او البغى باى شئ كان وبابى سبب كان ولمن قتله غيرهم اذا لم يجب بنفس القتل مال سواء لم يجب اصلا كقتل الاسير مثله فى دار الحرب عند ابى حنيفة رح وقتل السيد عبده عد الكل او وجب لعارض كقتل الاب ابنه والصالح عن العمد وشبه وذلك خرج من قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل العصية والمقتول بمحد او قصاص لانهم لم يقتلوا ظلما وخرج من وجب بقتله مال كقتل غير العمد وكذا الذى وجب بقتله القسامة وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجبت فيه القسامة او لم تجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل بسبب مبيع اقتله وخرج الصبي والمجنون والجانب والحائض والنفساء على قول ابى حنيفة رح خلافا لهما وخرج من ارتث باتفاق اثنتا \* والارثاث ان يأكل او يشرب او ينام او يداوى او ينقل من المعركة حيا او يأويه خيمة او نحوها وهو حي او يضى عليه وقت صلوة وهو يعقل ولو اوصى بشئ فان كان من امور الدنيا فهو ارثاث اتفاقا وان كان من امور الآخرة فكذلك عند ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد وقيل الخلاف فيما اذا اوصى بامور الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرتثا اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما فجواب ابى يوسف رحمه الله فيما اذا اوصى بامور الدنيا وجواب محمد رحمه الله فيما اذا اوصى بامور الآخرة \* ومن الارثاث ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير وعن محمد انه ان بقى مكانه حيا يوما وليلة فهو مرتث وان لم يكن يعقل هذا كله بعد انقضاء الحرب اما قبل انقضائها فلا يصير مرتثا بشئ مما تقدم \* ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل بل يدفن بدمه وثيابه التى قتل فيها الا ما ليس من جنس الكفن كالقرو والحشو والخف والسلاح وكذا السر او مل فانه

٧ رواء مسلم ولنا رواء ابوداود وابن ماجه عن ابن ذئب عن صالح مولى التوأمة عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله عليه السلام من صل على ميت فى المسجد فلا اجر له وروى فلا شئ له ومولى التوأمة قال ابن معين ثقة لكنه احتلط قبل موته فن سمع منه ذلك فهو ثبت حجة وكلمهم على ان ابن ابى ذئب سمع منه قبل الاختلاط وما استدلت به عائشة رضى الله تعالى عنها به واقعة الحال لا عموم لها لجواز كونه لضرورة ولو سلم عدمها فانتكارهم وهم الصحابة والتابعون رضى الله عنهم دليل على انه استقر الامر بذلك على تركه وما قبل لو كان عند ابى هريرة رضى الله تعالى عنه هذا الخبر لرواه ولم يسكت مدفوع بان غاية ما فى سكوته مع علمه ٨

٨ كونه مسوغ الاجتهاد  
والانكار الذي لا يجوز  
السكوت عليه هو  
ما يكون معصية وما  
ادى اليه رأى المجتهد  
لا يكون معصية

في حقه فلا انكار عليه  
بسببه وما روى ان  
ابا بكر وعمر رضی الله  
تعالى عنهما صلى عليهما  
في المسجد ومعلوم ان  
عامة الصحابة رضی الله  
تعالى عنهم شهدوا  
الصلوة عليهما ليس  
صريحا في ادخالهما  
المسجد فيجوز انهما  
وضعا خارجة في موضع  
دفنهما وصلى الناس  
المسجد وهو غير مكروه  
عندنا في رواية ويدل  
عليه ما اسند عبد الرزاق  
قال ثنا الثوري وميمر  
عن هشام بن عروة قال  
رأى ابي رجا لا يخرجون  
من المسجد ليصلوا على  
جنازة فقيل ما يصنع  
هو لا والله ما صلى على  
ابي الا في المسجد هذا  
(شرح كبير)

٣ وبه قال الثوري  
والليث ومالك واحمد  
الجمهور وقال الشافعي  
التسطيع اى التبريع  
افضل لما روى ٤

كان ما عليه ناقصا عن كفن السنة يزداد عليه ان لم يكن فيه ازار ولقافة  
وان كان ازيد من ذلك ينقص منه \* ويصلى على الشهيد عندنا خلافا  
لمالك والشافعي \* والدلائل في الشرح

### مسائل متفرقة من الجنائز

لا بأس بالاذن في صلوة الجنائز اى اذن الولي لغيره في الصلوة وفي بعض  
النسخ لا بأس بالاذن اى الاعلام بان يعلم بعضهم بعضا ليقضوا حقه كذا  
في الهداية \* وان مات للمسلم قريب كافر ليس له ولي من الكفار يغسله  
غسل الثوب التجس ويلقيه في خرقه ويحفره حفرة يلقيه فيها من غير  
مرامات السنة في ذلك وان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولي من  
الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخلى بينه وبينهم ويتبع جنازته من  
بعيد ان شاء هذا كله اذا لم يكن كفره بالارتداد اما لو كان مرتدا يلقيه في حفرة  
كالكلب من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين الذي انتقل اليه \*  
مات وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه وجب كفنه على الناس بطريق الكفاية  
فيجب في بيت المال فان لم يكن او منع ظلماسا لو امن الناس فان فضل مماسا نواشى  
صرف الى كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف رد اليه وان لم يوجد  
ميت آخر تصدق به \* نبش الميت وهو طرى كفن ثانيا من جيع المال فان كان  
قد قسم ماله فعلى الورثة لا على الغرماء كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن  
في يد رجل او افترس الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يملكه \* خرج من الميت  
شيء بعدما درج في كفنه لا يغسل منه شيء عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها  
بالاجماع مادامت في العدة ولا يجوز غسل الزوج زوجته عندنا خلافا للثلاثة  
ولان تغسله لو انقضت عدتها بالولادة خلافا لمالك والشافعي وكذا لو بانث  
منه قبل موته او ارتدت قبله او بعده او قبلت ابنه او اباه او طئت بشبهة \*  
والمطلقة الرجعية تغسله خلافا للشافعي وام الولد لا تغسله سيدها وان كانت  
في العدة هو الاصح وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تغسله وهو قول زفر  
ومالك واحمد ولو غسل الميت وكفن ونسوا عضوالم يصبه الماء ينتقض الكفن  
ويغسل العضو ويعاد الصلوة ان كانوا صلوا عليه وكذا لو علموا بذلك بعد  
وضعه في القبر قبل ان يهال التراب ولو اهيل ما ينش ولا يخرج وسقط غسله  
وعادت الصلوة عليه الى الجواز وفي المبسوط سقط غسله ويصلى على قبره  
وهو الاظهر وكذا الولم يغسل اصلا ولم يكفن فانه لا ينش بعدما اهيل التراب

ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن خلافا لمحمد ولو علم ذلك قبل التكفين غسل اتفاقا ولو دفن بثوب او درهم للغير او في ارض مقصورة او اخذت بشفعة يخرج هو وان وقع في القبر متاع فعلم به بعدما هيل التراب نبش واخرج ولا يجوز نبش القبر لغير ما ذكر \* مات ولم يجدوا ماء يتموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسلوه وصلوا عليه ثانيا وقيل لانعاد الصلوة الى اولى بالثوب المشترك بينه وبين الميت او المورث ان كان مضطرا لبرد او سبب يخشى منه التلف والا فالتى اولى وكذا الماء ان اضطر اليه لاعتش قدم على غسل الميت به والا فلا \* ولا يجوز الجمع بين الاثنين في كفن واحد عندنا وجوز الشافعية والحنابلة عند الضرورة ولا يجوز دفن اثنين او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة وحيث لا يجعل بينهما حاجز من التراب \* اوصى ان يصلى عليه فلان فالوصية باطلة وليس بتقديم الابرضى الاولياء وكذا الوصية بفعله وادخاله القبر وفي رواية ابن رستم انها جائزة ولو صلى النساء وحدهن على الجنازة جازت وسقط بها الفرض ويستحب ان يصليهن مفردات معا ويجوز جماعة \* ولو اجتمعت الجنازة جاز ان يصلى عليهم صلوة واحدة ويجعلون واحدا خلف واحدا يجعل الرجال ثمانية الى الامام ويستوى فيه الحر والعبد في ظاهر الرواية ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء وان شأوا جعلوهم صفوا واحدا وجاز ان يصلى على كل واحدة وهو الافضل ولو كبر جنازة فجئى باخرى يكمل الاولى ويستقبل الاخرى واذا اختلط موتى المسلمين وموتى المشركين فان وجدت علامة عمل بها قبل علامة المسلمين الختان والخضاب وقص الشارب ولبس السواد لكن الختان انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود وامابس السواد فكثير في الكفار من الافرنج وغيرهم فلا يكون علامة وكذا قص الشارب ينبغي ان لا يكون علامة لانه ندب للغاى توفير الشارب في دار الحرب وان لم توجد علامة وكان المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم وينوى المسلمين وان كان الكفار اكثر غسلوا ولم يصل عليهم \* وان كانوا سواء قيل يصلى وقيل لا \* واما الدفن فقيل في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل في مقابر عامة حدة وتسوى قبورهم ولا تنسم \* واصل الاختلاف في كتابة تحت مسلم ماتت حبلى لا يصلى عليها بالاجماع \* واختلف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عتبة بن عامر واثلة بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو احوط \* وفي بعض كتب المالكية

ابوداود وعن القاسم بن محمد قال دخلت على عائشة رضي الله عنها فقلت يا اماء اكشفي لي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فكشفت لي عن ثلاثة قبور لامشرفة ولا لاطية مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء والجمهور ما روى البخارى عن سفيان الثوري انه رأى قبر النبي عليه السلام مسما وحديث القاسم لوبلغ درجة هذا في الصحة فليس فيه معارضة له فانه لا تصرح فيه بالتسطيح فان قوله مبطوحة يجوز كونه صفة مؤكدة للاطية اى ليست مشرفة زائدة في الارتفاع ولا لاطية زائدة في الانخفاض بحيث تكون مبطوحة لاصفة بالارض بل هى بين ذلك ويحتمل ان تكون مبطوحة بمعنى مبطحة من قولهم بطح اى المسجد ببطحا اى التي فيه البطحاء اى الحصى الصغار وهو الموافق لقوله بيطحاء العرصة اى التي عليها بيطحاء العرصة

يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها قال السروجي وهو حسن  
ولو وجد قتل في دار الاسلام فان كان عليه سماء مسلم عمل بها والافقي رواية  
يغسل ولا يصلى عليه والصحيح انه يصلى عليه تبعا للدار كما لو وجد في دار  
الحرب ولا علامة فالصحيح انه كافر بحكم الدار\* ولو حضرت الجنازة في وقت  
المغرب قدم صلوة المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب وقيل تقدم السنة ايضا  
على الجنازة ولو حضرت وقت صلوة العيد قدمت صلوة العيد ثم هي على  
الخطبة ولو جهز الميت صبيحة الجمعة يكره تأخيرها الى وقت الجمعة ليصلى عليه  
جمع عظيم اما لو خاف فوت الجمعة بسبب دفنه اخر وادفنه\* واتباع الجنازة افضل  
من النوافل ان كان لجوار او قرابة او صلاح مشهور والا فالنوافل افضل  
ويجوز الاستنجار على حمل الجنازة وحفر القبر ولا يجوز على غسل الميت وبعض  
المشاخ جوزوا ذلك ايضا\* ويستحب في القتل والميت دفنه في مقابر المكان  
الذي مات فيه وان نقل قبل الدفن قدر ميل او ميلين فلا بأس به ٩ ودل هذا  
على ان نقله الى بلد آخر مكروه وقيل يجوز نقله فيما دون السفر وقيل لا يكره  
في مدة السفر ايضا واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه الا ان تكون الارض  
حقا للغير وحينئذ ان شاء ذلك الغير اخراجه وان شاء سوى القبر وزرع  
فوقه وفي القنية مقابر بلغ اليها خطم جيمون لا يجوز نقلهم الى موضع آخر  
ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيرا او كبيرا لان ذلك  
خاص بالانبياء عليهم السلام ولا يحفر قبر لدفن آخر مالم يبطل الاول فلم يبق له  
عظم الا عند الضرورة بان لم يوجد مكان فحينئذ يجمع عظام الاولى ويجعل  
بينه وبين الآخر حاجز من تراب\* ومن مات في سفينة ليس بقبرها ارض غسل  
وكفن وصلى عليه ويلقى في البحر ويكره قطع النبات الرطب من اعلى القبر  
دون اللباس ولو رأى طريقا وظن انه محدث وان تحته قبرا كره المشي فيه\*  
ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بلى اولا وكل مالم يعهد في السنة  
والمعمود ليس الا زيادتها والدعاء عندها قائما يقول (السلام عليكم  
دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اسئل الله لي ولكم العافية  
\* واختلف في اجلاس القارئ عند القبر والمختار عدم الكراهة ويكره  
الدفن ليلا والمستحب النهار\* امرأة ماتت واضطرب الولد في بطنها  
وغلب على رأيها انه حي يشق بطنها اما لو ابتلع لؤلؤا ومالا لانسان فقل  
لا يشق وقيل يشق قال ابن الهمام هذا اولي ولا يكره عظام اليهود  
اذا وجدت في قبورهم قاله قاضيان\* ويستحب زيارة القبور للرجال

ه وليس في شيء من ذلك ما ينافي التسميم كيف وقد روى عن القاسم التصريح بانها مستحبة روى ابو حفص بن شاهين في كتاب الجنائز ثنا عبد الله بن سليمان بن الاشعث ثنا عبد الله بن سعيد ثنا عبد الرحمن الحارثي عن عمرو بن شعمر عن جابر قال سألت ثلثة كلهم له في قبر رسولاه عليه السلام سألت ابا جعفر محمد بن علي وسألت القاسم بن محمد بن ابي بكر وسألت سالم عبد الله قلت اخبروني عن قبور آبائكم في بيت عائشة رضي الله تعالى عنها فكلمهم قالوا انها مستحبة واما ما روى مسلم عن ابي الهياج الاسدي قال قال لي علي ابعثك على ما بعثني عليه رسول الله عليه السلام ان لا ندع تمثالا الا طمسته والاذهب اشرفا الاسويته فالمراد ما كانوا يظفونه اى تعلية القبور بالشاء الحسن الرفيع وليس مما نحن فيه فان التسميم المستحب قدر ما يبدو او يميز عن الارض (شرح كبير)

وتكره للنساء ويدعو قائما مستقبل القبلة وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وكذا الكلام في زيارته عليه السلام وفي القنية قال ابواليث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحبا ولا نرى به بأسا وقال شرف الأئمة بدعة وفي الأحياء انه من عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة لاسنة فيه عنه عليه السلام ولا عن احد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم \* ويجوز الجلوس للصية ثلاثة ايام وهو خلاف الاولى ويكره في المسجد \* ويستحب التعزية ٧ بان يقول ( اعظم الله اجرک واحسن عزاک وغفر لیتک ) ان كان الميت مكلفا والا فلا يقول وغفر لیتک \* ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت على ما قالوا ويستحب لجيران الميت والاقرباء الاباعد تهيشة طعام لهم وان يلح عليهم في الاكل وذكر البزازی انه يكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجع الصلحاء والقراءة للتمم او قراءة سورة الانعام او الاخلاص قال والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يخلو عن نظر ٤ جعل ارضه مقبر فبنى فيها رجل بيتا لوضع النعش والبن ونحوهما ان كان في الارض سعة لا بأس به والا يهدم ويحفر فيه لان صاحبها جعلها مقبرة \* ولو حفر قبره فاراد آخر دفن ميت فيه ان كانت المقبرة واسعة كره وان كانت ضيقة جاز ويضمن ما تنفق الاول وهذا كن بسط بساطا او مصلى في مسجد او مجلس ان كان المكان واسعا كره لغيره ان يزيله والافلا ومن جهز لنفسه قبرا فلا بأس به ويؤجر عليه وقيل يكره والذي ينبغي ان لا يكره تهيشة نحو الكفن لان الحاجة اليه متحققة غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى \* وما تدرى نفس باى ارض تموت \* وذكر البزازی عن الصغار لو كتب على جبهة الميت او عامته او كفنه عهدا منه يرجي ان يغفر الله تعالى للميت وعن بعض المتقدمين انه اوصى ان يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم رؤى في المنام وسئل عن حاله فقال لما وضعت في القبر جائنى ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا على جبهتى وصدرى بسم الله الرحمن الرحيم قالوا أنت من العذاب والله سبحانه اعلم ﴿ فصل في احكام المسجد ﴾ يجب صيانة المسجد عن ادخال الرابحة الكريهة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ( من اكل الثوم والكراث فلا يقربن مسجدا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنوا آدم

٩ قيل هذا التقدير من محمد بن علي بن ابي نجله من بلد الى بلد مكروه ولان مقابر بعض البلدان ربما بلغت هذه المسافة ففیه ضرورة ولا ضرورة في النقل الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك مادون السفر لما روى ان سعد بن ابي وقاص مات في قرية على اربعة فراسخ من المدينة فحمل على اعتاق الرجال الها وقيل لا يكره مدة السفر ايضا وما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه حتى قالوا لو ان امرأة مات ولدها ودفن ببلد غير بلدها وهي لا تصبر وارادات نبشه ونقله الى بلده لا يباح له اذ ذلك ولا يباح نبشه بعد الدفن اصلا الا لما تقدم من سقوط فيه ١٦٢ كون الارض حق الغيروح ان شاء ذلك الغير اخرجه وان شاء سوى القبر وزرع فوقه وجوز البعض النقل استدلالا بما نقل ٧

( وعن )



وعن حديث ابن أبي الدنيا عن البيع والشراء وانشاد الاشعار واقامة الحدود  
ونشدان الضالة والمروور فيها لغير ضرورة ورفع الصوت والخصومة وادخال  
الجنائين والصبيان لغير الصلوة ونحوها بجميع ذلك ورد انتهى عنه صلى الله  
تعالى عليه وسلم \* وبياح البيع والشراء بقدر الحاجة للمعتكف للالتجارة  
والكسب والمراد من انشاد الشعر ما ليس فيه نوع ذكر وعبادة ويكره  
التوضي في الا اذا كان فيه موضع اعد لذلك وكذا الخياطة فيه تكره الا اذا  
كان لضرورة حفظه من الصبيان ونحوهم اما الكاتب ومعلم الصبيان فان كان  
باجر يكره وان كان حاسبة فقيل لا يكره والوجه كراهة التعليم ان لم يكن  
ضرورة \* ويحرم السؤال فيه ويكره الاعطاء وقيل ان لم يحط الرقاب ولم يمر  
بين يدي مصل لا يكره الاعطاء والاول احوط ولا يترك على حيطان المسجد  
وعلى ارضه ولا على البواري وكذا المخاط لكن يأخذ بطرف ثوبه ويدلك  
بعضه ببعض وان اضطر فدفنه تحت الحصير وفوق البواري اخف لانها ليست  
من اجزائه وكذا يكره مسح الرجل ونحوها من الطين بحائط المسجد واسطوانته  
وان مسح بتراب مجموع فيه او خشبة موضوعة فيه فلا بأس به وان مسح  
بقطعة حصير ملفاة فيه لا يصلي عليها فلا بأس ايضا والاولى ان لا يفعل وان  
كان التراب مفروشا فيه كره المسح به \* ولا يحفر في المسجد بثرماء وان كان  
قديما ترك ويكره غرس الحجر فيه الا ان كانت ارضه نزة لاستقر فيها الاساطين \*  
ولا بأس ان يتخذ فيه بيت لوضع الحصير ومتاعه وان تطرق المسجد بلا عذر  
ثم ندم فليرجع اعدا مالا جنى ويكره ان يطعن بطين نجس او يصح فيه بدنه  
نجس \* والكلام المباح فيه مكروه وكذا النوم فيه لغير المعتكف وقيل لا بأس  
للغريب ان ينام فيه \* والاولى ان ينوي الاعتكاف ليخرج من الخلاف ويحترز  
فيه من خروج شيء من ريح ونحوه \* ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة  
الا للصلية لانه يكره \* وكل ما يكره في المسجد يكره فوقه ايضا \* وفضل  
المساجد المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا  
ثم الاقدم فالاعظم فالاعظم \* وذكر قاضيان وغيره ان الاقدم  
افضل فان استويا في القدم فالاقرب فان استويا وقوم احدهما اكثر فان كان  
فقيها يقتدى به يذهب الى الذي جاءته اقل وغير الفقيه يتخير \* والافضل  
ان يختار الذي امامه اصليح وافقه ومسجد حيه وان قل جمعه افضل من الجامع  
وان كثر جمعه \* وان فاتته الجماعة في مسجد حيه فان اتى مسجدا

٧ ان يعقوب عليه السلام  
بعد ما مضى عليه زمان  
نقل من مصر الى الشام  
ليكون مع آبائه والصحيح  
الاول لان فرج من  
قبلنا اذا لم يقصه الله  
او رسوله عليتين غير  
تغيير لا يكون فرعا لنا  
فلا يجوز الاستدلال به  
( فرح كبير )  
للرجال والنساء اللاتني  
لا يفتن لقوله عليه السلام  
من غري اخاه بمصيبة  
كساء الله من خلل  
الكرامة يوم القيمة  
رواه ابن ماجه وقوله  
عم من غري مصابفا  
مثل اجره رواه الترمذي  
وابن ماجه والتعزية  
ان يقول اعظم الله  
اجرک واحسن عزاک  
او غفر لیک ان کان  
الميت مكلفا والا فلا  
يقول وغفر لیتک  
وروی ان الخضر عم  
غري اهل بيت النبي عم  
فقال ان في الله سبحانه  
وتعالى عزاء من كل  
مصيبة وحلفا من  
كل هالك ٣

آخر يدركها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم \* وينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا وان لم يدرك الجماعة في مسجد آخر فمسجد حبه اولى قضاء لحقه ولهذا لو لم يحضر جماعة يصلي المؤذن فيه وحده ولا يذهب الى مسجد آخر فيه جماعة وكذا الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل يقدم احدهم \* وكذا لو فاتت احدهم تكبيرة الافتتاح او ركعة او ركعتان ويمكنه ادراكها في غيره لا يذهب اليه وان كان امامه يصلي العشاء قبل غيباب البياض فالافضل ان يصليها وحده بعد البياض وفي النظم ومسجد استاده لدرسه والجماع الاخبار افضل بالاتفاق \* وذكر قاضيهان اذا كان امام الحى زانيا او اكل ربوا له ان يحول الى مسجد آخر \* وكذا ينبغي اذا كان فيه خصلة تكره بها امامته \* وان دخل رجل مسجدا واقم في مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلي ويكره الخروج من مسجد اذن فيه مالم يصل الصلوة التي اذن لها ٧ الا اذا كان ينظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في مسجد آخر وكذا لا يكره ان يخرج بعدما صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر والعشاء لئلا ينهم بالرفض مع الاقتداء متفلا مباح في هذين الوقتين \* ومضى العبد والجنائز له حكم المسجد عند الفقيه ابى الليث والاصح عدمه عند الدرر خسي \* ووفق قاضيهان بان له حكمه عند اداء الصلوة حتى صح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة وليس له حكمه في حق المرور وحرمة دخول الجنب والحائض \* وفناء المسجد له حكمه حتى لو اقتدى منه صح وان لم تصل الصفوف ولا امتلاء المسجد \* وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة دخول الجنب ونحوه \* وفناؤه هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق \* والمساجد التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة رتبة في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها دار \* فيها مسجدان كانت لو اغلقت كان للمسجد جماعة ممن فيها ولا يمنعون احدا من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة تثبت فيه جميع الاحكام المتقدمة ويصح فيه الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن له جماعة ولو قحنت كان له جماعة فليس بمسجد وان كانوا لا يمنعون من الصلوة فيه بمعنى يكون بمنزلة مسجد الطريق تثبت فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موضعا للصلوة فليس له حكم المسجد أصلا ولا بأس بترك سراج المسجد الى ثلث الليل ولا يلوك \* كذا

٣ وودركا من كل فانت فبالله تحقوا واياه فارجو ان المصاب من حرم الثواب رواه الشافعي في الامم وذكره في غيره ايضا وفيه دليل على ان انظر عم حتى وهو قول أكثر العلماء ذكره السروجي في شرح الهداية (شرح كبير) ٤ لانه لا دليل على الكراهة الاحديث جرير بن عبد الله المتقدم وانما يدل على كراهة ذلك الموت فقط على انه قد عارضه مارواه الامام احمد بسند صحيح وابوداود عن عاصم بن كليب عن ابنه عن رجل من الانصار قال خر جنامع رسول الله في جنازة فراءيت رسول الله عم وهو على القبر يوصي الحافر يقول اوسع من قبل راسه فلارجع استقبله داعي امراته فجاء وجيء بالطعام ووضع يده ووضع القوم فاكلوا ورسول الله عم يلوكة

من ذلك الا اذا شرطه الواقف او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بضوئه قبل الصلوة وبعدها مادام الناس يصلون فيه واذالم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل اما لو كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلاثة يكره التكرار والا فلا وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذالم يكن على هيئة الاولى لا تكرر ولا تنكره وهو الصحيح وبالعدل عن المحراب تختلف الهيئة \* رجل بنى مسجدا في ارض غصب لا بأس بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكر في الوقعات رجل بنى مسجدا على سور المدينة لا ينبغي ان يصلى فيه لانه حق العامة فلم يخلص الله تعالى كالبني في ارض مفصوبة \* ضاق المسجد على الناس وبجنبه ارض لرجل تؤخذ ارضه بالقيمة جبر اذ ذكره في المحيط رجل بنى مسجدا وجعله لله تعالى فهو احق بمرمته وعمارته وبسط الحصر ونحوها والقناديل والاذان والاقامة والامامة فيه ان كان اهلا وان لم يكن فالرأى في ذلك اليه وكذا ولد الباني وعشيرته من بعده اولى من غيرهم وان تنازع الباني في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان من اختاروه اولى من الذي اختاره الباني فاخيارهم وان استويا فاخيار الباني اولى \* سئل ابو القاسم عن اشترى الدهن او الحصر للمسجد ابهما افضل قال هما سواء قال ابو الليث ان كان المسجد محتاجا الى احدهما فهو افضل وان كانا سواء في الحاجة كانا سواء في الثواب \* ويكره غلق باب المسجد والاصح عدم الكراهة في زماننا صيانة لمتاعه عن السرقة \* ولا بأس بقش المسجد بالحص والساج وماء الذهب ونحوه كما لا بأس بتخلية المحضف لكن تركه اولى لان منهم من كرهه ومحل الكراهة التكلفة بدقايق النقوش ونحوه خصوصا في جدار القبلة هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للنقاء ضمن كذا في الغاية

### ❖ فصل في مسائل شتى من كتاب الصلوة وهي الخاتمة ❖

الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضا وتفلاخا لما لاك رحمه الله في الفرض فان صلوا بجماعة فجمع بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان وجهه او ظهره الى جنب الامام او وجهه جاز الا انه تكرر المواجهة بلا حائل وان كان ظهره الى وجه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة

له لعمري فيه اتي لم شاة  
اخذت بغير ان اهلها فار  
سلك المرأة يقول  
يا رسول الله اني ارسلت  
الى البقيع اشترى شاة  
فلم اجد فارسلت الى  
جارلي قد اشترى شاة  
ان يرسل الى بنتها فلم  
يوجد فارسلت الى  
امرأتها فارسلت بها الى  
فقال عليه السلام اطعميه  
الاسارى فهذا يدل  
على اباحة صنع اهل  
الميث الطعام والدعوة  
اليه ( فرح كبير )  
٧ لقوله عم لا يخرج  
احد من المسجد بعد  
النداء الا بموافقة الا  
احداخرجه حاجة  
وهو يرد الرجوع رواء  
ابوداود في المراسيل  
عن سعد بن المسيب الا  
اذا كان يتنظرون به امر  
جماعة اخرى بان كان  
اماما ومؤذنا في مسجد  
آخر فلا يكره له الخروج  
لسبق تعلق ذلك الحق  
به قبل تعلق حق هذا  
المسجد وكذا لا يكره  
ان يخرج ابعدها صلى  
تلك الصلوة الا اذا  
شرع في الاقامة في  
الظهر او العشاء لانه

٤ رعايتهم بالخروج وقت الامامة بالرفض من ان التنفل مقتد او مباح في هذين الوقتين فيقتدى منتفلا لازالة للتهمة بخلاف مالو كان قد صلى الفجر او العصر او المغرب فان كراهة التعرض للتهمة قد عارضها كراهة التنفل مطلقا بعد الاوليين ومقتديا بعد الاخيرة لانفضائه اما الى النفل بوتر او مخالفة الامام وكلاهما مكروه ولا شك ان كراهة التنفل على هذا الوجه متحققة لتحقق سببها فترجعت على كراهة التعرض للتهمة لعدم تحققها ولعدم تحقق سببها ( شرح كبير )  
٩ دليلنا ان القبلة هي الكعبة عرستها وهواؤها الى عنان السماء لا البناء لانه ينقل ولذا حين ازيل البناء في زمن ابن الزبير والحجاج لم يترك الصحابة والتابعون رضى الله عنهم الصلوة ولا نقل عنهم انهم جعلوا قدامهم سترًا فلم ان القبلة هي المصحة والهوا ولذا لو صلى على ابي قبيس جاز بلا خلاف وان كان لا بناء بين يديه

توجه الامام وهو اقرب الى الجدار منه \* واذا صلى الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام وتحلق المقتدون حولها جاز لمن في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه لان كان في جهته \* والصلوة فوقها تجوز عندنا مع الكراهة وقال مالك رحمه الله لا تجوز اصلا وعند الشافعي واحد رحمهما الله لا تجوز ما لم يكن بين يديه ستره ٩ ذكره الزاهد في شرح القدوري \* السجدة خمس صلبية وهي فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة وهما واجبتان وسجدة نذروهي واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة وان لم يقيد بها بالتلاوة لا تجب عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وسجدة شكر ذكر الطحاوي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال لا اراه شيئا قال ابو بكر الرازي معناه ليس بواجب ولا مسنون بل هو مباح لادعته وعن محمد رحمه الله انه كرهاها قال ولكننا نتجنبها اذا اتاه ما يسره من حصول نعمة او رفع تقمة وبه قال الشافعي رحمه الله فيكبر مستقبل القبلة فيسجد فيحمد الله تعالى ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه اما بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه \* وما يفعل عقب الصلوة فكروه لان الجهال يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فكروه انتهى ٤ والفتوى على ان سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجبة ولا مكروهة \* واما ما ذكر في المضمرات ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لفاطمة رضى الله عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد بسجدة الى آخر ما ذكر في حديث موضوع باطل لا اصل له على ما حققناه في الشرح وذكرنا في بياننا لآبأس ان يصلى على البسط والفرش والبود والصلوة على الارض وما تنبهت الارض افضل \* اراد ان يصلى في بيت غيره فالفضل ان يستأذنه وان لم يستأذن فلا بأس \* ولو صلى في بيت رجل يؤم باذن من السكنى \* رفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام عاده لتزول المخالفة بالمواقعة \* معه ثوب ديباج طاهر وثوب كرباس فيه من النجاسة قدر مائع وليس له ما يزيلها به صلى في الديباج \* شرع منفردا في صلوة جهرية فقرأ الفاتحة مخافة ثم اقتدى به آخر يجهر بالسورة ان قصد الامامة والا فلا يلزمه الجهر جهر المفرد في مواضع المخافة يكون مسيئا ولا يلزمه السهو ولو سهوا ويكره له الجهر في نوافل النهار ايضا وفي كفاية الشعبي يخاف الامن عذر وهو ان يكون هناك من يتحدث او يغلبه النوم \* ويكره ذب الذباب والبعوض الا عند الحاجة بعمل قليل وفي الحجة الصلوة في التعلين تفضل على صلوة الخافي اعضافا مخالفة لليهود \* سها الامام فخافت بالفاتحة ثم تذكر بجهر بالسورة ولا يعيد

ولو خافت بأية او اكثر يتما جهرًا ولا يعبد \* خاف ان يخرج الوقت  
 جاز ان يقتصر على ادنى الفرض وخص فخر الاسلام هذا بالفجر وقيل تراعى  
 سنة القراءة في الفجر وان خرج الوقت والظاهر ان براعى قدر الواجب في غيرها  
 \* امام قرأ فانتقل الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره نحو ان قرأ مكان  
 لعلمكم تشكرون قليلا ماتشكرون يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان آية او  
 اكثر ان انتقل الى فوقه والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قراءته على كل حاله كذا  
 في القنية \* اصابه وجع سن لا يطيقه الا بامسك شئ في فمه وضيق الوقت  
 يقتدى بغيره فان لم يجد صلى بغير قراء ويعذر ( شك انه قرأ الفاتحة ام لا  
 ان كان قبل السورة يقرأها ثم السورة وان بعد السورة يقرأها لان الظاهر  
 انه قرأها وان كان له رأى عليه \* تلا سجدة وسجدة فظن المؤمنون انه ركع  
 فركعوا وسجدوا لم تفسد صلواتهم وان سجدوا اخرى فسدت \* الاشتغال  
 بالجماعة لثلاث تقوته ركعة افضل من ابلاغ الوضوء ثلثا والوضوء ثلثا اولى  
 من ادراك التكبيرة الاولى \* شرع في فائفة ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن  
 صاحب ترتيب \* امام لا يأتي بالطمأنينة لا يعذر في الاقتداء به ويقتدى بمن  
 يأتي بها \* نسي الفوت فركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقت ركع وتابعوه  
 فسدت صلواتهم \* ادرك الامام راكعا ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة  
 وان مشى الى الاول لا يدركها لا يمشى وان كان بحيث لو مشى الى الصف فاقته  
 الركعة وان قام وحده لا تقوت يمشى ولا يقوم وحده وفي القنية امام ترك  
 الامامة لزيارة اقاربه في الرستاق اسبوا او نحوه او لمصيبة او لاستراحة  
 لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى \* والظاهر ان المراد به وقوع  
 ذلك في السنة مرة \* تين للامام انه صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر  
 الممكن وقيل لا يجب \* خاف ان صلى سنة الفجر على وجهها تقوته الجماعة وان  
 اقتصر على الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع والسجود يدركها فله ان يقتصر  
 وكذا ترك الثناء والتعوذ ومثلها سنة الظهر \* اقام المؤذن ولم يصل الامام  
 سنة الفجر يصلها ولا تعاد الاقامة \* شرع في النفل على ظن سعة في الوقت  
 ثم ظهر انه ان اتم شفع يفوت الفرض لا يقطع كالوشرع في النفل ثم خرج  
 الخطيب \* افتتح التطوع قائما ثم افسد فقضاها قاعدا جاز ولو افسد قبل القعود  
 لم يحز \* قام المتطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كانت سنة الظهر  
 وعن البرزدي انه لا يعود قيل هذا قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى والاول قول  
 محمد رحمه الله ويسجد للسهو على كل حال وان لم يكن نوى اربعا يعود اتفاقا

ه والكرهه لما فيه من ترك التعظيم ولقوله عليه السلام سيع موطن لا تجوز الصلوة فيها ظهر بيث الله والمقبرة والمزبلة والمجزرة والحمام وعطن الابل ومحجة الطريق رواه ابن ماجه والمراد بعدم الجواز الكراهة في غير ظهر البيت بالاجاع فكذا فيه والله سبحانه اعلم (شرح كبير)  
 وفي الحجة قال ابو ح لان سجد الشكر لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدي الى التكليف مالا يطاق ومحمد يقول سجدة الشكر جائزة قال صاحب الحجة عندي ان قوله ابى حنيفة محمول على الانجاب وقول محمد محمول على الجواز والاحتياط فيعمل بهما لا يجب بكل نعمة سجدة كما قال ابو ح ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت بشر بنعمة او ذكر نعمة فمشكرها بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاحتياط وقد ٦

وردت روايات كثيرة  
عن النبي عليه السلام فلا  
يمنع العباد عن سجدة  
الشكر لما فيه من  
الخشوع والتعبد وعليه  
الفتوى انتهى وفي المصنعي  
في قول صاحب المنظومة  
وليس للسجود فكريا  
غير مقل لم يرد به نفي  
مشروعية قربة بل ارادا  
نفي وجوبه فكريا وقال  
الاكثر وانها ليست  
بقربة عنده بل هو  
مكروه لا يثاب عليه  
وتركه اولى وقال هو  
قربة يثاب عليه وعليه  
يدل ظاهر النظم وثمرة  
الاختلاف تطهر في  
انتقاض الطهارة اذا  
نام في سجود السهو وفيما  
اذا تيم لسجدة الشكر  
هل تجوز الصلوة به  
انتهى فقد علم من  
الاختلاف في سجدة  
الشكر وما صرح به  
الزاهد في كراهة السجود  
بعد الصلوة بغير سبب  
واما ما ذكر في التاتار  
خاتمة عن المصنف ان  
النبي عليه السلام قال  
لغاطمة رضي الله تعالى  
عنها ٧

وان لم يعد لم تقسدا كذا في الفنية \* اذ لم يتم الركوع والسجود يؤمر بالقضاء  
الوقت لا بعده وقبل مطلقا وهو الاصح \* صلى خلف امام يمكنه ان يعي  
\* لم يجد الاجلد مية غير مدبوغ لا يستتر به النجاسة الاصلية بخلاف الثوب  
النجس \* يجوز حل نعله في الصلوة ان خاف ضياعه ما لم يكن فيه نجاسة والا فاض  
ان يضعه قدما له لئلا يشتغل قلبه به \* شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالطه الروح  
فالعبرة للسابق \* امكنه النظر في العلم نهارا او الصلوة في الليل فعل والا فان كان  
ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالتنظر في العلم افضل \* الصلوة لا رضاء الخصوص  
لا يفيد بل يصلى لوجه الله تعالى فاذا لم يعف خصمه يؤخذ من حسناته جاء  
في بعض الكتب انه يؤخذ لائق ثواب سبعمائة صلوة بالجماعة الكل في البرازية  
\* ترك تكبيرة الفنون قيل يجب سجود السهو وقيل لا \* الاشتغال بقضاء الفوائت  
اولى واهم من النوافل الا السنن المعروفة و صلوة الضحى و صلوة التسبيح  
والصلوات التي رويت فيها الاخبار فثلاث تصلى بنية النفل وغيرها بنية القضاء  
كذا في فتاوى الحجة \* فلا من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف  
الذي فيه السجدة لم تسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله  
او ما بعده اكثر من نصف الآية تجب والا فلا وقال الفقيه ابو جعفر ان قرأ  
حرف السجدة ومعها غيرها قبلها او بعدها ما فيه امر بالسجدة يسجد  
وان كان دون ذلك لا يسجد وهذا اقرب \* وفي الملتقط تأخير سجدة التلاوة  
يجوز وان طال المدة والاثم عليه وذكر الطحاوي مطلقا ان تأخيرها مكروه  
\* وفي الحجة يستحب للتالي والسامع اذ لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا و اطعنا  
غفرانك ربنا واليك المصير \* واذا صلى من الرباعية اكثرها بان قيد الثالثة  
بالسجدة ثم اقيمت الجماعة و احب ان يجعل ماصلا نفلا ويؤدي الفرض بالجماعة  
فاحيلة ان يترك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويضم اليها سادسة او يصلى  
الاربعة قاعدا ثم قلب صلوة نفلا عند ابى حنيفة رحمه الله و ابى يوسف رحمه الله  
\* نذر ان يصلى ركعتين بغير طهارة فنذر باطل عند محمد رحمه الله تعالى وقال ابو  
يوسف رحمه الله تعالى يلزمه ان يصليهما بالطهارة ولو نذر ان يصليهما بغير قراءة  
لزمتاه بالقراءة عندنا وقال زفر لا يلزمه شيء \* ولو نذر ان يصلى ركعة واحدة لزمته  
شفع عندنا وقال زفر لا شيء عليه ولو نذر ان يصلى ثلاثا لزمته ان يصلى اربعا عندنا  
وعنده يلزمه ركعتان ولو قال الله على ان اصلى كذا في المسجد الحرام جاز ان يصلي  
في اى مكان شاء وقال زفر يلزمه ان يصلي فيه \* ولو نذرت امرأة ان تصلى غذا

كذا وان تصوم غدا فحاضت فيه لزمتها قضاء ذلك اذا ظهرت خلافا لفر  
ويؤمر الصبي بالصلوة اذا بلغ سبعا ويضرب عليها اذا بلغ عشرة به ورد  
الحديث وكذا من في حيمه يتيمه ان يضربه اذا بلغ عشرة على ترك الصلوة  
\* وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك الصلوة والغسل في الاصح  
كان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها او الاجابة الى فراشه اذا دماها  
والخروج بغير اذنه وان لم تنته عن تركها بالضرب يطلقها ولولم يكن قادرا  
على مهرها ولان يلقى الله سبحانه ومهرها في ذمته خير له من ان يظأ امرأة  
لا تصلي قال الله تعالى \* وأمر اهالك بالصلوة واصطبر عليها لانستلك  
رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى \* ونسأل الله تعالى حسن العاقبة لنا  
ولو الدنيا ولاخواننا ولا حباثا ولجميع المسلمين انه خير مسئول واكم مأمول  
\* وله الحمد اولا وآخرا وظاهرا وباطنا وسرا وعلاية على كل حال \*

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم دائما  
متصلا الى يوم الحشر والمآل \* وصلى الله تعالى على

جميع الانبياء والمرسلين وعلى الملائكة

والمقربين وعلى آلهم واصحابهم

اجمعين والحمد لله

رب العالمين

م م

م

الحمد لله الذي منح علينا بطبع هذا الكتاب الحافل بحقايق العبادات \* الكافل  
بشرائط افضل الطاعات \* في يمن عصر حضرت السلطان ابن  
السلطان (السلطان الغازي عبد الحميد خان) ادام المولى ظلال  
حايته على مفارق الانام في مطبعة الشركة الصحافية عثمانية  
\* وقد تصاف ختامه في اوائل ربيع الاخر  
لسنة ثلاث عشرة وثلثمائة

والف

م

٨ مامن مؤمن ولا  
مؤمنة ان يسجد سجدين  
يقول في سجوده خمس  
مرات سبح قدوس  
رب الملائكة والروح  
ثم يرفع رأسه يقرأ الآية  
الكرسى مرة ثم يسجد  
ويقول خمس مرات  
سبح قدوس رب  
الملائكة والروح والذي  
نفس محمد بيده انه  
لا يقوم من مقامه حتى  
يفغر الله له واعطاء ثواب  
مائة حجة ومائة عمرة  
واعطاء ثواب الشهداء  
وبعث اليه الفملك  
يكتبون له الحسنات  
وكأنما اعتق مائة رقبة  
واستجاب الله دعاه  
ويشفع يوم القيمة  
في ستين من اهل النار  
اذا مات مات شهيدا  
فحديث موضوع باطل  
لا اصل له ولا يجوز  
العمل به ولا نقله الا  
ليسان بطلانه كما هو شان  
الاحاديث الموضوعة  
ويدل على وضعه  
ركاكنه والمبالغة الغير  
الموافقة للشرع والعقل  
لان الاجر على قدر  
المسقة شرعا وعقلا  
وافضل ٨

٨ الاعمال اجزها وانما قصد بعض المحدين بمثل هذا الحديث افساد الدين  
 واضلال الخلق واغراءهم بالفسق وتبسيطهم عن الجهد في العبادة فيغتر به  
 بعض من ليس له خبرة بعلوم الحديث او طرفه ولا ملكة يميز بها صحيحه  
 وسقيه قال الربيع بن خثيم ان الحديث ضوء مثل ضوء النهار يعرفه من يعرفه  
 وظلمة كظلمة الليل ينكره من ينكره وقال ابن الجوزي ان الحديث  
 المنكر يقشعر منه جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب  
 انتهى ومن لم يجعل الله له نورا فلاه من نور \* والله  
 سبحانه هو ولي العصمة والتوفيق  
 (شرح كبير)





